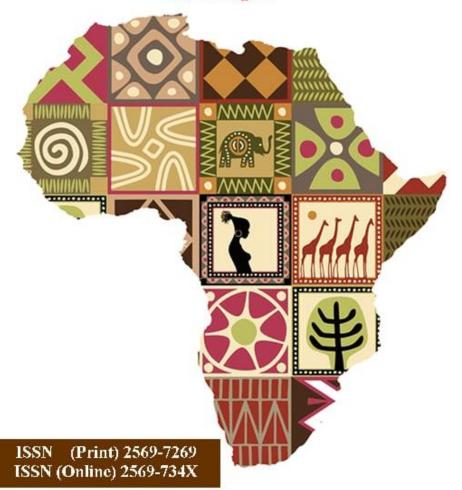




الدراسات الإضريقية وموض النيل مجلة دورية علمية محكمة



المركز المليقراطي العزبي

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal









مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل



مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا - برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات

العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة

الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020.

الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب نائب رئيس التحرير:

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

نائب رئيس التحرير التنفيذي

ب.د محمد سنوسي – قسم الدراسات الدولية (تخصص الدراسات الأفريقية) /جامعة الجزائر 3 مدير التحرير

د. عبد الله الحجوى: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية الجهوية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب. أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب.
- د. محمد أبحير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال المغرب.
- د. جمال الدين ناسك المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط. التنسيق والمراجعة اللغوية:

√ اللغة العربية:

- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان المغرب.
 - احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بنى ملال خنيفرة المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية-جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
 - شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء -سطات المغرب.

- د. أيوب أيت فاربة أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير المغرب.
 - د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.

- اللغة الفرنسية:

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية- المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال المغرب.

- اللغة الإنجليزية:

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).

رئيس اللجنة العلمية:

- د. إبراهيم الأنصاري: جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية-المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر.
 - د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر.
 - د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية جامعة معسكر الجزائر.
 - د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية جامعة الجزائر 3.
 - د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم الجزائر.
- -دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالى، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
 - -د. أحمد دكار: دكتور في علم النفس بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس- المغرب.
 - د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش المغرب.
 - د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير المغرب.
 - د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال المغرب
 - د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة -الجزائر.
- -د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية- المركز الجامعي نور البيض الجزائر.
 - د. غاده أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
 - د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
 - د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.

- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضى عياض مراكش المغرب.
 - د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال المغرب.
 - د. بن عمارة محمد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
 - د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي -الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر (ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس -باجي مختار -الرويبة -نع 1 الجزائر.
 - د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات-الناظور -جامعة محمد الأول المغرب.
 - د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلى شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد على الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
 - د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- -د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
 - د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر .
- -د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية جامعة محمد الخامس -الرباط المغرب.
- الدكتورة خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة (أ) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
 - الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.

شروط النشر بالمجلة.

- 1. أن يكون البحث أصيلا معد خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
 - 2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
 - 3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
 - 4. أن يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

africa@democraticac.de

- 5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
 - 6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
 - 7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- 8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقر اطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- 9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2569-734X
 - 10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
 - 11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
 - 12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
 - 13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغوبين قبل صدورها في أعداد المجلة.
 - 14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
 - 15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

عينية إعداد البعث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها. عنوان جهة الباحث:

الملخص التنفيذي باللغة العربية - الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما بجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

-أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

-تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

-ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتى:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالى:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic

حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

حجم 11 عادى للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادى بالنسبة للملخص والهوامش.

- نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 9 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات. وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

الف م رست

الصفحة	العنوان	الترتيب	
1	افتتاحية العدد	1	
	व्यंष्ट्र न्यंद्र	_	
2	التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة		
	زیاد یوسغم حمد	2	
19	الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان	3	
	محمد عمد الجزار		
36	السياحة الدينية بالمغرب من خلال رحلات ومواسم الأولياء جهة تادلا خلال العصر الحديث نموذجا	4	
	المسكال	7	
4.0	السكن الريفي بدكالة (المغرب): التحولات ومشاكل الإعداد والتهيئة	_	
46	حالید الحاضری/ حامید اعنبیبر	5	
<i>63</i>	إعادة تشكيل المجال الريفي المحيط بمدينة الجديدة	6	
	وعرياء اجنيخات		
	المكاسب المحققة من الانتقال الديمقراطي لدولة غانا عام 1992	_	
<i>77</i>	مشاء حرویش/ سمیة عطاوة	7	
05	المجال الصحراوي: من الخطاب الجغرافي الى الخطاب التربوي	8	
95	ذ. عبد العزيز فعراس	0	
117	آليات التخطيط الحضري وإكراهات تأهيل وتنمية مدينة بني ملال؛ دراسة نقدية	9	
	محمد الزبير/ ونور الدين طامير.	9	
139	الاستراتيجية المقترحة لإصلاح قطاع الكهرباء في مصر كأحد دول حوض النيل	10	
	عبير محمد عبد الرازق يوسفم		
155	أثر المتخيل في تحديد الوجهة السياحية بالجبال المغربية(بالإنجليزية)	11	
<i>155</i>	عماري إبراهيم/حمود عرد اللطيغت		
169	النظام القانوني للأجيرات بين مدونة الشغل المغربية والاتفاقيات الدولية(بالفرنسية)	12	
200	كرومي كريمة/طاهوري مراد/بودي ياسين تأثر السائل الحارية المعارية العامل على الشغار الااكترية (دافي تا)		
<i>176</i>	تأثير الوسائل الحديثة للمعلوميات والتواصل على التشغيل الإلكتروني(بالفرنسية) محمد جلال العدناني/فاطمة تمامي/وهيبة عنتر	13	
_	محددات التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي: نموذج الجاذبية(بالإنجليزية)		
196	عددات الدورة البينية عدول الويدي الموب الصداراء المسلية المدون الإساراي المورج الدورية المورية المين المدهد	14	
218	الخصائص الترابية وتوجه الاستثمار المباشر الأجنبي: ما هي أشكال الجاذبية في المغرب؟ (باللغة الفرنسية)		
	الحصائص الترابية وتوجه الاستثمار المباشر الاجبي. ما هي استخال الجادبية في المعرب: (بالنعة الفرنسية) فتفار نمود المكيو/ ورايدي دنيا/ مغامن إدريس	15	
	Carly at Carlos (And Carlos) Winds (mas)		

افتتاحية العد

يسر هيئة تحرير «مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل» التي يصدرها المركز الديمقراطي العربي أن تصدر وتقدي عددها السابع من المجلد الثالث، يناير 2020 إلى قرائها الأعزاء ومختلف الباحثين المهتمين بالقضايا الإفريقية في مختلف المجالات.

يعالج هذا العدد، كما باقي الإصدارات السابقة، مواضيع وإشكالات متنوعة، لكن ما يجمعها هو وحدة الجال الإفريقي سواء في بعده الجغرافي أو السوسيو-ثقافي والسياسي. لقد تضمن هذا العدد العديد من الإسهامات من مشارب فكرية متنوعة، لكن كان همها الوحيد والأوحد هو الانكباب على بعض الإشكالات والتحديات المطروحة على الفضاء الإفريقي في زمن العولمة وما رافقه من تحولات عميقة في مختلف البلدان الإفريقية على جل المستويات.

في هذا الإطار تطرق االعدد إلى جملة من القضايا الراهنة التي لها انعكاسات مباشرة على المسار التنموي في هذه القارة، والتي أفضت إلى ديناميات سكانية واقتصادية وسياسية غير مسبوقة، أعقبتها تحولات عميقة، خلقت مجالا خصبا للبحث والتفكير في مختلف هذه القضايا وتشعباتها من زوايا نظر متنوعة ومختلفة لكنها تبقى متكاملة. لقد تم الانكباب مثلا على أثار العقوبات الدولية على بعض الدول كما هو الحال بالنسبة للسودان، كما تم التطرق للدور الذي يمكن أن تلعبه السياحية الدينية في الدفع بعجلة التنمية وأهمية المتخيل في ذلك، وناقش الباحثون أيضا بعض الإشكالات المتصلة بالجال الريفي خاصة موضوع إعادة تشكل المجال الريفي، أضف إلى ذلك القضايا المتعلقة بالتخطيط الحضري. انصب التفكير أيضا على أهمية المكاسب التي يمكن أن تجنيها البلدان الإفريقية عند تحقيقها الانتقال الديمقراطي من خلال حالة غانا، وعمل مجموعة من الباحثين على مقارنة النظام القانوني للأجيرات بين مدونة الشغل المغربية والاتفاقيات الدولية على اعتبار أن تحسين فضاء الشغل أضحى من بين الركائز الأساسية في بلوغ التنمية البشرية.

إن هذا التنوع والاختلاف في مقاربة مختلف المواضيع المطروحة في هذا العدد لا يعكس في الواقع تناقضا أو تنافرا فكريا بين مختلف الباحثين، بل يعكس في حقيقة الأمر العناية والاهتمام الزائد الذي توليه مجلتنا للقضايا المطروحة على القارة الإفريقية، وهي بذلك محاولة بسيطة ومتواضعة، تقدف من خلالها إلى المساهمة الجادة في النقاش الإفريقي حول مختلف التحديات التي يوجهها هذا الفضاء الذي ننتمي إليه، وهي أيضا محاولة يسعى من خلالها هذا المنبر العلمي إلى إماطة اللثام عن اهتمامات الباحثين في مختلف المجالات والدفع بهم إلى المشاركة والمساهمة في الطرح الفكري الجاد لكل القضايا الراهنة التي مازالت تشكل حجرة عثرة أمام المسار التنموي للقارة الإفريقية، ليس فقط من زاوية التشخيص والتخصص الضيق فقط، ولكن أيضا بغية طرح بدائل تنموية قادرة على استيعاب مشاكل هذا الفضاء رغم تشعبها وتشابكها أفقيا وعموديا.

وأخيرا وليس آخرا، تود هيئة تحرير مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، أولا من مختلف الباحثين أن يغنوا المجلة بمساهماتهم وأيضا التفاعل مع مختلف القضايا موضوع الاكتتاب في هذا العدد وغيره من أجل إثراء النقاش الفكري، ثم ثانيا من قرائها أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وبريدها الإلكترويي بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم التي يرون أنه سيكون لها مردود جيد على تطوير المجلة والارتقاء بها.

هيئة التحرير سعيد كمتي

التوجه الصينى نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة

Chinese orientation towards the Horn of Africa after the Cold War

المُدرس/ زياد يوسف حمد الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الملخص: إن التوجه الصيني تجاه منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة كان سلمياً بالدرجة الأساس ، فاتخذت في ذلك التوجه جوانب مُختلفة أهمها الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فسياسياً كان التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 وتدعيم علاقاتها مع زعماء المنطقة ، أعقبها فتح العديد من السفارات الصينية هناك ابتداء من أول سفارة لها في السودان عام 1958 ووصولاً الى آخر سفاراتها في دول القرن الأفريقي زكان ذلك في دولة جنوب السودان عام 2012 ، مما يدل على رغبة بكين في توطيد العلاقات الدبلوماسية مع الدول الإفريقية ، أما في الجانب الاقتصادي فكان لصندوق التنمية الصيني الأفريقي وكذلك منتدى التعاون الصيني الأفريقي وتعزيز جانب المساعدات الاقتصادية والقروض مُنخفضة الفائدة لدول المنطقة ، وفي الجانب العسكري ولكي تضمن الصين لنفسها موقع مميز وثابت في المنطقة قامت بإنشاء قاعدة عسكرية لها في جيبوتي عام 2017 ، بالإضافة لكونها من موردي الأسلحة الأبرز لتلك الدول ومنها الصومال وإريتريا وإثيوبيا.

الكلمات المفتاحية: الصين، القرن الأفريقي، الجانب السياسي، الجانب الاقتصادي، الجانب العسكري.

Abstract: The Chinese move toward the 'Horn of Africa' was fundamentally peaceful. It took different aspects, most importantly political, economic and military ones. Politically, China began to show interest in the region since Bandung Conference in 1955 which consolidated its relationships with the governments of the region. Thereafter, several Chinese embassies have been established there. The first one was in Sudan in 1958 and the last one in South Sudan in 2012. These diplomatic missions reflected the Chinese desire to strengthen the ties with the region's countries, In regard to the economic aspect, the Chinese African Fund of Development and Forum of Chinese African Cooperation played a significant role in forwarding China's influence in the region through a policy of economic help, including commercial low loan interest, In order to ensure an important military existence in the region, China installed a military base in Djibouti in 2017. Moreover, it became one of the biggest weapon exporters to some African countries, such as Somalia, Eretria and Ethiopia.

Keyword words: China, the Horn of Africa, the political side, the economic side, the military side.

المقدمة:

تُعد الصين أحد أهم الدول العالمية بصفة عامة والآسيوية بشكل خاص والتي لها مصالح كبيرة في أغلب دول العالم عموماً ، ومنها القارة الأفريقية، وتحديداً منطقة القرن الأفريقي نظراً لكونها بلد يتمتع بكثافة سكانية عالية ومساحة كبيرة ومعدل نمو اقتصادي كبير، وفيما يخص منطقة القرن الأفريقي فقد شهدت العلاقات الصينية مع دول المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة تغييرات ملحوظة ووصولاً الى بداية القرن الحادي والعشرين، وشملت القطاعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبدأت مع إعلان الصين شعار (سياسة أفريقية جديدة)، إذ لم يكن الغرض منها الاستجابة فقط للحاجات الاقتصادية لدول القارة عموماً ومنطقة القرن الأفريقي بشكل خاص ، بل لمواكبة الصعود الصيني المُتسارع على الساحة الدولية ، وإعطائه وزناً اقتصاديا ونفوذاً جيو إستراتيجيا، كما قامت ببناء علاقات سياسية واقتصادية وفق إستراتيجية مغايرة للقوى العالمية الأخرى، هذه الإستراتيجية التي وضعتها الصين مبنية على مبادئ الشراكة والاعتماد المتبادل.

أهمية البحث:

إن أهمية البحث تكمن في معرفة أشكال التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة والوصول الى الهدف الحقيقي من هذا التوجه ألا وهو التوجه السلمي.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تكمن في نوع التوجه الصيني تجاه منطقة القرن الأفريقي والإستراتيجية الموضوعة له، وحجم التحديات للدول المنافسة لها والتي من شأنها التقليل من الدور المرتقب للصين في تلك المنطقة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها متى ما كان التوجه الصيني تجاه منطقة القرن الأفريقي بالجانب السلمي عن طريق المساعدات وما شابهها، متى ما انعكس ذلك على بكين في تحقيق الهدف الذي تسعى إليه في المنطقة.

هيكلية البحث

في هذا البحث ستتم دراسة جوانب التوجه الصيني تجاه دول منطقة القرن الأفريقي وفق ثلاثة مباحث، سيتم توضيح الجانب السياسي للصين تجاه دول منطقة القرن الأفريقي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سيكون عن الجانب العسكري للصين في المنطقة.

المبحث الأول: الجانب السياسي.

من الناحية السياسية تتمتع أغلب الدول الأفريقية بالاستقلال، إلا أن الحقيقة تُفيد بأن أغلب الدول ألأفريقية

لا تزال واقعة تحت السيطرة الاقتصادية للعديد من القوى الدولية والإقليمية ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوقوع تحت التأثير السياسي غير المباشر لتلك القوى ، وهذا هو مفهوم الاستعمار الجديد، الذي تحاول أفريقيا الإفلات من قبضته والذي يعد أخطر بكثير من الاستعمار القديم (محمد السيد سعيد، 1989) ، وأصبحت أفريقيا بعد استقلالها منطقة تنافس دولي (خالد موسى جواد، 2017)، إذ أنها لم تعد مغلقة ففي مرحلة ما قبل الاستعمار كانت حركات التحرر الأفريقية بحاجة إلى الدعم المادي والاعتراف بها من خارج أفريقيا ووجدت الصين الفرصة مواتية لتدخل في معركة الجنوب الفقير الملون ضد الشمال الغنى الأبيض، وقد أتاح هذا النزاع للصين مجالاً لتجرب سياستها خارج آسيا (محمد إبراهيم فضة، 1980).

بدء تغلغل الصين الشعبية في أفريقيا دبلوماسياً منذ سنوات بعيدة ، وقد مهد له مؤتمر باندونغ في نيسان عام 1955، إذ اغتنمت الصين في المؤتمر الفرصة لبداية تدعيم علاقاتها مع الزعماء الأفريقيين وممثلي الحركات القومية، ولقد استطاعت الصين أن تستبعد الإتحاد السوفيتي، وأن تحل محله، كونه دولة غير آسيوية بل دولة أوربية، وقد سعت الصين من وراء ذلك تأكيد زعامتها للدول الأفرو –آسيوية في محاربة الاستعمار (حورية توفيق مجاهد،1972)، ولقد أعقب مؤتمر باندونغ إنشاء العديد من السفارات للصين الشعبية في أفريقيا عموماً ومنطقة القرن الأفريقي بشكل خاص ، ويوضح الجدول الآتي تأريخ إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الصين وبعض الدول الأفريقية.

ويلاحظ من الجدول أسفله بأن الصين عملت على إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع دول منطقة القرن الأفريقي عند استقلالها مباشرة أو بعد مدة زمنية قصيرة وهذا دليل على أهمية تلك المنطقة من وجهة نظر الصينيين.

وينبع الموقف الصيني تجاه القارة الأفريقية من إدراك تاريخي وهو بأن الصين الشعبية لم تدخل إلى الساحة الدولية بوجه عام وتحصل على مقعدها الدائم بمجلس الأمن على وجه الخصوص، إلا عبر بوابة تصويت الدول النامية لصالحها وتحديداً الدول الأفريقية التي أدت الدور الرئيس في قبول عضويتها بمنظمة الأمم المتحدة عام 1971 بدلاً من تايوان (طارق الشيخ،2004)، كما أن التحرك الصيني داخل المنظمة الدولية يتم عن طريق الدعم التصويتي للدول النامية، وفي مقدمتها الدول الأفريقية ، وهو ما يعني أن دول العالم النامي والدول الأفريقية على وجه الخصوص هي خط الدفاع الصيني الأول الذي يحمى مصالحها التجارية والسياسية داخل المنظمات الدولية (زياد يوسف الدليمي، 2016).

وتبادل الطرفان الصيني والأفريقي الزيارات الرسمية على مختلف المستويات، كانت بدايتها عام 1996 بزيارة الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) للقارة الأفريقية وطرح خلال الزيارة الرؤية الصينية الجديدة للعلاقات مع الدول الإفريقية ، كما طرح خطة لإقامة علاقات صداقة صينية أفريقية مستقرة (رضا محمد هلال، 2004)، كما قام أربعة مسؤولين صينيين هم الرئيس "هيو جين تاو" ونائبه ورئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء بزيارة عدد من دول القارة الأفريقية عام 2004 ومنها تنزانيا وكينيا كدول عن منطقة القرن

الأفريقي، وذلك حرصاً من الجانب الصيني على تعزيز الوجود السياسي الصيني في أفريقيا ، ودفع جهود التعاون بين الطرفين في المجالات كافة ، وأعقبها في النصف الأول من عام 2005 زيارة مسؤولون صينيون لنحو عشر دول أفريقية لتحقيق الغرض نفسه ، إذ كانت رواندا وجيبوتي وتنزانيا من ضمن الدول التي تمت زيارتها ، وكما استقبلت الصين خلال المدة من بداية عام 2004 حتى آب عام 2005، ثلاثة عشر رئيساً ونائبي رئيس وخمسة رؤساء وزراء ، وتسعة مبعوثين من رؤساء الدول ، وأربعة عشر وزير خارجية من الدول الأفريقية ، والذين قاموا بإجراء مباحثات مع الصين فيما يخص تعزيز العلاقات الثنائية وسبل تنفيذ الاتفاقات (محمد الرميحي ، 2006).

جدول رقم (1) تاريخ العلاقات الدبلوماسية للصين مع دول منطقة القرن الأفريقي

	<u> </u>	<u> </u>	
تاريخ إنشاء العلاقات الدبلوماسية	تاريخ الاستقلال	الدولة	التسلسل
1958	1956	السبودان	1
1960	1960	الصومال	2
1961	1961	تنزانيا	3
1963	1963	كينيا	4
1964	1962	أوغندا	5
1970	لم يتم استعمارها	أثيوبيا	6
1971	1962	رواندا	7
1964	1962	بوروند <i>ي</i>	8
1979	1977	ج يبوت <i>ي</i>	9
1995	1993	إربتريا	10
2012	2011	جنوب السودان	11

المصدر: حورية توفيق مجاهد، الدبلوماسية الصينية في القارة الأفريقية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ، العدد(27) ،1972 ، ص68. و مارو مهاري، العلاقات الصينية الأفريقية، ترجمة: يعقوب بن أبي مدين، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص 119.

وعلى المستوى الدولي قام الطرفان بالتشاور الثنائي حول القضايا الأفريقية التي تثار أو تطرح للمناقشة في مجلس الأمن ، فضلاً عن تقديم الصين كذلك للدعم السياسي للدول الأفريقية أثناء انتخابات مؤتمر حقوق الإنسان في الأمم المتحدة خلال عام 2004 ، كما قامت الدول الأفريقية بدعم المطالب والمواقف الصيينية في المؤتمر نفسه لمواجهة الادعاءات والمزاعم التي طرحتها تايوان ، علاوة على تفهم ودعم الصين للتطلعات السياسية الأفريقية في المساهمة في إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وتنادي الصين في هذا الشأن بضرورة تمثيل الدول الأفريقية في مجلس الأمن من خلال منحها مقعداً دائماً على غرار ما سيتم منحه لأقاليم جغرافية أخرى (جورج ثروت فهمي ، 2007).

وقامت الصين خلال العقود الأربعة الأخيرة بإنشاء العديد من جمعيات الصداقة مع الدول الأفريقية، وأصبحت بكين واحدة من أكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي الأفريقي في الخارج ، ولاتزال مجموعة الـ (77) تضم في عضويتها الصين الشعبية وهي في الأصل تضم (125) دولة على مستوى العالم ، ويطلق عليها حالياً "مجموعة الـ 77 والصين"، إذ أن الأخيرة لاتزال تصر على أنها دولة نامية ، وتوجد علاقات دبلوماسية حالياً بين الصين و (46) دولة أفريقية من ضمنها دول القرن الأفريقي جميعها ، وكما عملت الصين على تدعيم علاقتها بالدول الأفريقية بدافع التنافس مع حكومة تايوان التي استغلت حاجة بعض الدول الأفريقية وخاصة الصغيرة منها للمساعدات لدفعها للاعتراف بحكومة تايوان مما أدى بحكومة بكين الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول، إذ أنها تعد اعتراف أي دولة بتايوان بمثابة عدم الاعتراف بالحكومة الشرعية للصين في بكين.

فضلاً عن ذلك، فأن الصين تعمل على تقديم العديد من برامج التعاون مع الدول الأفريقية أهمها (عوض عثمان، 1996):

- 1- برنامج تدريب الدبلوماسيين الأفارقة في الصين
- 2- برنامج التبادل الطلابي بين الصين والدول الأفريقية
 - 3- برنامج تدريب الكوادر الفنية الأفريقية في الصين
 - 4- تقديم منح دراسية للعديد من الدول الأفريقية

وكما حرصت الصين على توظيف تلك البرامج والمنح من اجل تسهيل تواجدها في القارة الإفريقية من خلال تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي لعدد كبير من الطلاب الأفارقة ، إذ تضمنت ورقة السياسة الصينية تجاه إفريقيا عام 2006 بنودا تحث على تعميق العلاقات الثقافية ، كما أعلنت الصين عن اطلاق برنامج لتدريس (15) الف اختصاصي إفريقي ، فضلا عن رفع المنح التعليمية للطلاب الإفريقيين داخل الصين من (2000) إلى (4000) ألاف منحة في عام 2009(سليم كاطع علي ، 2014)، كما تضاعف العدد إلى (700) ألف منحة للطلاب في عام 2013 ، وبرامج التدريس من (15) ألف الى (32) ألف بحلول عام 2018(دهقاني أيوب، 2001).

المبحث الثاني: الجانب الاقتصادي

قامت الصين بتأسيس العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع التعاوني المُتميز لتعزيز العلاقات وعلى جميع الأصعدة بينها وبين دول المنطقة، إذ كانت تهدف تلك المؤسسات الى ترسيخ العلاقة القوية بين الصين ودول القارة الإفريقية عموماً ودول منطقة القرن الإفريقي بشكل خاص، ومن أمثلة تلك المؤسسات هو صندوق التنمية الطوريقية * (CAD Fund) الذي تم تأسيسه عام 2006، بجهود كبيرة من قبل الصين من أجل دعم القارة الأفريقية بمبالغ متزايدة من سنة لأخرى لترسيخ نفسها كواحدة من أكبر

الدول الأسيوية والعالمية نفوذاً في القارة السمراء ، وكذلك تم تأسيس منتدى التعاون بين بكين والقارة الإفريقية يكون مُكملاً في عمله لصندوق التنمية سالف الذكر ألا وهو منتدى التعاون الصيني الأفريقي (Focac) ، ويهدف هذا المُنتدى إلى المساواة والمنفعة المُتبادلة والتشاور المُتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق المُشترك وتقوية الصداقة ودفع التعاون، ويضم المُنتدى في عضويته الصين و(53) دولة إفريقية تُقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ومفوضية الإتحاد الإفريقي بهدف التنسيق والتعاون المُشترك بين الدول الإفريقية والصين، وتتضمن هذه الشراكة التعاون في جميع المجالات، إذ كان حجم التبادل التجاري الصيني الأفريقي في بداية التأسيس هو (10) مليار دولار ، وبعدها بأربعة أعوام تجاوز حجم التبادل التجاري بين الحانبين (40) مليار دولار (30) الميار دولار).

ويُعقد الاجتماع الوزاري مرة كل ثلاثة سنوات، وعقد سبع مرات على مدار 18 عام الماضية، وكما يلي: أولاً: منتدى التعاون الصيني - الأفريقي الأول: عُقِدَ الاجتماع الوزاري الأول لمُنتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين للمدة ما بين (10 - 12) تشرين الأول من عام 2000 بمُبادرة مُشتركة من الجانبين الصيني والإفريقي، فكان ذلك إيذانا بتأسيس منتدى التعاون الصيني - الإفريقي رسمياً ، وحضره الرئيس الصيني (جيانغ زيمين) وعدد من الوزراء الصينيين من جانب، ومن جانب آخر ممثلي الدول الأفريقية، خرج عن المؤتمر التصريح بإعلان بكين لمنتدى تعاون الصين وإفريقيا وبرنامج تعاون الصين وإفريقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (حمدي عبد الرحمن حسن، 2007).

ثانياً: منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي الثاني : عُقد المؤتمر الوزاري الثاني في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا للمدة ما بين (15 ـ 16) كانون الأول من عام 2003، وشارك في المؤتمر رئيس الوزراء الصيني (ون جياو) ، رئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناوي)، وستة رؤساء أفارقة ، ثلاثة نواب رؤساء ، ورئيسي وزراء آخرين ، ورئيس لمجلس النواب بالإضافة للرئيس (ألفا عمر كوناري) من مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة الذين حضروا مراسم الافتتاح ، وحضر المؤتمر أكثر من 70 وزير من الصين و 44 بلداً أفريقياً، وخرج عن المؤتمر ما سمي "خطة عمل أديس أبابا" للمدة ما بين (2004 – 2004)

ثالثاً: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي الثالث: عُقد المؤتمر الوزاري الثالث في بكين للمدة ما بين (3 ـ 6) تشرين الثاني من عام 2006، وحضر المؤتمر الرئيس الصيني) هو جين تاو) ورؤساء دول من 35 بلداً افريقياً إذ اعلن الرئيس الصيني في هذا الاجتماع عن قروض ميسرة لأفريقيا قيمتها (5) مليار دولار. رابعاً: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي الرابع: عُقد المؤتمر الوزاري الرابع في منتجع شرم الشيخ في مصر وللمدة ما بين (8 ـ 9) تشرين الثاني من عام 2009 بحضور رئيس الوزراء الصيني (ون جياباو) والرئيس المصري حسني مُبارك ورؤساء دول (49) بلد إفريقي، وأُعلن في البيان الختامي للمؤتمر عن

التوجه الحيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة مد زياد يوسف حمد

قرض قيمته (10) مليار دولار وهو ضعف القرض الذي تم الإعلان في القمة الثالثة، كما تم منح قرض قيمته مليار واحد للمشاريع الأفريقية الصغيرة والمتوسطة (خلود محمد خميس).

خامساً: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي الخامس: عُقد المؤتمر الوزاري الخامس في بكين للمدة ما بين (ون جياباو) ورؤساء دول من (19 ـ 20) تموز من عام 2012، وحضر المؤتمر رئيس الوزراء الصيني (ون جياباو) ورؤساء دول من (42 بلداً أفريقياً، وفيه تم إقرار العديد من المعاهدات والاتفاقيات بين الطرفين الصيني والأفريقي (محمد جمال عرفة، 2011).

سادساً: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي السادس: عُقد المؤتمر الوزاري السادس في جوهانسبرغ في دولة جنوب إفريقيا للمدة ما بين (4 ـ 5) كانون الأول من عام 2015، بحضور الجانب الصيني ممثلاً برئيس وزراءه مع (23) وزير صيني وممثلين عن (42) دولة أفريقية، تم خلال هذا المؤتمر توقيع اتفاقيات اقتصادية بين الطرفين بالإضافة الى شطب العديد من الفوائد المُترتبة على القروض السابقة الذكر.

سابعاً: منتدى التعاون الصيني ـ الإفريقي السابع: عُقد المؤتمر الوزاري السابع في بكين، في أوائل أيلول من عام 2018، وفي هذا المؤتمر كانت جميع الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة قد اعترفوا بجمهورية الصين الشعبية على أنها الممثل الوحيد والشرعي للصين، عدا سوازيلاند، والتي لا تزال محتفظة بعلاقاتها مع تايوان، إذ أعلنت الصين بأنها "تأمل في تأسيس علاقات دبلوماسية مع سوازيلاند إلا حكومة سوازيلاند رفضت المقترحات الصينية (محمد جمال عرفة).

كما إن الاستثمارات الصينية في منطقة القرن الإفريقي ارتفعت من (75) مليون دولار في عام 2003 إلى (2) مليار دولار في عام 2010، وتعد الصين شريكاً تجارياً مع دول منطقة القرن الإفريقي، وأهم الواردات التي تحصل عليها الصين من المنطقة هي، البن، والجلود، والحبوب الزيتية، أما الصادرات فهي، المنسوجات، والمنتجات الطبية، والمواد الكيمياوية، والمعدات، ومواد البناء David Shinn & Joshua).

ويوضح الجدول أدناه حجم الاستثمار الصيني في منطقة القرن الإفريقي بنهاية عام 2013، ويتضح بان الاستثمار الصيني في السودان يأتي بالمرتبة الأولى نظرا لتواجد حقول النفط فيها تليها إثيوبيا وتنزانيا، وتنعدم تلك الاستثمارات في ذلك العام في الصومال نظرا للتوترات فيها.

وهُناك دولتين من دول القرن الإفريقي تقعان داخل أكبر عشر دول تستوعب الصادرات الصينية للقارة، وهما السودان وكينيا، كما تُعد الصين الشريك التجاري الأول للسودان(آيان تايلر، 2007)، ومن جانب آخر فأنها وبعد عام 2003 أصبحت ثاني أكبر مُستهلك للنفط على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل حجم استهلاكها اليومي إلى (6،37) مليون برميل (تقديرات عام 2004)، ومن المُتوقع أن يصل استهلاكها إلى (10) مليون برميل بحلول عام 2021(حارث قحطان عبد الله، 2018)، وإن هذا التطور المُتسارع

في علاقات بكين الاقتصادية ومصالحها في القرن الأفريقي يستند على عدة عوامل، أبرزها: جدول رقم (2) حجم الاستثمار الصيني في منطقة القرن الإفريقي في نهاية عام 2013 (بالمليون دولار)

رصيد الاستثمار الصيني	الدولة	الترتيب
1507،04	السودان	1
771.84	إثيوبيا	2
716.46	تنزانيا	3
635.9	كينيا	4
383.76	أوغندا	5
104.55	إربتريا	6
73،33	رواندا	7
30،55	جيبوتي	8
26,47	جنوب السودان	9
9،79	بوروند <i>ي</i>	10
_	الصومال	11

المصدر/ سامي السيد أحمد، التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة، سلسلة أدبيات إفريقية، بغداد، المركز العراقي الأفريقي للدراسات الإستراتيجية، 2016، ص292.

- 1. الرؤية الاقتصادية الصينية لمُجمل أوضاع القرن الأفريقي بخاصة والقارة الأفريقية بصورة عامة، إذ تستند هذه الرؤية على الاعتقاد القائل بأن تلك الدول تتبنى مجموعة من الإجراءات التي تُسهِل الانفتاح على التجارة الدولية.
- 2. تنظر الى دول القرن الأفريقي على أنها سوقاً مُهمة لصادراتها، فضلاً عن تقديمها سِلعاً رخيصا تُلائم مُستويات دخول الغالبية العظمى من سُكان تلك الدول على عكس السِلع الغربية.
 - 3. إصرار الصين على ضمان وصول إلى مصادر الطبيعية الوفيرة في القارة الأفريقية.

وتستمر الحكومة والشركات الصينية في تنفيذ مشروعاتها وخططها الاقتصادية في دول القرن الإفريقي لتثبيت أقدامها في منطقة جغرافية واستراتيجيتها ما جعلها تُبرِم العديد من الاتفاقيات تضمن من خلالها تواجدها لمدة أطول في المنطقة، وتعمل حكومة بكين مُنذ مُدة زمنية ليست بالقصيرة على توسيع نفوذها في عديد من المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية مثل منطقة القرن الإفريقي (أميرة محمد عبد الحليم، 2014)، فعلى سبيل المثال لا الحصر عملت الصين في عام 1994 على إقراض إريتريا مبلغ (3) مليون دولار لشراء الآلات الزراعية الصينية، وفي عام 2001 ألغت الصين ديوناً لنفس الدولة عن طريق دعمها بمنحة تحمل قيمة نفس الديون، كما مولت الصين عدداً من المشاريع التنموية بما في ذلك مستشفى بـ(200) سرير في

العاصمة الإرتيرية أسمرة، وفي نيسان عام 2006 منحت الصين إريتريا قرضاً بقيمة (23) مليون دولار لتحسين البنية التحتية للاتصالات، وفي كانون الثاني عام 2007 وقعت الصين وإريتريا صفقات اقتصادية، شملت إزالة التعريفات الجمركية على المنتجات الإرتيرية المُصدرة إلى الصين، وإلغاء جزئي لديون إريتريا وإمداد المُساعدة التقنية الصينية إلى إريتريا، لاسيما في القطاع الصحي(جون جازفنيان،2013).

وفي جيبوتي مولت الصين عدداً من المشاريع العامة، فقد قدمت بكين مُساعدات غذائية بقيمة (1،75) مليون دولار خلال الجفاف الذي ضرب جيبوتي عام 2005، فيما أغدقت على بناء مقر جديد لوزارة الخارجية في تلك الدولة بكلفة (2،41) مليون دولار.

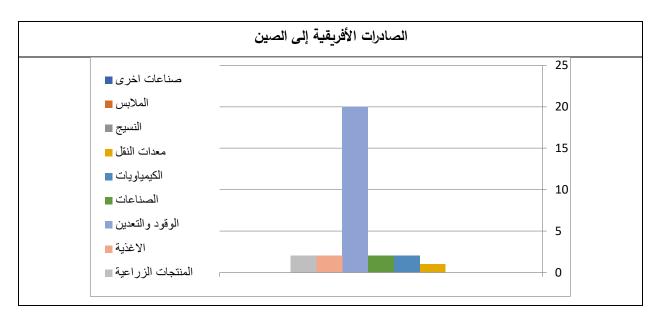
والأمر ذاته حدثت مع الصومال، ففي الفترة ما بين عامي (2000 ـ 2011)، تم إطلاق قُرابة سبعة مشاريع تنموية صينية في الصومال بالاتفاق مع الحكومة الصومالية فضلاً عن ذلك، وفي تموز من عام 2007 وقعت شركة بترول مملوكة للدولة الصينية عقداً للتنقيب عن النفط في إقليم (مدق) الصومالي والذي يتمتع بحكم ذاتى.

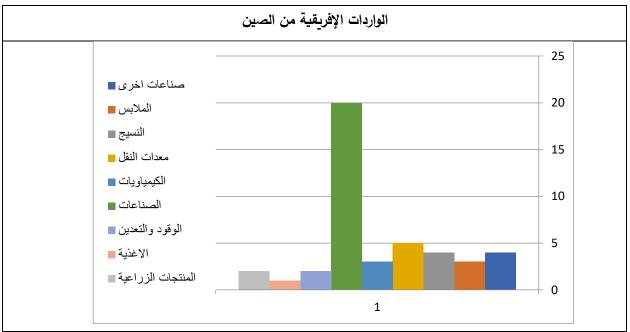
أما إثيوبيا فتزودها الصين بكميات كبيرة من المساعدات الخارجية المُرتبطة في الأغلب بمشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الشركات الصينية، وتتزايد الاستثمارات الصينية في إثيوبيا مع استيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة من الصين وتزايدت صادرات إثيوبيا للصين أيضاً، وتعول الصين على إثيوبيا أهمية كبرى، إذ تعدها في المقام الأول كمصدر رئيسي لتصدير منتجاتها، وكذلك لأن الصادرات الصينية تتوسع مع استمرار النمو الاقتصادي السريع لإثيوبيا (2013, Alexandra Magnolia Dias)، كما شملت المساعدات الصينية إلى إثيوبيا إرسال فرق طبية ومعلمين وكذلك منح دراسية للطلاب الإثيوبيين للدراسة في الصين، وفي حزيران 2009، ساعد السفير الصيني في وضع حجر الأساس لمستشفى (تيرونيش ديبابا*) في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا على مساحة (6 آلاف م2) وبسعة (100) سرير (مارو مهاري 2013).

وقدمت الصين أيضاً قُروض مُيسرة كبيرة إلى إثيوبيا على الرغم من أن هذه القروض غالباً ما تكون مُرتبطة بمشاريع بناء تقوم بها الشركات المملوكة للدولة الصينية أو التي تسيطر عليها مثل مشروع (الطريق الدائري أفتتح في 2003، وفي عام 2004 بدأت شركة (سينو هيدرو) الصينية العمل على مشروع تُقدر كُلفته بـ(365)مليون دولار أميركي لتوليد الطاقة الكهرومائية من أحد السدود بطول (607) قدم على نهر تكيزي، كما نمت الصادرات من إثيوبيا إلى الصين بحوالي(130) مليون دولار أميركي في عام 2006، وبحلول عام 2009 كانت الاستثمارات الصينية المُباشرة في إثيوبيا بلغت (900) مليون دولار أميركي (مالك عوني، 2017).

أما في السودان فمن بين المشاريع الاقتصادية التي نفذتها الصين هو مشروع سد (مروي) والذي تم إنجازه عام 2009، على مقربة من الشلال الرابع من نهر النيل، وعلى بعد (350) كم إلى الشمال من الخرطوم، وقد ضاعف هذا السد قُدرة السودان في مجال توليد الطاقة (أماني الطويل، 2012).

مخطط رقم (1) تجارة الصين مع أفريقيا حسب القطاع (2008) (بمليارات الدولارات)





المصدر: كريس آلدن، الصين في أفريقيا. شريك أم مُنافس، ترجمة: عثمان جبالي المتلوثي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 33.

ويتضح من ذلك أن الصين تُحقق هدفها في اعتمادها وبالدرجة الأولى على الوقود والطاقة في الاستيراد من أفريقيا مُقابل تصديرها للصناعات وبالأخص الملابس، ونجاحها في فتح أسواق أفريقيا لها.

المبحث الثالث: الجانب العسكري

من الناحية العسكرية فإن الدور الصيني في منطقة القرن الإفريقي محدود، إلا أن ذلك لا يعني إهمال العامل العسكري في اهتمامات الصين في القارة السمراء عموماً، ومنطقة القرن الإفريقي على وجه

الخصوص، إذ سعت الى تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والعسكرية مع دول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود والعمل على رفع قُدرات تلك الدول في مواجهة تلك التهديدات(1).

فالصين أوردت كميات كبيرة من الأسلحة إلى دول منطقة القرن الإفريقي منذ عام 1996 وبأسعار تنافسية، إذ باعت لإثيوبيا وإريتريا خلال حربهما عام 1998 أسلحة بما يقارب مليار دولار أمريكي⁽²⁾، وادركت الصين أن هناك نزاعات وصراعات في تلك المنطقة تستدعي تدخلها من اجل التهدئة والتسوية عن طريق تقديم المساعدات التتموية وإرسال مبعوثين لها للمنطقة من اجل تحقيق السلام والأمن⁽³⁾، وفي هذا الإطار يُقدر عدد المُلحقيات العسكرية الصينية المنتشرة في القارة عموما منذ عام 2007 بـ(14) ملحقية عسكرية موزعة على (14) بلدا إفريقيا، كانت حصة دول منطقة القرن الإفريقي من تلك الملحقيات أربعة وتتواجد في جيبوتي ، وإثيوبيا ، والسودان ، وكينيا⁽⁴⁾.

كما أن الصين مُصدِر مهم للأسلحة في الصومال وإريتريا وإثيوبيا، واستخدمت مقعدها الدائم في مجلس الأمن لحماية بعض دول المنطقة (سيما السودان) من التعرض لعقوبات دولية، فمثلاً أمتنعت في عام 2005 من التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أحال الجرائم وتُهم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفضلاً عن ذلك أرسلت الصين لأول مرة في عام 2017 جنود إلى قاعدتها العسكرية الجديدة وتحديداً في جيبوتي، إذ أن الصين قد انطلقت عام 2016 في بناء هذه القاعدة اللوجستية العسكرية في موقع يحتل مكانة إستراتيجية كُبرى لإعادة تزويد السفن البحرية المشاركة في مهام حفظ السلام والمهام الإنسانية الأخرى بالوقود، سيما قُبالة سواحل اليمن والصومال لحماية سفنها التجارية من القرصنة، وللإشارة فان اتفاق الصين مع جيبوتي يضمن وجودها العسكري في البلاد حتى عام 2026، بتواجد عسكري صيني يصل إلى (10) آلاف جندي، إذ تعد هذه القاعدة اللبنة الأولى للخطة الاستراتيجية العسكرية الصينية الجديدة التي تسعى بان تصبح من خلالها القوة المهيمنة على الممرات المائية وحركة العسكرية العامية(ق)، هذا الأمر الذي بررته وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا)، بأن القاعدة العسكرية العسكرية العالمية(ق)، هذا الأمر الذي بررته وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا)، بأن القاعدة العسكرية التجارة العالمية(ق)، هذا الأمر الذي بررته وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا)، بأن القاعدة العسكرية

⁽¹⁾ China continues to help train African military personal 12 January 2006 Available from thtp://english.peopledaily.com.Cn/2006/01/12/eng20060112_23489/html.

⁽²⁾ خلود محمد خميس «السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، المجلد (24)، العدد (4)، ص1054، 2013.

⁽³⁾ رضا محمد هلال «العلاقات الصينية بالدول النامية... "، مصدر سبق ذكره، ص133.

⁽⁴⁾محمد صلاح جميل «الإستراتيجية العسكرية الصينية تجاه أفريقيا: نظرة عامة على قضية جيبوتي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي، برلين، المجلد الأول، العدد الثالث، ص214، آذار 2019.

⁽⁵⁾ حمدي عبد الرحمن «سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي: الفرص والمخاطر الامنية بالنسبة لمصر"، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد 53، العدد (211)، ص126، كانون الثاني 2018.

ستضمن تنفيذ الصين لمجموعة مهام كالمراقبة، وحفظ السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية في أفريقيا وكذلك في غرب آسيا، كما ستكون هذه القاعدة مُلائمة لتنفيذ مهمات خارجية، تشمل أساساً التعاون العسكري والتدريبات المُشتركة فضلاً عن إجلاء وحماية الصينيين في الخارج، وعمليات الإنقاذ الطارئة وتأمين الممرات البحرية الإستراتيجية⁽⁶⁾.

وجاء اختيار جيبوتي وتأجير قاعدة عسكرية فيها بسبب تواجد عدد من القواعد العسكرية، أبرزها قوة عسكرية أمريكية هناك تضم (4000) جندي، فالصين لا تريد أن تكون واشنطن هي الوحيدة التي تُسيطر على طرُق المِلاحة لأن هذا يمكن أن يُعارض مصالحها ويُعيق توصيل الموارد الأولية⁽⁷⁾، وأما في مجال تعزيز الأمن والاستقرار في أفريقيا فقد قامت الحكومة الصينية بالإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا ، فمثلاً أرسلت في عام 2004 (567) فرداً إضافياً لعمليات الأمم المتحدة في ليبيريا، وساحل العاج ، وبورندي ، وإثيوبيا ، وإريتريا فضلاً عن إعلان الحكومة الصينية عن قرارها في آذار من عام 2005 بالمُشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان، وأن الصين تُشارك في سبع عمليات لحفظ السلام في كل القارة الأفريقية بقوات عسكرية قوامها (843) فرداً مُجهزين عسكريا لعام 2008

الخاتمة:

وفي مجمل ما تم ذكره سابقاً عن التوجه الصيني تجاه منطقة القرن الأفريقي يتضح بان ذلك التوجه هو سلمي بالدرجة الأساس، لكن ذلك لا يمنع من أن يكون هناك أهداف إستراتيجية للصين في تلك المنطقة، وتتلخص بالآتي (10):

1. كسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي لدى الأمم المتحدة ، إذ يُعد البُعد الدبلوماسي أحد أهم المحددات للسياسة الصينية في العالم ككل وفي إفريقيا بشكل خاص، كما أنها تؤكد بشكل كبير على دور الأمم المتحدة في السياسة العالمية وذلك لأن بكين مُدركة أن قُدراتها الحالية لا تؤهلها لمُواجهة الغرب إستراتيجياً لذلك اتجهت إلى الدول الأفريقية التي تُشكل الحضور الكبير لدى المنظمة الدولية وهي أحد الرهانات

⁽⁶⁾ دواجة العوادتي «سباق القواعد العسكرية في القرن الأفريقي «، مقال نشر بتاريخ 2017/10/5، عبر الرابط: https://meemmagazine.net/2017/10/05

⁽⁷⁾المصدر نفسه.

⁽⁸⁾ عادل عبد الرزاق،" البعد الاقتصادي للتعاون الصيني - الأفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية"، آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة العدد (30)، ص 34، 2009

⁽⁹⁾ دواجة العوادتي" سباق القواعد العسكرية في القرن الأفريقي"، مصدر سبق ذكره تم تكرار المصدر مرتين في إحالة واحدة. (10) فتحي حسن عطوة، "العلاقات الصينية – الأفريقية.. الدبلوماسية في خدمة الشراكة والتنمية"، آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، العدد (30)، ص 94، 2009، ويُنظر: بيتش جيل، الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية، في: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي ، تحرير: جرايمي هيرد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ، 2013 ، ص 259 - 260.

القوية التي تعمل عليها الصين، إذ صرح الجنرال الصيني (كي ونغ غانغاي) بأن الدول الإفريقية تُمثل بالنسبة للصين أكثر من ثلث تشكيلة منظمة الأمم المتحدة .

2. سعي الصين لخلق نظام دولي مُتعدد الأقطاب، ولا شك أن مسالة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب هو مطلب جميع القوى الكبرى ومن أهمها جمهورية الصين الشعبية التي تسعى جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية على المُخرجات الإستراتيجية للنظام الدولي.

3. دعم الموقف الصيني بشأن ضم تايوان يُعد من بين أهداف بكين في إستراتيجيتها المُوجهة تجاه أفريقيا التي تُعد أهم المناطق التي تُمارس فيها الصين هذه السياسة، إذ تسعى الصين إلى دمج تايوان عبر عدة وسائل منها الاقتصادية وذلك بإتباع إستراتيجية الربط، وتقوم هذه الإستراتيجية على ربط السياسة الاقتصادية لتايوان مع دولة أخرى بموجب منحها تنازلات سياسية واقتصادية ويجب التمييز بين الربط السلبي والربط الإيجابي على الأسواق الصينية عبر إستراتيجية طويلة الأمد، إذ تتوقع الصين أن هذه الإستراتيجية ستؤدي إلى تقوية القطاع الخاص مما يضعف النظام السياسي التايواني بما يجعل الوحدة تتم على وفق الرؤية الصينية .

ولأن أهم عناصر السياسة الصينية في أفريقيا هو مبدأ "التعلم المتبادل "والاستفادة من خبرات كل طرف في مختلف المجالات، تطرح الصين ذلك عبر نموذجها التنموي وتجربتها في النهوض الاقتصادي مستندة على أربعة عناصر رئيسة وهي كآلاتي: -

- 1. إن الصين مازالت تعد نفسها دولة نامية وظروفها الداخلية كانت حتى وقت قريب شبيهة إلى حد كبير بظروف الكثير من المجتمعات الإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- 2. إن النموذج الصيني أعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية بالتركيز على الاستثمار في البنية الأساسية والمؤسسات الاجتماعية وعدم عَدْ الليبرالية والتحول الديمقراطي والإصلاح شرطاً للتنمية الاقتصادية.
- إن الأداء الصيني يتسم وبدرجة عالية من الفعالية والسرعة في تنفيذ المشروعات بتكلفة قليلة نسبياً مقارنة بنظيره في العديد من دول الغرب.
- 4. إن الصين لا تربط علاقاتها الاقتصادية مع أي دولة بأي شروط سياسية على غرار النموذج الغربي، وإنما تحرص دائماً على إبعاد الاقتصاد والتجارة عن التعقيدات السياسية والأمنية، لذلك تنظر أغلب الشعوب الإفريقية إلى الصين كأنها نموذجاً جيداً للتنمية والتحديث وكذلك مُلائمة للظروف الإفريقية بدرجة أكبر من النموذج الغربي.

ويتضح من خلال ما تقدم أن الإستراتيجية الصينية تجاه دول منطقة القرن الإفريقي تتلخص بالآتي:

1- رفع سقف الاستثمارات الصينية في المنطقة لمستويات قياسية في فترات زمنية محدودة.

التوجه الصينيي نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة م. زياد يوسف حمد

- 2- الرؤية الاقتصادية الصينية لمجمل القارة الإفريقية عامة، والقرن الإفريقي على وجه الخاص، إذ تستند هذه الرؤية على الاعتقاد القائل بأن تلك الدول تتبنى مجموعة من الإجراءات التي تُسهِل الانفتاح على التجارة الدولية.
- 3- تُقدِم الصين سِلعاً رخيصا تُلائم مستويات دخول الغالبية العُظمى من سكان تلك الدول على عكس السِلع الغربية.
 - 4 ـ إصرار الصين على ضمان الوصول إلى المصادر الطبيعية الوفيرة في القارة الإفريقية.

المصادر:

الكتب العربية والمُترجمة:

- 1- أماني الطويل، السودان من صراع الى صراع، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: ترجمات، تعليق وعرض وتحليل الفكر العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، بيروت ،2012
- 2- آيان تايلر «دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا"، دراسات عالمية، العدد (63)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي ،2007
- 3ـ بيتس جيل، الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية، في: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2013
- 4 جمهورية الصين الشعبية، أسئلة وأجوبة حول مسألة تايوان وإعادة توجيه الصين، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، 1997
 - 5- جون جاز فنيان، التكالب على نفط أفريقيا، ترجمة: احمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013
- 6 دهقاني أيوب، الصين ومشروع طريق الحرير: دراسة في الانعكاسات الإستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، في، مجموعة مؤلفين: دور الثقافة الإستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي 2001 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018
- 7ـ زياد يوسف الدليمي، التحولات في سياسة الصين الخارجية تجاه آسيا (الدلالات والأبعاد)، دار الأرقم للطباعة، بغداد، 2016
- 8 فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، دراسات مُترجمة (64)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبى، 2014
- 9- مارو مهاري، العلاقات الصينية الأفريقية، ترجمة: يعقوب بن أبي مدين، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2013
 - 10- محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، مكتبة بسام للنشر، الموصل، 1980

التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة مد زياد يوسف حمد

11- يحيى الحياوي، الصين في إفريقيا بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015

المجلات والدوريات:

- 1- أميرة محمد عبد الحليم «الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (197)، تموز 2014
- 2- جورج ثروت فهمي، العلاقات الصينية الأفريقية ...شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، السياسة الدولية، العدد (167)، 2007 الدولية، العدد (167)، 2007
- 3ـ حارث قحطان عبد الله. «مصالح الصين النفطية في القارة الأفريقية"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد (1)، العدد (1)، آذار 2018
 - 4. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة، كُراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، العدد (172)، نيسان 2007
- 5 حمدي عبد الرحمن «سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي: الفرص والمخاطر الأمنية بالنسبة لمصر"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، المجلد (53)، العدد (211)، كانون الثاني 2018
- 6 حورية توفيق مجاهد، الدبلوماسية الصينية في القارة الأفريقية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (27)، 1972
- 7 خالد موسى جواد «السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه إفريقيا"، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (34)، 2017
- 8. خلود محمد خميس «الدور الدولي في تأزم الصراع في منطقة القرن الأفريقي"، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (65)، كانون الثاني 2010
- 9. خلود محمد خميس «السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، المجلد (24)، العدد (4)، 2013
- 10. رضا محمد هلال «العلاقات الصينية بالدول النامية . المنطلقات والأبعاد ."، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (173)، تموز 2008
- 11- سليم كاطع على «الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2014
- 12. طارق الشيخ، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد (156)، 2004

التوجه الصيني نحو منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة م. زياد يوسف حمد

- 13. عادل عبد الرزاق،" البعد الاقتصادي للتعاون الصيني الأفريقي في ظل الأزمة المالية العالمية"، آفاق أفريقية، العدد (30)، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، 2009
- 14ـ عبد السلام إبراهيم بغدادي «التجربة الصينية في أفريقيا"، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (97)، 2008
- 15. عوض عثمان، تايوان وتهديدات التنين الصيني، السياسة الدولية، العدد (125)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (125)، 1996
- 16. فتحي حسن عطوة، "العلاقات الصينية الأفريقية.. الدبلوماسية في خدمة الشراكة والتنمية"، آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، العدد (30)، 2009
- 17. لحسن الحسناوي «إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (466)، كانون الأول 2017
- 18ـ مالك عوني. «السياقات الغالبة: الصعود الصيني الى اللاقطبية"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (207)، 2017
- 19ـ محمد الرميحي، العرب وتقدم الصين، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، الكويت، السنة الثانية، العدد (16)، آذار 2006
- 20 محمد السيد سعيد، المناظرة حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (98)، 1989
- 21- محمد جمال عرفة «الصين والتغيير الناعم في أفريقيا.. العولمة البديلة"، مجلة قراءات أفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، العدد (9)، تموز 2011
- 22- محمد جمال عرفة «الصين والتغيير الناعم في أفريقيا.. العولمة البديلة"، مجلة قراءات أفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، العدد (9)، تموز 2011
- 23. محمد صلاح جميل «الإستراتيجية العسكرية الصينية تجاه أفريقيا: نظرة عامة على قضية جيبوتي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي، برلين، المجلد الأول، العدد الثالث، آذار 2019 24. مهند عبد الواحد النداوي،" بريكس في أفريقيا.. التوجهات الاقتصادية وآفاق المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (466)، كانون الأول 2017
- 25- نور الدين الداوودي «سباق قوى الشرق على النفوذ في إفريقيا: الصين، إسرائيل، تركيا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد (3) ، العدد (16) ، تموز 2019 المصادر باللغة الإنجليزية:

1-Alexandra Magnolia Dias, state and societal challenges in the Horn of Africa ,center of African studies (CEA), ISCTE_IUL , University Institute of Lisbon , 2013

التوجه الصينيي نحو منطقة القرن الأفريقيي بعد الحرب الباردة مد زياد يوسف حمد

- 2-David Shinn & Joshua Wiseman, "Dueling Priorities for Beijing in the Horn of Africa", China Brief, Vol. 5, No. 21, October 13, 2005
- 3–James tang, With the Grain or against the Grain : Energy Security and Chinese Foreign Policy in the Hu Jintao , Washington, DC: The Brooking Institution, center for Northeast Asian policy Studies ,October,2006

الإنترنت:

- 1. China continues to help train African military personal , 12 january , 2006 , Available from:
- 2. http://english.peopledaily.com.Cn/2006/01/12/eng20060112_23489/html.
- 3. https://www.skynewsarabia.com/world/697244
- 4. https://meemmagazine.net/2017/10/05
- 5. http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018.
- 10/29/content_68843255.htm5
- 6. https://www.skynewsarabia.com/world/697244
- 7. UNHCR (2019) South Sudan Regional Refugee Response Plan. Nairobi: RRC.
- 8. Varma, A (2011) The Creation of South Sudan: Prospects and Challenges.
- New Delhi: observer Research foundation.

الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان

The political implications of international sanctions on Sudan

محمد محمد عبد الحميد الجزار

باحث ماجستير في شؤون السياسة الأفريقية بجامعة القاهرة.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان ، حيث خضعت دولة السودان سلسلة من العقوبات الدولية ، التي كانت لها آثار سلبية على السودان سواء على مستوي الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ، وقد تجلت تلك الآثار على الجانب السياسي ، حيث كانت سببا مباشرا في تجميد الحياة السياسية في السودان على مستوي الداخلي ، وتدهور علاقات السودان بدول الجوار على المستوي الإقليمي، بل وعزلة السودان وتهميشه على المستوي الدولي، مما جعل النظام السوداني يتبني سياسات جديدة في السنوات الأخيرة للتخفيف من حدة تلك العقوبات، غير أن تلك السياسات لم تفلح في رفع العقوبات كليا عن السودان، وما زالت باقية حتى الآن .

الكلمات المفتاحية: السودان - العقوبات الدولية - نظام البشير - العزلة الدولية

Abstract:

This study attempts to shed light on the political implications of international sanctions on Sudan. The Sudan has been subject to a series of international sanctions, which have had negative effects on Sudan, whether at the internal, regional or international levels. These effects have been evident on the political side, which has been a direct cause of the freezing of political life in the Sudan at the internal level, the deterioration of Sudan's relations with the neighboring countries at the regional level, and even the isolation and marginalization of Sudan at the international level, Which made the Sudanese regime adopt new policies in recent years to alleviate the sanctions, but these policies did not succeed in lifting the sanctions completely from the Sudan, and still remains so far.

Keyword words: Sudan – international sanctions – the al-Bashir regime – international isolation

مقدمة

أصبحت العقوبات الدولية من أهم الأدوات التي تستخدمها الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لإخضاع غيرها من الدول التي تري أنها تشكل خطرا عليها ، سواء كانت هذه الأطراف الفاعلة دولا عظمي كالولايات المتحدة الأمريكية أو سواء كانت مؤسسات دولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها من المؤسسات ، والتي تهيمن عليها في حقيقة الأمر الدول العظمي ، وتسعي من خلالها إلى تنفيذ سياساتها الخارجية بطريق غير مباشر مع غيرها من الدول لكي تحقق مصالحها في شتي بقاع العالم في غطاء من المشروعية الدولية، ومن بين الدول التي عانت وما زالت تعاني من العقوبات الدولية، دولة السودان حيث أنه منذ التسعينات حتى الآن خضعت السودان سلسلة من العقوبات الدولية المختلفة ، مما أدي إلى حدوث مجموعة من الآثار السلبية نتيجة لتلك العقوبات، حيث تنوعت تلك الآثار إلى آثار سياسية واقتصادية واجتماعية، وغيرها من الآثار ، ومن خلال هذا البحث سنقوم باستعراض أهم الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان في السطور التالية .

أولا: موضوع الدراسة:

يتمثل موضوع هذه الدراسة في بحث طبيعة الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان، وذلك من خلال ثلاثة مطالب حيث يتناول المطلب الأول الآثار السياسية للعقوبات على المستوي الداخلي، أما المطلب الثاني فيتناول الآثار السياسية للعقوبات على المستوي الإقليمي، بينما المطلب الثالث يتناول الآثار السياسية للعقوبات على المستوي الدولسة بالخاتمة والتي اشتملت على نتائج الدراسة والرؤبة المستقبلية لهذه الدراسة.

ثانيا: أهمية الدراسة:

(أ) الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها إضافة جديدة لحقل الدراسات الإفريقية، حيث لم يسبق أحد في تخصيص كتابة علمية أكاديمية تستعرض الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان، وكذلك عرض الدور الذي لعبته تلك العقوبات في الحراك السياسي الحالي بالسودان.

(ب) الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في هذه الدراسة في محاولة وضع رؤية للتعامل مع الآثار السياسية السلبية الناتجة عن تلك العقوبات، وتقديمها لصانع القرار للمساهمة في حل الأزمات الداخلية والخارجية في السودان.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى الإجابة عن:

التساؤل الرئيسى:

ماهى الآثار السياسية للعقوبات الدولية على السودان؟

التساؤلات الفرعية:

اللي أي مدى ساهمت تلك العقوبات في انفصال جنوب السودان؟

إلى أي مدى ساهمت تلك العقوبات في إخضاع نظام البشير للولايات المتحدة الأمريكية؟

رابعا: فروض الدراسة:

توجد علاقة طردية بين العقوبات الدولية على السودان وحالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

توجد علاقة طردية بين انفصال جنوب السودان والعقوبات الدولية على نظام البشير.

توجد علاقة طردية بين العزلة الدولية المفروضة على السودان، والعقوبات الدولية.

توجد علاقة طردية بين سقوط نظام البشير، والعقوبات الدولية المفروضة عليه.

خامسا: منهج الدراسة:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج تحليل النظم.

سادسا: الدراسات السابقة:

1-تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان (مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب منشور، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001)

تناولت هذه الدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في فرض وتشديد العقوبات على السودان، وكذلك قيامها بالضغط على المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة بفرض عقوبات على السودان

2-أميمة سر الختم أحمد: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في الفترة من 1989 – 2010 (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2012).

تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات السودانية الأمريكية، ثم تحدثت عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في الفترة من 1989 حتى 2010، ثم تحدثت عن الضغوط الأمريكية المفروضة على السودان في نفس تلك الفترة السابق ذكرها.

3- د. نجلاء محمد مرعي يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989 -2002 (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير، 2006).

تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة من 1989 وهي فترة صعود نظام ثورة الإنقاذ للسلطة في السودان وسيطرتها على الحكم، وتتطرق الدراسة إلى دراسة توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع هذا النظام الحاكم وما تلي تلك الفترة حتى عام 2006.

، 1956 –1999) Britain ،civil war and terrorism ، balance: (Sudan ،4-edgar 2000.،Macmillan

تناول هذا الكتاب دراسة النظام السياسي في السودان منذ عام 1956 حتى عام 1999، وسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه النظام السياسي الحاكم في السودان خلال تلك الفترة.

المطلب الأول: الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوي الداخلي

أدت العقوبات الدولية إلى مجموعة من الآثار السياسية السلبية على المستوي الداخلي في السودان، وقبل

أن نقوم بعرضها نشير إلى أن أسباب العقوبات الدولية على السودان ترجع إلى مجموعة من الاتهامات الموجهة إلى النظام السوداني يأتي في مقدمتها اتهام نظام البشير برعاية ودعم الإرهاب الدولي، وكذلك انتهاك حقوق الإنسان في دارفور، وزعزعة استقرار الحكومات المجاورة، والقيام بعمل إبادة جماعية في الصراع في دارفور، وكذلك اتهامه بالإتجار في البشر، وغيرها من الاتهامات التي وجهت إلى النظام السياسي في السودان، وبناء على الاتهامات خضعت النظام السياسي في السودان مجموعة من العقوبات، وقد تنوعت أنماط تلك العقوبات ما بين عقوبات، اقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية، ولقد أثرت تلك العقوبات على النظام السوداني تأثيرا كبيرا وسوف يتضح ذلك التأثير من خلال عرض الآثار السياسية للعقوبات على المستوى الداخلي وهي كما يلي:

أولا: أثر العقوبات الدولية على مشكلة الاندماج الوطني: أدت العقوبات الدولية على نظام البشير إلى تزايد مشكلة الاندماج الوطني في السودان، حيث أن السودان بها عديد من التتوعات خاصة التتوع الإثتي، إذ يوجد ما يقارب 56 جماعة إثنية، تنقسم إلى 597 مجموعة فرعية، ويمكن دمج تلك الجماعات في جماعتين كبيرتين هما الجماعة الشمالية، والجماعة الجنوبية، وكذلك يوجد في السودان تعدد لغوي حيث يوجد في الشمال مجموعة من اللغات منها العربية، والباجا، والنوبية، وكذلك يوجد في الجنوب لغات متعددة مثل الدنكا، والزاندي، والنوير وغيرها من اللغات، ويوجد كذلك تعدد ثقافي وديني في البلاد. (1) وقد أدت العقوبات الدولية إلى قيام نظام الإنقاذ بتركيز السلطة والثروة في يد الشمال السوداني لكي يحمي نفسه من الثار تلك العقوبات. وبالتالي قام بتهميش باقي الجماعات العرقية في السودان، سواء في الجنوب السوداني، أو سواء في دارفور، وغيرهم من الأقاليم، وهو ما أدى إلى اندلاع الصراعات وتزايد مشكلة الاندماج الوطني التي تعانى منها السودان منذ الاستقلال. (2)

ثانيا: أثر العقوبات الدولية على قضية انفصال جنوب السودان:

من أكبر الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوى الداخلي في السودان أنها أثرت بشكل فاعل في انفصال جنوب السودان، ويتضح ذلك من خلال طبيعة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على نظام البشير، حيث قامت الولايات المتحدة بفرض مجموعة من العقوبات التي أضعفت نظام البشير، ومن بين هذه العقوبات تجميد ممتلكات الحكومة السودانية الموجودة في الولايات المتحدة أو الخاضعة لسيطرة الشركات الأمريكية بما في ذلك البنوك، وكذلك حظر مشاركة المواطنين والشركات الأمريكية في صناعة النفط السوداني، وكذلك قامت الولايات المتحدة بفرض حظر تصدير الأسلحة لنظام البشير. (3) وقد أدت

 $^{^{(1)}}$ - د. إبر اهيم نصر الدين : در اسات في النظم السياسية الإفريقية (مصر، دار اكتشاف للنشر والتوزيع بالجيزة ، الطبعة الثانية، 2018، ص 44، 46، 48).

^{(2) -}رياض بن فاضل: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة السودان (الجزائر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2015، ص 90، 91، 93)

^{(3) -} د. نجلاء مرعي: العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان (مصر، دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، 2016، ص 161).

تلك العقوبات إلى تدهور الوضع الاقتصادي لنظام البشير مما أدى إلى عدم قدرته على السيطرة على حركات التمرد في الجنوب وخاصة بعد حظر تصدير الأسلحة له من الخارج، وفي نفس الوقت قامت الولايات المتحدة بتسليح المتمردين في الجنوب، وإصدار قرارات من الأمم المتحدة تدين السودان، وكذلك فرض عقوبات من خلال مجلس الأمن، كما عملت كذلك الولايات المتحدة على دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان عن طريق إثيوبيا حيث كانت تمد الحركة بالسلاح من خلال الأراضي الإثيوبية، وعلى الجانب الدبلوماسي قام السفير الأمريكي في الخرطوم بزيارة مناطق العمليات العسكرية في الجنوب عن طريق كينيا أثناء الحرب، وكذلك لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا في انفصال الجنوب من خلال الأدوات الدبلوماسية حيث تدخلت في مبادرات السلام بين الشمال والجنوب، حيث كانت طرفا راعيا للمحادثات في لقاء نيروبي، شاركت في معادرة الإيجاد لتسوية الصراع في 1994، وكذلك شاركت في انفاق ماشاكوس في يوليو 2002، ويناير 2005، ويناير 2005 أويتضح أن العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان سواء بطريق مباشر أو عن طريق المؤسسات الدولية كانت لها دور فاعل الولايات المتحدة على السودان سواء بطريق مباشر أو عن طريق المؤسسات الدولية كانت لها دور فاعل المودانية والعقوبات الاقتصادية على الشمال مع تقديم المساعدات المختلفة للجنوب ما استطاعت الحركة الشعبية الانفصال عن الشمال السوداني.

ثالثا: أثر العقوبات على إخضاع نظام البشير لتوجهات الولايات المتحدة الأمربكية:

من بين الآثار السياسية التي نجحت العقوبات الدولية في تحقيقها إخضاع البشير ونظامه لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بعد وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب تواجد زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في التسعينات من القرن الماضي في السودان، وكذلك تعاون النظام السوداني مع حركات الإسلام السياسي التي تتبني الفكر الجهادي واستضافت قادتها على أرض السودان من أمثال الشيخ عمر عبدالرحمن وغيره من القادة المطلوبين لدى الولايات المتحدة، فبعد وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، قام نظام البشير بإخراج تلك العناصر المطلوبة من السودان، بل وإعلانه بالالتزام بتقديم التعاون بشأن مكافحة الإرهاب، وتقديم كل الدعم المطلوب منه إلى الولايات المتحدة وذلك بهدف إزالته من النظام الراعية للإرهاب. (5) كما قام نظام البشير بقطع علاقته الدبلوماسية في 2016 مع النظام الإيراني المختلف مع الولايات المتحدة بعدما كان هناك تقارب شديد ودعم من النظام الإيراني للنظام السوداني. كما خضع كذلك نظام البشير لتوجهات الولايات المتحدة بشأن الصراع في دارفور وذلك بهدف التخفيف من حدة العقوبات المفروضة عليه حيث تم استغلال تلك الأزمة بإدانة نظام البشير بارتكاب جرائم التخفيف من حدة العقوبات المفروضة عليه حيث تم استغلال تلك الأزمة بإدانة نظام البشير بارتكاب جرائم التخفيف من حدة العقوبات المفروضة عليه حيث تم استغلال تلك الأزمة بإدانة نظام البشير بارتكاب جرائم

⁽⁴⁾ رضوي عمار: الديمقر اطيون والسياسة الخارجية الأمريكية: نموذج السودان (مجلة الديمقر اطية ، مؤسسة الأهرام، عدد 40 ، عام 2010، ص 115 ، 116).

⁽⁵⁾ shraeder -, peter: (united states foreign policy toward Africa :in ceremonialist , crisis and change) Cambridge , university press ,1994. Pp .54.

حرب في دارفور، وكذلك الالتزام بتوجهاتها في قضية الجنوب والموافقة على انفصاله بعد الاستفتاء في عام (6)

رابعا: أثر العقوبات على شخص الرئيس عمر البشير وعلى شرعيته في السلطة:

في 14 يوليو 2008 أصدر المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو مذكرة توقيف الرئيس عمر البشير وذلك لاتهامات بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، وكذلك ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية، وقد جدد أوكامبو طلبه في نهاية شهر سبتمبر 2008، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة باعتقاله، وهو ما حدث في الرابع من مارس 2009. (7) وقد أدى ذلك القرار إلى مجموعة من التداعيات والأثار السياسية من أهمها إثارة أزمة شرعية كبيرة للنظام السوداني ككل، حيث أصبح رأس النظام الرئيس عمر البشير مطلوبا للعدالة الدولية بتهم ارتكاب إبادة جماعية، ورغم أن السودان ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية إلا أنه أصبح ملاحقا من قبلها في حالة تواجده على أي أراضي أي دولة موقعة على ميثاق المحكمة، وهو ما أدى إلى عدم استطاعة الرئيس البشير في المشاركة في الكثير من الاجتماعات الدولية خوفا من الملاحقة، وكذلك أدت تلك الاتهامات إلى حدوث حالة من غياب الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار نظام الإنقاذ في الحكم، كذلك أدت تلك الاتهامات إلى تراجع شعبية نظام الرئيس البشير بصورة كبيرة خاصة مع تراجع الأوضاع الاقتصادية في البلاد وارتفاع معدلات التضخم، وكذلك أدت إلى تزجع معه على قوائم العقوبات نظام الرئيس البشير رصيدها لدى الشارع السوداني. (8)

خامسا: أثر العقوبات على تداول السلطة والانتخابات الرئاسية في السودان:

منذ صعود نظام الإنقاذ بقيادة البشير في 30 يونيو 1989، وهو يحرص على تكريس السلطة في يده، وقد تزايد حرصه على ذلك الأمر بعد توالي العقوبات الدولية على رأس النظام بقيادة البشير كما رأينا سابقا، أو على باقي قيادات النظام والذين يخضعون لسلسلة من العقوبات الدولية، ولذلك مجرد خروجهم من النظام سيتم ملاحقتهم دوليا والتضييق عليهم بل وربما خضوعهم للعقاب بالفعل، ولذلك حرص النظام على بقاءه في السلطة منذ 1989 حتى الآن رغم محاولات المعارضة المستمرة في تغيير ذلك النظام دون نجاحها في تحقيق ذلك الهدف، ورغم تنافس مجموعة من المرشحين المدعومين من الأحزاب السياسية في انتخابات الرئاسة 2010 استطاع البشير أن يفوز في تلك الانتخابات، وكذلك استطاع الفوز في انتخابات الرئاسة 2015 والذي فاز فيها بنسبة 4.56، وقد نافس البشير فيها خمسة عشر مرشحا، أغلبهم غير معروف

^{(6) -} د. إجلال رأفت، وآخرون: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي, 2012, ص 171, 177).

^{(7) -} د. حمدي عبد الرحمن: تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني (السعودية المركز العربي للدراسات الإنسانية، تقرير مجلة البيان، العدد السابع, 2010, ص 120).

^{(8) -} أحمد سيد أحمد: اتهام البشير بين أزمة الشرعية والتداعيات الداخلية (مصر، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 31, سنة 2008, ص 179, 180).

للشارع السوداني، وليس لديهم أي إسهام في الحياة السياسية في السودان، ولم يكن معروف منهم إلا مرشحة واحدة وهي فاطمة عبد المحمود والتي كانت وزيرة في فترة الرئيس الأسبق جعفر نميري، وهو ما جعل قوي المعارضة تصرح بأن تلك الانتخابات هزلية وتفتقر إلى المنافسة، حيث حصل المرشحون الخمسة عشر مجتمعين على 5% من إجمالي الأصوات. (9)

سادسا: أثر العقوبات على الأحزاب السياسية ونسبة تمثيلها في البرلمان:

بسبب ما نتج عن العقوبات الدولية من تدهور للحالة الاقتصادية في البلاد فقد أدى ذلك إلى ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لممارسة العمل السياسي بصورة قوية، وكذلك بسبب الملاحقات الدولية لنظام البشور ونظامه فقد حرص هذا النظام على الاحتفاظ بكافة السلطات في الدولة وخاصة السلطة التشريعية، فلو نظرنا إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة في السودان والتي جرت في عام 2015، نجد أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في البلاد قد فاز بأغلبية مقاعد البرلمان والبالغ عددها يقوده محمد عثمان الميرغني على ما مجموعه 323 مقعد، بينما حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يقوده محمد عثمان الميرغني على 25 مقعد فقط، وهو الحزب التقليدي الوحيد الذي لم يقاطع الانتخابات، بينما جاء المستقلون في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد إذ حصلوا على 19 مقعد. (10) بينما نجد أن حزب الأمة المعارض بقيادة السيد الصادق المهدي قد قاطع هذه الانتخابات، وكذلك قاطعها أيضا، حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ حسن الترابي، والحزب الشيوعي السوداني، والحركة الشعبية لتحرير السودان المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ حمن ذلك مدى حرص النظام الحاكم في السودان على بقاؤه في السلطة خشية من تعرضه للعقوبات الدولية من قبل الخارج، أو محاكمته داخليا بسبب ما ارتكبه من جرائم في حالة سقوطه أو استحواذ قوي المعارضة الداخلية على السلطة وبالتالي يخضع للعقوبات.

سابعا: أثر العقوبات على الدستور ومحاولة تعديله لصالح البشير:

نص دستور السودان الذي وضع في عام 2005 تنفيذا لاتفاقية السلام الشامل في الباب الثالث منه في المادة 57 على أن " يكون أجل ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات تبدأ من يوم توليه لمنصبه ويجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فحسب ".(12) ومن خلال ذلك النص أصبح على الرئيس البشير مغادرة السلطة في نهاية فترته الثانية والتي تنتهي في 2020، وهو ما جعله يحاول تعديل الدستور ليسمح له بالترشح لمدد رئاسية جديدة، حيث قام حزب المؤتمر الوطني في ديسمبر عام 2018 بتقديم مقترح لتعديل المادة 57 من الدستور للسماح للرئيس البشير بالترشح في انتخابات 2020، وكان قد تقدم بذلك المقترح غالبية برلمانية

⁽⁹⁾ النور حمد: الانتخابات السودانية بين التحول الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، مجلة سياسات عربية، عدد 14, سنة 2015, ص 45, 46.

⁽¹⁰⁾ نفس المرجع السابق: ص 46, 47.

⁽¹¹⁾ نفس المرجع السابق.

⁽¹²⁾ دستور دولة السودان الصادر عام 2005، (مشروع مستودع الدساتير المقارنة، مادة 57، ص 21، بدون بيانات نشر).

يبلغ عددهم 480 عضو، ولكن بسبب حالة الاحتجاجات التي شهدها السودان فقد أعلن الرئيس عمر البشير في خطاب له يوم 22 فبراير 2019 عن تأجيل النظر في التعديلات الدستورية التي يناقشها البرلمان، وهو ما أدى إلى قيام البرلمان بوقف الدعوة إلى تلك التعديلات والرجوع عن مناقشتها . (13) ويعد الدافع الأول لمحاولة البشير تعديل الدستور هو بقاؤه في السلطة حتى الموت، وذلك لعلمه أنه بمجرد خروجه من قصر الرئاسة وترك الحكم ستطالب المحكمة الجنائية الدولية بتسليمه للخضوع للمحاكمة، وكذلك قد يخضع لمحاكمة في الداخل السوداني، بل عملت مؤسسات النظام على تمرير ذلك التعديل، ولكن الاحتجاجات الشعبية لم تسمح لهم بإتمام محاولة تعديل الدستور .

ثامنا: أثر العقوبات في تحريك الشعب السوداني ومطالبته بإسقاط نظام البشير:

من أهم الآثار التي قامت بها العقوبات الدولية هو تحريك الشعب السوداني ومطالبته بإسقاط البشير ونظامه، وذلك بعدما أدت العقوبات الاقتصادية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، واستمرار النظام في الدخول في صراعات متعددة لا تكاد تنتهي وهو ما أدى إلى يأس الشارع السوداني من قيام نظام البشير بإحداث إصلاح حقيقي أو تنمية لصالح الشعب، فضلا عن استحواذه على كافة مؤسسات الدولة وقمع المعارضة وتهميشها، وكذلك ساهم رفع العقوبات الجزئي على السودان في عام الإنترنت وشبكات التواصل والذي قضى بالسماح بتصدير أجهزة اتصالات شخصية وبرمجيات تتيح للسودانيين الاتصال بالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. (14) في استخدام شبكات التواصل في الدعوة لإسقاط نظام البشير، وتجميع حركات التغيير والشباب، فيما يعرف بثورات الشبكات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى انتقال تلك الدعوات إلى الشارع منذ منتصف ديسمبر 2018، حتى النجاح في إسقاط نظام البشير في يوم الخميس الدعوات إلى الشارع منذ منتصف ديسمبر 2018، حتى النجاح في إسقاط نظام البشير في يوم الخميس لأنه ساهم في ارتفاع حدة السخط تجاه النظام.

المطلب الثاني: الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوي الإقليمي

لقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على السودان إلى مجموعة من الأثار على المستوي الإقليمي للسودان، وخاصة مع دول الجوار، حيث قامت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في المنطقة من صنع علاقات عداء بين نظام البشير ودول الجوار الإقليمي للسودان، وكذلك أدت تلك العقوبات إلى تزايد معدلات اللاجئين والهجرة إلى دول الجوار الإقليمي للسودان وسوف نلقى الضوء على هذه الآثار فيما يلى:

أولا: أثر العقوبات في تدهور علاقات السودان مع دول الجوار الإقليمي:

منذ صعود نظام ثورة الإنقاذ للحكم وتبنيه المرجعية الإسلامية كإيديولوجية له ، وكذلك إعلانه العداء للولايات المتحدة الأمريكية علي لسان أكثر من مسئول في الحكومة السودانية ، فقد عمدت الولايات المتحدة علي

⁽¹³⁾ الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 على الشبكة الدولية للمعلومات، بتاريخ 10 / 8 / 2018، وكذلك بتاريخ 22/2/ 2019. (13) مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان: تقرير رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان المبررات والواقع (سويسرا، تقرير مايو 2018, ص 18).

إضعاف ذلك النظام ومحاولة إسقاطه بطرق شتي ومن بين تلك الطرق العقوبات الدولية ، حيث أن العقوبات الدولية على السودان كان من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع نظام البشير، وكذلك التحالف مع دول الجوار الإقليمي في السودان من أجل محاصرة ذلك النظام ويمكن إيضاح ذلك من خلال إلقاء الضوء على علاقات السودان بدول الجوار الإقليمي كما يلي:

(أ)-علاقات السودان مع إثيوبيا:

عملت الولايات المتحدة على دعم إثيوبيا في تقوية تجهيزاتها العسكرية في مواجهة السودان، وكذلك دعم المعارضة السودانية الموجودة داخل إثيوبيا، حيث شهدت العلاقات بين البلدين حالة من الصراع، كما دعمت إثيوبيا قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان جون قرنق المعادي لنظام البشير، حيث كان هناك تنسيقا واضحا بين الحركة وإثيوبيا خاصة في المساندة الدبلوماسية واللوجستية، والعسكرية ولكن بشكل خفي، وذلك حتى انفصال جنوب السودان عام 2011. (15) وبعد حصول الجنوب على رغبته في الانفصال، خفت حدة العداء مع الجانب الإثيوبي، وخاصة بعد صعود رئيس الوزراء أبي أحمد للحكم، ورغبته في تصفية العداء مع دول الجوار.

(ب) - علاقات السودان مع مصر:

عملت الولايات المتحدة كذلك على خلق حالة من الصراع والنزاع بين الحكومة المصرية وحكومة نظام البشير في السودان حيث ساهمت في توتر العلاقات من خلال تحالفها مع مصر في التضيق على نظام البشير بعد محاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995، واتهام أطراف سودانية في هذه العملية، وكذلك قيام الجانب السوداني باستضافة مجموعة من الأشخاص المعادين للجانب المصري من التيارات الإسلامية المتشددة، وكذلك استمرار حالة النزاع الحدودي بين البلدين على منطقة حلايب وشلاتين، والتي كان يستغلها نظام البشير في محاولة الحصول علي مكاسب سياسية سواء علي المستوي الداخلي، من خلال التسويق السياسي للنظام السوداني بأنه حريص على حلايب وشلاتين وأنه يستطيع ضمها إلي أراضي السودان بما تحتويه من موارد نفطية ، أو استغلالها كورقة ضغط ضد الجانب المصري بهدف الحصول علي دعمه في المحافل الدولية مع السكوت عن مسألة حلايب وشلاتين . (16)

(ج)-علاقات السودان مع تشاد: ساهمت الولايات المتحدة في زيادة حدة التوتر بين حكومة البشير ودولة تشاد حيث دعمت الرئيس إدريس ديبي في الصراع القبلي بين السودان وتشاد، وكذلك في مساندة تشاد لكل من المتمردين في دارفور، وجنوب السودان. (17)

⁽¹⁵⁾ رحاب عبد الرحمن: أثر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على مستقبل وحدة السودان (مقال، مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد 13 لسنة 2012 , ص 72).

 $^{^{(16)}}$ - Yehudit ronen ; sudan and Egypte: the swing of the pendulum 1989 – 2001 (middle eastern studies vol 39 no ,3 gul 2003. Pp 81 – 98).

⁽¹⁷⁾ المرجع قبل السابق، ص 73.

(د) - علاقات السودان مع كينيا:

ساهمت كذلك الولايات المتحدة في زيادة الصراع والتوتر مع الجانب الكيني في قضية الصراع على الحدود، كما دعمت الدولة الكينية قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في حربها مع نظام البشير، وتقديم الدعم العسكري والدبلوماسي لها واستضافتها على أراضيها، وهو ما جعل نظام البشير يدخل في نوع من الاختلاف مع الجانب الكيني بسبب مواقفه تجاهه. (18)

(ه)-علاقات السودان مع باقي دول الجوار:

ساهمت كذلك الولايات المتحدة في خلق نوع من التوتر في علاقات السودان مع كل من ليبيا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا، ورواندا، وإفريقيا الوسطي، حيث أصبح النظام السوداني في حالة عداء مع كل دول الجوار وبذلك استطاعت أمريكا أن تقوم من خلال العقوبات الدولية على السودان بمحاصرة نظام البشير من خلال محاولة دول الجوار الإقليمي للسودان التودد لأمريكا، ومساعدتها في تنفيذ العقوبات على السودان، أو الرضوخ لتوجهاتها والابتعاد عن النظام السوداني خشية أن تتعرض لعقوبات في حالة التقارب من نظام البشير. (19)

ثانيا: أثر العقوبات في تزايد معدلات اللاجئين والهجرة لدول الجوار:

أدت العقوبات الدولية على السودان وخاصة عقوبات حظر تصدير الأسلحة إلى السودان، مع السماح بإدخالها إلى الجنوب سواء عن طريق إثيوبيا أو كينيا إلى ارتفاع حدة الصراع بين الشمال والجنوب وارتفاع إعداد القتلى والجرحى من الطرفين، وهو ما أدى إلى تزايد معدلات اللاجئين والهجرة الجماعية إلى دول الجوار الإقليمي للسودان، حيث نجد أن السودان شهد أطول حرب أهلية في أفريقيا والتي لم تنتهي بين الشمال والجنوب إلا بعد حصول الجنوب على الانفصال، ونتيجة لتلك الحرب بالإضافة إلى الحرب في دارفور، فقد رحل ألاف السودانيين إلى دول الجوار ما بين لاجئ أو مهاجر، وخاصة إلى كلا من مصر، وتشاد، وكينيا، وإثيوبيا، مع اختلاف الأعداد حيث بلغ عدد اللاجئين السودانيين في تلك الدول ما يقارب المليون . (20) وكذلك كانت العقوبات الاقتصادية عامل أساسي في ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتقليل فرص الاستثمار الأجنبي في البلاد، وهو ما أدى إلى هجرة كثير من الشباب السوداني إلى دول الجوار بهدف الحصول على فرص عمل، سواء كانت هذه الهجرة شرعية أو غير شرعية، وهذا الأخير تسبب مشكلات لدول الجوار لتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين.

المطلب الثالث: الآثار السياسية للعقوبات الدولية على المستوي الدولي

لقد أدت العقوبات الدولية على السودان إلى حدوث آثار سلبية عديدة سواء تعلق الأمر على مستوى الدولي أو الإقليمي، أو على مستوى الداخلي، وسوف تتضح تلك الآثار من خلال إلقاء الضوء على أثر تلك

⁽¹⁸⁾ نفس المرجع السابق، ص 74.

⁽¹⁹⁾ نفسه

⁽²⁰⁾ د. عبدالناصر علي الفكي: التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثاني (السودان, جامعة إفريقيا العالمية, مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2015، ص 169، 178.

العقوبات الدولية في فرض حالة عزلة دولية على النظام السوداني، وكذلك أدت إلى قيام النظام السوداني بمراجعة حساباته وتبني علاقات دولية جديدة تخفف من حدة العقوبات المفروضة عليه وتحقق مصالحه في المجتمع الدولي من خلال تبني سياسات براجماتية في علاقاته على المستوي الدولي، ويتضح ذلك من خلال ما يلى:

أولا: أثر العقوبات الدولية في فرض عزلة دولية على السودان:

كانت للعقوبات الدولية أثر كبير في فرض حالة عزلة دولية على النظام السوداني وهو ما أدى إلى إدخاله في أزمات سياسية واقتصادية متتالية نتيجة تلك العزلة المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك من المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات السياسية أو المالية أو غيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية ويتضح ذلك من خلال الآتى:

(أ) – الولايات المتحدة ودورها في فرض العزلة على السودان:

قامت الولايات المتحدة بإصدار مجموعة من العقوبات الدولية التي كانت لها تأثير كبير بل والعامل الرئيسي في عزل السودان ونظام البشير عن المجتمع الدولي، حيث قامت الولايات المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في عام 1996، حيث قامت بسحب طاقم سفارتها من الخرطوم، وحتى عام 2000 لم يكن هناك تواصل دبلوماسي بين الطرفين. وكذلك قامت الولايات المتحدة بمجموعة من العقوبات الاقتصادية التي أدت إلى عزلة المؤسسات الاقتصادية السودانية وعدم التعامل معها، وتتمثل تلك العقوبات في فرض واشنطن حظرا على صادراتها من القمح إلى السودان منذ عام 1990، كما فرصت حكومة كلينتون في نوفمبر 1997 عقوبات شاملة على حكومة السودان من بينها فرض قيود على الواردات والصادرات من السودان، والمعاملات المالية، والاستثمارات. (21)

كما قام الرئيس كلينتون بإصدار قرار يقضي بالتحفظ على ممتلكات وأصول الحكومة السودانية في الولايات المتحدة، وحظر معظم المعاملات مع السودان. كما قضى هذا الأمر بأنه يحظر على أي مواطن أمريكي المشاركة في أي أمر من الأمور التالية:

1-الإستيراد إلى الولايات المتحدة أي سلع أو خدمات من أصل سوداني، أو غيرها من المعلومات والمواد الإعلامية.

2-تصدير أو إعادة تصدير إلى السودان أي من السلع أو التكنولوجيا أو الخدمات من الولايات المتحدة باستثناء الهبات التي تهدف للتخفيف من المعاناة البشرية مثل المأكل والملبس والدواء.

 $^{(22)}$ منع تقديم قروض إلى حكومة السودان أو عمل مشروعات مع الحكومة السودانية.

⁽ $^{(21)}$) تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق - ليبيا - السودان (مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب منشور، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى , $^{(200)}$, $^{(200)}$.

⁽²²⁾ د. نجلاء محمد مرعي يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989 -2002 (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير, 2006, ص 155).

4- منع إجراء معاملات ذات صلة بنقل البضائع من وإلى السودان بما في ذلك الوسيطة. كما قامت بحظر نشاط الخطوط الجوية السودانية من وإلى الولايات المتحدة، وكما قامت كذلك بالتأثير على شركات التنقيب عن النفط في السودان بتصفية أعمالها والخروج من السودان بهدف إضعاف النظام السوداني اقتصاديا. وقد نجحت الولايات المتحدة من خلال تلك العقوبات في فرض حالة من العزلة الدولية على النظام السوداني. (23)

(ب) - دور كندا كحليف للولايات المتحدة في فرض العزلة على السودان:

قامت كندا بتطبيق عدد من التدابير القسرية الانفرادية التي تستهدف عزلة النظام السوداني عن المجتمع الدولي من بينها، حجب خدمات الدعم التجاري للنظام السوداني مثل تمويل الصادرات وأنشطة تنمية التجارة والاستثمار، والتعاون الإنمائي بين حكومة السودان وكندا. (24)

(ج) - دور مجلس الأمن في عزلة النظام السوداني دوليا:

استطاعت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في مجلس الأمن من فرض مجموعة من العقوبات الصادرة من خلاله والتي تتمثل في، قيام المجلس بفرض قراره رقم 1044 في عام 1996 بتخفيض عدد موظفي البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية السودانية، وكذلك فرض رقابة على حركة الموظفين المتبقين، وكذلك فرض قيود على سفر أعضاء الحكومة السودانية والمسؤولين الحكوميين وأفراد القوات المسلحة السودانية، وكذلك دعا المجلس جميع المنظمات الدولية والإقليمية إلى عدم عقد أي مؤتمر في السودان، وفي القرار رقم 1070 لسنة 1996 قام مجلس الأمن بفرض حظر للطيران علي الطائرات المسجلة في السودان أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها الخطوط الجوية السودانية أو الحكومة السودانية أو السلطات العامة السودانية، أو أي جهات أخرى تنوب عنها. ويتبين من خلال تلك القرارات قيام مجلس الأمن بدور فاعل في فرض عزلة دولية على السودان. (25)

(د)-دور المحكمة الجنائية الدولية في فرض العزلة الدولية على السودان:

من خلال قيام المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة اعتقال للرئيس عمر البشير بدعوي ارتكابه جرائم حرب في دارفور، بل والأمر بتسليمه ليخضع للمحاكمة، فقد أدى ذلك إلى عزلة النظام السوداني ممثلا في رأس النظام الرئيس عمر البشير، وعدم قدرته على حضور كثير من المؤتمرات الدولية خشية أن تقوم إحدى الدول باعتقاله على أراضيها وتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية، بل وكذلك تسبيب نوع من الحرج للرئيس البشير في كثير من القمم والمؤتمرات التي حضرها، حيث كان يتعرض لمضايقات بسبب هذا الأمر مثلما

⁽²³⁾ نفس المرجع السابق

^{(&}lt;sup>24</sup>) تقرير مجلس حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: (الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دورة 33، لعام 2016، ص 7.

⁽²⁵⁾ نفس المرجع السابق، ص 3، 4.

حدث له في جنوب أفريقيا. (26)

(ه) - دور المؤسسات المالية الدولية في فرض العزلة الدولية على السودان:

قامت الولايات المتحدة من خلال نفوذها في كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتعليق عضوية السودان فيهما، وهو ما أدى إلى عدم قدرة النظام السوداني في الحصول على المنح والمساعدات، أو القروض اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية في البلاد، وهو ما أدى إلى هشاشة الاقتصاد السوداني وتراجع معدلات التنمية في البلاد، خاصة بعد وقف شركات الاستثمار في النفط. (27) ومما سبق يتضح مدى تأثير العقوبات في العزلة على السودان.

ثانيا: أثر العقوبات في تغيير النظام السوداني لعلاقاته بما يتكيف مع مصالحه:

نتيجة لعزلة النظام السوداني عن المجتمع الدولي وطول فترة العقوبات الدولية المفروضة عليه حتى الآن، فقد تبني برامج جديدة في سياساته الخارجية مع المجتمع الدولي، حيث أصبح ينطلق من مبدأ السعي خلف تحقيق مصالحه بغض النظر عن أفكاره وتوجهاته الأيديولوجية وهو ما يتضح من خلال تخليه عن أصدقائه التقليدين، ومحاولة التقرب من أصدقاء جدد بغض النظر عن توجهاتهم الأيديولوجية ويتضح ذلك كما يلي: (أ) - قطع العلاقات السودانية مع إيران:

كانت إيران حليف استراتيجي لنظام البشير، ونظرا للعداء المعلن بين الولايات المتحدة وإيران وخضوعها لسلسلة من العقوبات الدولية، وكذلك معادتها من قبل دول الجوار العربي للسودان، سواء المملكة العربية السعودية، أو مصر فقد قامت السودان بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الجانب الإيراني في 2016، وذلك بعد الاعتداء الذي وقع على السفارة السعودية في طهران، وذلك يأتي في إطار تبنيها سياسات خارجية جديدة لتحقيق مصالحها والبحث عن حلفاء جدد تستطيع الحصول على مكاسب من خلالهم، والبعد عن مشاكل النظام الإيراني الدولية، حتى لا تخضع لعقوبات جديدة نتيجة لتلك العلاقة مع إيران. (28)

(ب) توطيد العلاقات السودانية الروسية:

تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي لكي تتمكن من مواكبة الولايات المتحدة والصين وفرنسا في المنطقة وتأمين مصالحها في دول القرن الإفريقي، وكذلك تسعى روسيا للحصول على مكاسب اقتصادية من خلال الموارد الطبيعية في منطقة القرن الإفريقي، وقد وجدت روسيا في السودان فرصة مهمة لتحقيق تلك الأهداف، وكذلك وجد النظام السوداني في روسيا مخرج لتخفيف حدة العقوبات المفروضة عليه، حيث تلاقت المصالح بين الطرفين، وناقش الرئيس البشير خلال زيارته لروسيا في أواخر 2017

^{(&}lt;sup>26)</sup> د. محمد عاشور مهدي: تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار محاكمة البشير (الرياض، مجلة البيان التقرير الإستراتيجي السابع، 2010، ص 143.

⁽²⁷⁾ shraeder -, peter: (united states foreign policy toward Africa: in ceremonialist, crisis and change) Cambridge, university press 94.

⁽²⁸⁾ د. نجلاء مرعي : الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته على الأمة العربية في ظل الربع العربي (الرياض، تقرير مجلة البيان ، 2016 ، ص 277). وكذلك الموقع الإلكتروني لقناة فرانس 24، بتاريخ 4/1 / 2016.

عن إمكانية إقامة قاعدة عسكرية روسية على ساحل البحر الأحمر في السودان ذ، كما حصلت السودان على طائرات روسية مقاتلة من الجيل الرابع، كما قامت السودان بفتح المجال أمام الاستثمارات الروسية في عام 2017 في التنقيب عن الذهب، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2017 نحو 438.7 مليون دولار، وكذلك طالبت روسيا مجلس الأمن برفع العقوبات عن السودان، كما عمل الرئيس البشير على التودد لروسيا والحصول على المزيد من الدعم الروسي من خلال موافقته على زيارة بشار الأسد في سوريا بهدف كسر العزلة الدولية المفروضة عليه بسبب الحرب في سوريا، وهو ما أثر على صورة الرئيس البشير أمام الشعب السوداني. (29)

(ج) - تطور العلاقات السودانية الصينية:

في خطوة مماثلة لتوطيد العلاقات مع روسيا قامت السودان كذلك بتوطيد علاقاتها مع الجانب الصيني، حيث نجد أن الصين طالبت مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة على السودان، كما تستفيد السودان بعلاقتها مع الصين حيث تعد الصين هي المستورد الأول للنفط السوداني، وكذلك هي المزود الأول للخرطوم بالبضائع والسلاح، وكذلك هي الداعم الأساسي للنظام السوداني في مجلس الأمن الدولي. (30)

(د) - تطور العلاقات السودانية مع كلا من الجانب التركى والقطري:

رغم حدوث خلاف عربي مع الجانب التركي والقطري، ولكن النظام السوداني نظرا لحاجته إلى الدعم الاقتصادي، فقد أصبح يأكل على كل الموائد، حيث يستخدم ورقة التقارب مع الجانب التركي والقطري الذي هو في حالة عداء مع الجانب المصري والسعودي، في الاستفادة من كلا الطرفين، حيث بتقاربه مع الجانب التركي والقطري وتبادل الزيارات مع الجانب السوداني، أدى ذلك إلى تخوف الجانب المصري من ذلك الأمر خاصة بسبب ملف سد النهضة الإثيوبي، واستخدامه كورقة للضغط على النظام المصري، لذلك قام الجانب المصري بمحاولة كسب ود النظام السوداني، حيث تم تبادل الزيارات بين مصر والسوداني على مستوي الرؤساء، وكذلك قامت مصر بدعم النظام السوداني في طلبه في رفع العقوبات، وكذلك مساندته في التصدي للاحتجاجات الداخلية وذلك حسب تصريح الرئيس عمر البشير، وكذلك عملت كلا من قطر وتركيا بالاستفادة من الموارد السودانية، واستغلال حاجته للأموال في تنفيذ سياستها الخارجية، وهو ما جعل النظام السوداني يستفيد من ذلك الخلاف بين الطرفين في الحصول على دعم كلا منهما، للحصول على مكاسب اقتصادية.

(ه) - تعزيز العلاقات السعودية السودانية:

قامت السودان بتوطيد علاقتها مع النظام السعودي بهدف حصولها على الدعم الدبلوماسي والاقتصادي من المملكة، حيث قامت بقطع علاقاتها مع الجانب الإيراني في 2016 بسبب الاعتداء على السفارة السعودية

^{(&}lt;sup>28)</sup> أحمد عسكر: التوجه الروسي نحو القرن الأفريقي الدوافع والتداعيات (مقال بالموقع الرسمي لمجلة قراءات إفريقية، بتاريخ 25 / 11 / 2018). وكذلك الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 بتاريخ 16 / 12 / 2018.

[.] وي حد المهدي: الصراع بين القوي الكبري على النفط الأفريقي وانعكاسه على واقع ومستقبل القارة (تونس، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، عدد 13، سنة 2015، ص 42).

في طهران، بل قام النظام السوداني بمشاركة السعودية في التحالف الذي تقوده في اليمن، حيث قام بإرسال قوات سودانية في 2015 للقتال في اليمن في إطار ذلك التحالف، وهو ما جعل الجانب السعودي يعلن عن القيام بمجموعة من الاستثمارات في السودان، بل وتقديم مجموعة من القروض إلى السودان وذلك بهدف المساهمة في عملية تنمية السودان، وحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بسبب العقوبات .((3) محاولة النظام السوداني تسوية الصراعات الإقليمية مع دول الجوار:

وأخيرا كان للعقوبات الدولية دور في سعي النظام السوداني في محاولة تسوية الصراع مع دول الجوار الإقليمي، حيث أنها كما ذكرنا سابقا كانت لاعب مؤثر في تنفيذ العقوبات الدولية على السودان، فقد سعى الجانب السوداني لحل مشكلاته مع الجانب المصري رغم ميوله الإخوانية، وهو ما يختلف مع توجهاته الأيديولوجية، ولكنه أصبح يتعامل بمنطق المصلحة والبراغماتية الخالصة في علاقاته مع غيره من دول الجوار، وكذلك عمل على تسوية خلافاته مع الجانب الإثيوبي، خاصة بعد صعود رئيس الوزراء أبي أحمد على للحكم في إثيوبيا، وتبنيه استراتيجية تصفير الأزمات مع دول الجوار، وكذلك سعي نظام البشير إلى التعاون مع كلا من تشاد، وكينيا، وكذلك مع دولة جنوب السودان، بل أبدي السودان في الفترات الأخيرة تعاون ملحوظ مع عدوه القديم الولايات المتحدة، وهو ما جعلها تقوم برفع جزئي للعقوبات في 2017 .(32)

في ختام هذه الدراسة يتبين لنا أن العقوبات الدولية، من أخطر الوسائل التي يتم استخدامها لإخضاع الدول، وتدميرها اقتصاديا، وسياسيا بل وكونها عامل قوي في إسقاط الأنظمة التي تخالف توجهات القوي الدولية، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، بما لها من هيمنة على النظام العالمي الجديد منذ التسعينات، وكذلك سيطرتها على المؤسسات الدولية واستخدامها في تنفيذ سياستها الخارجية، ويمكننا الآن أن نعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك تقديم رؤية مستقبلية بشأن مستقبل العقوبات الدولية على السودان كما يلى:

أولا: نتائج الدراسة:

العقوبات الدولية على السودان كان لها آثار سياسية سلبية على النظام السياسي داخليا. 1

2-أثرت العقوبات الدولية على تزايد مشكلة الاندماج الوطني، وانفصال جنوب السودان.

3-أثرت العقوبات على شخص الرئيس عمر البشير وكذلك على شعبيته لدى الشارع السوداني.

4-أثرت العقوبات على الأحزاب السياسية في البلاد، ونسبة تمثيلها في البرلمان.

5- أدت العقوبات الدولية إلى تدهور علاقات السودان مع دول الجوار الإقليمي.

6- كان للعقوبات دور أساسي في فرض عزلة سياسية على السودان عن المجتمع الدولي.

⁽³¹⁾ الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 الإخبارية، بتاريخ 26 / 3 / 2015.

⁽³²⁾ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان: تقرير رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان المبررات والواقع (سويسرا، تقرير مايو 2018، ص 18).

ثانيا: الرؤبة المستقبلية:

السيناريو الأول: تتوقع تلك الدراسة استمرار العقوبات الدولية على السودان خلال السنوات المقبلة، وذلك بهدف استخدام الولايات المتحدة لها في إخضاع السودان لرؤيتها، خاصة بعد تقارب السودان مع الجانب الروسي والصيني.

السيناريو الثاني: يمكن أن يتم رفع العقوبات الدولية على السودان خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد سقوط نظام عمر البشير في 11 إبريل 2019، إذا تشكل نظام جديد موالي للولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل لا يظهر لها العداء كسابقه.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ – الوثائق:

1-دستور دولة السودان الصادر عام 2005، (مشروع مستودع الدساتير المقارنة، بدون بيانات نشر).

2- تقرير مجلس حقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة: (الولايات المتحدة الأمريكية، نيوبورك، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، دورة 33، لعام 2016).

ب-الكتب:

1-د. إبراهيم نصر الدين: دراسات في النظم السياسية الإفريقية (مصر، دار اكتشاف للنشر والتوزيع بالجيزة، الطبعة الثانية، 2018).

2- تيم نبلوك: العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق – ليبيا – السودان (مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب منشور، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001).

3- د. إجلال رأفت، وآخرون: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012).

4- د. نجلاء مرعي: العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان

(دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2016، الطبعة الأولى).

ج المقالات:

1 أحمد سيد أحمد: اتهام البشير بين أزمة الشرعية والتداعيات الداخلية (مصر، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد 31، سنة 2008).

2- رحاب عبد الرحمن: أثر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية على مستقبل وحدة السودان (مجلة التنوير، مركز التنوير المعرفي، السودان، العدد 13 لسنة 2012)

3- رضوى عمار: الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية: نموذج السودان (مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، عدد 40، عام 2010).

- 4- مسعود المهدي: الصراع بين القوي الكبري على النفط الأفريقي وانعكاسه على واقع ومستقبل القارة (تونس، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة الزيتونة، عدد 13، سنة 2015).
- 5- النور حمد: الانتخابات السودانية بين التحول الديمقراطي وتكريس سلطة الفرد (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، مجلة سياسات عربية، عدد 14، سنة 2015).

د - الرسائل العلمية:

1-رياض بن فاضل: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا دراسة حالة السودان (الجزائر، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير، 2015).

2- د. نجلاء محمد مرعي يونس: السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة 1989 -2002 (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجستير، 2006)

ه - التقارير:

- 1-د. حمدي عبد الرحمن: تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني (السعودية المركز العربي للدراسات الإنسانية، تقرير مجلة البيان، العدد السابع، 2010).
- 2- د. عبد الناصر علي الفكي: التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثاني (السودان، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2015).
- 3- د. محمد عاشور مهدي: تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار محاكمة البشير (الرياض، مجلة البيان التقرير الإستراتيجي السابع، 2010).
- 4- د. نجلاء مرعي: الاختراق الإيراني الناعم في إفريقيا ومآلاته على الأمة العربية في ظل الربع العربي (الرياض، تقرير مجلة البيان، 2016).
- 5- مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان: تقرير رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان المبررات والواقع (سويسرا، تقرير مايو 2018).

و - الشبكة الدولية للمعلومات:

1 أحمد عسكر: التوجه الروسي نحو القرن الأفريقي الدوافع والتداعيات (مقال بالموقع الرسمي لمجلة قراءات إفريقية، بتاريخ 2018 / 11 / 25).

2- الموقع الرسمي لقناة فرانس 24 الإخبارية على الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت، بتواريخ مختلفة.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A-Books:

1. shraeder - peter: (united states foreign policy toward Africa: in ceremonialist crisis and change) Cambridge university press 1994.

B-Articles:

2. Yehudit ronen α sudan and Egypt: the swing of the pendulum 1989 - 2001 (middle eastern studies α vol 39 no α 3 gul 2003.

السياحة الدينية بالمغرب من خلال رحلات ومواسم الأولياء جهة تادلا خلال العصر الحديث نموذجا

Religions tourism in Morocco according to Sufi Travel and Moussems : the région of Tadla in modern times as an Example.

د. الحسين عماري

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين-بني ملال (المغرب)

الملخص: تروم هذه الورقة رصد ظاهرة تميزت بها هذه المنطقة وهي ظاهرة السياحة الدينية من خلال الرحلات التي كان يقوم بها المتصوفة والتي اكتست طابعا دينيا واتخذت أشكالا مختلفة، كالرحلة من أجل التبرك وطلب العلم والتأطير الديني، والرحلة لأداء مناسك الحج اعتمادا على أسلوب الكرامة التي يقوم بناؤها على اختصار المسافة أو ما يعرف في المعجم الصوفي "بطي الطريق/ أو المسافة" دون الشعور بالصعوبات الملازمة عادة للسفر إلى الحج أ، مع الوقوف على رمزية الحج في الكرامات ومدلولها، وسياحة الأولياء في السواحل لاصطياد السمك ورمزية ذلك، وإنسلاخ الروح عن عالم الدنيا ومتاعبه والارتقاء إلى السماء بما فيها من صفاء وأحلام وراحة بال عن طريق الحضرة والجذب 2 ، كما تهدف هذه المداخلة إلى إبراز مدلول الكرامة والموقف منها، والوقوف على ظاهرة مواسم الأولياء بجهة تادلا التي شكلت مظهرا من مظاهر التراث الكرامة والموقف منها، والوقوف على ظاهرة مواسم الأولياء بجهة تادلا التي شكلت مظهرا من مظاهر التراث المقدس—الذي هو رأسمال الزاوية— وتحول المؤسسة إلى جهاز يغلب عليه الطابع الفلكلوري، لاسيما "بعد تراجع بالمهرجان الشعبي (زيارة الضريح، تقديم القربان/الذبيحة، إقامة حفلات الغناء والرقص يشارك فيها الزوا، تظيم نشاط الغروسية الضيافة، ممارسة التجارة…).

إذن ما مفهوم السياحة الدينية؟ وما هي مظاهرها؟ ما مدلول الكرامات والموقف منها؟ ما مدلول الموسم كمظهر من مظاهر التراث الثقافي؟ وما هي بعض نماذجه بتادلا؟ وكيف اكتسى طابعا احتفاليا/فلكلوريا وتحول إلى مهرجان شعبى؟ وما مظاهر هذه الاحتفالية؟

الكلمات المفاتيح: السياحة الدينية، رحلات الأولياء، مواسم الأولياء، الكرامات، الحضرة/الجذب.

^{1 ·} إبراهيم القادري بوتشيش، "واقع الأزمة والخطاب "الإصلاحي" في كتب المناقب والكرامات (أواخر ق6 وبداية ق7ه-13-13 " ضمن الإسطغرافية والأزمة، دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، تنسيق عبد الأحد السبتي، منشور ات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 34، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1994، ص.29. والحسين عماري، "كتب التراجم مصدر للتصوف بتادلا، الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر نموذجا ". ضمن الندوة العلمية الوطنية التي نظمها فريق "التدين في جهة تادلة أزيلال: الأولياء، والأضرحة والأماكن المقدسة" حول: "التصوف في جهة بني ملال خنيفرة عصر الشيوخ الكبار (ق10-12هـ/16-18م)"، برحاب كلية الأداب والعلوم الإنسانية بني ملال يومي 11و 12 أبريل 2017، ص.5.

 $^{^{2}}$ بوتشيش، "واقع الأزمة والخطاب "الإصلاحي" في كتب المناقب والكرامات (أواخر ق6 وبداية ق7هـ/12-13م "، م.س، ص.36. 250.

 $[\]hat{s}$ أحمد عمالك، "تانغملت فرع الزاوية التاصرية من التأسيس (17/11) إلى 1916/1334)"، الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب، دراسات تاريخية مهداة للأستاذ إبراهيم حركات، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 69، تنسيق نفيسة الذهبي، ط1، 1997، ص.201.

Abstract: The region of Tadla was known as one of the favorite regions of ascetics and Sufis since the dawn of Islam to practice their religions and rituals. It rivaled the famous urban centers of Morocco at the time, like Fez, Marrakech, and Aghmat in the field of mysticism and Sufism. It had also become in modern times, comparable to other parts of the country all in terms of numbers of its Sufis or their fame and status. Zaouïas had appeared and surrounded its various corners and destinations, plain and mountain to the point that a hagiographer expressed his point of view vis–à–vis this situation by saying that "most of the countries of Allah / God are often the saints of Tadla; they flee their home countries and head to this region as camels flee to pastures.

In this context, this paper intends to highlight a phenomenon that has characterized this region : religious tourism. This activity is carried out through trips that have been undertaken by Sufis, such as the one that allows to be blessed or that aims to learn science or conduct religious guidance. There is also the journey to perform the Hajj / pilgrimage rituals, according to the karama method, designed by a shortening of distance or what is called "reducing distances" in the mystical lexicon without feeling the difficulties usually inherent in moving / Hajj trip / pilgrimage, with a stand on the symbolism of Hajj / pilgrimage in karama methods and its meaning. And finally we will say that the tourism of the Saints was carried out on the coasts to fish for fish. Thus all this allows the rise of the spirit towards the sky where there is clarity, dreams and tranquility thanks to the trance / Hadra.

This intervention aims to highlight the meaning of karama and the attitude that can be adopted towards it, as well as the reflection on the phenomenon of Moussems of Saints in the region of Tadla. The phenomenon was one of the aspects of Moroccan cultural heritage, mentioning certain models of them, and highlighting their ceremonial / folkloric character, especially after the withdrawal of the sacred – which is the capital of the zaouia – and the transformation of the institution into a folklore organization or what is known by: the popular festival. Aspects of this activity are realized by the visit shrine, offer Eucharist / of sacrifice, the organization of the concerts of song and dance in which visitors participated, as well as spectacles of the fantasia, the practice of the hospitality and Trade....

So what is the concept of religious tourism? What are its aspects?

What is the meaning of these karmas and what attitude can be taken towards them?
What is the meaning of Moussem as one of the aspects of cultural heritage?

What are some models in the Tadla region? And how did it become a popular holiday? What are the aspects of this celebration?

Key words: Religious tourism, Saints 'visits, Saints' moussems, karamas, trance/Hadra.

المقدمة

عرفت منطقة تادلا بأنها من بين المناطق المفضلة لدى الزهاد والصوفية منذ فجر الإسلام لممارسة شعائرهم وطقوسهم 4 ، حيث نافست المراكز الحضرية المغربية الشهيرة آنذاك مثل، فاس، ومراكش، وأغمات في مجال التصوف والولاية الصوفية، وأصبحت خلال العصور الحديثة تضاهي غيرها من نواحي البلاد، سواء من حيث عدد أوليائها أو شهرتهم ومكانتهم 5 وظهرت بها زوايا في مختلف جهاتها سهلا وجبلا إلى درجة جعلت أحد كتاب سير الصالحين يعبرون عن هذا الوضع قائلا: "إن أكثر بلاد الله أولياء تادلا في الغالب، إن الأولياء يفرون إليها من أوطانهم كما تغر الإبل إلى بلد الرعي 6 .

أولا-السياحة الدينية بتادلا من خلال رحلات بعض المتصوفة: المظاهر والتنوع.

1. الرحلة من أجل التبرك وطلب العلم:

في البداية، لابد من الإشارة إلى أن الزاوية ظاهرة اجتماعية نشأت بالمغرب في ظروف تاريخية معينة، وارتكزت على مقومات فكرية وأخلاقية وعناصر متباينة، واضطلعت عبر تاريخها بأدوار كثيرة⁷، وكانت تادلا من بين مناطق المغرب التي ظهرت بها عدة زوايا، قصدها الطلبة والعلماء من أجل الزهد⁸، وطلب العلم والتأطير الديني.

ومن بين أعلام التصوف 9 الذين توافدوا على منطقة تادلا وأسسوا بها زاوية، علي بن عبد الرحمن الدرعي، من ذرية الصالحين سلفا عن خلف 10 ، ولد بدرعه سنة 1018ه، ونشأ وقرأ القرآن بها، تتلمذ على كبار

^{*}دراسة تمت المشاركة بها ضمن الندوة الدولية التي نظمها المركز التونسي العالمي للدراسات والبحوث والتنمية والجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، أيام 28-29-30/نونبر 2017 بمدينة باجة، حول موضوع: السياحة: الطاهرة وتتائجها الاجتماعية والاقتصادية.

أ. نفيسة الذهبي، أبو محمد صالح الماجري الشيخ والتجربة. مطابع الرباط نت، الرباط، 2016، ص.7.

أحمد الوارث، "أولياء تادلا خلال القرن السادس عشر (ملاحظات أولية) ".

الملتقى العلمي لمنطقة تادلا حول: تادلا، التاريخ، المجال، الثقافة أيام 15-16-17/أبريل 1992، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بنى ملال، سلسلة ندوات ومناظرات رقم1، 1993، ص.57.

⁶ نفسه، ص.59. عن محمد بن عبد الكريم العبدوني، يتيمة العقود الوسطى...، م.خ.ع، الرباط، رقم 5305، ص.136.

 ⁷ وزارة الثقافة، الزوايا في المغرب، الجزء الأول، الرباط، 2009، مطبعة دار المناهل، ص.3-4.

^{8 ·} الزهد "عند المتصوفة هو الإعراض عن جميع ما في الدنيا، وأن يخلي أحدهم قلبه مما خلت منه يداه، وأن تفقد الدنيا في عينه كل قيمة" (عمر فروخ، التصوف في الإسلام، بيروت، 1401هـ/1981، دار الكتاب، ص.19)، والزهد حسب "ابن عجيبة" هو "خلو القلب من التعلق بغير الرب أو برودة الدنيا من القلب وعزوف النفس عنها" (أحمد بن عجيبة، معراج التشوف إلى حقائق التصوف، ضمن كتاب شرح صلاة القطب ابن مشيش، سلسلات نورانية، جمع وتحقيق العمراني الخالدي عبد السلام، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، دار الرشاد الحديثة، ص.71.)

⁹ التصوف هو "العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد عن الخلق في الخلوة والعبادة " (فروخ،1401هـ/1981م، 19.)، وهناك اختلاف في اشتقاق كلمة "صوفية"، ولعل أكثر ما اطمأن إليه مؤرخو الفلسفة الإسلامية من مشارقة ومغاربة، أن كلمة تصوف مشتقة من "الصوف" وهو لباس العباد وأهل الصوامع (نفسه، ص.24.)، ولأن لبس الصوف كان دأب الأنبياء عليهم السلام والصديقين وشعار المتنسكين (نفسهن ص.25.).

¹⁰ عبد الله الفاسى الفهري، الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر.

تقديم وتحقيق فاطمة نافع، الدار البيضاء، 1429هـ/2008م، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ص. 281-

شيوخ الزاوية الناصرية بتمكروت مثل الشيخ سيدي عبد الله بن الحسين الدرعي 11 .

وصل خلال رحلته الصوفية إلى سوس، وانصرف إلى زيارة الأولياء ومنهم سيدي أحمد وموسى وسيدي محمد السوداني، ودخل في خدمة الشيخ علي بودميعة 12 ، وتوجه رفقة ثلاثة من الطلبة لزيارة ضريح الشيخ سيدي أبي يعزى 13 ، أشهر أولياء المغرب في النصف الثاني من القرن السادس، يزوره الفقهاء والأولياء والملوك في مقره ببلدة تاغية بجبل إيروجان جنوب مكناس، قضى فترة طويلة تناهز خمسين سنة في السياحة والتنقل في جبال الأطلس الكبير بناحية دمنات وفي منطقة السهول الساحلية خاصة دكالة، كان دائم الصوم والعبادة في خلواته وسط الغابة وداخل مسجده بالليل 14 . ثم اتجه إلى الزاوية البكرية، وبعدها إلى زاوية أكرض 15 لينتقل فيما بعد إلى زاوية ووزغت ويأخذ الطريقة عن عمدته الشيخ سيدي محمد بن محمد الووزغتي 16 .

كما لقي جماعة من الأشياخ وتبرك بهم، إذ كان يقول: "من عرف أربعمائة من الأولياء لم يعرف شيئا، فقيل له: وكيف يفعل؟ قال يقطع عمره كله في معرفة أهل الله"¹⁷، كالولي الصالح سيدي الصغير بن المنيار، والشيخ سيدي عبد العزيز وموسى البوگمازي دفين تانغملت¹⁸، وسيدي عبد الحق وسيدي محمد بن إبراهيم، وسيدي عمر بن أبي القاسم الدرعي وسيدي عيسى السوداني، وسيدي عبد القادر المارسطان¹⁹. وبعد ذلك، انتقل إلى تامجت²⁰.

ومن شيوخ ومشاهير أولياء منطقة تادلا أيضا، أبو العباس أحمد بن أبي القاسم التادلي الصومعي، صاحب

^{11 .} نفسه

^{282 (10 (4)1) . 12}

¹³ هو الشيخ أبو يعزى يلنور "أعجوبة الزمان والقطب الأقطاب" كما يسميه الصومعي في مقدمة كتابه المعزى (أحمد التادلي الصومعي، كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى. تحقيق على الجاوي، أكادير، 1996، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 33)

[·] الصومعي، 1996، ص.33.

^{15.} تعرف أيضا بأقرض، وتقع زاوية أكرض عند قدم الجبل بآيت عتاب، وكانت من "المزارات المشهورة في تادلا ويقام بها موسم سنوي تحج إليه (...) قبائل الجبل والسهل"، وتقع على بعد حوالي ستة وثلاثين كيلومترا غرب مدينة بني ملال (محمد بن البشير بوسلام، تاريخ قبيلة بني ملال 1854-1916 جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا، الدار البيضاء، 1991، مطبعة المعارف الجديدة، ص.8.).

¹⁶. الفهري، 1429هـ/2008م، ص.282-283-287.

¹⁷.نفسه، ص.287.

^{18.} نفسه، ص. 287. والهامش 2 نفس الصفحة.

تقع زاوية تانغمات في مؤخرة جبال الأطلس المتوسط، قريبا من منطقة اتصال هذه السلسلة وسلسلة جبال الأطلس الكبير الأوسط غير بعيد عن الضفة اليسرى لواد العبيد، وعلى بعد حوالي 140 كم شرقي مدينة مراكش، مؤسسها حسب الرواية الشفوية هو البوگمازي الذي مكث بها حتى وفاته، غير أن مؤسسها الفعلي هو ابنه عبد العزيز ابن موسى البوگمازي (عمالك، 1997، ص.179-180.). 181-180. م.س، ص.287.

²⁰ تعرف ايضاً بتامجوط أو تامدجوت، وهي قرية تقع وسط جبال الأطلس المتوسط فوق قرية تانوغا عند سفح جبل باب ن كنوز (Paris, 1952, Larose, p.169, note n°2.) (Drague, G, Esquisse d'histoire du Maroc)

الصومعة الذي كان على اتصال بكبار مشايخ التصوف بالمنطقة 21، خلال فترة دراسته الأولية توجه إلى فاس طلبا للعلم، حيث تكون على يد مجموعة من الأساتذة/ الشيوخ كأبي العباس أحمد بن محمد التلمساني العبادي، وسيدي أبي عمرو، وسيدي عبد الله بن حسين، وسيدي علي بن إبراهيم، وسيدي أحمد بن على الدرعي 22....

وبعد تكوينه العلمي بفاس، انبرى لنشر العلم والصلاح بزاوية الصومعة التي هي زاوية تباعية جزولية، وقد عرف بملازمته للأوراد وترديدها عدة مرات، لاسيما منها دلائل الخيرات إيمانا منه بأنه من أكثر من قراءتها قوى توحيده 23، كما عرف بحبه وميله إلى الخلوة 24.

2. الرحلة من أجل أداء مناسك الحج اعتمادا على أسلوب الكرامة:

الكرامة هي – حسب العزفي – "كل بعد خارق للعادة، ظهر على يد عبد ظاهر الصلاح في دينه، متمسك بطاعة الله في أحواله، مستقيم الطريقة في تصرفاته "25، وقد كان لها حضور قوي كمعطى تاريخي اجتماعي، حيث تم اعتماد أسلوبها المبني على اختصار المسافة أو ما يعرف في المعجم الصوفي "بطي الطريق" أو "الخطوة الواحدة" دون الإحساس بإكراهات السفر كأداة لأداء فريضة الحج ²⁶، لذلك عرف هؤلاء الصلحاء "بأهل الخطوة" ومن بينهم الفقيه الزجني الذي قيل في حقه "إن غيبته في السماء أكثر من حضوره في الأرض "²⁷. وفي نفس السياق يمكن أن ندرج الحكاية الكرامية التي وقعت للشيخ علي بن عبد الرحمن أثناء ملازمته للشيخ محمد بن محمد الووزغتي، حيث قال: " لا آخذ عن هذا السيد الطريقة حتى نرى النبي ملازمته للشيخ محمد بن محمد أن جازت عليه سنة أي عن طريق الحلم، حيث قال: "فدخلت فلما رأيت وجهه (ص) غشي علي النور، فسترني بردائه (ص) وقال لي هكذا تعيش، وهكذا تموت وهكذا تبعث يوم القيامة". ²⁸

ويمكن القول، أن الدلالة الرمزية للحج في الكرامة هي بمثابة "انتقال من عالم إلى عالم أرقى ومثل قيم

^{21.} الفهري، م.س، ص.56.

^{22.} نفسه، ص. 57.

[·] نفسه، ص.56. ²³

^{24.}نفسه

²⁵ بوتشيش، 1994، ص.28.

²⁶ · نفسه، ص.29. والحسين عماري، كتب التراجم مصدر للتصوف بنادلا: "الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر نموذجا". الندوة العلمية التي نظمها فريق "التدين في جهة تادلة-أزيلال": الأولياء، والأضرحة والأماكن المقدسة" حول: التصوف في جهة بني ملال-خنيفرة عصر الشيوخ الكبار (ق10-12هـ/16-18م)، برحاب كلية الأداب والعلوم الإنسانية-بني ملال يومي 11و12 أبريل2017 ص.5.

²⁷ · محمد العمراني، "كتب المناقب وترسيخ الاعتقاد في الكرامات الصوفية"، مجلة أمل، العدد35، قضايا في تاريخ الزوايا. التاريخ-الثقافة-المجتمع-السنة السادسة عشر، 2009، ص.53.

²⁸ عبد الله الفاسى الفهري، م.س، ص. 283-284.

أسمى" وهي "رحيل عن الذنوب، رحيل إلى الله، إلى التطهر، وطمع في انبعاث جديد أو تجديد لقوى روحية ومرحلة تطور نحو الكمال". 29

3. سياحة الأولياء في السواحل ورمزيتها:

وردت هذه الظاهرة ضمن الروايات الكرامية التي أشارت إلى سياحة الأولياء في السواحل واقتياتهم اعتمادا على صيد السمك، "والسمكة هي رمز للتجديد فهي في الأساطير العربية والأديان تدل على الانبعاث والتطهير من الخطيئة، وخير دليل على ذلك قصة النبي يونس". 30

ومن بين الروايات المتداولة في هذا السياق، ما ورد عند التميمي في ترجمته لأبي الحسن الحائك قائلا: "أخبرني بعض الإخوان أنه خرج مع أبي الحسن الحائك وجماعة من الإخوان خارج مدينة فاس وكان معهم شبكة للصيد، أعني صيد الحوت فأرسلت في الوادي فأخرج فيها حوتا واحدا كبيرا فلما أخذه من حضر سقط من يده في الوادي فكأنهم أسفوا عليه فأدخل أبو الحسن يده في الماء وأخرجه"³¹، ويتضح من خلال هذه الرواية، الارتباط بين صاحب الكرامة وتجدد الحياة، وأنه هو الوحيد دون غيره القادر على تجديدها وبعثها 32.

4. أسلوب الجذب والحضرة وانسلاخ الروح عن العالم الدنيوي:

وهو منهج صوفي يعتمد أساسا على الحضرة والجذب كأسلوب لربط الصلة بالخالق³³ حيث يتحول مجلس الذكر إلى حضرة باستعمال الآلات واستدعاء الأحوال بسماع الصوت الحسن وذكر الله والرسول(ص)، وتوفير الأجواء المناسبة لانسلاخ الروح عن العالم الدنيوي ومشاكله، والارتقاء إلى السماء "بما فيها من صفاء وأحلام وراحة بال..."³⁴، وهذا ما تم التعبير عنه ب"الجسد في الحانوت والقلب في الملكوت"³⁵، ونذكر هنا نموذج حلقة الذكر التي شكلت مناسبة عبر فيها شرقاوة عن محبتهم الجياشة، وظهر فيها وجدهم من خلال ترديد أدعية وابتهالات واستغفارات، غير أن أبرز مظاهر الذكر في التصوف الشرقاوي السماع بما فيه جذبات وشطحات ربانية وأحوال صادقة، إلى درجة ارتبط معها زمنئذ الرقص الشرقاوي وأصبح

^{29·} بوتشيش، 1994، ص.30.

³⁰ بوتشيش، 1994، ص.36.

³¹ · نفسه، ص. 36.

^{32 ·} نفسه

^{33 ·} أحمد الوارث، "العوام خلال القرنين 17 و 18 التيار الشرقاوي نموذجا".

الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب. دراسات تاريخية مهداة للأستاذ إبراهيم حركات، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، تنسيق نفيسة الذهبي، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 69، الطبعة الأولى 1997، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 249.

³⁴. نفسه، ص.250.

^{35 ·} عبد المجيد الصغير ، إشكالية إصلاح الفكر الصوفي في القرنين 18 و19.

ط2، الدار البيضاء، 1994، دار الأفاق الجديدة، ص.273.

العوام يقولون: "المداح مسناوي والشطاح تدلاوي". 36

5.مدلول الكرامة والموقف منه:

سبقت الإشارة إلى أن الكرامة هي: "كل بعد خارق للعادة يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح في دينه، متمسك بطاعة الله في أحواله مستقيم الطريقة في تصرفاته"³⁷، و"هي حالة معاشة، وحقيقة ممارسة، يذكرها الولي مقتنعا ويقدمها على أنها حصلت...وتحصل فعلا "³⁸.

وهناك من يرى أنها تحمل في طياتها بعدا إصلاحيا، وأنها تشكل أداة من أدوات النقد³⁹، في حين يرى البعض الآخر أنها "علاج وهمي للذات المصابة بالقلق والتوتر والعجز ومحاولة للتنفيس عن مكبوتات الفرد الداخلية"⁴⁰.

وقد شكلت الكرامة موضوع جدل من طرف الفقهاء بين مؤيد ومعارض لها، فابن رشد أفتى بصحتها ووجوب التصديق بها، بل أبعد من ذلك اتهم المنكرين لها بالجهل والبدعة، ونفس الأمر بالنسبة للبرزلي في نوازله، مما يدل على حضورها "القوي كمعطى تاريخي واجتماعي"⁴¹.

ويرى بعض الباحثين أن دور العقل يكاد ينعدم في الخطاب الكرامي لارتباطه الوثيق بالدين⁴²، في حين يرى ليڤي ستراوش "أن الخرافة ذاتها ليست متعارضة مع الفكر العلمي "⁴³ مما يجعل من الصعب التسليم بأن كرامة الأولياء هي مجرد مشاهد سحرية أو ظواهر خرافية..." أو عطاء خاصا بأنماط اجتماعية قديمة، أو حالة خاصة بالمجتمعات اللامتطورة.⁴⁴

ثانيا - مواسم الأولياء بالمجال التادلي:

يزخر المجال التادلي بتراث مادي ولامادي غني ومتنوع المظاهر والموارد، من فنون وعادات وتقاليد شعبية...، مما أهل المنطقة لتصبح مجالا للسياحة الجماعية بامتياز، ومن مظاهر هذا التراث الحضاري،

 $^{. ^{36}}$ أحمد الوارث «التصوف الشرقاوي".

الملتقى الجهوي الأول: التراث الديني والثقافي بجهة تادلا أزيلال، 9-10-11 رجب 1431هـ/22-23-24 يونيو 2010م، المجلس العلمي المحلي ببني ملال، مطبعة عين أسريون، بدون سنة، ص.175.

³⁷ بوتشيش، 1994، ص.28. عن العزفي، دعامة اليقين، مخطوط، ص.90.

^{38 ·} نفسه، عن زيعور ، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم. بيروت، 1984، ط2، ص.83.

³⁹ · بوتشيش، 1994، ص.29-30.

⁴⁰ محمد العمراني، "كتب المناقب وترسيخ الاعتقاد في الكرامات الصوفية".

مجلة أمل، التاريخ-الثقافة- المجتمع، العدد 35، قضايا في تاريخ الزوايا، السنة السادسة عشر 2009، ص.70.

^{41·} بوتشيش، م.س، ص.29.

⁴² محمد العمراني، 2009، ص.70.

^{43··}بوتشيش، م.س، ص.28.

^{44 .} نفسه.

ظاهرة المواسم. 45

1. الموسم ظاهرة من مظاهر التراث الثقافي التادلي:

رغم أن الخطاب السلفي يعتبر تنظيم المواسم بدعة تناقض جوهر مبدأ التوحيد في الدين الإسلامي، فإن مواسم الزوايا والطرق الصوفية ظلت تشكل ممارسة دينية متجذرة في المجتمع المغربي بشكل عام والتادلي بشكل خاص، لاستجابتها "لحاجيات روحية وسيكولوجية ومادية واجتماعية تتوافق والحس المشترك، وتنسجم مع التنظيم الاجتماعي وتساهم في تشكيل هويته الاجتماعية". 46

والموسم هو احتفال وتجمع كبير، يتم سنويا أو بشكل ظرفي لفترة محددة، على شرف حدث منسي، أو ديني كضريح ولي ما، وغالبا ما كان يعقد في فصلي الربيع والصيف، أو بمناسبة عيد المولد النبوي. ⁴⁷ وبخصوص بعض النماذج من هذه المواسم، يمكن القول إنه من الصعب التعرض لجميعها بالمنطقة، وبما أن هذه المواسم متعددة وكثيرة، فإننا سنقتصر فقط على بعض النماذج منها، ندرجها ضمن الجدول الأتى:

نماذج لبعض المواسم التي كانت/ولاتزال تعقد بمنطقة تادلا

الموضوع	المكان	التوقيت	الاسم		الصنف
الخطوبة	أيت عتاب بأبادو	الأربعاء 2	سيدي عيسى		موسم
	.00	مارس	بن إدريس		فلاحي
3 ذبائح عقيقة	أگرض بني عياط		علي بن إبراهيم	موسم المولد	موسم
للرسول (ص)		سابع المولد		النبوي	ديني
	93	النبوي			
نحر ثور مع توزیع	أفورار			موسم	
لحمه على المساجد		النصف الأول	عبد الله بن	الخريف	موسم
		من أكتوبر	أحمد		ديني

[·] Le Guide Socio-éco de Béni-Mellal-Khénifra. 45

Edité par Group Action en collaboration avec le Centre Régional d'Investissement Béni Mellal, 2011, p.212-213.

^{46 ·} المصطفى الريس، "الإقامة العامة وإحياء ظاهرة مواسم الأولياء والزوايا".

ضمن التصوف في المغرب قراءات وتأويلات، مجلة أمل، التاريخ-الثقافة-المجتمع، العدد 2013/41، ص. 49.

[·] Le Guide Socio-éco de Béni-Mellal-Khénifra, op.cit., p.212.47

محمد حقى، "المواسم بين الفلكلور والتاريخ في إقليم أزيلال".

مجلة المناّهل، وزارة الثقافة المغربية، السنّة آ3عدد88، صفر1432/يناير 2011، مطبعة دار المناهل، الرباط، ص.195.

المرجع: محمد حقى، "المواسم بين الفلكلور والتاريخ في إقليم أزيلال"، م.س، ص.198-199.

2. الطابع الاحتفالي/الفلكلوري للموسم ومظاهره:

بتراجع المقدس- وهو رأسمال الزاوية- تراجع معه المعنوي، فتحولت المؤسسة إلى جهاز يغلب عليه الطابع الاحتفالي⁴⁸ ومهرجان شعبي، وقد تضمنت هذه الاحتفالات العناصر التالية:

♦ زيارة الضريح:

وتتم وفق طقوس معينة، من قبيل: "تقبيل ودعاء ولمس وصلاة وطواف وتقديم الهبات والهدايا" وحفظ وتلاوة القرآن بشكل جماعي مع إنشاد الأمداح النبوية والدعاء للجماعة "⁴⁹.

- ❖ تقديم القربان أو الذبيحة. 50
- ❖ إقامة حفلات الغناء والرقص يشارك فيها أبناء القبيلة والزوار.
- ❖ تنظيم نشاط الفروسية تعبيرا عن استقرار القبائل العربية بالمنطقة واندماجها مع السكان الأصليين.
- ❖ الضيافة أي استضافة الزوار طيلة أيام الموسم من خلال توفير وجبات غذائية (من خبز، وكسكس من شعير تشيشة يوم الجمعة. 51

❖ ممارسة التجارة:

حيث شكلت المواسم مناسبة لالتقاء قبائل الرحل والمستقرين والزوار من أجل تبادل المواد التجارية، وهي على عكس الأسواق التجارية ذات طبيعة اقتصادية ودينية في آن واحد⁵²، ومن بين هذه المواد: المواد الغذائية، الأوانى، مواد الزينة، عطور، حلى...⁵³.

ويمكن القول، بأن مواسم الجهة تحتفظ بطقوس موغلة في القدم، تعود إلى فترة ما قبل الإسلام، وتشكل جزءا من تراثها الحضاري الذي يتميز بتداخل وتلاقح الثقافة المحلية مع ثقافات دخيلة متعددة.⁵⁴

^{48 ·} أحمد عمالك، 1997، ص. 201.

⁴⁹ . محمد حقي، م.س، ص. 202.

^{50.} محمد حقى، م.س، ص.202.

^{51.} نفسه، ص. 203.

 $^{^{52}}$ الحسين عماري، المغرب والتجارة العابرة للصحراء من القرن XVم إلى القرن XVم، إسهام في در اسة تاريخ المغرب و علاقاته التجارية مع السودان الغربي خلال العصر الحديث.

أطروحة دكتوراة، نوقشت برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بتاريخ 2003/7/1، تحت إشراف فاطمة الزهراء طموح ومصطفى ناعمى، ص.321.

^{53.} محمد حقي، م.س، ص.204.

^{54.} نفسه، ص.209.

خلاصـــة:

من خلال ما سبق، يتضح أن منطقة تادلا عرفت ظاهرة السياحة الدينية من خلال الرحلات التي كان يقوم بها المتصوفة والتي اكتست طابعا دينيا واتخذت أشكالا مختلفة، كالرحلة من أجل التبرك وطلب العلم والتأطير الديني، والرحلة لأداء مناسك الحج اعتمادا على أسلوب الكرامة التي يقوم بناؤها على اختصار المسافة أو ما يعرف في المعجم الصوفي "بطي الطريق/ أو المسافة" دون الشعور بالصعوبات الملازمة عادة للسفر إلى الحج ، مع الوقوف على رمزية الحج في الكرامات ومدلولها، وسياحة الأولياء في السواحل لاصطياد السمك ورمزية ذلك، وانسلاخ الروح عن عالم الدنيا ومتاعبه والارتقاء إلى السماء بما فيها من صفاء وأحلام وراحة بال عن طريق الحضرة والجذب، كما أبرزت هذه المداخلة مدلول الكرامة والموقف منها، والوقوف على ظاهرة مواسم الأولياء بجهة تادلا التي شكلت مظهرا من مظاهر التراث الثقافي المغربي، مع ذكر بعض النماذج منها، وإبراز طابعها الاحتفالي/الفلكلوري، لاسيما "بعد تراجع المقدس الذي هو رأسمال الزاوية وتحول المؤسسة إلى جهاز يغلب عليه الطابع الفلكلوري"، أو ما يعرف بالمهرجان الشعبي. كما حاولت هذه الورقة الإجابة على الإشكالية المطروحة ضمن المقدمة.

السكن الريفي بدكالة (المغرب): التحولات ومشاكل الإعداد والتهيئة

Title: Rural housing in Doukkala (Morocco): Transformations, problems and development planning issues

د. خاليد الحاضري *د. حاميد اعنيبر وحدة البحث والتكوين "تأهيل المجالات الريفية وتدبير المورد" كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة جامعة أبى شعيب الدكالي (المغرب)

ملخص: تتمحور مضامين هذا المقال حول التحولات التي عرفها السكن الريفي بدكالة، وما أفرزه هذا التحول من انعكاسات متعددة الأبعاد، سواء على مستوى نزعة التصليب أو الفصل في الوظائف، إلا أن جزءا من هذه التحولات حملت طابعا سلبيا. وتعتبر ظاهرة التشتت المبالغ فيه للسكن الريفي إحدى أهم الجوانب السلبية التي طبعت هذا التحول، ذلك أنها تعسر مأمورية ربطه بالتجهيزات الاجتماعية الأساسية، وتحول دون تشكل تجمعات ريفية يمكن أن تشكل قطب النمو على الصعيد المحلي. ولم تقتصر الجوانب السلبية المرافقة للتحولات السكنية عند هذا الحد، بل شملت كذلك الجوانب التنظيمية والتوجيهية المؤطرة لتدبير السكن في الأرياف؛ فكثيرا ما أبانت تلك الإجراءات عن عدم فعاليتها من جهة، وعدم انسجامها مع خصوصية المجال الريفي من جهة أخرى.

كلمات المفتاح: السكن الريفي - درجة تشتت السكن - التهيئة

Abstract:

This article is about the transformations in rural housing across the region of Doukkala and their multi-dimensional consequences, particularly the remarkable spread of city-like housing. However, these transformations have resulted in a disturbing phenomenon of dispersed residential constructions, making it difficult to implement layout and development plans to provide them all with the basic amenities. Residential dispersion not only hinders the formation of coherent residential blocks but also dooms to failure all the planned development projects.

Keys words: Rural housing in Doukkala, dispersed residential constructions, development planning issues

مقدمة:

يمثل السكن الريفي الشكل التوطني للساكنة الريفية، التي تعيش على الزراعة والراعي أو هما معا في إطار نظام مركب؛ فهو إذا جزء من محاط المجموعات السكنية (تراب)؛ فإذا كان الجزء الأول منه يخصص للأنشطة الفلاحية، فإن جزأه الثاني يتكون من مجموع من المرافق المبنية، والتي تحتل مساحة معينة في موضع معين ومكان ما من المحاط. إن هذا الجزء الأخير هو الذي يطلق عليه السكن الريفي، وهو يختلف عن مثيله في المدن، إذ يقتصر معنى السكن في المدينة على المنزل الذي يأوي الأسرة. أما في الأرياف فهو يقوم بوظائف مزدوجة، حيث يأوي الأسر ووسائل الإنتاج؛ فهو بهذا المعنى يضم المنزل والمرافق الإنتاجية المختلفة التابعة له.

إن ما يميز السكن الريفي هو القابلية للتحول والتطور، وذلك بتحول وتطور كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، ضمن سيرورة وسياق تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر اندماجا في التأثيرات الكبرى المرتبطة بتيارات العولمة والواقع الجديد لاقتصاد السوق.

من المعلوم أن السكن الريفي لم يعرف تحولات نوعية قبل المرحلة الاستعمارية وخلالها، سواء من حيث بنياته وتجهيزاته رغم الاستقرار القديم للإنسان، لكن منذ الستينات سيعرف السكن الريفي تطورات هامة شبيهة بتلك التي عرفتها المدن، وبالتالي سيعرف تغيرات متعددة، إن على مستوى نزعة التصليب وكذلك على مستوى التجهيزات وبروز مرافق جديدة، ولم تقف هذه التغيرات عند هذا الحد، بل شمل مسلسل التحول كذلك المواضع والمواقع، وذلك انسجاما مع التحولات الوظيفية لعناصر المجال.

في هذا الإطار شهد السكن الريفي بدكالة تحولات سريعة، همت مختلف جوانبه، وذلك ارتباطا بالتحولات الشمولية التي كانت المنطقة مسرحا لها خلال العقود الستة الأخيرة، من خلال إعداد وتحديث فلاحي وبروز مراكز حضرية، خدماتية وصناعية تنمو بشكل مستمر، بل وتحول هذه الحواضر إلى أقطاب صناعية وخدماتية لها وزن مهم على الصعيد الوطني، وقد واكبت كل هذه التحولات حيوية ديمغرافية مهمة وكثافة سكانية في ارتفاع متواصل. وكنتيجة لهذه التحولات عرف السكن الريفي هو الآخر تغيرات مسايرة للتغيرات التي همت المجال بصفة عامة.

وإذا كانت جملة من هذه التحولات تحمل أثارا إيجابية، خاصة فيما يتعلق بنزعة التصليب وتطور التجهيزات والفصل في الوظائف، فإن جزءا منها خلق أثارا سلبية على المشهد الريفي العام، وساهم في عسر مأمورية ربطه بالتجهيزات الأساسية والاجتماعية. تتجسد هذه المشاكل أساسا في نزعة السكن إلى التشتت المبالغ فيه، والذي يعسر مأمورية التنمية، زاد من استفحال هذه الظاهرة عدم ملاءمة القوانين التنظيمية لواقع عيش السكن الريفي، وعدم فعالية الإجراءات المتبعة في محاربة ظاهرة التشتت.

-مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

ما الثابت والمتحول في السكن الريفي بدكالة؟ ما الانعكاسات التي رافقت سيرورة التحول وخاصة تلك المرتبطة بميل السكن نحو نزعة التشتت المبالغ فيه؟ وما أثار هذه الظاهرة على مسألة ربط السكن بالتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية؟

ما مدى نجاح سياسات الإعداد والتهيئة في الحد من الاختلالات أو المشاكل التي رافقت تحول السكن الريفي؟ أم أنها خلقت مشاكل جديدة زادت من تأزيم وضعيته؟

-منهجية البحث:

تعد مسألة التنمية الريفية المستديمة من الموضوعات الحديثة والمعاصرة، إلا أن أساليب وطرق العمل بها تظل غير واضحة المعالم بشكل كاف، نظرا لتداخل وتنوع القضايا المرتبطة بها، ونظرا لطبيعة الموضوع المراد دراسته، فهو يسعى إلى الكشف عن بعض جوانب التحول التي لحقت بالسكن الريفي، إضافة إلى إبراز القضايا والمشاكل التي رافقت هذا التحول، مع استعراض القصور المنهجي في معالجة قضاياه، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الإعداد والتهيئة، وهو ما فرض تنويع المقاربات المنهجية التي تنوعت بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي.

كما اعتمدنا بشكل كبير على الدراسة الميدانية من خلال الملاحظات الميدانية، وإجراء المقابلات، وكذا البحث البيبلوغرافي والوثائقي والإخباري والإحصائي والخرائطي.

-الإطار النظري

تتصل الجغرافيا بعلاقة بحث وثيقة بالمفاهيم والقضايا التي تخدم التنمية الترابية، سواء في بعدها المنهجي أو المفاهيمي أو على مستوى المقاربات التي تخدم أهدافها. ويعتبر السكن الريفي أحد أهم المرافق الأساسية بالأرياف عامة، نظرا لكونه مركزا لاتخاذ القرارات على مستوى الحيازات الفلاحية وشؤون الساكنة، بيد أن الدراسات التي قاربته لم تتعد حدود تناوله كإحدى المؤشرات الدالة على تحول البنيات الزراعية، ولم تتناول بالبحث والتحليل قضاياه ومشاكلة الناتجة عن تلك التحولات.

وعلى مستوى المغرب، فقد عالجت الدراسات الجغرافية مواضيع شتى، ترتبط في معظمها بالتقسيم الكلاسيكي للمجال الريفي والمجال الحضري، وقد حظي المجال الريفي بالنصيب الأكبر ضمن الدراسات الجغرافية وخاصة فيما يتعلق بالبنيات الإنتاجية، لكن السكن لم يحظ بأهمية كبرى ضمن هذه الدراسات باستثناء أربع محاولات أساسية

المحاولة الأولى: كانت في سنة 1965 في إطار الأيام الدراسية حول " الدوار والمراكز القروية بالمغرب" المنشورة بمجلة جغرافية المغرب العدد 8، حيث ضم الملتقى مجموعة من الباحثين الجغرافيين ذوي صيت عال أمثال (د. نوان وج. لوكوز). وكان الهدف الأساسي من هذا الملتقى هو الإحاطة بمسألة السكن الريفي انطلاقا من زاوية البنيات الزراعية وأنماط الأنظمة الإنتاجية، والمكونات الاجتماعية للساكنة. وتم التركيز على الخصائص المتعلقة بانتشار وتجمع السكن وأشكاله، وكذلك العلاقات بين أشكال السكن والتجمعات البشرية، إضافة إلى تعريف الدوار والمراكز القروية والتجمعات السكنية الخطية على طول المحاور الطرقية

والأسواق الأسبوعية (Fosset. R et Noin. D,1966).

المحاولة الثانية: كانت من طرف فريق بحث ومركز الدراسات والبحث والتكوين التابع لمديرية التعمير والسكن، تناولت خصائص السكن الريفي على مستوى البنيات التحتية وأشكال التجمعات السكنية (R et Noin. D, 1966).

المحاولة الثالثة: تجسدت في قيام الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة بشراكة مع شعبة الجغرافيا بجامعة شعيب الدكالي بعقد ندوة حول السكن الريفي: الواقع وآفاق التنمية، وقد حاول المتدخلون طرح مجموعة من التصورات حول السكن الريفي بالمغرب وتحولاته الحديثة، وذلك بالتأكيد على الخصوصيات المحلية والجهوية، كما طرحت الندوة مجموعة من الإشكالات حول السكن الريفي.

وفي هذا الإطار تعتبر دكالة واحدة من المجالات التي عرف السكن الريفي فيها تحولات ذات أبعاد متعددة، بالنظر إلى مؤهلاتها الفلاحية وموقعها الاستراتيجي وتحول أنماط الإنتاج بها، الأمر الذي أفرز دينامية مهمة على مستوى السكن الريفي، الذي عرف جراء ذلك سلسلة من التحولات والتغييرات.

-مفاهيم الدراسة:

- مفهوم السكن الريفي:

يعرف السكن الريفي على أنه مجموعة من المساكن الدائمة أو المؤقتة يقطنها سكان غالبيتهم يشتغلون في القطاع الفلاحي. وبهذا المعنى، فهو الشكل التوطيني للسكان الذين يعيشون من الزراعة، وتسلك المسيرة العادية إلى البحث عن عمليات الارتباط بين المسكن الريفي والأشكال القديمة والحالية لاستعمال الأرض والعمل فيها. وبذلك يعتبر السكن الريفي بمثابة الوجه الحقيقي لنوعية التطور الاقتصادي والثقافي للمجتمعات الريفية. فهو يعتبر آخر إطار جغرافي يبني فيه المجتمع نسقه الاقتصادي، وينظم فيه مختلف جوانب حياته، بالإضافة إلى كونه عنصرا مكونا للنسق الاجتماعي والمسكن معا. فهو بالإضافة إلى نشاط أحادي، إضافة إلى قوة وثبات العلاقة مع المجال (جمال عبد اللطيف 2007).

ومن الناحية الشكلية، فالسكن الريفي هو نمط من أنماط التوطن البشري، تتشكل فيه تجمعات سكانية متباينة على مستوى درجة انتشارها (فهناك سكن متفرق وآخر متجمع، وآخر منتظم بجوانب الطرق).

أما من الناحية الوظيفية، فالسكن الريفي هو بعد اجتماعي واقتصادي، وهو إطار للحماية، لكنه في نفس الآن عنصر أساسي ومساهم في العملية الإنتاجية، إذ يأوي الأسر وفي الوقت نفسه يأوي وسائل الإنتاج.

- مفهوم تشتت السكن:

نعني بتشتت السكن الريفي الحالة التي تتباعد فيها المساكن وتنفصل عن بعضها البعض بمسافات قد تصل إلى الكيلومتر، ويأخذ السكن في هذه الحالة شكلا متناثرا ومتباعدا، فننعته بالسكن المتفرق أو المبعثر. غير أن قياس درجة التشتت تواجه صعوبات كثيرة، ترتبط أساسا بتحديد العتبة الفاصلة بين السكن المتجمع

والسكن المتفرق, وقد اقترح دومنجان في كتابه "الأنماط الكبرى للبنيات الزراعية في العالم" معادلة رياضية، تستعمل عندما نتوفر على معطيات إحصائية عن السكن الذي نريد تقييم درجة تشتته أو تجمعه. ومن الشروط الضرورية لتطبيق المعادلة ضرورة وجود حدود إدارية واضحة للجماعات المستهدفة، وبالتالي مساحة مضبوطة وكذا توفر الجماعة على مركز رئيسي به مرافق إدارية واقتصادية واجتماعية، وأن يكون عدد سكانه محدد بدقة، مع ضرورة حصر عدد التجمعات الأخرى الموجودة داخل حدود الجماعة المشار إليها سابقا، هذا علاوة على معرفة عدد ساكنة كل التجمعات الثانوية. وفي حالة توفر كل تلك المعطيات، يمكن آنذاك معرفة معامل التفرق أو التشتت، وذلك بقسمة حاصل عدد سكان التجمعات الريفية الثانوية على عدد الساكنة بالمركز الرئيسي (Omingoun.A, 1975).

ومن المعلوم أن تطبيق هذه المعادلة صعب جدا في الحالة المغربية، نظرا للتغيرات التي تطرأ على مساحة الجماعات جراء التقطيعات الترابية المتتالية. ونظرا لهذه الصعوبات الموضوعية، فقد اقترح التصميم الوطني للهيكلة القروية حدودا فاصلة بين السكن المتجمع والسكن المتفرق، إذا اعتبر كل تجمع تقل ساكنته عن 700 نسمة، فهو يعتبر سكنا متشتتا.

مجال الدراسة: دكالة كإطار لدراسة الظاهرة السكنية

نعني بدكالة كما حددها عدد من الجغرافيين، مجالا يحده المحيط الأطلنتي من الغرب ووادي أم الربيع من الشمال والشرق، ومرتفعات الرحامنة من الجنوب الشرقى، ومنطقة عبدة من الجنوب الغربي.

الدعامة رقم: خربطة توطين مجال الدراسة

لمصدر: عمل شخصي

أما فيما يخص البيئة الطبيعية، فدكالة تنتمي إلى ما يسمى بالسهول والهضاب الأطلنطية الوسطى، وهي

تمتد من نهر أم الربيع في الشمال والشرق وبين المحيط الأطلنتي والشمال الغربي والمويسات وعبدة في الجنوب والرحامنة في الجنوب الشرقي.

تتكون دكالة من ثلاث وحدات تضاربسية:

- سهل دكالة: عبارة عن سهل رسوبي اقترن بعمليات الإغران خلال الرباعي، يمتد على مساحة 3700 كلم مربع، تتميز طبوغرافيته بتموجات خفيفة، وتقطيع بواسطة الشبكة المائية الموسمية خصوصا في الجهة الشرقية والوسطى، أهمها: وإد بوشان، الفارغ، إمطل، كراندو.
- الساحل: يمتد بين أزمور شمالا وآسفي جنوبا، على مسافة 150 كلم تقريبا بعرض يتراوح ما بين 20 و 50 كلم، تغمر الساحل أتربة عبارة عن توضعات رباعية يختلف سمكها بين 10 و 90 سنتمتر.
- الولجة: هي شريط ساحلي ضيق عرضه بعض الكيلومترات محصور بين جرف ميت في الشرق وشريط كثيبي في الغرب، يترك مياه المحيط تكتسحه مشكلة بذلك بحيرات شاطئية "الغدير".

من الناحية الإدارية تتحدد دكالة في إقليمي الجديدة وسيدي بنور المحدث سنة 2009، ومن حوالي 52 جماعة قروية حسب آخر تقسيم ومن حوالي 1772 دوارا.

-عرض ومناقشة النتائج

أولا: سيرورة تحول السكن الريفي

إن إعادة بناء تاريخ السكن الريفي بمجال الدراسة، يصطدم بصعوبات بالغة، إذ إن الكتابات التاريخية لم تعط هذا المرفق أي اهتمام، وانصب الاهتمام في الحالات النادرة على وصف المعمار الخاصة والوجهاء. غير أنه وبالاعتماد على بعض الدراسات التاريخية، وخاصة الدراسة التي قدمها بوشرب حول قبائل دكالة خلال القرن 16م (بوشرب أحمد، 1984)، وكذا بعض التقارير الاستعمارية وخرائط تعود إلى حقبة الحماية، فضلا عن المعطيات الإحصائية سواء تلك التي قامت بها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في مناطق نفوذها أو تلك التي ارتبطت بمرحلة الاستقلال، يمكن ملامسة واقع السكن الريفي بمجال الدراسة.

انطلاقا من القراءة التركيبية للمصادر السالفة الذكر، يمكن رصد ثلاثة أجيال لتطور السكن الريفي بمجال الدراسة:

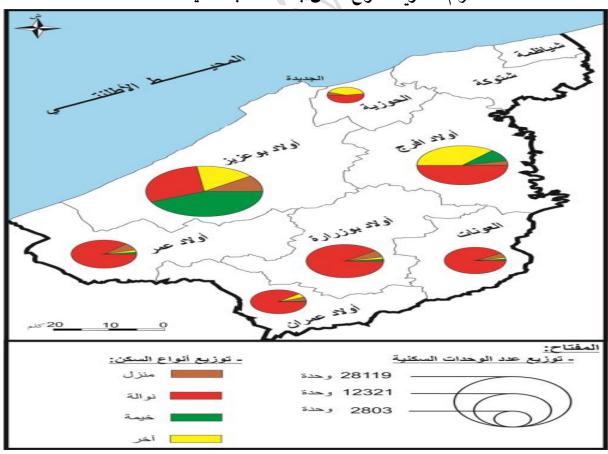
الجيل الأول: تجسد في بروز معمار صلب، مشكل من بنيات ومرافق مختلفة، كالدور والقلاع والقرى والحواضر. يرتبط تطور المعمار بمجال الدراسة بقدم التعمير، وكثرة النشاط الفلاحي وبأهمية النشاط التجاري.

غير أن هذه البنيات – وكما تذكر ذلك المصادر التاريخية – تعرضت للاندراس والتخريب. غير أن تلك المصادر لم تحدد بدقة كيفية تطور المعمار. وتميل أغلبها، وخاصة الدراسات الكولونيالية إلى تفسير هذا التراجع في التطور المعماري بهجوم القبائل العربية خلال القرن 13م، فيما تفسر الدراسات النقدية المنتمية إلى مرحلة ما بعد الكولونيالية هذا التراجع في مسار التعمير بسيرورة تاريخية امتدت من القرن 13 م إلى الاستعمار البرتغالي، فضلا عن الضغط السكاني الكبير وقلة الموارد (دوتي ادموند1901–1902).

الجيل الثاني: تجسد في بروز السكن الهش المشكل من الخيام والنواويل. فقد لاحظ دوتي خلال مروره بمنطقة دكالة قادما إليها من الشاوية قلة الدور المبنية بالحجارة، ولم يشر خلال مقامه بها إلى أي بناء صلب باستثناء دور الوجهاء وقبب الأولياء، وهو ما جعله يعتبر دكالة مجال النوالة والخيمة بامتياز، غير أن دوتي يقر بحقيقة، مفادها أن هذه المساكن الهشة معظمها بنيت على أنقاض بنيات صلبة؛ ويفسر دوتي هذا الأمر بهجوم القبائل العربية وبشطط المخزن، وهو تفسير نمطي، كررته الدراسات الكولونيالية من أجل تبرير شرعية التدخل الاستعماري (الشريف محمد، 2010).

لكن كولفن الذي أنجز تقريرا حول منطقة دكالة سنة 1917 سيقر بالنتيجة نفسها التي انتهى إليها دوتي، حيث أورد معطيات إحصائية لقبائل دكالة، يشير من خلالها الى الوزن المهم للخيم والنواويل، بيد أن استعماله للفظ الخيمة يدمج فيه أنواعا أخرى من السكن الريفى (Goulven. J, 1917).

تستعمل النوالة كسكن، لكنها تتميز بالهشاشة والضعف، نظرا لنوعية المواد المستعملة في بنائها، كالقصب وأغصان الدفلى والخروع وأغصان نبات القمح، وهي نباتات رخوة يمكن تشكيلها بسهولة، لتتخذ شكلا أسطوانيا في الغالب، وهو ما يعني أنها سكن سهل البناء وسهل الهدم في آن واحد، الشيء الذي يتيح إمكانية الانتقال إلى نمط الاستقرار والانتجاع حسب المتغيرات والظروف.



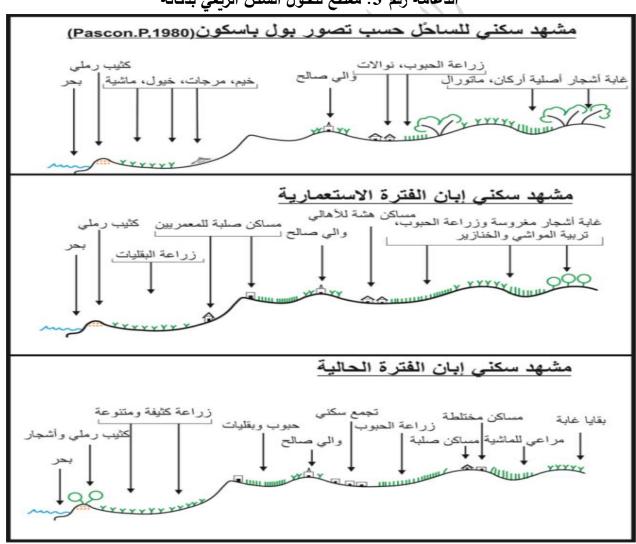
الدعامة رقم2: خريطة أنواع السكن بدكالة حسب معطيات تعداد 1936

المصدر: عمل شخصى

ورغم تحسن الظروف المعيشية والأمنية خلال المرحلة الاستعمارية، فإن السكن الهش ظل هو الغالب

بدكالة، كما تدل على ذلك معطيات إحصاء 1936م، الذي قامت به الإدارة الاستعمارية في منطقة نفوذها، حيث أظهرت نتائج هذا التعدد، حضورا كبيرا للخيام والنواويل. إلا ان التحولات المرتبطة بهذه المرحلة أفرزت أشكالا سكنية جديدة، على اعتبار أن هذه المرحلة، -وكما أشار إلى ذلك عمار حمداش-أصبح من خلالها المجال القروي الفلاحي ليس حكرا على الفلاحين المغاربة، بل سيتم اختراقه من قبل مزارعين مقاولين وفلاحين جدد، كما أن المنطق الاستعاري الرامي إلى الاستحواذ على الأراضي أسهم في إفراز أشكال سكنية جديدة من إبداع الأهالي (عمار حمداش، 2015). وفي هذا الإطار فقد رافق استقرار المعمرين بدكالة بروز منازل من النمط الأوربي، وبمواد بناء غريبة على سكان الأرياف، حيث شكل هذا السكن نوعا متميزا بين البنيات الريفية آنذاك، سواء من حيث شساعة المساحة المبنية وعلو جدرانه عن السطح وشكل سقفه الهرمي المغطى بقرمود أحمر. ومن جهة أخرى وفي إطار رغبة الساكنة المحلية في التملك الأراضي الجماعية تم تشيد بناية طازوطا، وهي بناية صلبة، مورفلوجيتها شبيهة بالنوالة.

الدعامة رقم 3: مقطع لتحول السكن الريفي بدكالة



المصدر: عمل شخصى

الجيل الثالث: تمتد هذه المرحلة من الستينات إلى الآن، شهد السكن خلال هذه المرحلة تحولات عميقة،

وذلك ارتباطا بالتحولات التي همت المجال الجغرافي لدكالة، من خلال الإعداد الهيدروفلاحي وتحول بنية ووسائل الإنتاج وتطور الظاهرة الحضرية؛ وفي هذا الصدد اختفت الخيام والنواويل وبرز بشكل كبير السكن الصلب المتنوع، من دور قروية ودور عصرية وفيلات. كما شهد السكن تحولات على مستوى الوظائف ودرجة التصليب وكذا على مستوى الموقع والموضع. وقد رافقت هذه التحولات مجموعة من المشاكل، ذلك أن استتباب الأمن وتعرض المجال الريفي للاختراق من قبل فئات غير قروية جعل السكن الريفي يشهد تشتتا مبالغا فيه، وهو تشتت ينعكس بشكل عام على مسألة تطور المجال الريفي ويعسر مأمورية تجهيزه، كما يشكل عائقا في وجه تطور الأنشطة غير فلاحية، ويحول دون تشكل تجمعات ريفية يمكن أن تلعب دور قطب النمو المحلى.

-ثانيا: السكن الريفي ومشاكل الإعداد

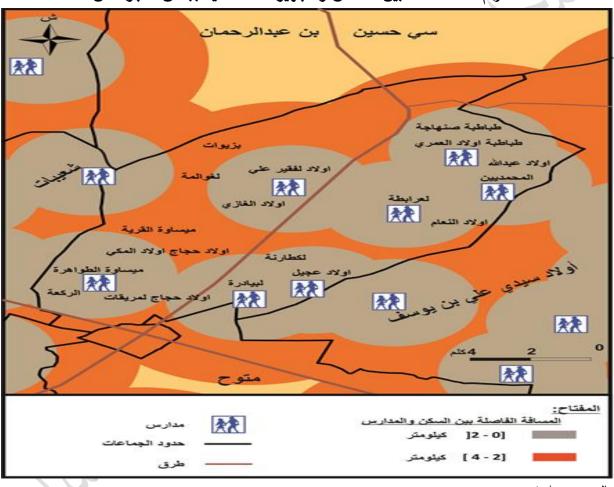
رافقت التحولات السكنية بمجال الدراسة مجموعة من الجوانب السلبية، فقد ساهمت عملية ضم الأراضي والإعداد الهيدروفلاحي المرافق لها فضلا عن استتباب الأمن في لجوء الأسر القروية إلى البناء بالقرب من الحيازات الفلاحية، مما نتج عنه ميل السكن إلى التشتت المبالغ فيه، مما انعكس سلبا على ربط السكن بالتجهيزات الجماعية وحال دون الاستفادة منها. زد على ذلك أن القوانين المنظمة لعملية البناء في العالم القروي منسجمة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للساكنة، ولاسيما القانون المنظم لعملية البناء سواء في القطاعات المسقية أو باقي العالم القروي. كما ساهم ضعف التغطية بوثائق التعمير أو عدم تفعيلها والتأخر في إنجازها في الحيلولة دون تشكل تجمعات ريفية يمكن أن تلعب دور قطب النمو على الصعيد المحلي وتساهم في تعزيز توطن الأنشطة غير الفلاحية، باعتبارها إحدى أهم الحلول الضامنة لأسباب البقاء في العالم القروي، لاسيما في ظل عجز الأنشطة الفلاحية عن تلبية حاجيات الأسر القروية والتي يتزايد عددها باستمرار.

1-إشكالية تشتت السكن الريفي

إن دراسة تشتت السكن القروي تفترض تحديد عتبة إحصائية يتم من خلالها الفصل بين السكن المتفرق والسكن المتجمع، وبالنظر إلى تباين واختلاف ظروف واقع الاستقرار بالأرياف المغربية، فإن تحديد العتبة لن يكون دالا، لاسيما وأن هناك تسميات لا تعني دائما نفس الدلالة، ويكتنفها أحيانا الغموض كما هو الحال بالنسبة للدار المنعزلة والمركز القروي والكفر، والدوار والريف والعزيب، فالحدود بين الكفر والدوار غير واضحة، حيث يعتبر الدوار مجرد سكن بسيط، أما المركز القروي الذي يبدو أكثر تميزا بسبب ما يوفره من تجهيزات عمومية فإنه يطرح مشكل الحدود الإحصائية من منطقة إلى أخري.

يظل تحديد معيار تشتت السكن جد صعب. لكن بالاعتماد على الساكنة بالدوار الواحد يمكن اعتبار السكن متجمعا إذ تجاوز حجم 700نسمة، خاصة أن التصميم المديري للتجهيز القروي اعتبر هذا الحجم حدا فاصلا لتجميع السكان بالقطاعات المسقية في إطار وحدات قروية، مع اختلافات محلية تتراوح ما بين 800 و 1000 نسمة تبعا لأهمية التجمعات الأصلية.

وعلى العموم، فإن الكثير من القرائن كالمساحة والسكان وعدد المساكن تشير جميعها إلى أن السكن الريفي بدكالة يعرف تشتتا. وقد وضع مشروع الإعداد الهيدروفلاحي هذه الظاهرة في الحسبان، فحاول تجهيز التجمعات السكنية حتى تتمكن الساكنة من استغلال محاطهم في أحسن الظروف، فضلا عن الاستفادة الجماعية من التجهيزات الأساسية والاجتماعية، غير أن فشل التجربة جعل السكن يعرف تشتتا مهما. وعلى مستوى التوزيع المجالي لنسبة تشتت السكن القروي، فإنه يعرف تباينا بين الجماعات، كما أن ديناميته اختلاف الفترات التاريخية.



الدعامة رقم 4: المسافة بين المسكن والتجهيزات الأساسية ببعض الأجزاء من دكالة

المصدر: عمل شخصے

فخلال فترة السبعينات، ظلت نسب تشتت السكن القروي عالية جدا في معظم الجماعات القروية، فباستثناء جماعة العونات ومطران وخميس القصبة، هذه الأخيرة التي شهدت تشتتا لم يتعد 80%، أما باقي الجماعات فظلت نسب التشتت بها عالية، بل وصلت في معظمها إلى التشتت التام، كما هو الحال بالنسبة لجماعة كريديد وسيدي إسماعيل والمعاريف. ويعزى هذا الارتفاع إلى كون السهل الداخلي لم يشهد بعد تدخلا قويا وواسعا لعملة التهيئة الهيدروفلاحية، فالقطاعات السقوية خلال هذه الفترة لم تتعد قطاعي الفارغ وبولعوان وسيدي إسماعيل. ومع بداية الثمانينات ستعرف نسب التشتت تراجعا ملحوظا، حيث نزلت عن عتبة 80% في الجهة الجنوبية الغربية المتجسدة في جماعات الغربية والزمامرة وأولاد غانم، ويرجع سبب ذلك إلى ما

عرفته الجماعة الأخيرة من تكثيف فلاحي على الشريط الولجي وسقي القطاعات المسقية بالرش بالنسبة لجماعتي الغربية والزمامرة، كما ظهر انفراج واضح في وسط السهل نتيجة إحداث الوحدات القروية للتجهيز والتسيير بقطاع سيدي بنور.

إبان التسعينات ستعرف نسب التشتت تراجعا، وأضحت معظم الجماعات تنزل عن عتبة 80% كما هو الشأن بالنسبة لجماعة تامدة، بل وسجلت هذه الفترة نزول كثير من الجماعات عن عتبة 60% كما هو الحال بالنسبة لجماعة سانية بركيك.

وعلى العموم، يمكن التمييز على مستوى نسب التشتت بين مجموعتين:

- مجموعة أولى: تفوق فيها نسبة التشتت 70%، وتجسدها كل من جماعة تامدة وسيدي عيسى ومولاي عبد الله وسبت سايس وأولاد حمدان.

-مجموعة ثانية: تقل فيها نسبة تشتت عن 70% وتجسدها أغلب الجماعات، والتي توافق المناطق السقوية، القديمة والحديثة والمجالات التي تعرف انتشار السكن المتجمع كالعونات وامطل وخميس القصيبة. لكن مهما اختلفت حدة التشتت بين الجماعات بدكالة, فإن ظاهرة التشتت تظل سمة مميزة للسكن الريفي بها، وتظل التجمعات السكنية يطبعها التفكك المبالغ، ومن انعكاسات ظاهرة التشتت على السكن الريفي, ضعف الاستفادة من التجهيزات الأساسية والاجتماعية العمومية، حيث نجد أن معظم التجمعات السكنية بدكالة –على اختلافها – تبعد بحوالي 2-4 كلم عن أقرب مدرسة، كما أن جل التجمعات تبعد عن أقرب مركز صحى بمسافة تزيد عن 2 كلم.

تؤدي عملية التشتت إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بعملية التجهيز خاصة على مستوى الكهربة والماء الشروب والمسالك الطرقية، كما تحول هذه الظاهرة دون تطور التجمعات السكنية، الأمر الذي لا يشجع على ظهور الأنشطة غير الفلاحية، بالإضافة إلى أن ظاهرة التشتت تحد من الاستفادة من التجهيزات الاجتماعية حتى وإن وجدت.

على العموم، تشكل ظاهرة التشتت إحدى العقبات التي تحول دون تطور السكن الريفي. وقد حاولت الدولة حلى المشكل بخلق الوحدات القروية للتجهيز والتسيير، غير أن هذه العملية همت القطاعات المسقية بعد 1970، وحتى داخل تلك القطاعات ساهمت عدة عوامل في فشل التجربة شكلا ومضمونا، مما أدى إلى توقف هذه التجربة، مع العلم أن الجهات المعنية ظلت تعتبر الوحدات القروية هي الأساس الوحيد لتطور السكن القروي، شريطة أن توضع طريقة موافقة لتمويل السكن لكي يشيد على الأقل 60% من المساكن، مع الحرص على إقامة وتوفير التجهيزات الاجتماعية.

والظاهر أن إعادة إحياء تجربة الوحدات القروية مع الأخذ بعين الاعتبار العوائق التي حالت دون نجاح التجربة السابقة، قد يشكل إحدى الحلول الأكثر فعالية للحد من ظاهرة التشتت السكني والمساهمة في تطوير السكن الريفي وإبداع حلول البقاء.

2-تصاميم الوكالة الحضرية: تصاميم غير معروفة ويطبعها عدم الانسجام

في إطار توسيع مهمات تدخلها لتشمل المجال الريفي، طرحت الوكالة الحضرية مجموعة من التصاميم المجانية كأداة للمساعدة على البناء الذاتي للعالم القروي. وهي تصاميم تهدف من حيث محتواها العام إلى تطوير السكن الريفي عبر تقليص المساحة التي يشغلها، وذلك للحد من انتشار هذا الأخير على حساب الأراضي الزراعية، فضلا عن تضمينها لمبدأ الفصل بين مرافق السكن، بحيث تضمن تصميم المبنى السفلي كمأوى للماشية ووسائل الإنتاج، فيما تضمن الطابق الأول مأوى للأسر.

إن هذا التصميم، وكغيره من التصاميم الموجهة للعالم القروي (تصاميم الوحدات القروية مثلا) يغفل الواقع الاقتصادي للأرياف، على اعتبار أن البناء ذو طابق أو أكثر يحتاج إلى إمكانيات مالية مهمة، تتضمن تكاليف الخرسانة وإسمنت مسلح وأجور ويد عاملة متخصصة، ويحتاج إلى تمويل بنكي مضمون. كما أن هذا التصميم لا يراعي حقيقة الوضع الاجتماعي للساكنة الريفية، كونها تفضل البناء الأفقي بهدف التواصل بين الجيران واقتسام معها مجالات السكن وبعض المرافق المشتركة (عتبات المنازل، المطابخ. . . .)، فضلا عن ذلك فإن عملية البناء في العالم القروي تتميز بالطابع المتدرج، على اعتبار أن أغلب الأسر تشيد في البداية غرفة واحدة تتخذ تسمية "حطة"، وعندما تتحسن ظروف الأسرة ماديا أو في إطار الرغبة في تلبية حاجيات الأسر من الغرف يتم تشييد مباني جديدة، وعليه بناء المسكن الريفي يتطلب فترة زمنية تفوق عقد من الزمن في بعض الأحيان.

وقد لوحظ ميدانيا أن هذا التصميم غير معروف لدى القروبين، وهذا راجع إلى غياب وسائل الدعاية والإشهار له، فالقروبون عادة ما يضعون تصميم يوافق ذوقهم وخصوصيتهم، ولم نعثر على أية حالة سكنية شيدت وفق التصميم المذكور.

3-قوانين لا تراعي الواقع الاجتماعي والاقتصادي للساكنة القروية

لقد فرض قانون/9012 المتعلق بتنظيم البناء بالعالم القروي ضرورة الحصول على رخصة البناء، وتقتضي عملية الحصول على هذه الرخصة كشرط أساسي لمباشرة عملية البناء ضرورة تقديم طلب من المالك إلى رئيس المجلس الجماعي المعني بالأمر. وهذا الطلب يجب أن يكون مرفقا بمعلومات متعلقة بهوية طالب الرخصة، ورخصة من معاينة التصنيف، ووصفا شاملا يتضمن مساحة البقع أو مرجع التجزئة، والغرض المخصص لهذا المبنى، بالإضافة إلى رسم الموقع بمقياس 2000/1، وتصاميم التنفيذ الكاملة إذا كان الأمر بناء صناعي أو مؤسسة عمومية يستغلها العموم.

والظاهر من خلال معطيات هذا القانون هو عدم ملاءمته للواقع المجال الريفي بدكالة، إذ لا يعقل أن يفرض القانون ضرورة وجود هكتار كشرط أساسي للقيام بعملية البناء داخل مجال يتوفر فيه أكثر من عرب على أقل من هكتار، زيادة على وجود فئة مهمة من عديمي الملكية، ذلك أن الضغط الديمغرافي والتعمير المبكر وقانون الإرث تساهم بشكل كبير في الوضع العقاري بدكالة.

إن تطبيق هذا القانون على مجال بخصوصيات كهاته، يدل على أن هناك منطقا متضاربا لدى الجهات المعنية فيما يخص نظرته للعالم القروي، ففي الوقت الذي تقوم فيه الدولة بوسائل مختلفة لتشجيع استقرار

الساكنة في أماكنهم، نجدها أيضا تحفز الساكنة على الهجرة وذلك بمنع البناء وباشتراط الرخصة المتضمنة لرزمة من الوثائق كشرط أساسي لمباشرة عملية التشييد.

وإذا كان النص القانوني المتعلق بتنظيم البناء داخل العالم القروي يسعى إلى الحد من انتشار السكن العشوائي داخل الأرياف والمجالات المجاورة للمدن وبالقرب من الطرقات وفي الأراضي الزراعية ذات المؤهلات الخاصة، فإن تطبيق هذا القانون على جل المجالات، بالرغم من تنوع خصوصيتها الجغرافية وأوضاعها العقارية وديناميتها الديمغرافية، بل وطابعها الطارد، يجعل مضمون هذا القانون شارذا في بعض الحالات، وغير منسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للكثير من المجالات. ومن هنا تبدو الحاجة إلى قوانين ذات طبيعة جهوبة أو محلية.

وقد لوحظ ميدانيا، أن عدد المباني المشيدة تفوق بشكل كبير مجموع حالات رخص البناء والإصلاح مجتمعة، مما يدل على استمرار الساكنة القروية في مباشرة عملية البناء بطرق عفوية كما كانت في السابق دون اللجوء إلى طلب رخصة البناء، وفي إطار التوافق مع السلطة المحلية التي تضطر أحيانا إلى غض الطرف عن ذلك، غير أن هذه العملية تهم أساسا الدواوير التقليدية المتواجدة في عمق المجال الريفي. أما الدواوير القريبة من المجالات الحضرية والطرق الرئيسية، فإن أي مبادرة لعملية البناء من طرف أرباب الأسر تواجهها السلطات المحلية بغرامة مالية وبعملية الهدم، وهذه الظاهرة اتخذت أبعاد أكثر خطورة في الدواوير الهامشية والقريبة من المجالات الحضرية، والتي ترتب عنها نشوب مواجهات بين السلطة وأسر الدواوير المعنية بعملية الهدم أو الزجر الناجم عن مخالفات لقواعد البناء، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى إصابات في صفوف الساكنة ورجال السلطة، بالإضافة إلى جنح حبسية للكثير من أرباب الأسر، كما هو الحال لدوار المنادلة وأولاد إبراهيم، وكذا على طول الخط الرابط بين الجديدة ونقطة الكيلومترية 15 في اتجاه مراكش.

من جهة أخرى، أدى التطبيق الحرفي لقانون التعمير من طرف رجال السلطة إلى إحداث الصدمة لدى الكثير من الأسر الريفية، خاصة النقطة المتعلقة بالغرامات المتعلقة بإحداث التجزئات غير القانونية، ذلك أن إقدام بعض الأسر على تقسيم بقع على أبنائها من أجل بناء وحدات سكنية مستقلة، دفع السلطات المحلية إلى تطبيق قانون التعمير، ومن تم فرض على هذه الأسر مخالفات على شكل غرامات مالية تتراوح ما بين 80 ألف درهم 100 ألف درهم، وقد سجل البحث الميداني حالات من التذمر والسخط لدى بعض الأسر ممن صادفهم البحث الميداني.

وعموما، فإن القانون المتعلق بتنظيم البناء داخل العالم القروي يظل بعيدا عن فهم مجموعة من الحقائق الاقتصادية والديمغرافية المؤطرة لعملية البناء داخل الأرياف، الأمر الذي جعل هذا القانون مجالا للاحتجاج، ولاسيما عند محاولة التطبيق الحرفي لبنوده، وهو ما جعل الوزارة المعنية بالتعمير تصدر مجموعة من الدوريات تحث فيها على التعامل بالمرونة اللازمة مع طلبات رخص البناء، وخاصة بالوسط القروي أخذا بخصوصيات المناطق والجهات، لكن رغم ذلك ما زالت طلبات رخص البناء في الوسط القروي محل

انتقادات ومؤاخذات.

4-مشكل منح تراخيص البناء في القطاعات المسقية

نصت المادة رقم 2 من الظهير الشريف رقم 152-9-1 الصادرة في غشت 1995 بتنفيذ القانون رقم 34. 94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار بالأراضي الفلاحية على ما يلي: تحدث بالدوائر المشار إليها في المادة 1 أعلاه، مساحة دنيا لا يجوز فيما دونها قانونا أو فعلا، تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة بها، وتحدد مساحة الاستغلال الدنيا في دوائر الري في خمس هكتارات (الجريدة الرسمية، عدد 4323 سبتمبر 1995).

وإذا كانت الأهداف العامة لهذا القانون تتجلى في الحد من تفتيت الأراضي والتخفيف من إشكالية الضغط السكني على الأراضي المسقية، فإنه يطرح بإلحاح مدى مواكبة القوانين للتطورات الجارية. وقد نبهت بعض الأعمال الأكاديمية التي همت منطقة دكالة إلى إشكالية التطبيق الحرفي لهذا القانون على المناطق المسقية بدكالة، بحيث أشار خياطي إلى أن سقي عدة دوائر وإن كان قد ساهم في توسيع الخدمات وبروز هيكلة جديدة للمجال، فإن مسلسل هذه التحولات يطرح إشكالية توسع السكن على حساب الأراضي المسقية، مما يفرض ضرورة إيجاد حلول لهذه الوضعية، تنطلق من ضرورة إيجاد علاج لمشكلة السكن دون أن يكون ذلك على حساب الأراضي الزراعية المسقية (Khayati. S, 2006).

ونتيجة للمشاكل المطروحة بالقطاع المسقي على مستوى السكن وتصدي مصالح وزارة الفلاحة وأساسا المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة لكل توسع للبناء ومنع تراخيص بالبناء لمالكي قطع أرضية تقل عن 5 هكتارات، فقد عملت مديرية التعمير التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة بتقديم مراسلة إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية حول موضوع البناء بالوسط القروي، وخصوصا داخل دوائر الري أو المناطق المشمولة بعملية الضم، هذه المذكرة تذكر بالمشاكل الناجمة عن تعرض مصالح الفلاحة على طلبات البناء، حيث تشترط توفر صاحب المشروع على 5 هكتارات على الأقل لتلبية طلبه بالترخيص له بالبناء، علما بأن المادة 4 من القانون المذكور تسمح للإدارة الترخيص بإبرام عقود تصرف أو قسمة أو حق الانتفاع إذا كان الغرض من القطعة المراد استخراجها من مجموع الملك الواقع بدوائر الري بإحداث منشآت غير فلاحية.

وإجمالا، كان لهذه القوانين والتوصيات عواقب وخيمة على حياة وعيش الأسر والعائلات، وهي نتائج مباشرة للتطبيق الحرفي لهذه الظهائر ومواد القوانين المرتبطة بالقطاع المسقي في سنة 1969، وتم تعديلها أو تتميمها سنة 1995. مما يعني أن الدولة تنهج منطقا متضاربا في سياستها السكنية بالمناطق المسقية، فهي إن كانت تحاول تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية بالحد من الهجرة القروية فإنها تحفز السكان على المغادرة أحيانا, وذلك بمنع البناء فوق الأراضي الزراعية المسقية دون أن تقدم حلولا بديلة.

5-ضعف التغطية بوثائق التعمير

لقد أولت الدولة في سياستها حول الإعداد والتهيئة الاهتمام الأكبر للمجال الحضري، وخصوصا المدن

الكبرى، وأهملت بشكل كبير العالم القروي تحت مبرر ضعف التحولات بالأرياف، وباسم الاستعجالية التي فرضها مشكل التمدين، فظل المجال الريفي يعاني من الخصاص في التغطية بوثائق التعمير، إلا أن وعي المسؤولين المعنيين تنامى تدريجيا، فأضحى اقتناعهم كبيرا بأن المشاكل التي تعاني منها المدن ما هي إلا نتيجة منطقية لأزمة الأرياف. لكن ذلك لا يعني أن الدولة تجاهلت المجال الريفي كليا، بل فقط ظل تدخلها في إطار التهيئة ضعيفا بالموازنة مع تدخلها في المجال الحضري. فمن بين مظاهر تدخل الدولة في المجال الريفي نذكر مثلا: ظهير 25 يونيو 1960 المتعلق بتنمية المستوطنات وشبكة الهيكلة القروية سنة 1973، والذي في إطاره تم تغطية عدد من المستوطنات القروية بتصاميم التنمية، وهي وثيقة تعمير تنظم وتهكيل المجال الريفي لمدة تدوم 10 سنوات, وبموجبها أيضا تم وضع تصاميم لعدد من المراكز القروية والشبه الحضرية أو مراكز للجماعات القروية. وابتداء من منتصف التسعينات، وبموازاة مع إنشاء الوكالة الحضرية بالجديدة، أضحت هذه الأخيرة تعمل على وضع تصاميم وتهيئة جماعية وتحول دون تزويد المراكز القروية بوثائق التعمير.

التوصيات:

بناء على نتائج هذه الدراسة يوصى الباحثان بما يلى:

- ضرورة إيجاد مقاربة ملائمة للحد من نزعة التشتت المبالغ فيه للسكن الريفي بمجال الدراسة، حتى يسهل ربطه بالتجهيزات الاجتماعية والأساسية، لأن هذه التجهيزات أينما توطنت فهي تظل بعيدة عن الساكنة، وفي هذا الصدد وجب إعادة إحياء تجربة الوحدات القروية للتجهيز والتسيير التي همت القطاعات المسقية بالمنطقة خلال السبعينات، والتي تم توقيفها لأسباب غير معروفة.
- لكي تتمكن الدولة من الحفاظ على الأراضي الزراعية المسقية بدون حرمان الساكنة من بناء مساكن جديدة مواكبة لنمو أسرها، وجب تشجيع الفلاحين على البناء العمودي في السكن واستغلال القبو للخزن إيداع الأدوات الفلاحية.
- تشجيع الساكنة الريفية عبر منح قروض وتسهيلات لخلق أنشطة غير فلاحية مدرة للدخل، وتخدم في نفس الوقت القطاع الفلاحي وتطوره.
- وجب أيضا تبني مبدأ المرونة في التعامل مع البناء في العالم القروي، وخاصة مسألة الرخص، كما وجب كذلك خلق حلقات الاتصال بين القرى والمدن للتخفيف من الضغط الديمغرافي، لاسيما بالقطاعات المسقية.

خلاصة:

يظهر أن السكن الريفي بمجال الدراسة قد شهدت تحولات متعددة الأبعاد، لكن هذه التحولات رافقتها مجموعة من الجوانب السلبية، زاد من حدتها عدم ملاءمة وفعالية الإجراءات التنظيمية, مما حال دون تطور السكن الريفي، وهي سلبيات ساهمت في خلق فئات اجتماعية متواضعة بسبب ضعف المداخيل الفردية، مما

يجعلهم غير قادرين على الاستثمار في تحسين وظائف السكن الإنتاجية، ولا الاهتمام بمستوى الرفاهية فيه باعتباره أيضا مجالا للحياة، كما أن هذه السلبيات لم تنعكس على مستوى السكن الريفي لوحده، بل امتدت لتشمل نمط العيش ككل. ولهذا السبب فإن العديد من الجماعات الترابية بالمنطقة تصنف ضمن الجماعات الأكثر فقرا في خريطة الفقر بالبلاد، رغم المؤهلات المجالية التي تتوفر عليها المنطقة، مما يعني أن المجال القروي في حاجة إلى إصلاح ينفذ إلى عمق مشاكل العالم القروي، وذلك بإعادة النظر في إشكالية التشتت السكن والاهتمام بالبعد الإنساني لمشاريع التنمية خاصة فيما يتعلق بالتمدرس والصحة، دون إغفال الجوانب التنظيمية سواء تعلق الأمر بالتغطية بوثائق التعمير أو إعادة النظر في القوانين المنظمة للبناء في الوسط القروي.

<u>.</u> <u>لائحة المراجع:</u>

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015) "النهوض بأوضاع العالم القروي" نسخة إليكترونية.
- بوشرب أحمد (1984)، دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء اسفي وأزمور، دار الثقافة-الدار البيضاء.
 - مجموعة من الباحثين (2005) "تقرير خمسين سنة من التنمية، المغرب الممكن" نسخة إلكترونية
- دوتي ادموند (1901) مراكش: قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة، ترجمة محمد ناجي بن عمر، مطبعة انفو بريت.
- عمار حمداش (2015) "بيان من أجل تحديث البوادي المغربية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل المملكة المغربية.
- -Ayad, M, (1982) «L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie» Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo) 1982.
- -Bois, J. (1938). La surpopulation des Doukkala, Documents du centre des hautes et des

Administratives sur l'Afrique et l'Asie moderne n°300 (Ronéo)

- -Direction de la statistique. (2014), Recensement général de la population et de l'habitat2014. Sur web : www. Hcp. Ma.
- -**Domingoun.A**, **1975** «les grands types des structure agraire ou monde» éd emaile Larousse parais
- -Fosset. R et Noin. D, (1966)"Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographie. Du Maroc N°10, P: 34-41.

- -Goulven. J (1917), Le cercle des Doukkala ou point de vue économique, Paris, Émile Larose
- Pacson, P. (1980) « Etude rurales » S. M. E. R, Nouvelle éditons, Rabat, p
 : 105.
- -**Khalidi, A.** (2009) «Mots et choses Amazighs de Doukkala-Abada» N°3, El-Jadida. Com. P: 1-3
- -Khayati,S (2006)، Aménagement. hydro-agricole, évolution et restructuration de l'habitat rural dans les Doukkala .ln habitat rural : mutation et perspectives de développement. Actes du colloque organisé par le Département de Géographie en collaboration avec l'ANAGEM. El Jadida le 25-26mai 2006, Edition de la Facultés des lettres et sciences Humaines. El Jadida Série colloques et séminaires N°10, pp : 21-32
- **-Maurer, G.** (1986). « Le nouveau visage des compagnes Marocaines ».In R.G.M nouvelles séries $n^{\circ}1-2$

إعادة تشكيل المجال الربفى المحيط بمدينة الجديدة

Recopmosition of the rural space around city of El Jadida

زكرياء اجنيخات: باحث في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء/ المغرب

ملخص

تعالج هذه الورقة المرتبطة بإعادة تشكل المجال المحيط بمدينة الجديدة، الذي خضع لإعادة بناء عميقة على كافة المستويات. وبناء على نتائج البحث، يمكن القول أن دور الدولة والرأسمال الخاص، كان واضحا في دينامية وإعادة تشكل المجال المحيط بمدينة الجديدة، بسبب التهيئة الصناعية التي نهجتها الدولة بالواجهة الجنوبية الغربية للمدينة، وهو ما ساهم في إعادة تشكل الظواهر المجالية، وتحول استعمال التربة بمحيط مدينة الجديدة، وإلى جانب الدولة والرأسمال الخاص، فقد شكل العاملان التاريخي والديموغرافي ثم موقع المجال الاستراتيجي، عناصر رئيسية أثرت في إعادة تشكل المجال، وذلك من خلال دورها في تشكل مشاهد جغرافية حديثة واندثار أخرى على مر التاريخ.

الكلمات المفاتيح: إعادة تشكيل المجال – دينامية مجالية – المجال المحيط بالمدينة – دينامية السكان – التصنيع

Abstract

This paper treat problem related to recomposition of the space surrounding the city of El Jadida, which underwent a deep reconstruction at all levels. Based on the results of research, we can say that the role of the State and capital, was clear in the dynamic and the recomposition of the space surrounding the city, because of the industrial development in the south west of the city, which contributed to the recomposition of the spatial phenomenon's, and The transformation of the soil use in the surroundings of the city, besides, The historical and demographic factors are considered an principal elements, have contributed to the dynamic of the space, through its role in appearance of the modern geographical landscape, and dissipate of others throughout history.

Key Words: Recomposition of the space - spatial dynamism - space around the city - population dynamics - industrialization.

تقديم

لقد شهد ظهير مدينة الجديدة ¹ تحولا كبيرا، في أبعاده البشرية والاقتصادية والبيئية. وهو تحول جذري رافقه الانتقال من مجال فلاحي قائم على الرعي والزراعة، إلى مجال متنوع في مشاهده الجغرافية، يمزج بين عدة استعمالات مجالية. وهو ما أكسب المجال المتاخم لمدينة الجديدة وظائف جديدة، وعلاقات مجالية مختلفة، وتنافسية كبيرة بين العديد من - الأنشطة والوظائف. وهي وضعية أصبح معها الوضع المجالي بجوار مدينة الجديدة مركبا وأكثر تفاعلا وتداخلا. إذن ما هي التحولات التي شهدها المجال المحيط بمدينة الجديدة؟ وما مظاهر الدينامية المجالية التي تميز بها هذا الحيز المجالي؟ وما هي نتائج وانعكاسات هذه الدينامية المجالية؟

1. إعادة تشكيل الوظائف المجالية المهيكلة للمجال المجاور لمدينة الجديدة

1.1. تنافس الوظائف المجالية بمحيط مدينة الجديدة.

أصبح المجال المحيط بمدينة الجديدة يعيش منافسة² مجالية قوية، بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وما يميز هذه التنافسية المجالية هو هيمنة التصور القطاعي والأحادي لاستغلال المجال، مما تسبب في مجموعة من الاختلالات المجالية، ذلك أن كل فاعل يرى الوسط من منظوره الخاص، وحسب طموحاته

¹ هناك العديد من الدراسات الجغرافية، التي ارتبطت بدراسة مجالات ضواحي وأحواز المدن المغربية، وهي خطوة ضرورية شكلت لنا أرضية نظرية وعلمية، ومنطلقا للتعامل مع مجال دراستنا. وفي هذا الإطار، نشير إلى تراكم العديد من البحوث المهمة التي أنجز ها الباحثون المغاربة، مع اختلاف كبير في المفاهيم والمقاربات، والخلاصات المتوصل إليها. وهو غنى وتنوع مهم، يكشف عن الجدة في الموضوع، وراهنيته العلمية والمعرفية. ونخص بالذكر هنا رسالة بوليفة أحمد، من خلال بحثه في العلاقة بين مدينة طنجة وريفها المتاخم، حيث نجد أن الباحث يؤكد على أن هدف البحث هو دراسة تطور مجال ريفي في اتصاله المباشر بمجموعة حضرية مهمة، تعمل على تحويل الملامح الأساسية لهذا المجال اقتصاديا وثقافيا...، وهناك أيضا دراسة للأستاذ ايت حمو سعيد (2006) حول موضوع تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحواز ها على الفلاحة، وهي دراسة وقفت عند ظاهرة الانتشار الحضري وتدفق السكان الحضريين (déversement de citadins) على أحواز الدار البيضاء، وانعكاساته المجالية. وقد أبدت الدراسة تحفظا كبيرا، على اسقاط مفهوم الضاحية، كما تبلور في البحوث الغربية، لاختلاف مسببات وأشكال وانتوسع الحضري في العالم الرأسمالي، مقارنة مع الدول النامية، وعدم حصول النطابق التم بين حركية التصنيع والتعمير الضاحوي. وهو ما التوسع الحضري في العالم الرأسمالي، مقارنة مع الدول النامية، وعدم حصول التطابق التم بين حركية التصنيع والتعمير الضاحوي. وهو ما رجح استعمال مفهوم تمدين حوز المدينة و المدينة المدينة مدراسة التحولات التي يشهدها محيط مدينة لرجم استعمال مفهوم تمدين حوز المدينة المدينة المحال المدينة المحالة على المول النامية، وعدم حصول التطابق الترب ضمنه دراسة التحولات التي يشهدها محيط مدينة والتعمير الضاحية المحالة مدينة المحالة على المحالة المحالة المحالة المحالة المحدينة المحدينة المحالة المحديثة التصابق التصابق التصابق المحديث المحديث المحدود ال

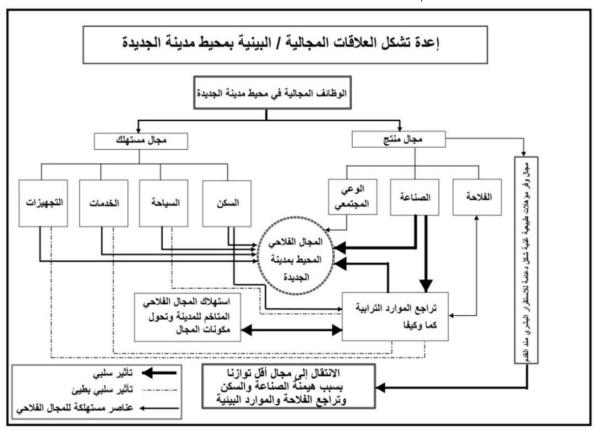
ونضف إلى ذلك، دراسة للأستاذ امدافعي محمد (2002) حول موضوع التحولات المجالية ودور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية الدار البيضاء، وهي من بين الدراسات التي تعاطت لإشكالية التدبير، وإشكالية علاقة التحولات المجالية بالمؤسسات الجماعية، وأهمية التهيئة في خدمة الأهداف التنموية، حيث أن الجماعات الضاحوية استقطبت تجهيزات أساسية، رافقها توطين كبير للأنشطة غير الفلاحية، الأمر الذي ساهم في تراجع الوظيفة الفلاحية لصالح وظائف جديدة، وطرح إشكالية كبرى على مستوى التدبير المجالي.

أما الدراسات التي اهتمت بالمجال المحيط بمدينة الجديدة، فهناك دراسات متنوعة، منها ما هو تاريخي واثنوغرافي وجغرافي. وفيما يخص الدراسات الجغرافية، فنخص بالذكر هنا الدراسة التي قام بها جمال عبد اللطيف، تحث عنوان " التزايد الديمغرافي وتحول البنيات الفلاحية بسلط دكالة"، هذه الدراسة شملت مجالا كبيرا، ضم حوالي تسع جماعات حول مدينة الجديدة، طرحت إشكالية العلاقة بين التزايد الديمغرافي والتكثيف الفلاحي. ثم هناك دراسة للباحث هلال عبد المجيد (2010) حول موضوع دينامية البيئة والمجتمع بساحل الجديدة، الامكانات والاكراهات. وهي دراسة قدمت تشخيصا ووصفا عاما للوضعية البيئية والعمرانية والاقتصادية لمدينة الجديدة والمجال الساحلي التابع لها، مع مقاربة المجال من زاوية تدهور المجال الساحلي و إشكالية التدبير. وهناك عدة دراسات أخرى لا يسعنا المجال لذكرها.

² يعتبر مفهوم المنافسة مفهوما سوسيولوجيا، تبلور بقوة في العلوم الاجتماعية. حيث ارتبط هذا المفهوم بالتحولات التي شهدها المجتمع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وما ولده هذا التحول من صراع اجتماعي وفكري واقتصادي وطبقي بين فئات المجتمع، التي تتضارب مصالحها وأدوارها الاجتماعية (Philippe Jeanneaux,2006). وقد انتقل هذا المفهوم الى التاريخ وعلم الاقتصاد والجغرافيا. وباعتبار المجال الجغرافي هو الحاضن لكل التحولات التي يشهدها المجتمع في علاقته بالمجال، فإن اختلاف المصالح والوظائف وتعدد الفاعلين في التراب، جعل المجال موضوع منافسة قوية، بحثًا عن التحكم في الموارد والموقع والعقار، وتسخير مؤهلات المجال لخدمة مشاريع وأهداف محددة، يسطرها الفاعلون في التراب.

ورغباته اتجاه المجال. وهو وضع أفرز في الأخير تناقضات عديدة، جعلت المجال المجاور لمدينة الجديدة يعاني من هشاشة متقدمة؛ بسبب تدهور الموارد المجالية، والضغط والتكثيف القوي للأنشطة الاقتصادية، ثم سوء توزيعها داخل التراب المحلى.

وقد اهم هذا الوضع في تحول محيط ومداخل مدينة الجديدة إلى بؤر للسكن العشوائي، ساهمت في إعادة إنتاج الأزمة والفقر والهشاشة. كما أن توسع المدار الحضري لمدينة الجديدة، غالبا ما خضع لتقسيمات عشوائية، تراعي المصلحة الخاصة. حيث يتم توسيع المدار الحضري ليشمل الأراضي الفلاحية المجاورة، التي يتم اقتناؤها مسبقا، من طرف المنعشين العقاريين، و-مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين، قصد التحكم في أسعارها، وتحقيق الربح السريع. وبالتالي نصبح أمام تدبير عشوائي للمجال، وبعيدا كل البعد عن السياسة المجالية الحكيمة. وهكذا ستزداد حدة التفاوتات المجالية والتباينات الاجتماعية، ذلك لأن تباين إنتاج الثروة داخل المجال، يقود إلى تنمية متفاوتة وغير متوازنة. 3



شكل رقم 1: تداخل الوظائف المجالية بمحيط مدينة الجديدة

المصدر: عمل شخصي 2017 بناء على نتائج العمل الميداني

وقد ولدت هذه المنافسة المجالية بين العديد من الأنشطة الاقتصادية، ظهور علاقات مجالية جديدة، كما تحوّلت مكانة ومستقبل كل وظيفة داخل المجاور لمدينة الجديدة. فالمجال البيئي و-الفلاحي أصبح

² يمكن في هذا الصدد العودة إلى كتاب "AYDALOT, PH" حول Pynamique spatiale et développement inégal

أكثر تهديدا وعرضة للتراجع مقارنة بالوضع السابق، وبالمقابل هناك وظائف اكتسحت المجال بقوة، وساهمت في إعادة تنظيمه وتشكيله، وفق منطق الاستغلال والاستنزاف والربح، وهو ما يساهم في إعادة تركيب الوظائف المجالية، وإعادة تشكيل العلاقات بينها.

يمكن التمييز داخل المجال المحيط بمدينة الجديدة، بين مستويين مجالين متفاعلين، فالأول هو مجال منتج، أي يوفر الموارد والثروة والغنى، ويوفر السلع والخدمات. ويشمل هذا الأخير: الوسط الطبيعي والفلاحة والصناعة والموارد البشرية، وهي عناصر منتجة، تساهم في خلق دينامية مجالية مهمة داخل المدينة ومحيطها. أما المستوى الثاني فهو المجال المستهلك، وهو مجال يستنزف الموارد ويسخرها للاستغلال والاستعمال. ويضم هذا الأخير: السكن والسياحة والتجهيزات والخدمات، وهي عناصر تتطلب توفر موارد طبيعية وبيئية كالتربة والماء، وذلك قصد تحويلها أو استخدامها.

ويؤدي تضارب مصالح هذين المستويين المجالين، إلى تهديد توازن واستمرارية المنظومة المجالية بالمجال الخلفي لمدينة الجديدة. وتعتبر الفلاحة من أكبر المتضررين داخل هذا النظام المجالي المركب، حيث أن استهلاك المجال الفلاحي، وتراجع الأنشطة الفلاحية، ينعكس بقوة على باقي العناصر المرتبطة بالفلاح

2.1. تحول استعمال التربة بمحيط مدينة الجديدة وتهديد المشهد الفلاحي

يطرح التنافس المجالي بالمجال الريفي المجاور لمدينة الجديدة، مجموعة من الإكراهات المرتبطة بالتدبير المجالي، ومدى القدرة على الحفاظ على الموارد الطبيعية. الأمر الذي يساهم في تهديد التوازن المجالي، ويؤدى إلى تهديد التكامل بين المدينة ومحيطها الريفي، حيث يترتب عن ذلك اكتساح قوي للمجال الغابوي والزراعي، وارتفاع في أثمنة العقار، وتدهور على مستوى إطار عيش الأفراد، داخل المجال الريفي المتاخم للمدينة. وإعادة تشكيل المجال، وتحول استعمال التربة بمحيط مدينة الجديدة ما بين سنتى 1985 و 2017.

لقد عرف المجال المحيط بمدينة الجديدة، تحولات مجالية مهمة، تجلت في تحول استعمال التربة، وإعادة تشكيل الوظائف المجالية مند سنة 1985 إلى الآن. وقد بينت عملية استخلاص المعلومات، أن المجال المحيط بمدينة الجديدة اشتمل خلال سنة 1985 على عدة أشكال لاستعمال التربة، والتي اختلفت نسبتها داخل هذا الحيز المجالي السريع والمتغير. وشكلت الزراعة البورية، النشاط المهيمن داخل المجال خلال فترة الثمانينيات، والتي وصلت نسبتها إلى حوالي %95,13%، وهي نسبة تؤكد الطبيعية الريفية والفلاحية لهذا المجال، الذي كان إلى حدود الثمانينيات مجالا زراعيا رعويا.

وإلى جانب الفلاحة، فقد كانت هناك مجموعة من الظواهر المجالية، التي تغطي مساحة مهمة داخل المجال، ومن بينها الغابة وضاية الفحص بنسبة %3، وهي وسط طبيعي مهم داخل المجال المحيط بالمدينة، والذي تم توجيهه نحو النشاط السياحي. أما الأنشطة الصناعية فكانت في بداية توسعها مع مطلع

اجنيخات زكرياء، خالد الأمراني، (2019): التنافس على الموارد الترابية بالمجال المحيط بمدينة الجديدة، ورد في مجلة "الانسان والمجال والتنمية"، العدد الأول، ص ص 40-50

سنة 1982، حيث ستصبح وظيفة أساسية مهيكلة للمجال، ذلك أن التهيئة الصناعية التي نهجتها الدولة في منطقة الجرف الأصفر بالجنوب الغربي لمدينة الجديدة، ستشكل عاملا محركا للمجال برمته داخل المجال الريفي المجاور لمدينة الجديدة، على المستوى البشري والاقتصادي والبيئي.

جدول رقم 1: التحولات التي طرأت على أشكال استعمال المجال المحيط بمدينة الجديدة ما بين سنتى 1985 و2017

التطور	2017		1985		أشكال الاستعمال	
ha المساحة	%	المساحة ha	%	المساحة ha	9	
+447	0,95	550	0,17	103	التمدين (الجديدة)	
+312	4,16	397	0,14	85	المراكز العمرانية	
+186	0,32	186	_	-	السكن العشوائيي	
+2200	4,68	2700	0,86	500	الصناعــة	
+733	1,29	745	0,02	12	السياحــة	
+75	0,13	75	- (3-)	مرافق خدماتية وثقافية	
+358	0,98	570	0,36	212	الطرق	
-7282	82,48	47510	95,13	54792	الأراضي البورية ضمنها	
		3		9	السكن الريفي	
+3662	6,51	3754	0,15	92	الأراضي المسقية	
مستقر	1,04	600	1,04	600	ضايـــة	
-700	0,86	500	2,08	1200	غابة	
	100	57596	100	57596	المجموع العام	

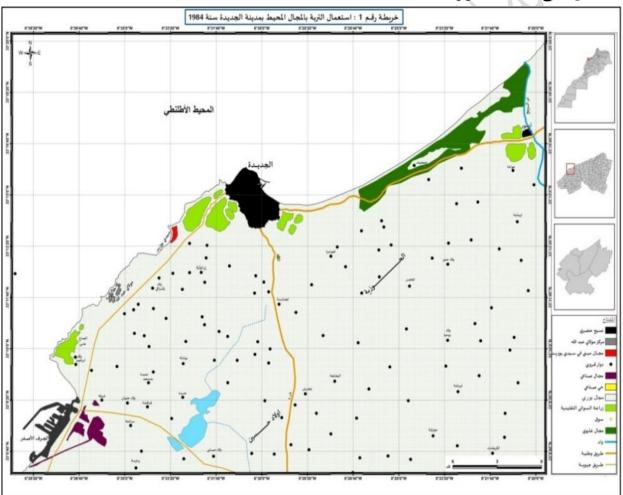
المصدر: الخرائط الطبوغرافية ذات مقياس 1/25000 + مرئيات القمر الاصطناعي Landsat + مرئيات القمر الاصطناعي Google Earth Engine + 2016 + المندوبية الإقليمية للفلاحة بالجديدة 2016 + العمل الميداني 2017

أما قطاع التعمير، فكان يمثل نسبة ضئيلة داخل هذا الحيز المجالي، سواء التعمير المرتبط بتوسع مدينة الجديدة، الذي كان يشكل %0,17، أو التعمير داخل المراكز العمرانية الناشئة، والذي كان يمثل نسبة ضئيلة، تقدر بحوالي %0,14. وهذا الاستعمال يعبر على أن المجال كان ضعيف التعمير، ويتميز بهيمنة السكن الريفي، حيث أن الاستعمال العمراني للمجال، ظل ضعيفا ومحدودا إلى فترة الثمانينات. لكون المجال ظل مجالا قرويا، وقائما على نمط الحياة الريفية، المرتبطة بالرعي وتربية الماشية والزراعة البورية.

لكن بعد سنة 1985، سيعرف المجال تغييرا ملموسا وواضحا على كافة المستويات، ويخضع لإعادة تشكيل مهمة، وتحولا كبير في استعمال التربة. وبتبين ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المهمة، ولعل أهمها

التراجع الذي مس المجال البوري؛ بسبب زحف التعمير وامتداد المجال الصناعي، وانتشار عدة وحدات سياحية وخدماتية بالمجال. وهي مؤشرات تدل على تحول العلاقات المجالية بمحيط مدينة الجديدة، وتعدد الوظائف المجالية وتنامى المنافسة بينها.

فلقد تقلصت نسبة الأراضي البورية، وانتقلت من %95,13 سنة 1985 إلى % 82,48 سنة 2017، حيث فقد المجال البوري حوالي 7282 هكتارا، لصالح استعمالات أخرى، مرتبطة بالتعمير والتصنيع. وهو نفس التحول السلبي الذي مس المجال الغابوي، الذي فقد حوالي 1200 هكتارا، لصالح النشاط السياحي، أي سجل تراجعا مهما، حيث انتقلت مساحة الغابة من % 2,08 إلى حوالي %0,86 وهي تراجعات ستعكس على استدامة الموارد المجالية.

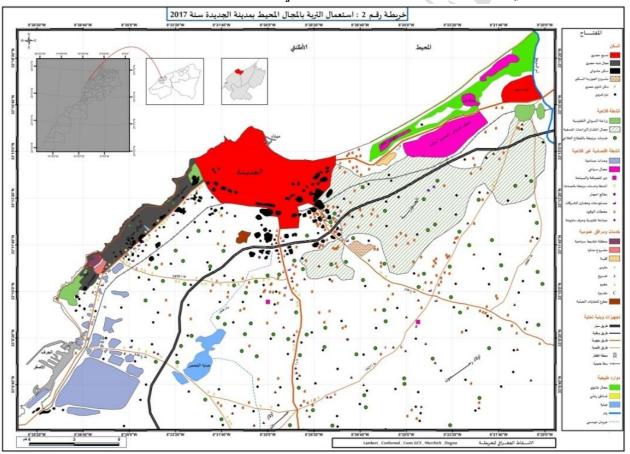


المصدر: الخرائط الطبوغرافية 1/25000 ـ الصور الجوية لسنوات 1979 و1982 + الوكالة الحضرية للجديدة 1/25000 ـ المصدر Engine 1984

وعلى العكس من ذلك، هناك استعمالات عرفت ارتفاعا وتزايدا ملحوظا، وخاصة قطاعا الصناعة والتعمير. ففيما يخص الصناعة، فقد انتقلت من %0,86 إلى %4,68 وذلك بسبب توسع المجال الصناعي بجماعة مولاي عبد الله. ونفس التحول سيشهده قطاع التعمير، سواء المرتبط بتوسع المدينة، أو بتوسع المراكز العمرانية والسكن العشوائي. فبالنسبة للتعمير المرتبط بتوسع المدينة، فقد شهد ارتفاعا ملحوظا، بزيادة قدرت

بحوالي 447 هكتارا. وبالموازاة مع ذلك، ازدادت مساحة التعمير داخل المراكز العمرانية الصاعدة، حيث شهدت ارتفاعا ملموسا، وانتقلت من %1,10 إلى %4,16؛ وذلك بسبب توسع المراكز العمرانية، وخاصة مولاي عبد الله وسيدي بوزيد وأولاد الغضبان. وفيما يخص قطاع التعمير العشوائي، فأصبح يمتد على مجال مهم قرب المدينة، وأصبح يغطي حوالي %0,32 من مساحة المجال، ويمتد على مساحة تقدر بحوالي \$186 هكتارا، إضافة إلى ظهور استعمالات حديثة بالمجال المجاور لمدينة الجديدة، ونخص بالذكر قطاع السياحة، الذي أصبح يشغل حيزا مهما بنسبة %1,29 اقتطعت أساسا من المجال الغابوي والأراضي البورية.

وهكذا أعيد تركيب وبناء المجال المحيط بمدينة الجديدة، حيث تقلصت مشاهد جغرافية، واتسعت أخرى، وازدادت حدة الدينامية المجالية؛ بسبب ظهور وظائف وأنشطة حديثة. وهي دينامية مجالية مهمة، تعبر عن قوة التحول الذي مس محيط مدينة الجديدة ما بين سنتي 1984 و2017



المصدر: العمل الميداني،2017+ الخرائط الطبوغرافية 1/25000 + المرئيات الفضائية 2017+ مخطط توجيه التهيئة الحضرية للجديدة الكبرى

يتبين من خلال تتبع تحول استعمال التربة بمحيط مدينة الجديدة، أن توزيع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، التي تم توطينها بظهير مدينة الجديدة، يتم بشكل طولي وخطي، وذلك على طول طرق المواصلات والمحاور الطرقية، والتي أصبحت عاملا أساسيا في دينامية المجال. وقد تركزت مختلف الأنشطة الاقتصادية

على طول الطريق الجهوية رقم 301، والطريق الوطنية جنوب شرق مدينة الجديدة، ثم الطريق الجهوية رقم 318. ونخص بالذكر هنا: الوحدات الصناعية، مستودعات التخزين، أوراش الإصلاح، وحدات التوزيع والحرف التقليدية. أما الأنشطة السياحية، فاختارت الامتداد الطولي الشريطي أيضا بجوار البحر، وذلك على طول الشريط الساحلي الشمالي والجنوبي لمدينة الجديدة.

كما أن كل وظيفة مجالية، ساهمت في خلق أنشطة مكملة وموازية لها، أي ظهور شبكة من الأنشطة الاقتصادية، التي ظهرت كمكمل للوظائف الاقتصادية الكبرى بالمجال. حيث نجد أن النشاط الصناعي، ساهم في ميلاد أنشطة وأوراش مرتبطة بالتصنيع مثل: أوراش الميكانيك وبيع الآلات ومواد البناء. أما الوظيفة الفلاحية فساهمت في ظهور أنشطة مرتبطة بالفلاحة، كمحلات بيع المواد الفلاحية والأدوية و وحدات بيع وإصلاح الآلات الفلاحية، إضافة إلى الشركات المتخصصة في الأنشطة المرتبطة بالفلاحة، ونذكر من بينها: بيع مواد السقي والبذور والمصالح البيطرية، ومقاولات تجهيز الأراضي الفلاحية، وهي أنشطة مكملة للنشاط الفلاحي، داخل شبكة مجالية تفاعلية.

وإذا كانت الأنشطة المرتبطة بالصناعة، قد تركزت بالواجهة الجنوبية الغربية لمدينة الجديدة، وبالضبط قرب الوحدات الصناعية، الممتدة على جانب المحاور الطرقية، فإن الأنشطة المرتبطة بالخدمات الفلاحية، انتشرت بالواجهة الشرقية والجنوبية الشرقية؛ بسبب هيمنة الوظيفة الفلاحية في هذه الواجهة. وهو وضع يعبر عن تراتبية مجالية مهمة، تشكلت -بمحيط مدينة الجديدة، على مستوى توزيع الأنشطة والخدمات والحرف، ذلك أنه كلما اتجهنا من مدينة الجديدة نحو الجنوب، كلما ازدادت وثيرة الخدمات والأنشطة المرتبطة بالوظيفة الصناعية، والتي تعود ملكيتها إلى مستثمرين يستقرون بمدينة الجديدة، رغم أن العنصر المؤثر في تشكل هذه الوظائف والأنشطة هو التهيئة الصناعية، برأسمال وطني ودولي، مما يعني أن مصدر التأثير خارج عن مدينة الجديدة.

ونفس الشيء بالنسبة للأنشطة التجارية، فهي تنتشر بقوة قرب المراكز العمرانية، وخاصة قرب المحاور الطرقية. وهي أنشطة جاءت استجابة للدينامية العمرانية والتركز السكاني، الذي شهدته هوامش مدينة الجديدة. أما الخدمات المرتبطة بالفلاحة، فهي متأثرة بتحول نمط الاستغلال الفلاحي، والاتجاه نحو الفلاحة المسقية، وتزايد الطلب على الخضروات والبقليات. وهو ما ساهم في توطين مجموعة من الخدمات، المرتبطة بتوفير المواد والآلات الفلاحية والأدوية والبذور.

وتحيلنا هذه التحولات الكبرى، التي مست محيط مدينة الجديدة، على مستوى توزيع الأنشطة الاقتصادية، وتراتبية الوظائف حول مدينة الجديدة، باعتبارها مركزا للمجال العام المحيط بها، إلى ما طرحه الباحث الألماني " Christaller,1933 " في نظريته "Théorie des Lieux centraux" والذي اعتبر المدينة

المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020. المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، برلين.

ولقد بين "كريستالر" في نظريته، تراتبية الخيرات والأنشطة الاقتصادية والخدمات حول المدينة المركز، التي تؤثر في شبكة من المدن والمراكز، والأقطاب الثانوية الصغرى التي تدور في فلك المدينة القطب، وذلك في إطار شبكة مجالية متداخلة الأبعاد.

مركزا وقطبا اقتصاديا، تتوزع حوله الأنشطة الاقتصادية بشكل مختلف، من حيث الحجم والكثافة والمسافة. وغالبا ما ترتبط هذه الأنشطة بالمدينة كسوق للتبادل والتفاعل والإنتاج والاستهلاك. وهو ما عايناه من خلال تتبع توزيع الأنشطة الاقتصادية بمحيط مدينة الجديدة، ورصد امتدادها المجالي، وموقعها بالنسبة للمدينة، وارتباطاتها المجالية. وذلك لفهم الشبكة المجالية التي أصبحت تميز المجال المحيط بمدينة الجديدة.

2. انتشار قوي للأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية شكل من أشكال إعادة تشكيل المجال حول المدينة.

1.2. بنية الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية بمحيط مدينة الجديدة

تتحكم في توزيع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية حول مدينة الجديدة، مجموعة من العوامل والميكانيزمات، ولعل أهمها: الموقع، طرق المواصلات، الوظائف المجالية والسوق الوطنية والدولية. وتتوزع هذه الأنشطة بشكل مختلف ومتباين حول المدينة، ويرتبط بعضها بالمدينة، في حين هناك أنشطة أخرى ذات ارتباط وطنى ودولى، كما هو الحال بالنسبة للجرف الأصفر.

وتعتبر الأنشطة المرتبطة بالصناعة والتجارة والخدمات، الأكثر هيمنة داخل المجال المحيط بمدينة الجديدة. فالأنشطة التجارية والخدماتية تقدر بحوالي 373 وحدة، وهي عبارة عن أنشطة مرتبطة بالتجارة والتبادل والخدمات. وتتوزع حول مدينة الجديدة بشكل مختلف، حيث يتركز أغلبها في المراكز العمرانية، وقرب محاور المواصلات. وتعتبر هذه الأنشطة أحد أهم عناصر التأثير في المجال، و-تساهم في خلق تحولات مهمة؛ بسبب حركية المبادلات والتفاعل الاقتصادي والخدماتي، وتلبية الحاجيات المختلف للسكان.

أما الوحدات المرتبطة بالصناعة، فتضم حوالي 93 وحدة، دون احتساب المؤسسات الصناعية الكبرى، وتضم: المخازن، المستودعات، المقاولات المختلفة المرتبطة بالمؤسسات الصناعية. وهي الأكثر تأثيرا على دينامية وتحول المجال؛ بسبب انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإلى جانب ذلك، فقد ظهرت العديد من الأنشطة المرتبطة بالسياحة، وتضم عددا محدودا لا يتجاوز 15 وحدة أو نشاط اقتصادي، وساهمت هي الأخرى في التأثير على الدينامية المجالية، وخاصة السكان والعقار. أما الأنشطة المرتبطة بالفلاحة، فتقدر بحوالي 51 وحدة مختلفة الخدمات، تساهم في تلبية حاجيات القطاع الفلاحي، وتساير الدينامية التي يعرفها ويشهدها.

وإذا كانت الخدمات والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنشاط الفلاحي، قد شكلت علاقات مهمة مع المدينة ومرتبطة بالوظيفة الفلاحية، فإن الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي ترتبط بالمدينة وتستغل صورتها وإشعاعها المجالي. أما الأنشطة والخدمات المرتبطة بالقطاع الصناعي، فتتأثر بمركب الجرف الأصفر والسوق الدولية والوطنية. وبالتالي نصبح أمام شبكة مجالية مهمة، تربط ما بين التراب المحلي والوطني والدولي، وتتوزع عناصرها بشكل متباين، بمحيط مدينة الجديدة. ويعتبر هذا التوزيع المجالي للأنشطة البشرية، عنصرا إيجابيا، يكشف عن تعدد استعمالات المجال واستغلاله.

لكن هنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه التراتبية القوية للأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية حول مدينة الجديدة، ارتبطت بتأثير المدينة من جهة، وتأثير عوامل أخرى.

جدول رقم 2: بنية الأنشطة الاقتصادية والخدمات غير الفلاحية بمحيط مدينة الجديدة

المكان المركزي الموجه	مجال تركزها	العدد	الفئات	الأنشطة
مركب الجرف الأصفر+	جنوب المدينة، جماعة مولاي عبد الله.	36	مصانع ومقاولات صناعية وخدماتية	الأنشطة
السوق الدولية والوطنية	منطقة الجرف الأصفر	8	وحدات تخزين وتوزيع المحروقات	الصناعية
	الحوزية – مولاي عبد الله	37	مخازن تابعة للشركات	
	جماعة مولاي عبد الله	12	مقاولات بيع وكراء المعدات والآليات	
-	-	93	-	المجموع
مدينة الجديدة	شمال شرق مدينة الجديدة	2	مركبات سياحية دولية	الأنشطة
	جنوب غرب مدينة الجديدة	6	فنادق ووحدات سياحية	السياحية
	شرق مدينة الجديدة	2	دور الضيافة	
	جنوب مدينة الجديدة	2	مطاعم	
	الحوزية – سيدي بوزيد	3	مخيمات	
-	-	15	-	المجموع
		7	وحدات بيع التجهيزات الفلاحية	
مدينة الجديدة+ الوظيفة	جنوب وشرق مدينة الجديدة	3	مخازن ومحلات بيع وشراء الحبوب	أنشطة مرتبطة
الفلاحية		6	مقاولات تجهيز الأراضي المسقية	بالقطاع
	شرق وشمال شرق مدينة الجديدة	12	مشاتل	الفلاحي
	جنوب وشرق مدينة الجديدة	10	بيع بعض المنتوجات الفلاحية	
	جنوب وشرق مدينة الجديدة	13	بيع البذور والأدوية الفلاحية	
-		51	-	المجموع
	جماعة أولاد حسين وأولاد رحمون	7	وحدات تصنيع الخزف	
مدينة الجديدة + المراكز		12	وحدات صناعة الملابس التقليدية	
العمرانية المحيطة بها	المراكز العمرانية الناشئة قرب مدينة الجديدة	5	حمام	
	+ الدواوير العشوائية + على طول طرق	5	وكالات التأمين	
	المواصلات.	13	محطات الوقود	
	W 3	9	وكالة عقارية	حرف، تجارة
		37	مقاهي	حر ت . تجاره وخدمات
		7	مراكز فحص وإصلاح العربات	
W.		29	ورشات إصلاح الدراجات	
		210	وحدات بقالة	
		19	بيع مواد البناء	
		3	أدوات وتجهيزات تسييج الأراضي	
	جنوب وشرق مدينة الجديدة	17	صيدلية وبيطري	
		373		المجموع

المصدر: العمل الميداني2017

لكن هذا التوزيع المتباين والمختلف للأنشطة، يعبر من جهة أخرى على التباينات المجالية، والتفاوتات الاقتصادية، واختلاف الدينامية المجالية من نقطة لأخرى. ويعبر كذلك عن تفاوت وثيرة التحول المجالي، وتفاوت مستويات التنمية المجالية، بالمجال المحيط بمدينة الجديدة. وهو تفاوت مرتبط باختلاف الفاعلين واستراتيجياتهم داخل المجال، ثم انعكاسات المخططات التوجيهية للإعداد المجالي.

وقد زادت هذه الأنشطة والوظائف المجالية، من حدة الضغط على الأراضي الفلاحية، خاصة في ظل التوسع العمراني والصناعي السريع. وهو ما يشكل تحديا كبيرا، على مستوى النموذج التنموي المعتمد بالمجال المجاور لمدينة الجديدة.

2.2. إشكالية تدبير مجال متحول بمحيط مدينة الجديدة

يعتبر اختيار نموذج فعال ومستدام، لتدبير وتنمية المجال المجاور لمدينة الجديدة، رهانا كبيرا ومعقدا، يصعب تصوره وتنزيله. خاصة مع تعدد المتدخلين والفاعلين في المجال، وتضارب المصالح والاختصاصات، وتداخل الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي فوضع نموذج تنموي لأي مجال، يتميز بالمرونة والفعالية، ومتكيف مع خصوصية المجال، ينبني أولا على تشخيص وضعية التراب المحلي، وتحديد المؤهلات والرهانات المطروحة أمامه.

ويفرض تأهيل المجال المحيط بمدينة الجديدة، بدل جهود كبيرة ومشتركة، ونهج أسلوب التنسيق البي – جماعي، لمواكبة هذه التحولات، ومسايرة التغيير الذي يمس المجال المحيط بالمدينة. وهو وضع يدعونا اليوم، إلى الانتقال من مرحلة مراقبة وتتبع أوضاع وتطور المجال، إلى مرحلة الإعداد والتأهيل المستدام. وذلك وفق وظائف مجالية جديدة، وتخصصات ترابية حديثة وفعالة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة التحكم في الدينامية المجالية وضبط مسارها، في كثير من الحالات.

وفي هذا الصدد يمكن اعتماد سياسة إعداد مجالية فعالة وتعاقدية، هدفها تنفيذ مخطط تنموي، أو إجراءات تروم تهيئة وتأهيل المجال المحيط بالمدينة، وتنميته على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة على مستوى الأوساط الهشة. وتقتضي إعدادا وتأهيلا منسجما للمجال، من خلال وضع استراتيجية وسياسة هادفة، تكون مبنية على الابتكار، وتقوية الأدوات والأساليب المعتمدة في التدبير والتأهيل الحضري والريفي، مما يساعدنا على تجاوز الاختلالات المجالية.

وفي هذا الصدد، لا بد من التشخيص الأولي للمجال، ومعرفة أولية بمؤهلاته، وكذا الفرص التي يمنحها، والتحديات التي تواجهه. وعلى الرغم من أهمية الدراسة التي أنجزت في إطار إعداد مخطط توجيه التهيئة الحضرية للجديدة الكبرى سنة 2009، فإن هذه الوثيقة المهمة التي شخصت المجال وحددت مجموعة من الإكراهات التي تواجه تنميته، فإنها لم تقدم تصورا شموليا، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد

⁶ PECQUEUR, B.(2005): Le développement territorial: une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud, Le territoire est mort Vive les territoires!, Éditions institut de recherche pour le développement, Paris, pp. 295 - 296

الاقتصادية والسكانية والبيئية وتفاعلاتها داخل المجال، بقدر ما قدمت تصورات قطاعية منعزلة عن بعضها، تحمل في طياتها العديد من التناقضات المجالية، كالتخطيط للصناعة بجوار المنشأة السياحية والتجمعات السكانية.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن عمليات التدبير والتأهيل المندمج للمجال المحيط بمدينة الجديدة، تفرض في البداية تصحيح الأخطاء الموروثة، وتجاوز الهفوات المجالية الناجمة عن سرعة التحولات من جهة، وأحادية القرارات والتدخلات غير المراقبة من جهة ثانية. ولعل أهم تلك الاختلالات والهفوات المجالية المطروحة، والتي أصبح يعيشها محيط مدينة الجديدة، هو صعوبة التحكم في الدينامية الاقتصادية وتوجيهها، والأزمات المرتبطة بالتوسع العمراني والتمدين العشوائي، اللذان يستهلكان مجالا زراعيا واسعا، وخاصة على الشريط الساحلي والمجال المتاخم للمدار الحضري. وهي أراضي كانت تشكل إلى عهد قريب تراثا بيئيا، يختزن إرثا ثقافيا عريقا. وأصبح هذا الوضع يفرض بشكل عاجل، التحكم في الميكانيزمات المسببة للتوسع العمراني العشوائي، وذلك بمعالجة ظاهرة الفقر والهجرة القروية، وتفعيل القوانين المرتبطة بالتعمير.

ولا يتوقف الأمر عند التوسع العمراني، الذي يعكس أزمة المدينة والبادية معا، ثم أزمة التنسيق البي - جماعي بين المجالس المسؤولة عن تدبير المجال، بل يتعداه إلى أشكال أخرى من الاختلالات. ولعل أهمها، هو الانعكاسات الناتجة عن توسع التصنيع، وهو القطاع الذي كان يعول عليه في خلق تنمية بشرية متكاملة على مستوى المجال المجاور للمدينة، والنهوض بالأوضاع العامة للسكان في كافة المجالات. لكنه ساهم على العكس من ذلك في تكريس الهشاشة المجالية، وتهديد التوازن البيئي والمجالي، ملحقا أضرارا بليغة بكافة الكائنات الحية، وعلى رأسها الإنسان وجمالية المشهد الجغرافي.

إن استراتيجية التدبير المندمج للمجال المحيط بمدينة الجديدة، لا يمكن أن تتم بمعزل عن التدبير الشمولي التشاركي، الذي يربط المدينة بمحيطها. من خلال تحديد التفاعلات والعلاقات القائمة بين الوسط الحضري والمجال المحيط به، واعتمادها في وضع استراتيجية لتنمية المدينة ومحيطها. وفي هذه الصدد لا بد من تقوية مدينة الجديدة وتأهيلها، لتكون قادرة على خلق التوازن المجالي، وليس تكريس التفاوتات المجالية حولها؛ «فالمدينة بحكم مركزيتها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية، يمكن أن تشكل أداة مهمة في تهيئة وتنظيم المجال الريفي المحيط بها، ويمتد تأثيرها على مختلف عناصر الشبكة الحضرية الإقليمية والجهوية، وذلك على مستوى التجهيز والتنمية والدينامية الاقتصادية وتهيئة المجال»⁷

ولا يتم تأهيل المدينة بمعزل عن تأهيل البادية، ذلك لأن تدهور الأوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالبوادي المغربية، يؤدي إلى هجرة عدد كبير من الساكنة القروية نحو المدينة. إلا أن هذه الأخيرة تجد نفسها عاجزة عن استقبال وإدماج هؤلاء الوافدين الجدد، بسبب عدم تهيئتها وتأهيلها، وعجزها عن امتصاص

المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020. المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، برلين.

⁷ SANTOS, M.(1971) : La ville et l'organisation de l'espace dans les PVD", T. 12, R.T.M., édition PUF, Paris, pp 28-45

حاجيات هذه الفئات الاجتماعية الهشة، وبالتالي «فتدهور أوضاع البوادي ينعكس بشكل أو آخر على أوضاع ومستقبل المدن».8

لقد نتج عن ظهور وظائف مجالية متعددة بمحيط مدينة الجديدة، ظهور دينامية مجالية متسارعة، قائمة على التنافس الوظيفي بين القطاعات المختلفة مثل: السكن، الصناعة، الخدمات، السياحة والفلاحة... ومن أهم مظاهرها تراجع الأراضي الفلاحية؛ بسبب زحف الصناعة والسياحة على المشهد الفلاحي. وبذلك تكون مدينة الجديدة، ومنطقة الجرف الأصفر، قد ساهما في هيكلة المحيط الريفي، وتوسيع نطاق نفوذهما على مجالات حيوية، كانت إلى حدود أواخر الثمانينات مجالا فلاحيا، تتركز داخله زراعة الخضر والبقليات وإنتاج الألبان والمواشي، وتشكل متنفسا للمجال الحضري. فأصبحت اليوم تعيش على وقع أزمات متعددة، مرتبطة بالوظائف الجديدة والدخيلة على المشهد الجغرافي.

وقد نتج عن ذلك، تشكيل هوية ترابية جديدة، تعكس الصراع على الموارد المتاحة. فإذا كانت وضعية ما قبل الثمانينات، تعكس استقرارا في النسق المجالي المحيط بمدينة الجديدة (مشاهد زراعية، تربية المواشي، السكن القروي التقليدي، البوار...) فإن الوضعية الحالية مخالفة تماما للسابق. ذلك أن المجال سيشهد انتشارا كبيرا للوحدات الصناعية والسياحية والخدماتية، ومد المحاور الطرقية، والتي ستساهم بقوة في فرض دينامية مجالية قوية داخل المجال، كان لها تأثير قوي على أوضاع السكان والموارد البيئية. إذ خلقت موارد جديدة للدخل، من خلال خلق فرص للشغل والاستثمار، وأدت إلى ارتفاع أثمنة الأراضي الفلاحية. وهي تحولات اقتصادية ومجالية مهمة، تعبر عن دينامية الوسط وتحوله، على مستوى كافة الأبعاد المجالية. ولم ما يزيد من أهمية دراسة هذا المستوى المجالي المحيط بمدينة الجديدة، هو أنه يعد مجالا للعبور، ومجالا انتقاليا حيويا، بل أصبح يفرض ذاته باعتباره مجالا قائم الذات له خصوصيته، يؤثر ويتأثر في علاقته بالمدينة والريف. وكلما غاب عنه التوازن، كلما ظهرت مشاكل كبرى في المستقبل، لذا أصبح من الضروري مواكبة التحولات التي يشهدها محيط مدينة الجديدة، وضبط التوازنات المجالية داخله. ورغم أن مدينة الجديدة والصناعة، تستهلك مجالها الريفي المجاور بسرعة، فإنها تخلق وتساهم في تشكيل مجالات معاورة أخرى مرتبطة بها باستمرار؛ بسبب ديناميتها وزحف أنشطتها. لكن استمرار هذا التوسع الحضري ونمو المراكز الناشئة، قد يخلق تحديات كبرى على مستوى البيئة والفلاحة، مما يفرض ضرورة التفكير في ضبط العلاقات المجالية وتنظيمها.

وفي هذا الصدد، لا بد من وضع استراتيجية شمولية متكاملة، تمتد على المدى البعيد، لتحقيق تدبير مندمج لهذا المجال. ولا بد أن تكون هذه الاستراتيجية، مرتبطة بخلق التوازن بين المدينة والريف، من خلال خلق علاقات تبادل متوازنة ومتكاملة. حيث يجب أن يشكل المجال الريفي مكملا للمجال الحضري، في إطار

 $^{^{8}}$ كرزازي موسى، (1988): النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتهما على المدن، ورد في " تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي" منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة ندوات رقم 10، ص ص 28 -97

شبكة تبادلات رئيسية، خاضعة لرهان الاستدامة المجالية. ومن بين الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذه الاستراتيجية، هو التنسيق بين الجماعات الترابية المجاورة لمدينة الجديدة. حيث أنه لا يمكن تصور إعداد مجالي شمولي لمجال معين، دون الاهتمام بعلاقته مع المجالات المجاورة. وهنا نشير إلى أزمة التدبير التي تعيشها المجالس الجماعية، خاصة أن بعضها يتمتع بمداخيل جد مهمة، كما هو الحال بالنسبة لجماعتي مولاي عبد الله والحوزية، لكن تأثيرها على التنمية يبقى شبه غائب.

خلاصة

مكنتنا عملية تتبع دينامية استعمال التربة، من إدارك التحول الذي شهده المجال المحيط بمدينة الجديدة، وإعادة تشكيله بشكل مستمر. حيث انتقلنا من مجال ريفي خلال فترة الثمانينيات، اعتمد لفترات طويلة على النشاط الفلاحي البوري، إلى مجال أعيد تشكيله وبناؤه في الوقت الراهن. وهي مرحلة تميزت بدخول فاعلين جدد، و أنشطة بديلة عن سابقتها، مما سرع من وثيرة التحول المجالي. وهكذا فقد تشكلت بمحيط مدينة الجديدة هالة أكثر دينامية وتفاعلا مع المدينة، وأكثر ارتباطا بالحياة الحضرية والاقتصادية، وتزداد ابتعادا عن الوظيفة الفلاحية، وتندمج بسرعة كبيرة مع الحياة الحضرية.

إلا أن هذه الدينامية يمكن أن تشكل تهديدا للتوازن داخل المنظومة المجالية، خاصة وأن توسع التعمير وزحف التصنيع، يخلفان حركية كبرى على مستوى عناصر المجال، وهي حركية مجالية تحمل في طياتها بعض بوادر الأزمة، التي يجب التحكم في ديناميتها وتطورها، وتوجيهها نحو تحقيق الاستدامة المجالية.

المراجع باللغة العربية

- اجني خات زكرياء والأمراني خالد، دينامية السكان واستعمال التربة بالمجال الترابي المحيط بمدينة الجديدة، مجلة المجال والتنمية، العدد 1، الرباط 2018
- اجنيخات زكرياء والأمراني خالد، التنافس على الموارد الترابية بالمجال المحيط بمدينة الجديدة، ورد في مجلة "الإنسان والمجال والتنمية"، العدد الأول، المغرب 2019.
 - كرزازي موسى، النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتهما على المدن، ورد في " تطور العلاقة بين البوادي والمدن في المغرب العربي " منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات رقم 10، الرباط 1988

المراجع باللغة الفرنسية

- FOSSET. R Société rurale et organisation de l'espace : les bas plateaux atlantiques du Maroc moyen Chaouia, Doukkala, Abda, thèse de doctorat d'état, Montpellier III 1979.
- FOSSET, R. NOIN, D, **Utilisation du sol e population dans les Doukkala** , RGM10, Rabat 1966.
- JAMAL, A, croissance démographique et mutations agraires dans le sahel des Doukkala, Thèse de Doctorat d'état en Géographie Université Chouaib Doukkali. Faculté des lettres et des sciences Humaines, El Jadida 2000.

المكاسب المحققة من الانتقال الديمقراطي لدولة غانا عام 1992

Gains of democratic transition of chana on 1992

سمية عطاوة هشام درويش

باحثة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية باحث المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص: تركز الدراسة على توضيح النتائج التي تحققت من دستور دولة غانا عام 1992 الذي يكفل التعددية الحزبية في ظل نظام ديمقراطي، بعدما كان ذلك ممنوع في البلاد منذ عام 1981. أصبحت دولة غانا تقوم بالانتخابات بكل حرية وعدل مع وجود فارق بسيط بين الفائز والذي يحل في المرتبة الثانية، كما أن توزيع مقاعد البرلمان يكون بالتساوي تقريبا بين الحزبين الرئيسيين. استعادت دولة غانا سمعتها إفريقيا في انتخابات 2016 التي أعلنت نتائجها رئيس جديد للبلاد، ومنعت الرئيس المنتهية عهدته من عهدة ثانية. الكلمات المفتاحية: الانتفال الديمقراطي، الانتخابات، التمثيل السياسي، إفريقيا، دولة غانا.

Abstract: this study foucses on clarifying the results achieved by Ghana's constitution for the 1992 year which guarantees mulyi-partyism under a democratic system after i twas banneb in the country since 1981 chana achieved free elections with a slight difference between the winner and runner —up, the parliamentary seats were distributed almost equally between the two main parties 'Ghana has restored africa's reputation through the 2016 election which announced a new president and banned the outgoing president from a second term.

<u>Keywords</u>: democratic transition: elections political, Representation, Africa, Ghana state.

مقدمة:

يُعد مفهوم «التحول الديمقراطي» من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وهو يشير إلى عملية الانتقال أو التحول من نمط أو صيغة حكم غير ديمقراطي-مدني أو عسكري- إلى نمط أو صيغة حكم ديمقراطي. وقد جرت عملية التحول الديمقراطي منذ انطلاق ما يُعرف برالموجة الثالثة» التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، جرت من خلال أساليب وطرق عديدة. فهناك نمط التحول من أعلى، أي الذي تقوم به وتهندسه النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها كما هو الحال في كل من إسبانيا والبرازيل وهناك نمط التحول من أسفل، وهو الذي يتم بضغوط واسعة من قبل قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي كبير مثلما حدث في كل من البرتغال، والأرجنتين، ورومانيا. وهناك نمط التحول من خلال عمليات المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة لها على نحو ما حدث في جزيب أفريقيا، والسلفادور، ونيكاراجوا وهناك نمط التحول من خلال المعارضة لها على نحو ما حدث في جزيبادا، وبنما في ثمانينيات القرن الماضي والعراق في عام 2003، تعد تجربة دولة غانا في الانتقال الديمقراطي الذي حدث عام 1992 من أبرز التجارب في إفريقيا خاصة بعدما استعادت سمعتها في الانتخابات الرئاسية 2016، فكيف يمكننا تحديد المكاسب التي إفريقيا خاصة بعدما استعادت سمعتها في الانتخابات الرئاسية 2016، فكيف يمكننا تحديد المكاسب التي

تندرج ضمن التساؤل الرئيسي مجموعة د الأسئلة:

حققتها غانا من عملية الانتقال الديمقراطي؟

- _ ما المقصود بالانتقال الديمقراطي؟
- _ هل نجحت دولة غانا في عملية الانتقال الديمقراطي؟

- <u>أهداف الدراسة:</u>

- _ إبراز مبادئ الانتقال الديمقراطي التي تعتبر أساس قيام الدول المتطورة
 - _ دراسة وتحليل واقع الانتقال الديمقراطي في دولة غانا

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على الفرضيات التالية:

- _ إذا كانت لنخبة دولة غانا الإرادة السياسية، فإمكانهم تحقيق الانتقال الديمقراطي بكل سهولة.
 - _ بفضل الانتقال الديمقراطي في دولة غانا ازداد تعاملها الدولي السياسي والاقتصادي.

- <u>نظرية الدراسة:</u>

- سيتم الاعتماد على أفكار . المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي وأفكار السلام الديمقراطي ضمن النظرية الليبرالية الجديدة

- <u>المنهجية المتبعة:</u>

تم الاعتماد على منهجين بارزين هما:

المنهج التاريخي: يتم توظيف هذا المنهج لتوصيف الظواهر الماضية والوقوف على الظروف التاريخية لنشأتها والتطورات التي لحقتها.

المنهج الوصفى: نبرزه لوصف خصوصية غانا وما يميزها من قوانين وسياسات.

الدراسات السابقة: من أشهر الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع كتاب لياسر محمد السبكي بعنوان: التحول الديمقراطي في غانا منذ 1992 الصادر عن المكتب العربي للمعارف في مصر عام: 2014 إضافة لكتاب: أحمد الرشيد الذي يدرس فيه الكاتب التعددية الحزبية والانتخابات في دول مختلفة من بينها دولة غانا، والصادر في جامعة بنغازي، ليبيا، عام: 2013

لعرض الدراسة نعتمد العناصر التالية:

- _ المحور الأول: إطار نظري للدراسة
- _ المحور الثاني: أسباب الانتقال الديمقراطي
- _ المحور الثالث: نتائج الانتقال الديمقراطي في دولة غانا

المحور الأول: إطار نظري للدراسة

1 _ تحديد المفاهيم والمصطلحات:

_ مفهوم التحول الديمقراطي: يعرف بأنه عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي¹." إن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة –تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية – يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ.

¹ مريم وحيد محمود مخيمر، عن الديمقر اطية والتحول الديمقر اطي ، الموقع :sites.google.com ، يوم :15 _ 00 2019 ، الساعة 2018

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين²

ويعرفه "تشارلز أندريان" بأنه: «التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم" إذا ما كانت الديمقراطية مفهوم يتغير بتغير السياق فإن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتم تعريفه من خلال مؤشرات ثابتة لا تتغير بتغير المكان والزمان. فمثلا من الاختبارات المعروفة لقياس التحول الديمقراطي هو اختبار الدوران الثنائي " Two Turn-over test "والذي ينص على أن التحول الديمقراطي الذي يبدأ عندما ينتهي النظام التسلطي والانتخابات التعددية تؤتى بتحولات لمرتين في الحكومية بين أحزاب متنافسة. ولكن من خلال الاختبار لا يمكن أن نعتبر أن إيطاليا أو اليابان انتهوا من عملية التحول الديمقراطي حتى بعد أربعين عاماً من وضع الدساتير الديمقراطية الحالية ولا يمكن إذن توقع متى يمكن لجنوب إفريقيا أن تصل لهذه المرحلة

يرى التعريف الإجرائي للتحول الديمقراطي أنه لابد أن ينطلق من مقدمات بديهية مثل: إقرار حقوق الإنسان واحترامها، وإدراك التشريعات القانونية التي تحميها، وإقرار حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وحرية الصحافة والسماح بالتعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وإرساء الركائز الأساسية للديمقراطية وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها وإختصاصاتها.4

² Gerardo L. Munck," Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective," <u>Comparative Politics</u>, Vol.26, p:3553 (April1994)

⁵³ ص ، 2000 (التيمور الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، (أعمال الندوة العامية التي أقيمت في جامعة أهل البيت) ، عبد الرحمان ، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات ، (أعمال الندوة العامية أهل البيت) ، 4 Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), p.3; Carsten Q. Schneider and Philippe

من أجل أن يكون التحول الديمقراطي أكثر فعالية، يستحسن أن يساير التحول الديمقراطي عادة تعديل قانون الأحزاب وقانون المطبوعات والنشر وقانون محكمة العدل العليا وقانون محكمة أمن الدولة وقانون الدفاع. 5 _ الانتقال الديمقراطي: يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ. كما أن هناك حالات ومستوبات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، وبمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قرببا منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي 6 . وكل ذلك يؤكد على مدى التعدد والتنوع في تجارب وخبرات الانتقال الديمقراطي. وبناءً عليه، فإن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة -تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية- يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين. وحسب كثير من الأدبيات السابقة، فإنه يمكن اعتبار عملية الانتقال الديمقراطي قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزبهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات

C. Schmitter," Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization," Democratization, Vol.11, No.5(December 2004), p65.

⁵ حمدي عبد الرحمان ، <u>التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات</u> ، (أعمال الندوة العلمية التي أقيمت في جامعة أهل البيت) 2000 ، ص 593

⁶ حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي إطار نظري، الموقع: <u>studies.aljazeera.net</u>، يوم: 15 _ 05 _ 2019، الساعة 22:30

التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها. عملية الانتقال الديمقراطي لا بد أن تتوفر لها ثلاثة شروط أساسية وتتمثل في: الشرط السياسي، والشرط الانتخابي، والشرط المجتمعي العام.⁷

_ التمثيل السياسي: يعد التمثيل مفهوم مرادف لمفهوم "المصلحة الاجتماعية" في سياق علاقات وتفاعلات القوى بين القادة (الممثلين) والناخبين، سواء على مستوى الحكومات، الكنيسة، المدرسة، رجال الأعمال أو حتى العائلة. العلاقة بين الطرفين تتأرجح بين علاقة ناقصة أو علاقة سيئة وبين علاقة جيدة أو مكتملة. الممثلون السياسيون من المفترض أنهم يعكسون أفكار ووجهات نظر أنصارهم، أو أنهم ينظر إليهم كأشخاص موهوبين ببعض القدرات التي يوظفونها لمصلحة أنصارهم سواء رضيت المجموعة أم لم ترضى.

. إذا فالممثلون يكون لديهم توكيل من أنصار «Mandated delegation»أو أنهم يمارسون التمثيل بالاعتماد على تصورهم لمسؤولياتهم ويتخذون قرارات إستنسابية و

هناك ثلاثة أوجه لمعنى التمثيل السياسي. المعنى الأوّل يتحدّث عن الفكرة القائلة إن الشخص أو مجموعة الأشخاص يمثلون مجموعة أكبر عندما يكونون نموذجا للمجموعة الكبيرة. بمعنى آخر، فإنّ الأنموذج يحمل صفات المجموعة الأكبر. ولهذا نرى استطلاعات الرأي تتحدّث عن «أنموذج» من الناس الذين يمثلون المجموعة الأكبر. فعندما تقول الاستطلاعات بأن 62 في المئة من الشعب يؤيدون الرئيس، فإنّ تلك الاستطلاعات لم تعتمد على استقصاء آراء 62 في المئة من الشعب، وإنما اعتمدت على مجموعة صغيرة بالإمكان (من الناحية العملية الإحصائية) القول إنها تمثل المجموعة الأكبر. وهكذا أيضا، فإنّ مجلس الوزراء من المفترض فيه أن يحتوي على نماذج معينة لكي يستطيع ذلك المجلس القول إنه يمثل المجموعة الأكبر من الشعب.

2 _ علاقة مصطلح الانتقال الديمقراطي بالمصطلحات الأخرى:

الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي: يمكن التمييز بينهما وفقاً لطبيعة كل منهما وصفاته، فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف إلى دمج صيرورة المشروع الديمقراطي في المنظومة المجتمعية (السياسية، الثقافية، الإيديولوجية والاجتماعية...)، وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة للفرد والمجتمع ككل، أما مرحلة الانتقال الديمقراطي فهي مرحلة مؤقتة ترتبط بشروط زمانية ومكانية لتحقيق عملية التحول وصولًا إلى الترشح والتجسيد الديمقراطي

⁷ _ هشام حجاج ، في شروط الانتقال الديمقراطي ، الموقع : www.aljamaa.net ، يوم : 15 _ 20 _ 2019 ، الساعة 23:00

⁸ _ ديفيد لورانس سيلز ، مفهوم التمثيل ، مقال عرض في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة ديسمبر ، 2011ص 3

⁹ _ منصور الجمري ، التمثيل السياسي والمسؤولية ، الموقع : www.alwasatnews.com ، يوم : 16 _ 05 _ 05 _ 16 ، الساعة 10:00

^{10:00} ميريي صولي ، الانتقال الديمقراطي ، الموقع : political-encyclopedia.org ، يوم :16 _ 2019 الساعة 10:00

-الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي: إن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما يكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى وأن الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي 11.

يعتبر كل من الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي مراحل من عملية التحول الديمقراطي، ويُعد الانتقال أخطر مراحلها، والترسيخ هو إحدى مؤشرات الديمقراطية في المحطات التي عرفت تحولا.

- الانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي: يعد الانفتاح السياسي مظهر من مظاهر الديمقراطية وليس جوهرها وهو مرحلة تتسم بأن الحاكم يكون غير قادر على الاستمرار في الحكم بأسلوبه فترات طويلة ويعرف مراحل شد وحرب، غير أنَّ الحكم يكون غير جاد للوصول إلى الانتقال، ويعد الانفتاح السياسي مرحلة من مراحل الإصلاح السياسي، وبطوال فترته تزيد مطالب المواطنين بمزيد من الانفتاح السياسي الحقيقي، خلال هذه المرحلة، إذا نجحت تتوفر فيها شروط معينة يجعل من المطالبين بالانتقال نحو الديمقراطية يشكلون كتلة قادرة وفاعلة لأحداث الانتقال الديمقراطي.

- الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي: يدل الإصلاح على أنه تعديل وتطوير غير جدري في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها، وبهذا المعنى السياسي – خلافاً للثورة – ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم، من دون المساس بأسسه. إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية. ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها. ويطلق الإصلاح كذلك على الحركة الدينية التي نشأت في القرن 16 بأوروبا وأدت إلى انتزاع قسم كبير من أوربا من سلطة الباباوات الزمنية والدينية، ومن أهم ممثليها لوثر وكالفن. 12

يعتبر الإصلاح السياسي تغيير من داخل النظام وبآلياته، أي عملية التعديل والتغيير والتقويم نحو الأحسن والأفضل، ويمس الممارسات والسلوكيات والمؤسسات على حد سواء داخل النظام السياسي حتى وإن كان ديمقراطياً لكن يشوبه الخلل والنقض وهذا ما يستدعي التعديل. في حين الانتقال الديمقراطي قد يكون مرحلة انتقالية قد يتغير فيها السياسة والهياكل المكونة للنظام السياسي ككل بمعنى الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي وأكثر انفتاحا

¹¹ متكيس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، مصر، 1999 ، ص137

^{13:00} ليض ينظر الفقهاء المعاصرون للإصلاح السياسي، الموقع: blogs.aljazeera.net، يوم: 16 _ 05 _ 05 و 2019، الساعة

_ الانتقال الديمقراطي والتحول الليبرالي: يعد التحول الليبرالي إيذانا ببداية عملية الانتقال من السلطة إذ يترتب على بدايتها مجموعة من الأثار لتحديد مجال وإسناد عملية التحول الديمقراطي ويعني التحول الليبرالي، إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المصرح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعات من تعسف الدولة 13.

3 _ المقاربات التي فسرت عملية التحول الديمقراطي:

المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي: حيث أشار الباحث السياسي "دانكورت روستو" (Dankwart Rustow) في مقالته (Dankwart Rustow) في مقالته (Dankwart Rustow) في مقالته كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا لتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

واستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية : وتشكل الشرط الأول، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين. نظرية السلام الديمقراطية: نهج ليبرالي ظهر في العالم بعد الحرب الباردة يرى أن الدول الديمقراطية لا نظرية السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة تحارب الدول الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل «بروس راست (Bruce Russet) " بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل «بروس راست المتطورة ألا و "مايكل دويل "الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة للاويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الدياليكتيكي على أنه: "قدرة بعض المجتمعات على حل ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الدياليكتيكي على أنه: "قرو اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات "مايكل دويل (Michael Doyle) "و "بروس راست Bruce Russet") اللذين تأثروا بـ « كانط"، و يشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي و الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية. نظرية النظرية في تفسيرها للتحول الديمقراطي من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها وتوجيه الديمقراطية إلى المكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها وتوجيه الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطية من المتراحق أمم المتلابة المكردة لتطبيق أفكارها وتوجيه الديمقراطية ومن التحمد التحمد المتطبق أفكارها وتوجيه الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية من المتحمد المحمد التحمد المحمد الخبية الديمقراطية المحمد التحمد التحمير المحمد المحم

¹³ بلقيس أحمد منصور ، الأحز اب السياسية و التحول الديمقر اطي : در اسة تطبيقية وبلاد أخري ، مكتبة مدبولي مصر ، 2004 ، ص 20

¹⁴ _ جون بيلس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ط1 ، مركز الدراسات والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004 ، ص 426

الدولة نحو وجهتها، هادمة بذلك البناء السياسي القديم. لقد أسهم كارل ماركس وماكس فيبر في تأسيس علم الاجتماع السياسي من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية وعلاقة ذلك بالمجتمع إلا أن تطور هذه النظرية قد وجه سهام النقد للنظرية الاشتراكية فضلا عن النظريات الديمقراطية، لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين، وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقا من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة واستخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه حيث تعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين، كما تعود كذلك إلى المذهب الذي تقوم عليه طائفة البراهمة، وهو مذهب ساد في الهند في فتره مبكرة من تاريخها. فضلا عن ذلك وجدت مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت بشكل أو بأخر عن النخبة حيث كان يستخدم قديما لإعلاء شأن الذات الجماعية مثل "شعب الله المختار" وإما للإشارة إلى وضع مميز داخل التركيبة الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان وأولياء الله الصالحين وكان لذلك تأثير كبير في النظربات الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان وأولياء الله الصالحين وكان لذلك تأثير كبير في النظربات الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان وأولياء الله الصالحين وكان لذلك تأثير كبير في النظربات الاجتماعية أله المختار"

المحور الثاني: أسباب الانتفال الديمقراطي

1 _ الأسباب الداخلية: حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي. ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.

_ أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها،

_ www.ahewar.org نظرية النخبة ، الموقع 20:30 ، الساعة 20:30 ، نظرية النخبة ، الموقع 15

وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن الانتقال الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهداً للانتقال بعد ذلك .

_ أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيزه وتوسيع نطاقة 16

2_ الأسباب الخارجية: أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، فإن من أهمها: بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية...إلخ. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أميركا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الإتحاد الإفريقي بدوره في دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الأفريقية

المحور الثالث: نتائج الانتقال الديمقراطي في دولة غانا

1_ التعريف بدولة غانا ونظامها السياسي: غانا أو جمهورية غانا هي دولة إفريقية وتقع على طول خليج غينيا والمحيط الأطلسي، في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا تحدها بوركينا فاسو من

¹⁶ Wolfgang Merkel Democracy through War Democratization Vol. 15 No. 3 p: 478 (June) 2008

 $^{^{17}}$ _ Dirk Berg – Schlosser $^{\circ}$ Neighborhood Effects of Democratization in Europe $^{\circ}$ Taiwan Journal of Democracy $^{\circ}$ Vol. 4, No.2 $^{\circ}$ p : 29 $^{\circ}$ (December)2008

الشمال، وطوغو من الشرق، وساحل العاج من الغرب. وهي دولة محورية في غرب أفريقيا. استقلت عن بريطانيا عام 1957م، لغتها الرسمية هي الإنجليزية وعملتها هي السيدي. كان اسمها السابق ساحل الذهب . اسمها الحالي سمي على اسم الدولة التاريخية المعروفة بإمبراطورية غانا بالرغم من عدم وقوعها ضمن حدود تلك الدولة. وتغطي مساحة تبلغ مساحتها 238،535 كيلومتر مربع. غانا تعني "المحارب الملك" في لغة سونينك.

كانت أراضي غانا الحالية مأهولة منذ ألف عام، ويعود تاريخ أول دولة دائمة فيها إلى القرن الحادي عشر. وظهرت العديد من الممالك والإمبراطوريات على مر القرون، وكانت أقوى الممالك هي مملكة أشانتي. وبدءا من القرن الخامس عشر، تنازعت العديد من القوى الأوروبية على المنطقة من أجل الحقوق التجاربة، وقام البريطانيين في نهاية المطاف بوضع سيطرتهم على الساحل بحلول أواخر القرن التاسع عشر. بعد أكثر من قرن من المقاومة المحلية، وأنشئت حدود غانا الحالية بحلول عام 1900 باعتبارها ساحل الذهب البريطاني. وفي 6 آذار / مارس 1957، أصبحت أول دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبري مستقلة عن الاستعمار الأوروبي. تعتبر غانا دولة متعددة الثقافات يبلغ عدد سكانها حوالي 27 مليون نسمة، كما تضم ما يزيد عن 60 لغة، وتشمل مجموعة متنوعة من المجموعات الإثنية واللغوية والدينية تتجاوز المئة، كما يتألف سكان غانا من خليط من الجماعات الأفريقية التي تضم الفانتي وأشانتي والموسى أو ما يطلق عليهم داجومبا والإيوى والكوماسي والمامبروسي، وبغانا جماعات عديدة مهاجرة من البلاد المجاورة وهي التي نقلت الإسلام إلى جنوب غانا. غالبية سكان غانا يعتنقون المسيحية بنسبة تتجاوز ال 65 %منهم 18 بروتستانت ونحو 37 كاثوليك فيما يشكل المسلمون حوالى 25 من إجمالي السكان 18 . تعمل سياسة غانا في إطار رئاسي ديموقراطي نيابي جمهوري، حيث يمثل رئيس غانا رأس الدولة، رأس الحكومة، مع نظام متعدد الأحزاب .مقر الحكومة في Golden Jubilee House. تسيطر الحكومة على القوة التنفيذية. وتسيطر الحكومة بالاشتراك مع البرلمان على القوة التشريعية. وتتمتع السلطة القضائية باستقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية¹⁹.

2 _ عملية الانتقال الديمقراطي في غانا 1992:

في عام 1981 قام (راولينجر بالإطاحة بالحكم المدني و الوصول إلى السلطة، وأعلن في مطلع 1982 انطلاق مرحلة جديدة من الحياة السياسية الغانية، فقد أعلن راولينجر الهدف الأساسي للانقلاب وللفترة

¹⁸ _ نهال أحمد السيد، الاندماج الوطني في غانا منذ عام 1992، 1992 • <u>democraticac.de</u> ، 1992 ، الساعة 23:00

¹⁹ _ الصفحة الرئيسية، سياسة غانا، الموقع: www.marefa.org ، الساعة 23:00 ، الساعة 23:00 ، الساعة 23:00 .

القادمة، وهو انتقال السلطة إلى الشعب في إطار تحول الوضع الاقتصادي والسياسي لغانا، والذي إدعى بأنه سوف يكون بمثابة ثورة وتماشيا مع هذه الأحداث فقد قامت حكومته بتعليق الدستور وعدم إجراء أي إصلاحات عليه _ هذا من جهة _ ومن ناحية أخرى حل الأحزاب السياسية واعتقال قادة الأحزاب، بالإضافة إلى أنها اتخذت عددا من الإجراءات القانونية القمعية ضد أي معارضة لحكومته، ونتيجة لذلك فقد تحققت للأثار السلبية مجالا لظهورها لهذا النظام وأهمها تفيد الحريات المدنية، وتعد الفترة التي مرت بين انقلاب ديسمبر 1981 وإجراء الانتخابات التعددية في 1992 فترة هامة في تطور النظام السياسي الغاني ومؤسساته، ويرجع ذلك لتوجهات القيادة السياسية المتمثلة في راولينجر وحكومته من جهة، والظروف الدولية من جهة أخرى.

سياسات الاندماج الوطني في غانا منذ عام 1992:

بدأت تجربة التحول الديمقراطي في غانا منذ ديسمبر 1992، ولا زالت التجربة الديمقراطية الغانية من أفضل النماذج الإفريقية، يعتبر دستور 1992 نقطة البداية الحقيقية نحو الديمقراطية فقد أسس هذا الدستور الجمهورية الرابعة التي أعلنت عن تطبيق الديمقراطية في جمهورية غانا الموحدة 20. وقد شهدت غانا خلال هذه السنوات 7 انتخابات رئاسية، انتقلت فيها السلطة دون أي مظاهر عنف بين خمسة رؤساء، وتبادل فيها الحزبان الكبيران في البلاد، وهما "الحزب الوطني الجديد" والمؤتمر الوطني الديمقراطي" مقاليد السلطة ثلاث مرات، وفي الوقت ذاته لعبت الأحزاب الأخرى الصغيرة دوراً سياسياً ولكنه محدود بشكل كبير، وبالتالي تمكنت غانا من التحول إلى نظام التعددية الحزبية بعد أن عانت من الاستبداد وسيطرة العسكريين على نظام الحكم لعقود طويلة وترجع هيمنة الحزبيين الكبيرين إلى عوامل اقتصادية واجتماعية بالأساس، فنجد أن المؤتمر الوطني الديمقراطي يمثل الجماعات الشمالية مع جماعة الإيوي شرق البلاد حيث يتبنى هذا الحزب أفكاراً شعبوية سادت خلال فترة سابقة، فيما تمثل قاعدة الحزب الجماهيرية بالأساس الفلاحين إلى جانب صغار العمال ورجال الجيش، بينما يمثل الحزب الوطني الجديد تحالفاً لجماعات الأكان وسط وجنوب البلاد، ويعتبر بمثابة امتداد للأحزاب الليبرالية التي أسسها كوفي بوسيا ، وترتكز القاعدة الجماهيرية للحزب في المناطق الحضرية، وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية لعام 1992 نجد أنها تشكل الانتخابات التعددية في المناطق الحضرية، وبالنظر إلى الانتخابات من الحكم العسكري، والتي أسفرت عن فوز رولينجز زعيم المؤتمر المؤتمر

²⁰ _ منار شوقي، الاندماج الوطني في غانا، المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، مصر، ص1، مارس2017، efsregypt.org

الوطنى الديمقراطي بنسبة 58% من مجمل أصوات الناخبين 21

بدأت أولى خطوات عملية الإصلاح عام 1992 بعقد استفتاء شعبي على توصيات المفوضية الوطنية للديمقراطية، وتضمنت التوصيات جدولا زمنيا للانتخابات الرئاسية والتشريعية، تمت الموافقة عليها بنسبة 92%، وخلال تلك الفترة تنحى رولينجز عن منصبه العسكري، وقام بتأسيس حزب المؤتمر الوطنى الديمقراطي (NDC) ، بينما قام ألبرت بواهن بتأسيس الحزب الوطني الجديد (NPP) ، فيما كوّن هيلا ليمان حزب مؤتمر الشعب الوطني (PNC) ، وتنافس رؤساء الثلاثة أحزاب في أول انتخابات رئاسية ديسمبر عام 1992، وفاز فيها رولينجز بنسبة 58%، فيما شككت أحزاب المعارضة في نزاهة تلك النتائج، لكن المراقبين الغربيين والمحليين أقروا بصحة الانتخابات، وأعقبتها مباشرة الانتخابات البرلمانية بعد شهر وسط مقاطعة أحزاب المعارضة، وفاز فيها حزب المؤتمر الوطني بـ 189 من أصل 200 مقعد. ووفقاً للدستور الغاني لعام 1992، يعتبر نظام الحكم رئاسياً حيث يتولى رئيس الجمهورية تشكيل الحكومة عقب فوزه بأغلبية 50+1 %، وتأخذ غانا بنظام القائمة حيث قسمت إلى 230 دائرة انتخابية، موزعين على الأقاليم العشرة وفِقاً للتوزيع النسبي للسكان داخل كل إقليم بينما يحظى الأشانتي بالنصيب الأكبر بحوالي 39 مقعدا ويشغل إقليم أكرا 27 مقعداً. وخلال فترة حكم رولينجز حاول القيام بعدة إصلاحات لا سيما في القطاع الاجتماعي والنهوض بالمستويات المعيشية للشعب، إلى جانب قبوله بشروط البرامج الإصلاحية التي فرضت عليه من المنظمات المالية الدولية، فشرعت الحكومة عام 1994 في تنفيذ برنامج وطني جديد لتحسين خدمات المياه والصرف الصحى في المجتمعات المحلية، وتبنت خطة عمل جدية تهدف إلى نقل المسؤولية عن إدارة المياه إلى المجتمع المحلى، وهو ما أتاح لأهل القرى الشعور بزيادة الاستثمار في تطوير منشآتهم الخاصة بالمياه والصرف الصحى، كما قامت المؤسسة الدولية للتنمية بمساندة البرامج الإصلاحية، ما بين عام 1994 و 2000، وذلك بتقديم اعتماد قدره 25 مليون دولار ومولت برامج تتعلق بتوفير مياه صالحة للشرب وإنشاء مدارس والنهوض بالبنى التحتية و إنشاء مشروعات للحد من معدلات البطالة، إلى جانب محاولات تمكين منظمات المجتمع، وظلت هذه المبادرات قائمة حتى انتهاء الفترة الرئاسية لروبنجز وبدأت غانا تستعد لعقد انتخابات رئاسية جديدة عام 1996.

وفي عام 1996 أجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية للمرة الثانية وسط تعهدات من رولينجز باحترامه للدستور ومغادرته للسلطة بعد 4 سنوات في حال فوزه، فشاركت أحزاب المعارضة في تلك الانتخابات

²¹ _ أحمد أمل، انتخابات غانا ومستقبل التجربة الديمقراطية، مجلة : أفاق مستقبلية ، العدد 37 ، ص 12، 2013

²² أحمد الرشيد، التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المختلفة: دراسة مقارنة بين غانا وأوغندا وزيمبابوي ، جامعة بنغازي ، ليبيا ، 2013 ، ص64

ونافس جون كوفور ممثل الحزب الوطني الجديد، رولينجز، فيما فاز رولينجز في النهاية بنسبة 57% وفاز حزيه بالانتخابات البرلمانية وحصل على 133 مقعدا مقابل 60 مقعدا للحزب الوطنى الجديد.

وشهدت انتخابات 1996 ظاهرة سياسية جديدة متمثلة في حدوث تحالف من جانب أحزاب المعارضة ضد الرئيس رولينجز ففي تلك الانتخابات اضطرت الأحزاب أن تتخلي عن خلافاتها الإيديولوجية والحزبية من أجل امتلاك فرصة أكبر على منافسة الرئيس رولينجز فكان من الصعب على أي منها أن تواجه رولينجز بمفردها، فأرادت تلك الأحزاب تجميع مؤيديهم وتشجيعهم على التصويت بدلا من تفتيت وتشتيت التأييد الانتخابي الفعلي لهم، ورغم تلك التحالفات استطاع رولينجز الفوز بفترة رئاسية أخرى.

وتوقع العديدون أن يلتف رولينجز على مواد الدستور للحصول على فترة رئاسية ثالثة، ولكن لم يحدث هذا وعقب انتخابات 1996 واجهت غانا أزمة اقتصادية حادة رغم تبنيها لبرنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وقد أدت هذه الأزمة إلى انعكاسات سلبية على المواطنين ما ترتب عليه تقليل شعبية الحزب الحاكم، والتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 23.2000.

3 _ النتائج المحققة لدولة غانا من عملية الانتقال الديمقراطي عام 1992:

_ إجراء انتخابات ذات شفافية ومصداقية: استعادت غانا سمعتها السياسية الجيدة في أفريقيا يوم الجمعة، عندما أعلنت اللجنة الانتخابية زعيم المعارضة نانا اكوفو أدوو – رجل الدولة المخضرم الذي تلقى تعليمه في بريطانيا – كالرئيس المنتخب الجديد لغانا. في تلك الانتخابات التي أجريت يوم الأربعاء الموافق موي بريطانيا – كالرئيس المنتخب الجديد خطير بالنسبة للرئيس جون دراماني ماهاما الذي يسعى لولاية ثانية، سوى المعارض: نانا اكوفو ادو، والذي يحاول للمرة الثالثة الوصول لأعلى منصب في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا. 24 كان اكوفو أدوو مرشح الحزب الوطني الجديد (NPP)، وقد أخفق في عام 2008، عندما خسر أمام الرئيس السابق الراحل جون أتا ميلز بهامش صغير. وعندما مات "ميلز" وحلّ محله ماهاما، ممثّل المؤتمر الوطني الديمقراطي (NDC) في عام 2012 عاد اكوفو ادو، مرة أخرى ليخسر في انتخابات محاولاته أيضا للطعن في نتائج الانتخابات في المحكمة العليا. وبعد ما يقرب من عامين من حملة سياسية محتدمة، فقد اختارت غانا بين تجديد ولاية الرئيس جون دراماني ماهاما، وبين

²³ _ أحمد الرشيد ، مرجع سابق ، ص 85 _ _

²⁴ _ حكيم نجم الدين، انتخابات غانا 2016.. حملات المرشحين والنتائج الرسمية، الموقع: www.qiraatafrican.com ، يوم: 08 _ 05 _ 08 . 2019، الساعة _ ²⁴ _ 22:45

القانوني نانا اكوفو ادو، الذي تركزت حملته على خلق فرص العمل وتوفير التعليم الجيد للشعب الغاني. كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 68.62%. وأعلنت مفوضية الانتخابات شارلوت أوسي في وقت متأخر يوم الجمعة، أن اكوفو ادو هزم الرئيس جون ماهاما بنسبة 53.8% مقابل 44.4%، مما أثار احتفالات في العاصمة أكرا.

ووفقا للمتحدث باسم حزب اكوفو ادو، اتصل الرئيس جون ماهاما بـ"اكوفو ادو" قبل بيان المفوضية لتقديم تهانيه، وفي وقت لاحق خاطب أنصاره معترفا بالهزيمة. لقد فعلت ما بوسعي كالرئيس، لقد ساهمت في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. وكنت أود أن أعتز بالفرصة لفعل ما هو أكثر ولكنني أحترم إرادة الشعب الغاني" قال ماهاما. وفاز الحزب الوطني الجديد أيضا يوم الجمعة بعدد غير قليل من المقاعد البرلمانية.

_ تحقيق التعايش والسلم بين الإثنيات المختلفة: تشمل دولة غانا مجموعة متنوعة من المجموعات الإثنية واللغوية والدينية. 5% من السكان يمارسون الأديان التقليدية، 71.2% تلتزم المسيحية و23.6% مسلمون. فمنذ أكثر من عقدين من التعايش والاستقرار السياسي والسلمي والديمقراطي، برزت غانا كبلد رائد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

_ أسرع نمو اقتصادي في العالم مع توسيع المتعاملين الاقتصاديين: اقتصاد دولة غانا شهد نموا من 3.6% في 2016 وانتقل إلى 7.9% في 2017، وفي هذه السنة نتوقع أن ينمو 8.3% والذي سيجعل اقتصاد غانا الأسرع نموا في العالم، مارس الجاري هكذا قال نانا أكوفو الرئيس الغاني.

متعهدًا بمواصلة إصلاح اقتصاد غانا بهدف جعلها أقل اعتمادا على المساعدة، إذ أكد أن بلاده تمضي قدمًا نحو تحقيق هدفها لخفض عجز الموازنة إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، من 5.9% في العام السابق، وتكشف هذه الأرقام عن قفزة وانتعاش ملحوظ، وهي ليست توقعات حكومية فقط، ولكن سبقتها في ذلك المؤسسات المالية والبنوك العالمية على رأسها البنك وصندوق النقد والبنك التنمية الأفريقي، ومعهد بروكينغز، قد تكون هذه الأرقام غريبة بعض الشيء على دولة مثل غانا، إذ كان يعيش 53% من سكانها في الفقر المدقع خلال عام 1991.

تسمى دولة غانا بساحل الذهب، وذلك لأنها من أكثر الدول شهرةً في إنتاج وتصدير المعادن باهظة الثمن والنادرة، كالألماس، والذهب، والمنجنيز، والبوكسيت، والحديد، وهذا ما يجعلها محط أنظار للعديد من

²⁵ _ أحمد طالب، رحلة اقتصاد غانا.. من الفقر إلى الاقتصاد الأسرع نموًا في العالم، الموقع: sasapost.com، يوم: 2019 _ 05 _ 05 _ 2019، الساعة 23:00

المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الأجانب الذين يذهبون للاستثمار فيها، وتحتل هذه الدولة المركز العاشر على مستوى العالم في إنتاج الذهب²⁶

الأمر الذي جعل دولة غانا توسع من صادراتها نحو العديد من الدول الأوروبية، حيث تضاعفت الصادرات الغانية ثلاثة أضعاف، بالإضافة إلى عدة دول مع من القارة الأسيوبة والأمربكية.

استنتاجات:

_عند التساؤل كيف نجحت غانا فيما فشلت فيه دول إفريقية كثيرة؟ المدخل للإجابة عن السؤال أن الديمقراطية الغانية لا تزال حديثة إلا إنها نشأت نشأة صحيحة. فعلى رغم أن الجنرال "جيري راولينجز" عرف بكونه قائداً عسكرياً انقلابياً، نسب إليه تدبير سلسلة من الانقلابات في تاريخ البلاد، فإنه استعاد نظام التعدد الحزبي في عام 1992 ومنذ ذلك الوقت شهدت غانا أربعة انتخابات رئاسية وبرلمانية ناجحة دون أي انقطاع بينها.

ومن رأي المراقبين والمحللين أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة تعد بمثابة عقوبة لحزب السيد "كوفو" الحاكم، فرضها عليه الناخبون، بسبب عجزه عن تحسين مستوى معيشة فقراء غانا على الرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته البلاد، إذ بلغ معدله حوالي 6%

_ بفضل الانتقال الديمقراطي في غانا استطاعت هذه الدولة أن تكون مثال يقتدى بيه في نزاهة وشفافية الانتخابات، فحسنت بذلك صورة البلاد على المستوى العالمي، ممهدة الطريق لفتح التعاون في عدة مجالات. _ على الرغم من تعدد الإثنيات في دولة غانا إلا أن الكل يعيش في أمن وسلم مع احترام القانون الذي سنه الدستور.

_ يرى العديد من الاقتصاديين بأن النمو الاقتصادي لدولة غانا مرشح للبقاء في نسبته المرتفعة خاصة مع الاكتشاف الحديث للنفط في البلاد.

قائمة المراجع:

<u>باللغة العربية:</u>

<u> الكتب:</u>

_ أحمد الرشيد، التعددية الحزبية والانتخابات في الدول المختلفة: دراسة مقارنة بين غانا وأوغندا وزيمبابوى، جامعة بنغازى، ليبيا,2013، ص64

 $^{^{26}}$ _ ألاء عرعر ، بماذا تشتهر غانا ، الموقع: 8 _ 9 _ 1 _ 1 _ 1 _ 1 _ 26

- _ بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية وبالاد أخرى ، مكتبة مدبولي ، مصر ، 2004 ،ص: 20
 - _ جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، مركز الدراسات والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004
 - _ متبكس هدى، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، مصر، 1999، ص137
 - _ ياسر محمد السبكي، التحول الديمقراطي في غانا منذ 1992، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص 60

المجلات والدوربات:

- _ أحمد أمل، انتخابات غانا ومستقبل التجرية الديمقراطية، مجلة: أفاق مستقبلية، العدد 37 ، ص12، 2013
- _ ديفيد لورانس سيلز، مفهوم التمثيل، مقال عرض في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة ديسمبر 2011
- _ حمدي عبد الرحمان، <u>التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات</u>، (أعمال الندوة العلمية التي أقيمت في جامعة أهل البيت) 2000، ص 593
- _ منار شوقي، <u>الاندماج الوطني في غانا</u>، المركز المصري للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، مصر، ص1، مارس2017، efsregypt.org

المواقع الالكترونية:

- _ أحمد طالب، رحلة اقتصاد غانا.. من الفقر إلى الاقتصاد الأسرع نموًا في العالم، الموقع: <u>sasapost.com</u> ، يوم :08 _ 05 _ 2019
 - _ ألاء عرعر، بماذا تشتهر غانا، الموقع: mawdoo3.com، يوم: 08 _ 05 _ 08
 - _ الصفحة الرئيسية، سياسة غانا ، الموقع : www.marefa.org ، يوم : 06 _ 05 _ 06
 - _حكيم نجم الدين، انتخابات غانا 2016.. حملات المرشحين والنتائج الرسمية، الموقع: www.qiraatafrican.com.
 - _ حسنين توفيق إبراهيم، الانتفال الديمقراطي إطار نظري، الموقع: studies.aljazeera.net، يوم: 15 _ 05 _ 05 _ 2019
 - _ حنان العربي صولي، الانتفال الديمقراطي، الموقع: political-encyclopedia.org، يوم :16 _ 05 _ 05 _ 16
 - _ حنان ابن بوعنان، كيف ينظر الفقهاء المعاصرون للإصلاح السياسي، الموقع blogs.aljazeera.net.
- _ نهال أحمد السيد، الاندماج الوطني في غانا منذ عام 1992، democraticac. de الساعة 2019_12_16 ، الساعة 23:00
 - _ منصور الجمري، التمثيل السياسي والمسؤولية، الموقع: www.alwasatnews.com ، يوم: 16 _ 05 _ 16
 - _ مريم وحيد محمود مخيمر، عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الموقع:<u>sites.google.com</u> ، يوم :15 _ 05 _ 2019
 - _ هاديل ودعان الدعجة، مفهوم التحول الديمقراطي، الموقع:com.alrai.www ، يوم: 15 _ 05 _ 15
 - _ هشام حجاج، في شروط الانتقال الديمقراطي، الموقع: www.aljamaa.net ، يوم: 15 _ 05 _ 15 _ 2019

المراجع باللغة الأجنبية:

_Gerardo L. Munck," Review Article: Democratic Transitions in Comparative Perspective," <u>Comparative Politics</u>, Vol.26, No.3, p:355(April1994)

_Juan J. Linz & Alfred C. Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), p.3; Carsten Q. Schneider and Philippe C. Schmitter," Liberalization, Transition and Consolidation: Measuring the Components of Democratization," Democratization, Vol.11, No.5, p65(December 2004).

Wolfgang Merkel," Democracy through War," $\underline{\text{Democratization}}$, Vol.15 ,No.3 , p : 478 (June 2008)

_ Dirk Berg – Schlosser" Neighborhood Effects of Democratization in Europe " Taiwan Journal of Democracy Vol. 4, No.2 p: 29 (December 2008)

المجال الصحراوي: من الخطاب الجغرافي الى الخطاب التربوي The Saharan field: from the geographical discourse to the educational discourse

ذ. عبد العزيز فعراس كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب

ملخص:

لقد عرفت الصحراء في الأدبيات التاريخية والجغرافية بأسماء متعددة تحيل على حقب وعهود تاريخية مختلفة، وتقع على مناطق غير متطابقة، ما فتئت تتسع وتضيق عبر العصور، ولعل أشهر هذه الأسماء: صحراء صنهاجة أو صحراء الملثمين، صحراء المغرب الأقصى، بلاد القبلة، تراب البيضان، الصحراء الأطلنتية... وإذا كان المجال الصحراوي يتسع مع قوة مجموعاته القبلية و قدرة أماراته على التحكم في المجال، فإن حدود الصحراء لم تكن ثابتة في المجال.

وإذا كان البحث والخطاب الجغرافي الأكاديمي ينتج معارف مجالية مفيدة، فإن تدريس هذه المعارف يسعى إلى تكوين جيل من المواطنين يفهمون محيطهم ويتفاعلون معه، متبنين لمواقف واتجاهات مجالية سليمة وقادرين على المشاركة الفعلية في بناء وطنهم. وهو ما قصدنا به الخطاب التربوي المدرسي مقابل الخطاب الجغرافي الأكاديمي المستعمل داخل الأوساط العلمية المتخصصة. هذا الخطاب الجغرافي المدرسي كما يدل على ذلك اسمه، يوجد فيما يسمى بالكتب المدرسية. لذلك فهذه الدراسة جاءت لتجيب كذلك عن سؤال: كيف يحضر المجال الصحراوي في الكتب المدرسية؟ وقدمت مجموعة مقترحات للارتقاء بالخطاب التربوي حتى لا يعتربه أي قصور تجاه هذا المجال الصحراوي.

الكلمات المفاتيح: المجال الصحراوي، الخطاب الجغرافي، الخطاب التربوي

Abstract:

In the historical and geographical literature, Sahara had different names that refer to different historical eras. It is located to non-identical areas. Throughout ages, Sahara has been enlarging and shrinking. Some of the well-known saharas are *Sanhaja*, *El-Mulathmin* (the masked), *El-Maghreb Al-aqsa* (the farthermost Maghreb), *El Qebla Land*, *Tureb El-Bedan* and the *Atlantic Sahara*. Even though, the Sahara field is expending along with its tribal groupings and their power to control the field. The Sahara boundaries have not been determined.

The geographical academic discourse attempts to form a generation of citizens who have geographical awareness including being able to contribute in their society progress. This stands for the educational discourse against the geographical academic discourse. These discourses are used in textbooks. Therefore, this study is devoted to investigate the presence of the Saharan field in the textbooks and present suggestions in order to improve the educational discourse and avoid any deficiency.

Key words: Saharan field, geographical discourse, educational discourse

مقدمة:

يتشكل المجال الصحراوي بالجنوب الغربي المغربي، من وحدات طبوغرافية متنوعة يميزها كثبان رملية وساحل ممتدة تلفت النظر من زاوية تنوع بنياتها الجيولوجية والجيومورفلوجية والبيولوجية، كما تشمل شهادات مادية تنطوي على قيمة أركيولوجية وتاريخية كبيرة. وتحتفظ ساكنتها، علاوة على ما سبق، بمعارف جغرافية ومهارات مبدعة صديقة لهذه البيئة الحساسة.

ورغم هذا الغنى والتنوع نجد أننا لا نتوفر على مصادر معرفية كثيرة حول هذا المجال الصحراوي، إذ باستثناء النقوش والرسوم الصخرية التي تصور نماذج من وحيش المجال الصحراوي، وبعض الأنشطة التي مارسها إنسان هذا المجال في فترات غابرة، لم يتعد ما وصلنا عن هذه المناطق إلا الإشارات العرضية في اغلب المصادر. وقد نجد تفسيرا لذلك في اختزال الرحالة المسلمين القدامي للصحراء في كونها لا تعدو، بالنسبة إليهم، أرضا خلاء قاحلة متوحشة، كثيرة الحر، قليلة المياه، وذلك في إطار عنايتهم بوصف المسالك الرابطة بين بلاد المغرب وبلاد السودان. لكن إنتاج هذا الخطاب سيتحسن بانتعاش المعرفة الجغرافية حول الصحراء مع الرحالة الاستكشافيين الغربيين بعد العصور الوسطى وخصوصا مع القرن 19م.

وفي هذا السياق نتساءل عن حجم وجودة هذا الرصيد المعرفي؟ وعن المميزات الحقيقية للبحث العلمي والخطاب الجغرافي الأكاديمي بالصحراء؟

وإذا كان البحث والخطاب الجغرافي الأكاديمي الرزين ينتج ويقدم معارف مجالية مفيدة، فإن تدريس هذه المعارف يسعى إلى تكوين جيل من المواطنين قادرين على المشاركة الفعلية في بناء وطنهم. فكيف يحضر إذن المجال الصحراوي في البرامج والمقررات الدراسية؟ وماهي السبل لنرتقي بالخطاب التربوي حتى لا يعتربه أي قصور تجاه هذا المجال؟

أولا: من اجل ضبط المفاهيم والإحداثيات المجالية:

1. الصحراء: يقابلها بالفرنسية Désert و بالإنجليزية Desert، وحسب معجم المعاني الجامع، المفهوم مشتق من أصحر: و يعنى ما كان لونه «الصحرة »، وهي غبرة في حمرة خفيفة إلى بياض قليل.

ومن أهم مرادفات كلمة صَحْراء بَادِية، بَرِّيَّة، بَيْداء، سَبْسَب، عَرَاء، فَدْفَد، فَلاَة، فَيْفَاء، فَيْفَاة، قَفْر، مَفَازَ، مَهْمَه، مَوْمَاة، هَوْمَاء، هَيْماء، يَهْماء.

وقد نجد في المعجم الأمازيغي مرادف للصحراء هو "تامسنا" ، يستعمل عند الزناتيين بمعنى " البسيط الخالى"، وعند أمازيغ غدامس يعنى البسيط الذي يشبه راحة اليد.

وإذا كانت الصحراء تبدو وكأنها منطقة معروفة في الكتابات الجغرافية وفي الرموز المعتمدة في النماذج الخرائطية المعاصرة، فإنها لم تستعمل. هذه الكلمة " الصحراء". في الأدبيات الجغرافية المغاربية إلا بعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب. كما تزال الدراسات المتعلقة بمفهوم الصحراء محدودة للغاية، فقد أكد أحمد

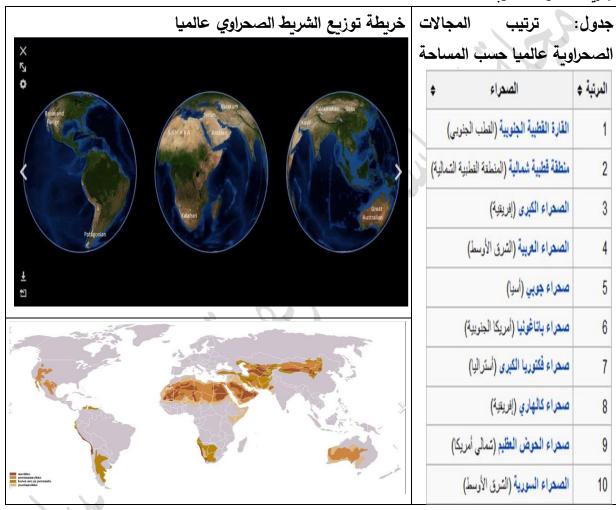
-

¹ ـ حسن حافظي علوي (2014)، دراسات صحراوية: الماء والإبل و التجارة. دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الصفحة 73.

الشكري على ضرورة العناية بهذا المفهوم وشدد على الدور المنوط بعلم السيميولوجيا في هذا الباب (احمد الشكري، 1996).

2. توطين المجال الصحراوي عالميا

ينتمي مجال الدراسة الى ثالث صحراء عالمية من حيث المساحة (انظر الجدول أسفله)، هي" الصحراء الافريقية "التي تمتد من المحيط الأطلنتي غربا الى البحر الأحمر شرقا، ومن جبال الأطلس شمالا الى إفريقيا السوداء جنوبا.



المصدر: https://ar.wikipedia.org

3. من صحراء صنهاجة الى الصحراء الأطلنطية:

لقد عرفت الصحراء في الأدبيات التاريخية والجغرافية بأسماء متعددة تحيل على حقب وعهود تاريخية مختلفة (لاحظ الخطاطة أسفله)، وتقع على مناطق غير متطابقة، ما فتئت تتسع وتضيق عبر العصور، ولعل أشهر هذه الأسماء:

أ. صحراء صنهاجة أو صحراء الملثمين: (صنهاجة الجنوب الملثمين . صنهاجة الرمال)

كان صنهاجة" قبائل لمتونة، مسوفة وكدالة" المقيمون بالصحراء الأكثر عددا، أهل لثام في قديم عهودهم، ولذلك غلب عليهم الملثمين ونسبت إليهم الأرض، وهي التي تغطى الإقليم الذي يشمل كل صحراء

المغرب الأقصى (الرقيق القيرواني، 1990). لذلك قد يصادف الباحث مرادفات أخرى لهذا المجال هي كالتالي: صحراء لمتونة، بادية البربر أو براري البربر، وحسب شارل دو فوكو Charles de foucauld كالتالي: الذي زار داخل الصحراء في أواخر القرن 19 ومطلع 20م، كانت تسمى الصحراء في زمانه باسم الساحل. ب. صحراء المغرب الأقصى:

أطلق هذا الاسم فترة المرابطين (محمد القبلي، 1997). وحسب الحسن الوزان تمتد صحراء المغرب الاقصى التي يسميها أحيانا صحراء صنهاجة، من ملاحة تغازي شرقا الى المحيط الأطلنتي غربا، ومن تخوم نوميديا شمالا (أي أقا ودرعة) الى أرض السودان (مملكتي ولاته و تمبكتو) جنوبا.

ج . بلاد القبلة:

إذا كانت القبلة في اللغة تدل على اتجاه المصلي للجهة التي يصلي نحوها" الكعبة المكرمة"، فإنها استعملت عند بعض الجغرافيين والمؤرخين المسلمين بمعنى الجنوب، ولعل الأصل في هذا الاستعمال يرجع الى انتقال هذه التسمية الى المغرب عن طريق الأندلسيين من أهل الشام الذين كانوا يصطلحون على الجنوب بلفظ القبلة، لأن مكة المكرمة تقع الى الجنوب من بلادهم.

د . بلاد المغافرة:

تحيل هذه التسمية الى عهد تاريخي متأخر، فمعلوم أن المغافرة، هم بطن من بطون بني حسان نزحت الى الصحراء مع منتصف القرن 7 للهجرة، وقد ملأت هذه القبائل المهاجرة جزءا من الفراغ السياسي الكبير الذي تركته دولة المرابطين.



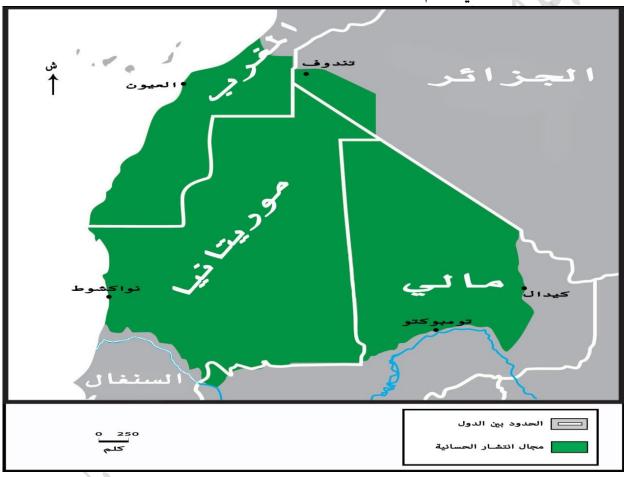
خطاطة: مرادفات الصحراء في الأدبيات الجغرافية والتاريخية

ك . تراب البيضان:

هذا المفهوم له بعد ثقافي سوسيو مجالي، حيث يدل على المجال الذي تسود فيه اللهجة الحسانية، وتنتشر

في أرجائه قبائل حسان بفروعهم المختلفة وعاداتهم وتقاليدهم الصحراوية المتميزة. وقد كان مصطلح البيضان يطلق على ذوي البشرة البيضاء عكس السوداني، لكنه أصبح يطلق على الإنسان الحساني (عبد العزيز فعراس، 2016) الذي يتسم بسمات خلاقة: كالكرم والشجاعة والرزانة وفصاحة اللسان والابتعاد عن نواقص الأمور.

هذا المجال يمتد في رقعة لا يستهان بها (لاحظ الخريطة)، فهو محدد شمالا بواد نون وجنوبا بنهر السنيغال، ويمتد في جنوب غرب الجزائر وشمال مالي ليخترق حدود النيجر. وقد استعمل مجموعة من الباحثين مرادف آخر لتراب البيضان هو "بلاد شنقيط".



حربطة رقم 01: مجال انتشار الحسانية " تراب البيضان"

المصدر: عبد العزيز فعراس (2016)، المعجم الحساني البيئي الجغرافي، مركز الدراسات الصحراوية، جامعة محمد الخامس،

ه. الصحراء الأطلنطية:

هذا المجال له بعد جغرافي، استعمله الكثير من الباحثين الأجانب الإسبان والفرنسيين لتمييزه عن الصحراء الشرقية، وتنتمي هذه الصحراء الأطلنطية الى مجال الصحراء الإفريقية الكبرى، حيث تمتد من منطقة وادنون شمال مصب واد درعة (خط عرض 28° شمالا)، الى الرأس الأبيض جنوبا (خط عرض 20° شمال خط الاستواء)، تمتد سواحلها على أزيد من 1400 كلم من المحيط الأطانتي. ويتراوح عرضها ما

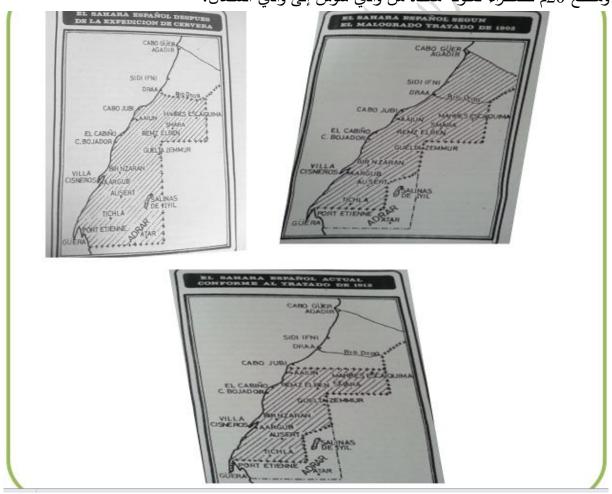
بين 300 و 5 كلم بمساحة قدرها 252.120 كلم مربع. حيث تغطي حوالي 59% من مجموع التراب الوطنى المغربي.

4 . حدود الصحراء لم تكن ثابتة في المجال:

كان المجال الصحراوي يتسع مع قوة مجموعاته القبلية وقدرة إماراته على التحكم في المجال أو انتعاش التجارة الصحراوية. مثلا العروي يقول إن مغرب الصحراء اتسع ليصل الى بلاد السودان.

أما أبو عبيد البكري (ت 487ه. 1094م) فيعتبر أن صحراء المغرب الأقصى هي مجالات الملثمين، تمتد مسيرة شهرين من الشمال الى الجنوب. وأن أولها هو وادي تاركة الذي هو واد الساقية الحمراء. وذكر في موضع آخر من كتابه أن نول لمطة هي آخر مدن الإسلام وهي أول الصحراء، بمعنى أن الصحراء تبتدأ بوادي نون.

وحسب شارل دو فوكو Charles de foucauld الذي زار داخل المغرب والصحراء في أواخر القرن 19 ومطلع 20م فصحراء لمتونة ممتدة من وادي سوس إلى وادي السنغال.



المصدر: مجلة فوس بوكراع شركتنا Nuestra Empresa، تحت عنوان تعرف على الصحراء صفحات 20،21،22 سنة 1972م

في حين وضع كابو راي CAPOT REYحدودا نباتية للصحراء كالتالي: شمالا من مجال النخيل (وادنون)

الى مجال اقصى جنوب النبتة الشوكية اينيتى عند الموربتانيين وويزك عند التوارك.

تغايرية الحدود المجالية ستسجل خصوصا فيما كان يسمى بالصحراء الإسبانية فترة الاحتلال الإسبانية للمنطقة، فاذا لاحظنا الخرائط الثلاث سيتبين لنا أنه حتى مطلع القرن 20 م، كانت حدود هذا المجال الشمالية لا تتجاوز وادي درعة بينما الحدود الجنوبية فتتجاوز مدينة إطار، ومع حلول 1902 م تقلصت الحدود الجنوبية الى منطقة أوسرد بينما الحدود الشمالية توسعت الى حدود منطقة سوس. لكن في الخريطة الثالثة لسنة 1912 م ستظل الحدود الجنوبية مستقرة في حين الحدود الشمالية ستعرف تقلصا كبيرا الى حدود منطقة الطاح جنوب الطرفاية.

إن تفسير هذه التغايرية للحدود المجالية للصحراء الإسبانية يمكن أن يستند الى سيطرة فرنسا وقوتها بالمقارنة مع إسبانيا في هذه الفترة بالذات، حيث ستوقعان معاهدتين علنيتين1900 و 1905 وسريتين1904 و 1905 و مريتين 1904 و 1905، والتي بموجبهما سيتم إدخال تعديلات في الحدود لصالح فرنسا حيث ستستحوذ هذه الأخيرة على سبخة وكدية اجيل (معدن الحديد، الملح) وخليج كالكو الغني بالثروة السمكية.

خرائط: تطور حدود المجال الصحراوي إبان الاحتلال الإسباني

ثانيا: من اجل رصد مميزات البحث العلمي والخطاب الجغرافي بالصحراء:

1. تتبع مسار إنتاج المعرفة الجغرافية حول المجال الصحراوي:

أ. عند الجغرافيين والرحالة المسلمين:

نجد معرفة قديمة في كتب الجغرافيين والرحالة والمؤرخين المسلمين في إطار عنايتهم بوصف المسالك الرابطة بين بلاد المغرب والسودان الغربي: وصف الخصائص الطبيعية (مصادر المياه) والمناخية للمجال والمهارات المكتسبة من قبل الساكنة الصحراوية والأخطار المحدقة بتنقل القوافل التجارية. ونذكر في هذا الباب:

ابن حوقل النصيبي: إتمامه كتاب صورة الأرض قبل سنة 366هـ 977م بعد رحلته الى أودغست، لتتحسن معلوماتنا عن هذا المجال الصحراوي.

- . أبي عبيد البكري (جغرافي أندلسي): كتابه المسالك والممالك و460 هـ 1068 قدم لنا معلومات قيمة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لصحراء بلاد المغرب. ورغم أنه لم يزر المنطقة إلا أنه نقل أغلب معلوماته عن أفواه الرواة، واعتمد كثيرا على كتاب مفقود لمحمد بن يوسف الوراق 363هـ974 م.
 - . الشريف الادريسي 561هـ 1169م: كتابه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق.
- . ابن سعيد المغربي (ت 685ه. 1286م): كتابه الجغرافيا، يكتسي أهمية بالغة لما يحتويه من معلومات قيمة عن الصحراء وبلاد السودان. وقد اعتمد فيه على كتاب مفقود لابي عبد الله محمد بن فاطمة (جغرافي ابن الصحراء غير معروف).
- . محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي المعروف بالوطواط (توفي قبل سنة 718ه. 1318م): مع حلول القرن 8 الهجري " 14 الميلادي" ستتحسن معلوماتنا عن هذا المجال بفعل ما ورد عند " الوطواط" في كتابه

مباهج الفكر ومناهج العبر.

. أبي عبد الله محمد بن أبي طالب الأنصاري الدمشقي المعروف بشيخ الربوة (ت 727ه. 1327م): كتابه نخبة الدهر في عجائب البر والبحر.

. عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر الشهير بابي الفدا (ت 1332هـ 1332م): في كتابه تقويم البلدان الذي نقل فيه عن كتب مفقودة.

. حسن الوزان" ليون الإفريقي" (القرن 10 ه. 16م): كتابه وصف إفريقيا. من أهم المصادر الجغرافية بالنسبة للمهتم بمجال صحراء المغرب الأقصى في مستهل العصور الحديثة.

رحلته الأولى (916 هـ . 1510م): الى إفريقيا جنوب الصحراء . رافق عمه مبعوث الملك الوطاسي محمد البرتغالي في مهمة رسمية إلى ملك السنغاي . سلك فيها الطريق الصحراوي الرابط بين درعة وتمبكتو عبر تغازى وبئر وران و أروان .

رحلته الثانية (نهاية سنة 918 هـ . 1512م): سالكا نفس الطريق. وصف بطريقة مفصلة ودقيقة المجالات التي زارها.

استنتاج: حسب مجموعة من المهتمين يصفون هذه المعارف عن المجال الصحراوي، التي ساهم في إنتاجها الجغرافيين والرحالة والمؤرخين المسلمين، رغم أهميتها، بمجموعة مواصفات من بينها: المحدودية، مضطربة، غير دقيقة.

أهم ملاحظة يمكن ذكرها في هذا الباب هي التي وقف عليها الأستاذ حسن حافظي علوي، وصاغها في السؤال التالي (حسن حافظي علوي، 2014):

تراجع الاهتمام بهذا المجال لدى النخبة العالمة بالمغرب ابتداء من القرن19م، هل يمكن تفسيره بانتفاء المنفعة بالمجال الصحراوي بعد ضعف تجارة القوافل؟ أم لتحكم قوى أجنبية استعمارية في هذا المجال؟

ب. المجال الصحراوي في الكتابات الأوربية:

كشف تناول الأوربيين للمجال الصحراوي تحولا شمل عدة مستويات، بدءا بالتغير الحاصل على مستوى إعمال منهجية علمية في كيفية دراسة هذا المجال، بحكم أن معظم هذه الدراسات كانت مطلوبة لأغراض عسكرية، كما أنها أعدت على يد ثلة من الباحثين المتمرسين، الذين تغذيهم الأطماع الاستعمارية لمجال كان مهاب الجانب، كما أنهم لا يمتلكون من المعلومات عن هذا المجال إلا النزر اليسير، فهو بالنسبة لهم مجال غامض، و معرفتهم بالمنطقة لا تتجاوز مجال السواحل من خلال ما يقتنصونه من معلومات خلال المعاملات التجارية التي تربطهم ببعض أعيان المنطقة.

فمعلوم أن المعرفة الجغرافية الكولونيالية كانت تشتغل وفق أجندة سياسية، ففرنسا كانت تريد إعادة إنتاج خسائر استعمار الجزائر، لهذا اعتمدت على العلم الجغرافي الكولونيالي الذي حاول أن يقدم هذا المجال الصحراوي وفق ثنائية من التعارض والتضاد، بناء على أزواج تقابلية: (بلاد السيبة، بلاد المغزن)، (بلاد تكنة، ارض الساحل) إن ما تمارسه علينا اللغة الفرنسية من ثقل تاريخي (عبد الرحيم العطري،

2010)، جعل الأنظار البحثية تنصرف عن تراث معرفي مهم كتبه الباحثون الإسبان عن الصحراء مازال يحتاج الى دراسة وتثمين.

لقد أشار ريموند موني(Raymond MAUNY,1955) الى رحلات اوربية الى الصحراء قبل الرحلات الاستكشافية خلال القرون الوسطى، كان الهدف منها استكشاف السواحل الصحراوية من اجل الحصول على الذهب والعبيد وممارسة التجارة مع الاهالي، وفعلا الرحالة كانوا يصفون المجال الصحراوي طبيعيا من تضاريس ومناخ، غطاء نباتي وموارد مائية وحركية مياه البحر وتياراتها. ومن أهم هذه الرحلات:

- . رحلة الإخوان VIVALDI سنة 1291م الى السواحل الصحراوية (وادنون) والجزر الكناري.
- . رحلات برتغالية خلال الفترة (1341 الى 1346م) من أهمها الرحلة التي قادها البرتغالي Jacme المرتغالي سواحل وادى الذهب.
- . رحلة Franciscain espagnol خلال منتصف القرن 14 م، انطلاقا من بوجدور مرورا بوادي الساقية الحمراء، وهي رحلة موثقة في نص إسباني يتميز بالوصف الجغرافي الدقيق للسواحل الصحراوية. وانطلاقا من سنة 1421 توالت البعثات الاستكشافية الى سواحل الصحراء الأطلنطية: رحلة 1434م وانطلاقا من مصب واد درعة الى الطرفاية)، رحلة Gil Eannes (وصل الى بوجدور سنة 1434م ووادي الذهب سنة 1435م)
- . الإخباري البرتغالي G eanes de Zurara دون كل الرحلات الاستكشافية الى السواحل الصحراوية وجزر الكناري منتصف القرن 15م
 - . رحالة إيطالي بندقي Ca da mosto : سافر الى إفريقيا الغربية في سنتى 1455 مـ 1456م
- . رحالة برتغالي Fernandez valantim : قام برحلة الى الصحراء وبلاد السودان في سنتي 1506 . 1507م، في كتاباته ينصح الملاحين البرتغاليين باتخاذ الحذر أثناء اجتياز رأس بوجدور " لان التيارات المائية قوية الى درجة أن أي سفينة مرت من هناك لن تتمكن من العودة"
- . بداية ق 16م يصف الرحالة البرتغالي Duarte Pacheco Pereira في مؤلفه situ orbis يصف مجال وادنون وتنظيمه المكاني والبشري.
- يعتبر كتاب الرحالة البرتغالي تيودور مونود Th. Monodمن أهم الكتب والمصادر التي تصف المجال الصحراوي اعتمادا على الرحالة البرتغاليين ورواياتهم.
- خلال الربع الأخير من القرن 17م وطيلة القرن 18م شن الكناريون عدة غارات على السواحل الصحراوية (من لكصابي شمالا الى بوجدور جنوبا) لأخذ العبيد والماشية ولممارسة تجارة الذهب.
- الرحلات الاستكشافية الأوربية لم تنجح في اختراق الصحراء الكبرى الى بلاد السودان سوى في القرن 19م، رغم ذلك كانت هذه الرحلات قليلة وفيها مغامرة بل انتهى بعضها بالمأساة، لذلك كان لا بد من انتظار نجاح الرحالة الفرنسى رونى كايى Rene caillie في العودة من تنبكتو سنة 1828م لتتحسن معارف

الأوروبيين حول الصحراء الكبرى، فوجهت المؤسسات العسكرية والأكاديمية اهتمامها لمسح البلاد الصحراوية وتغطيتها بالخرائط الطبوغرافية والصور الجوبة.

. النتيجة: بدأت المعرفة الجغرافية حول الصحراء تتحسن.

ومن اهم الكتابات الفرنسية عن المجال الصحراوي في القرن 19م:

. يوميات الرحالة الفرنسي كاميل دولز Camille douls أثناء زيارته للصحراء عبر جزر الكناري أواخر سنة 1886م وبداية 1887م، لمدة خمسة أشهر. يقول في وصفه للمنطقة التي زارها" تتميز البلاد الممتدة ما بين الساقية الحمراء ووادي درعة بنتوء صخورها الجوفية، ويوجد بها أحوض وأنهار كبيرة وطبيعة خشنة وهضاب بركانية وتشكيلة من المناظر التي تختلف عن رتابة الصحراء"

ويضيف" يباشرون أعمال النظافة الداخلية وهم في ذلك يستعينون ببول الابل، الذي يقومون بجمعه في أواني من خشب تستخدم لغسل الأواني كماء للنظافة و أداة للغسل، وذلك بسبب شح الماء «." السهوب في بوجدور هي سهوب خصبة جدا ويطلق عليها البيضان كدية". " زادت الرياح الحارقة التي تهب من جهة الشرق من صعوبة سيرنا... كان الجو خانقا جدا والرمل المتناثر عاليا يحجب الأفق ... كنا مضطربن الى تغطية وجوهنا بالكامل"

. رحلة شارل دوفوكو 1883 م . 1884م: همت المقطع الشرقي من الصحراء" طاطا، تسينت، جبال باني، لحمادة..." ما يميز هذه الرحلة هي الملاحظات الدقيقة والمفصلة للمجال الجغرافي الصحراوي بشريا وطبيعيا، حيث وصف طبوغرافيته ومناخه، نباته ووحيشه ووديانه... "

ومن بين اهم الكتابات الإسبانية التي تصف المجال الصحراوي في القرن 19م:

. رحلة ايميليو بونيلي Emilio Bonelli Hernando إلى سواحل الصحراء " ما بين رأس بوجدور والرأس الأبيض جنوبا "سنة 1848م. وذلك بدعم من جمعية "الجغرافيين والاستعماريين"

يقول ايميليو:" الغاية الأساسية وراء هذه الرحلة الى تلك المناطق القاحلة...، هي ضمان استغلال تلك المخازن السمكية لصالح بلادنا... إنها مواطن لنوع جيد من الأسماك.. والأحياء البحرية"

هكذا ينطلق ايميليو في رحلته البحرية المحاذية للساحل الصحراوي مارا على رأس بوجدور الذي يعد بداية وفرة السمك ومكان الرياح العاتية مواصلا السير عبر سواحل مصب واد لكراع وانتيرفت وهي أماكن يقول إنها صالحة للصيد البحري وكذا الاحتماء من الرياح. وهو يقسم المجال الصحراوي إلى مجالين .D) إنها صالحة للصيد البحري مجال محاذى للمحيط وآخر قاري شديد الحرارة.

ويصف شبه جزيرة وادي الذهب" إنها جزيرة مرتبطة بالقارة عن طريق برزخ Istmo رملي، طولها 37 كلم وعرضها ما بين كلمترين وخمسة كلمترات..."

يعتبر كتابه El Sahara الذي صدر له سنة 1887م أول كتاب منظم حول المجال الصحراوي وهو بمثابة دراسة جغرافية تجارية فلاحية للمنطقة الواقعة ما بين رأس بوجدور والرأس الأبيض جنوبا.

. مذكرات فرانسيسكوبينس F. Argandona Bens الحاكم السياسي العسكري للصحراء 1904. من بين الحكام الذين قاموا برحلات نحو داخل المجال الصحراوي. في قوافل من الجمال ليسجل ملاحظات دقيقة عن إنسان و مجال الصحراء. يقول" في الصحراء حيث كل شيء مفرط Excesivo: الرياح، الرمال، الحرارة، الضوء، و المجال، نجد أن الكلمة موجزة و مختصرة..."

وهو الذي سهل مهمة الباحث الاكاديمي Enrique D Almonte سنة 1913 م الذي قام بدراسة علمية ناحية الطرفاية و الساقية الحمراء تحت إشراف الجمعية الجغرافية لمدريد de Madrid.

استنتاج:

إذا كان المجال الصحراوي قد اهتمت به الكتابات الكولونيالية الفرنسية والإسبانية والبرتغالية، فإن حظ الأسد كان للكتابات الإسبانية، نظرا لان نسبة كبيرة من مساحة المنطقة كانت من نصيب الاستعمار الإسباني، ناهيك عن قربها من الجزر الخالدات وارتياد مياهها البحرية من طرف الصيادين الكناريين منذ قرون. زد على ذلك أن الكتابات الإسبانية اهتمت بسواحل الصحراء بشكل أساسي وهي مناطق طالها الإهمال من طرف المدونين المحليين، فمنذ كتابات الرحالة العرب في القرون الوسطى الى كتابات العصر الحديث لا نجد من تطرق لمناطق الساحل الصحراوي وسكانه وطبيعته وموارده ما عدى بعض الإشارات العابرة التي تذكر بعض المجموعات الممارسة للصيد البحري خاصة بالشواطئ الموربتانية الحالية.

وعموما يمكننا تقييم الخطاب الجغرافي المتوفر لدينا حول المجال الصحراوي من وجهتي نقط القوة ونقط الضعف كما يلي:

. عناصر نقط القوة:

- . يتبين لنا أهمية كبيرة لخطاب المصادر الأجنبية من اجل فهم التاريخ الطبيعي للمجال الصحراوي.
- . هي نصوص كلاسيكية تقرب لنا فترات لا نعرف عنها الكثير في مصادرنا العربية، خاصة فيما يتعلق بالمجال الصحراوي.
 - . نجد في هذه الكتابات بعض المعطيات المتعلقة بتمثلات السكان المحليين والإنسان الصحراوي للمجال.
- . تقدم لنا معطيات مهمة عن الساحل الصحراوي الذي ظل غائبا في الكتابات المحلية التي ركزت على الداخل الصحراوي بمسالكه التجارية وآباره وهمشت المجال الساحلي.
- . هذه الكتابات غنية بأسماء الأماكن بالمجال الصحراوي، خاصة الأسماء المحلية السابقة للتسميات التي أطلقها لاحقا المستعمر الإسباني والفرنسي. وهذا سيفيدنا في معرفة تاريخ المجال في علاقته بالمجموعات الاجتماعية التي عمرته عبر الحقب.
- . هذه الكتابات حاملة لمعطيات مفيدة خاصة بالوضعية القديمة للموارد الطبيعية بالمجال الصحراوي" أصناف نباتية وحيوانية وأحياء بحرية وشواطئ نظيفة عذراء، وشاهدة على التحول الكبير الذي لحقها جراء الاستغلال غير العقلاني للبشر.

. عناصر نقط الضعف:

نستنتج أن أصناف الباحثين الذين اهتموا بجغرافية المجال الصحراوي يدخلون في الغالب ضمن صنف العسكربين أمثال:

Augieras (Capitaine) , Denis (Lieutenant) , Martin (Capitaine), Saluy (Capitaine G) , Moulias (Capitaine).

في حين صنف الأكاديميين الأجانب يظل هزيلا ومن بين اهم رواده — CELERIER,J. — في حين صنف الأكاديميين الأجانب يظل هزيلا ومن بين اهم رواده الأكاديميين الأجانب علمية من أمثال:

HESPERIS ،Bul. écon et social du Maroc ،Trav.de ، RGM مجلة جغرافية المغرب اinsti.de recherche saharienne. Alger ، de la soci. Royale de geogr. D Egypte كما نلاحظ أن عددا كبيرا من هؤلاء الباحثين الأجانب الذين نشروا أعمالهم في هذه المجلات لم يكونوا جغرافيين بل جيولوجين ، علماء بيئة ، مهندسي زراعة ، باحثين في سوسيولوجيا الأرياف ...

لم يكن همهم سوى الوصف دون ربط بسياقات الإنتاج وإعادة الإنتاج، ولعل هذا ما جعل هذه المعرفة، وفي شق كبير منها تنتج مغالطات عن حقيقة البنى الاجتماعية والثقافية السائدة في هذا المجال الصحراوي. لأنه في البداية يتم تمثل الصحراء على أساس ذلك العالم المجهول والخالي، مما ينتج لدى الباحث الكثير من الأفكار المسبقة والاندهاش. ولعل حساسية هذا المنزلق المعرفي هو ما دفع روبير مونطاني (روبير مونطاني، 1947) إلى القول بأنه" يجب أن نكلف أنفسنا مجهود فهم البدو الرحل، وذلك بمحاولة التفكير كما يفكرون، ولذلك لابد من أن نتخلى عن أحكامنا المسبقة، وعن طريقتنا في قياس الزمن وفي تقسيم المجال..."

نسجل كذلك أن التوزيع الجغرافي لرصيد البحوث الجغرافية حول المغرب فترة الحماية يزكي النظرية التي كانت تميز بين مغرب محظوظ من حيث العطاء العلمي الجغرافي (مغرب رطب)، ومغرب آخر أقل حظا بكثير (مغرب جاف) يفصل بينهما خط وهمي يربط وجدة في الشمال الشرقي بالأقاليم الصحراوية في الجنوب الغربي، ونشير إلى أن هذا الخط بعد الاستقلال سيتقلص لصالح الصحراء الشرقية.

فإذا كان أصلا الرصيد الجغرافي الوطني مازالا ضعيفا، لا يتجاوز مثلا أعدادا محدودة من مجلات جغرافية، فان حظ الأقاليم الصحراوبة من مقالات هذه المجلات يظل جد هزبل.

2. إعداد الخرائط العلمية: تطوير للخطاب الجغرافي البياني حول المجال الصحراوي:

اذا كانت الخريطة التي أعدها العالم الجغرافي البريطاني إرنست جورج رافنشتاين (1913–1834)الواردة في مجلة لندن الجغرافية في عام 1876، تظهر الصحراء الكبرى من شرق مالي الحالية إلى المحيط الأطلسي، فإنها تظهر كذلك مسارات المستكشفين الكبار في القرن التاسع عشر الذين عبروا الصحراء، بمن فيهم الفرنسي رينيه أوغست كاليي (1799–1838) الذي أصبح في (1827–1828) أول أوروبي يزور

تمبكتو ويعود منها، والألماني جيرهارد روهلفس (1831-96) الذي أصبح في 67-1864ول أوروبي يعرف أنه عبر أفريقيا عن طريق البر والبحر الأبيض المتوسط إلى خليج غينيا.

ورغم أهمية هذه الخريطة فإن أول خريطة علمية للمجال الصحراوي بالقياسات انجزها المحتل الإسباني سنة 1949م، فبعد الحرب الأهلية الإسبانية في سنة 1939م وبعد القيمة الجديدة التي أصبحت تحظى بها إفريقيا الغربية خلال الحرب العالمية الثانية، بادرت السلطات العسكرية الإسبانية بوضع خطط مختلفة لاحتلال المجال الصحراوي، حيث شرعت في إنجاز الخريطة العلمية في سنة 1943م ليتم أنهاؤها في سنة 1949م، وقد تم إعداد هذه الخريطة الأولي بمقياس 1/ 500.000 من دون استخدام الرحلات الجوية التصويرية نتيجة الحصار المفروض من قبل الحلفاء على ديكتاتورية الجنرال فرانكو، الأمر الذي كلف سبع سنوات من العمل المضني، سافر خلالها المساحون الجيوديزيون (Geodesiques) والطبوغرافيون مشيا على الأقدام في كل الاتجاهات في الصحراء.

ومكنت هذه الرحلات من الكشف عن تراث أثري غني ستتم فهرسته من قبل خبراء آخرين في سنوات لاحقة. لكن هذه الخريطة كانت مفيدة أيضا لجمع 3000 اسم من أسماء المواقع الجغرافية، والتي ستترجم الى اللغة الإسبانية بعد تحديد مواقعها ومقارنة كيفية نطقها مع زعماء القبائل والمرشدين. ويعتبر هذا العمل تقدما نوعيا في معرفة المجال الصحراوي، تلته دراسات لعلماء النبات والجيولوجيا أدت الى وضع خطط جديدة لاحتلال الأراضى.

أما بالنسبة للأرشيف الخرائطي الفرنسي، فالوثائق و المستندات التي أفصح عنها الفرنسيون سنة 2010 م، والتي هي عبارة عن أرشيف وثائقي جغرافي يتكون من 5640 صفحة إلكترونية، يؤرخ للتراب المغاربي منذ سنة 1770 م، حينما التحق مجموعة من المهندسين الجغرافيين بما يسمى في الحوليات التاريخية الفرنسية بالمخزون الحربي واستطاعوا أن ينتجوا كما هائلا من الخرائط الجغرافية تؤرخ للشبكات الجهوية التواصلية كشبكات التواصل عبر السكك الحديدية وشبكات التواصل عبر التلغراف والتليفون كما تؤرخ كذلك هذه الخرائط للمعرفة الجيولوجية للمنطقة بالإضافة إلى الخرائط الأركيولوجية (الصفحة 115 من الأرشيف) وإذا كانت النسبة المهمة لهذه الحصيلة الوثائقية للموروث الخرائطي الفرنسي يخص أكثر الحدود المغربية الجزائرية بالجهة الشرقية (أولى الخرائط تعود الى سنة 1841م)، فإننا نحتاج فعلا الى معرفة حجم و نوعية حصة المجال الصحراوي الذي كان خاضعا للاحتلال الفرنسي وبالتحديد " منطقة واد نون".

عموما بعد استرجاع المنطقة، سيتم تكثيف عمليات المسح المجالي وتغطية أغلب المناطق كارطغرافيا بمختلف الخرائط ذات المقاييس المتنوعة، وذلك تحت الطلب المتزايد الذي فرضه مسلسل تنمية هذا المجال الصحراوي على مستويات عدة: البنيات التحتية والتخطيط الحضري، إعداد التراب واستغلال الموارد. لكن ما نسجله في هذا الباب هو كثرة الأسماء الجغرافية المشوهة كتابتها والتي هي في حاجة الى تعديل بعد نقلها من الخرائط الأجنبية المعدة السابقة.

ثالثا: من الخطاب الجغرافي الى الخطاب التربوي.

إذا كان البحث الخطاب الجغرافي الأكاديمي الرزين ينتج ويقدم معارف مجالية صحيحة مفيدة، فإن تدريس هذه المعارف يسعى إلى تكوين جيل من المواطنين يفهمون محيطهم ويتفاعلون معه، متشبعين بالقيم الحميدة ومتبنين لمواقف واتجاهات مجالية سليمة وقادرة على المشاركة الفعلية في بناء وطنهم. وهو ما قصدنا به الخطاب التربوي المدرسي مقابل الخطاب الجغرافي الأكاديمي المستعمل داخل الأوساط العلمية المتخصصة. هذا الخطاب الجغرافي المدرسي، كما يدل على ذلك اسمه، يوجد فيما يسمى بالكتب المدرسية، أي في ذلك الوعاء الحاوي لمحتويات ومضامين المادة المدرسية بشكل مبوب وممنهج.

نتساءل إذن عن ماهية هذا الخطاب الجغرافي التربوي المتواجد بالكتاب المدرسي وعن أهمية تدريس المجال الجغرافي؟ وكيف يحضر المجال الصحراوي في الكتب المدرسية؟ وماهي السبل لنرتقي بالخطاب التربوي حتى لا يعتربه أي قصور تجاه هذا المجال؟

1. التعريف الإجرائي للمفاهيم

أ. الخطاب الجغرافي التربوي (المدرسي): نقصد به مختلف أشكال التعبير الموظفة في الكتب المدرسية (الجغرافيا) لتلقين الظواهر الجغرافية سواء منها الخرائطي أو الأيقوني أو الإحصائي أو اللفظي أو الشفهي، إنها في المجمل مختلف الرسائل الجغرافية.

ب . الكتاب المدرسي:

يعد الكتاب المدرسي Manuel scolaire وثيقة تربوية وديالكتيكية، كما يعد مصدر من مصادر المعرفة، ويعتبر من الدعامات الأساسية لتنفيذ المنهاج التربوي، فهو وعاء يضم بين طياته محتويات المنهاج الدراسي، وشكل من أشكال التعبير عن هذا المحتوى. إنه جسر العبور ضمن حدود معينة إلى تحقيق الكفايات المقصودة من تدريس مادة دراسية معينة، ومن تم الوصول إلى تحقيق غايات وأغراض المنهاج الدراسي التربوي. وقد تعددت تعاريفه:

- فرانسوا ريشودو (عبد الحق منصف، 2007م)، الكتاب المدرسي هو مطبوع منظم موجه للاستعمال داخل عمليات التعلم والتكوين المتفق عليه.
- ـ ولاندشير Landsheere لكتاب المدرسي هو عبارة عن مؤلف ديداكتيكي تم إعداده لأجل تعلم المعارف والمهارات التي أعدت داخل مقرر خاص بمادة دراسية أو مجموعة مواد متقاربة فيما بينها.

وبالتالي فإن الكتاب المدرسي هو مطبوع خاص موجه للمتعلمين، وقد تصاحبه بعض الوثائق السمعية البصرية أو وسائل أخرى بيداغوجية التي تعالج مجموعة من العناصر في مقرر دراسي للسنة أو لمجموعة السنوات، مما يجعل الكتاب المدرسي أهم وسيلة تعليمية لتنفيذ المناهج الدراسية، ويساعد على النقل الديداكتيكي للمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي يراد إيصالها للمتعلم، وهو أكثر الأدوات التعليمية استخداما في الفصول الدراسية، ويعد ركيزة أساسية للمدرس في العملية التعليمية التعلمية.

وهكذا يلعب الكتاب المدرسي دورا هاما وبارزا في أجرأت المنهاج التعليمي خصوصا مادة الجغرافيا لتقريب المفاهيم والمعارف للمتعلم وإكسابه مهارات وأدوات وقيم واتجاهات.

وتجدر الإشارة الى كون اختيار معالجة موضوعنا من خلال الخطاب السائد بالكتاب المدرسي، أملته الأهمية القصوى التي يكتسيها هذا الأخير عند المدرس كوسيلة تعليمية يستعملها داخل القسم ومصدر معلومات لما يوفره من مضامين ووثائق، وهذه الأهمية لا تقل حجما عند المتعلم، فالكتاب المدرسي هو مصدر معارفهم وأنشطتهم التعليمية، وهو الكتاب الملازم لهم بإلحاح يوميا، وبالتالي يعتبر من أهم الوسائل التربوية التي تحقق نموذج الإنسان الذي تسعى السياسة التربوية في جميع البلدان الى خلقه.

ج. التدريس: مجموعة النشاطات التي يؤديها المدرس في موقف تعليمي معين لمساعدة الطالب في الوصول إلى أهداف تربوية محددة، كما يعرف بأنه "كافة الظروف والإمكانيات التي يوفرها المدرس في موقف تدريسي معين وكافة الإجراءات التي يتخذها في سبيل مساعدة الطلاب على تحقيق الأهداف المحددة."

وعرف محمد الدريج التدريس " بأنه نشاط تواصلي يهدف إلى إثارة التعلم وتحفيزه وتسهيل حصوله، إنه مجموعة من الأفعال التواصلية والقرارات التي يتم اللجوء إليها بشكل قصدي ومنظم، أي يتم استغلالها وتوظيفها بكيفية مقصودة من طرف شخص أو مجموعة أشخاص."

2. أهمية تدريس المجال الجغرافي:

إن تدريس المجال الجغرافي استنادا على أهداف وجدانية، تجعل المتعلم يمتلك وجهة نظر ومشاعر وأهداف يعتز بها ويتمسك بها ويلتزم بها وبمقتضاها تمتثل في كيان الفرد وحياته وتؤثر عليه، ورغم عدم قابلية القيم في الجغرافيا للقياس إلا أنها تظهر في شكل مؤشرات دالة على وجود جملة من القيم الموجهة والمحركة لسلوك الإنسان. وقيم المواطنة التي تسعى الجغرافيا إلى تنميتها في المتعلم من خلال تدريسها باعتبارها مجال معرفي يجب أن ينمي لدى المتعلم الإحساس بدوره كمواطن، من خلال الإدراك المكاني الواعي الذي يجعله يفهم بيئته المحلية ويتصرف فيها بأبعاد كونية، مدركا أن ما يسلكه الفرد بيئيا ينعكس على أماكن أخرى مجاورة أو بعيدة، وأن الجغرافيا تركز على أن ما يقوم به الفرد محليا يجب أن يكون له انعكاسا عالميا، وبالتالي تأكيد قيم المواطنة العالمية. وتسعى الجغرافيا من خلال تدريسها للمجال والمجتمع إلى بناء قيم المواطنة من خلال:

- □ التركيز على إكساب المتعلم معارف ومفاهيم ومهارات تعزز الجانب الوجداني الموجه لسلوكيات المواطنة السليمة؛
 - □ تمتين قيم الاعتزاز بالمكان والإحساس به لتحقيق تربية مجالية مسؤولة
 - □ تحسيس المتعلم بقيم المسؤولية عن محيطه وعن كل عمل يقوم به؛
 - □ إكساب المتعلم مهارات التفكير الناقد والتفكير التأملي واتخاذ القرار؛
 - □ توجيهه إلى كل أداء ما من شأنه تحقيق الاستدامة للموارد.

وأمام هذه الاعتبارات كلها، وتماشيا مع مسلسل الجهوية الذي باشرته بلادنا في السنوات الأخيرة، وكذا الاصلاحات القانونية والتنظيمية، كألية لتفعيل التنمية الترابية، فإن المدرسة المغربية أصبحت مدعوة لمواكبة انشغالات وقضايا الأمة، وأصبح من الضروري الاشتغال على قضايا ذات الصلة بالمجال المحلي والجهوي لتواكب المدرسة مسلسل الإصلاح والنماء.

3. المجال الصحراوي في سياق مشروع المناهج التربوبة الجهوبة والمحلية

أ . من أجل تفعيل مبدأ الجهوبة

لا شك أن الحديث عن " المنهاج الجهوي" يقود إلى استحضار مفهوم " الجهوية" باعتباره تجسيدا لاختيار استراتيجي يتبناه المغرب وسيلة لتنمية البلاد. ويعتبر قرار إعداد المنهاج الجهوي قرارا يندرج ضمن سياق يجسد هذا الاختيار على مستوى منظومة التربية والتكوين. ومن المؤكد أن تخصيص الجهات بتعليم خاص يعكس خصوصياتها الثقافية ومشاريعها التنموية، يعني، بالنتيجة، إدماج المتعلم في محيط الجهة.

ومن المعلوم أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد خص إعداد المناهج الجديدة بجزء هام منه ركز فيه على ربطها بالخصوصيات الجهوية، وعلى إعادة بناء المناهج بكيفية جديدة موزعة على قسمين:

- قسم إلزامي يدرس في مختلف جهات المملكة، ويغطي 70% من مصوغات المنهاج.
- قسم يترك أمر تحديده للمتدخلين الجهوبين والمحليين ومختلف الفاعلين، والذي ينبغي أن يتمحور بالضرورة، حول الشؤون المحلية بما في ذلك الحسانية ثقافة الأقاليم الصحراوية.

ومن أجل تفعيل هذا المشروع، فقد اهتمت مديرية المناهج التابعة لوزارة التربية الوطنية ببلورة منهجية تنطلق من فرضية أساسية، وهي أن تفتح المدرسة على محيطها الجهوي يستوجب إدماج المعرفة والثقافة المنبثقة عن هذا المحيط في مناهج التعليم، وذلك في شكل أنشطة وأعمال تستجيب لحاجات المتعلم من جهة، وتتناغم مع مكونات المناهج الدراسية الوطنية من جهة ثانية.

ب. المرامي والأهداف المنشودة

يسعى مشروع المناهج الجهوبة والمحلية إلى تحقيق مرام وأهداف، من أهمها ما يلي:

المرامي: تتجلى في الآتي:

- تفعيل مبدأ الجهوية واللاتمركز على مستوى بيداغوجي استجابة لمتطلبات "الميثاق".
 - إنشاء مدرسة متفتحة على محيطها.
 - انبثاق طاقات تربویة محلیة وجهویة یفسح المجال لها لإنجاز أعمال لفائدة الجهة.
 - تغذية المنهاج الوطني بمبادرات جديدة.

الأهداف: جعل المتعلم قادرا على:

- التحكم في المحيط والتأثير عليه ومعالجة مشكلات من الوسط.
- اكتساب قدرات تمكن من الاستقصاء والملاحظة وحل المشكلات.
 - ج. الكفايات التي تأسس عليها المنهاج الجهوي والمحلي

إن تأسيس عمليات إعداد المنهاج الجهوي والمحلي على مرجعية للكفايات يقوم على مبدأ أن التعليمات التي سيتضمنها هذا المنهاج تدعو المتعلم إلى البحث في محيطه عن المعطيات التي سيوظفها لاتخاذ القرارات المناسبة، أو تبني السلوكيات التي تمكنه من التفاعل الإيجابي مع هذا المحيط وهذه الثقافة.

ومرجعية الكفايات في المنهاج الجهوي والمحلي قائمة تمثل الحد الأدنى لمجموعة من الكفايات ذات صلة مباشرة بخصوصيات الجهة (وزارة التربية الوطنية، 2006). وهي تتمثل في وضعيات شاملة لمجموعة معارف، ومهارات ومواقف ذات الصلة بالخصوصيات الثقافية المجالية والمميزات الجهوية، والتي يجب تحديدها اعتمادا على استقصاء ميداني في المحيط الجهوي، أو من اقتراح الفاعلين الاجتماعيين بالجهة. وتتمثل هذه الكفايات في الآتى:

*الكفايات الاستراتيجية: أن يستوعب المتعلم تصورات الثقافة الصحراوية عن المجال، الكون والحياة والمصير، ويتمثل ذلك في سلوكه القويم.

*الكفايات التواصلية: أن يحسن توظيف أدوات التواصل من خلال الأنشطة المختلفة في التعريف بالقيم والعادات، وتعزيز تفتحها.

*الكفايات المنهجية: أن يوظف منهجية التحليل والنقد والتعليل والمقارنة في تعميق تصوراته عن هذا المجال الصحراوي، مقارنة بالمجالات الأخرى.

*الكفايات الثقافية: أن يعمق المتعلم معارفه عن الثقافة الصحراوية في مختلف مجالاتها الثقافية والمجالية، الاجتماعية والاقتصادية، ويوظفها في تنمية المجتمع، والتفاعل الإيجابي مع الثقافات والمجالات الأخرى. *الكفايات التكنولوجية: أن يتمكن المتعلم من توظيف الوسائل التقنية الحديثة في تعميق مكتسباته للمعارف المجالية والقيم والتقاليد الصحراوية والتعريف بها.

ونشير في هذا السياق، إلى أن إعداد هذه المناهج الجهوية يتطلب تسطير منهجية تقوم على عدة خطوات، من أهمها تكييف مرجعية الكفايات في ضوء الخصوصيات الثقافية المجالية الجهوية بحسب مختلف مجالات التدخل (الثقافة، المجال، الصحة، حقوق الطفل، البيئة...). وتحديد أنشطة وأعمال متناغمة مع مصوغات المنهاج الجهوي، ومتفتحة على ثقافة ومحيط المدرسة والوسط الذي توجد فيه.

4 . الصحراء (كمجال وكثقافة) في مضامين المقررات الدراسية: محاولة لتشخيص الوضعية وتقديم مقترحات.

من خلال الدراسة التي أنجزتها الباحثة ابتسام العزيزي العلوي، يتبين أن المفردات التي تحيل على الصحراء "مجالا وثقافة"، حاضرة بشكل باهت، في مضامين الكتب المدرسية (أنظر الجدول). ونشير إلى أن هذه الدراسة القائمة على عملية المسح لنسبة مهمة من الكتب المدرسية لجميع الأسلاك والمواد (أكثر من 60%)، اعتمدت على رصد عناصر الثقافة الصحراوية منها: الزي الحساني الصحراوي (الدراعة، الملحفة، حلي ومجوهرات صحراوية...)؛ أواني وأدوات تنتمي لهذه الثقافة (أدوات موسيقية، أواني طبخ، أدوات حرفية، البيئة الصحراوية كونها تشكل وعاء يحوي هذه الثقافة وبؤثر فيها وبتأثر بها (كثبان رملية،

حيوانات: كالجمل، أعشاب ونباتات صحراوية...)؛ المعجم اللغوي الحساني (مفردات وأعلام وأسماء وألقاب...)؛ الأدب والفنون (الشعر الحساني، الحكاية الشعبية الحسانية، الرقصات، الغناء، التعليم التقليدي...)؛ عادات وتقاليد (طقوس العبور، الزواج والعقيقة والأكل والجلوس حول المائدة، خصوصية التنشئة الاجتماعية...). وحتى المفردات التي تحيل على الصحراء – مجالا وثقافة، لأن الباحثة اعتبرت قراءة هذه المفردات أو النظر إلى صور تعبر عنها، تجعل المتعلم يتذكر الصحراء كموطن للثقافة الحسانية، حيث تشغل هذه المفردات مكانة مهمة في مخيال ومعيش قاطني الصحراء بصفة عامة، والبيضان كمجسدين للثقافة الحسانية بصفة خاصة.

جدول: حضور الصحراء في مضامين الكتب المدرسية

استنتاج	المادة	ون. كور التعور عي معامي	العناصر المجالية	السلك
<u> </u>	الدراسية	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	والثقافية	
	اندراسيه		والتعاقية	الدراس
				ي
الصحراء كقضية حاضرة في	اللغة	وردت مفردة "المسيرة الخضراء"	المعجم: المفردات	الابتدائي
كتب اللغة العربية الخاصة	العربية	سبع مرات بمقرر السنة	التي تحيل على	.
بالمرحلة الابتدائية مختزلة فقط		الخامسة ابتدائية (ص: 33-	الصحراء" المسيرة	
في الاحتفاء بمشهد المسيرة		34-36-38-39). كما	الخضراء" حاضرة	
الخضراء كقيمة.	3	حضرت كموضوع في صورة	بشکل باهت	
		وفي نص (فريق من المؤلفين،		
	6	(2012		
حضرت العيون كمدينة ساحلية	اللغة		أسماء الأماكن:	
تعرف عبور المهاجرين السريين	العربية		العيون كمدينة	
من بلدان جنوب الصحراء. إنه			ساحلية	
حضور موجع ومؤلم بالنظر				
لأرقام الجثث المشار إليها في				
نص (مصطفی عسو، 2010) بمکون				
التعبير والإنشاء: درس، الإنتاج				
الصحفي-رواية خبر نقلا عن				
۔ مصدر معین				
	اللغة		حضرت الصحراء	الإعدادة
	العربية		فقط كمجال في	الإعدادي
	ء. التاريخ		خرائط السنة الثانية	

					,
			الدروس	ضمن	
			فقط	المتعلقة	
			وامتداد	بتأسيس	
			بطين.	دولة المرا	
			الصحراء	حضرت	
			بخرائط	كمجال	
			لة	دروس قلي	
لكنها لم تشكل موضوعا أو	الجغرافيا		الصحراء	حضرت	
محورا مستقلا يبرز أهميتها			بخرائط	كمجال	
كمجال وكثقافة. مع التركيز على			لة	دروس قلي	
توطين مدينة العيون وإغفال باقي			الشيء	ونفس	
المدن والجماعات الترابية			على	ينطبق	
الأخرى.			الثقافية	العناصر	
. على امتداد السنوات الدراسية	الفرنسية	1	باهت	حضور	
بالمرحلة الثانوية - الإعدادية،		9)	المجال	لمكونات	
لن يصادف المتعلم إلا	3		والبيئي	الطبيعي	
Une équipe d'auteurs, خريطة		3	Ĺ	الصحراوي	
(2010 واحدة مثلت عليها مواقع	0	8	ط صورة	وجدنا فقر	
مدن: العيون وبوجدور والداخلة			بلكبير،	(محمد	
ولگویرة. كما أنه لن يري نساء	/		من حجم	2010)،	
يرتدين ملحفة صحراوية إلا مرة)		50 ×	(54 ملم	
واحدة ضمن صورة			نة ترضع	ملم)، لناة	
بمحور، وقوف عند صورة،			ضمن	صغيرها،	
(Arrêt sur image)			فقريات	درس،	
			غارها	ترضع ص	
نسجل غياب تقديم نموذج الجمل	النشاط		٠٠ السنة	وجدنا بمق	
كحيوان عاشب، له خصائصه			رر ہے۔۔		
المميزة له على مستوى التغذية	ي		•	التربية	
والتنقل والهضم.			**	صورة ص	
1 030 3			<u> </u>	22	

			حجم (23 ملم ×	
			29 ملم) لرجل	
			صحراوي يعد	
			الشاي المغربي،	
			ضمن درس عادات	
			غذائية خاطئ (
			ص 9)	
لم تحضر الثقافة الحسانية في	التربية		حضرت الصحراء	
شقها المرتبط بالعادات والتقاليد	الأسرية	Y	في خرائط مستوى	
المتعلقة بمجالات منها: التغذية			السنة الأولى	
الصحية والسكن الصحي			باكلوريا في أغلب	
ومشاكل المراهق داخل الأسرة،			المسالك	
كما غاب التطرق لمكانة المرأة				
داخل المجتمع الصحراوي				
الحساني وكيفية تدبير وترشيد		9)		
استعمال الماء بهذا المجتمع.				
لفت انتباهنا جملة وردت بمبيان	الجغرافيا	7 ,		
توزيع مؤشر التنمية البشرية	0	8		
حسب الجهات بالوسط القروي.	1)			
نقرأ فيها:، عدم التوفر على				
المعلومات فيما يخص جهتي				
العيون- بوجدور- الساقية				
الحمراء و وادي الذهب –				
الگويرة،(ص 144).				

المصدر: تفريغ بعض نتائج الدراسة التي أنجزتها الباحثة ابتسام العزيزي حول موضوع: الصحراء والثقافة الحسانية في مقررات الكتب المدرسية بالمغرب. موسم 2015

استنتاجات عامة:

الاستنتاج الذي يمكن أن يخرج به المتمعن في نتائج هذه الدراسة الأولية التي فرغتها في الجدول بالأعلى، هو أن الصحراء كمجال وكثقافة بعناصرها المختلفة حاضرة بشكل باهت جدا، في مضامين الكتب المدرسية. وبالتالي يتأكد لنا أن نظامنا التعليمي لم يستطع لحد الساعة إرساء أسس التربية على التنوع الثقافي بمضامين

المقررات الدراسية، إذا ما اعتبرنا أن المدرسة لم تعد منطوية على ذاتها، بل فاض دورها للانفتاح على المحيط ولاستيعاب تموجات المجتمع وتعبيراته وتوجيه حركيته وعقلنة اختلافه الثقافي بما يخدم المسيرة الارتقائية لبلدنا.

نستنتج كذلك من خلال الخطاب التربوي الوارد بهذه الكتب المدرسية أنه لا يغيب الصحراء كمجال وكثقافة، بل حتى في الصفحات النادرة التي تحضر فيها، يتم ذلك بعدسة مشوهة بدءا بالتسميات المجالية، وبصيغة تعتريها جوانب قصور كثيرة. مما يدعونا الى التساؤل: هل ما ندرسه يمكننا من تكوين مواطنين قادرين على المشاركة الفعلية في بناء وطنهم وجهتهم ومواجهة ما قد يعترضهما من مشكلات؟ هل سيشعر المتعلم بكونه مرتبطا عاطفيا بكيان جغرافي اسمه الصحراء؟

وبالتاي فإن تحقيق إجابات واضحة على هذه التساؤلات، لن يتأتى سوى من خلال إبراز مجموعة من الخصائص السوسيو مجالية التي تميز المجال والمجتمع الصحراوي باعتبارهما يشكلان حقلا خصبا في حاجة ماسة الى دراسات متنوعة ومعمقة، هذه الخصائص التي تشكل جوهر هويتهما وماهيتهما الأصلية، وكذا الوقوف على التغيرات والتحولات التي مست العديد من ظواهر وقضاياهما نتيجة ظاهرة التمدين، والاستقرار في مجالات جغرافية محددة وكل ذلك من اجل الحفاظ على الخصوصية المجالية والثقافية المحلية والجهوية المكملة لباقى الخصوصيات الوطنية.

قائمة المرجع:

1. المراجع العربية:

- الرقيق القيرواني (1990)، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق عبد الله العلي الزيدان و عز الدين عمرو موسى، بيروت.
 - أحمد أوزي، المعجم الموسوعي الجديد لعلوم التربية، منشورات مجلة علوم التربية عدد 42
- حسن حافظي علوي (2014)، دراسات صحراوية: الماء والإبل والتجارة. دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- عبد العزيز فعراس (2016)، المعجم الحساني البيئي الجغرافي، مركز الدراسات الصحراوية، جامعة محمد الخامس، مطبعة أبى رقراق.
- عبد الرحيم العطري (2010)" الثقافة الحسانية في المعرفة الكولونيالية: ثقل الغرائبي وأطروحة التعارض". ورقة منشورة في كتاب: الصحراء فضاء للحضارة والفكر و الابداع. المطبعة والوراقة الوطنية.
- عبد الحق منصف (2007م)، رهانات البيداغوجيا المعاصرة، دراسة في قضابا التعلم والثقافة المدرسية.
- محمد دحمان (2006)، البداوة و الاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر، الرباط، الطبعة الأولى.
 - محمد الدحمي (2013)" مجال البحث حول الصحراء" بمجلة ثقافة الصحراء، العدد الأول.
 - محمد القبلي (1997)، الدولة والولاية والمجال بالمغرب الوسيط، علائق و تفاعل. دار توبقال.

2. الأطروحات والبحوث الجامعية:

- احمد الشكري، الإسلام والمجتمع السوداني إمبراطورية مالي. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1995. 1996.
- ابتسام العزيزي العلوي، الصحراء والثقافة الحسانية في مقررات الكتب المدرسية بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الماستر، مركز الدراسات الصحراوية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط موسم 2015

3. التقارير، المجلات والدلائل:

- مجلة فوس بوكراع شركتنا Nuestra Empresa، تحت عنوان تعرف على الصحراء سنة1972م
- دليل المناهج الجهوية والمحلية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بشراكة مع اليونسيف، فبراير 2005.
- مشروع دليل إرساء المناهج الجهوية والمحلية. مديرية المناهج، وزارة التربية الوطنية المغرب، يونيو 2006.
 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين،
- Nouveau modèle de Le Conseil Economique, Social et Environnemental: **L** développement pour les provinces du Sud, Octobre 2013

4. الكتب المدرسية المغربية:

- فريق من المؤلفين، "الجديد في الاجتماعيات"، السنة الخامسة الابتدائية، دار نشر المعرفة، الرباط، طبعة 2012
- مصطفى عسو،" المفيد في اللغة العربية"، السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 2010
- محمد بلكبير، "فضاء النشاط العلمي"، السنة الرابعة الابتدائية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، طبعة 2009
- . Une équipe d'auteurs, Parcours ,2éme année du cycle secondaire collégial, Nadia Édition, Rabat, édition 2011/2012.

5. المراجع الأجنبية:

- D. Emilio bonelli (1885): Nuevos territories de la costa de sahara. En boletin de la sociedad geografica de Madrid, tomo XVIII.
- Raymond MAUNY (1955): Les navigations sur les côtes du sahara pendant L'Antiquité, Revue des Etudes Anciennes.
- . Rodriguez,E,J.A(2011) La carte de l'Afrique Occidentale Espagnole de 1949 à échelle 1:500.000. orgueil militaire, méharés et jeux poétiques du peuple saharaui. Cybergeo,2011, en ligne : http://cybergeo.revues.org/23461.

آليات التخطيط الحضري وإكراهات تأهيل وتنمية مدينة بني ملال؛ دراسة نقدية

محمد الزبير، ونور الدين طاهير

متصرف، دكتور باحث في التدبير والتنمية الترابية - بني ملال

ملخص: إن المجال الحضري لمدينة بني ملال، له تاريخ تتقاطع فيه جميع الأشكال الثقافية؛ من عادات، وأعراف، ومصالح، ويشهد علاقات اقتصادية وبشرية، تخللتها هجرة متوالية خلال فترات متعاقبة. وقد تمت تهيئة هذا المجال بشكل غير متجانس، نتيجة تداخل عدة عوامل؛ كارتفاع الكثافة السكانية، وانتشار السكن غير القانوني بالدواوبر والأحياء الهامشية، مع تدهور المحيط البيئي، وتراجع الغطاء النباتي، وهبوب الفيضانات، وضعف تدبير النفايات. وقد فرض هذا الواقع على المسؤولين، تنزبل تخطيط شمولي يدمج التجمعات الهامشية ضمن المجال الحضري للمدينة، لأن أهم مسرح لاختبار الأبعاد المجالية لتخطيط وتدبير المدن هي هوامشها وضاحيتها. ومن هذا المنطلق بسطنا إشكالية هذا الموضوع التي تمثلت في كيفية مساهمة التخطيط في تصحيح الاختلالات السوسيو -مجالية وتحسين صورة مدينة بني ملال بشكل أفضل مما كانت عليه، سواء على المستوى العمراني، أو الخدماتي، بهدف ضبط توسعها بشكل عقلاني ومنظم، وجعلها بيئة حضرية مناسبة لعيش الإنسان. وللإجابة على هذه الإشكالية، تطرقنا، في هذا المقال، لتحليل نقدى لمضامين أدوات التخطيط الحضري التي توالت على مدينة بني ملال، ومدى إسهامها في تصحيح الاختلالات السوسيو-مجالية وتحقيق التنمية المحلية. حيث اتضح لنا أن التخطيط الحضري ببني ملال قد عرف عدة ثغرات، تمثلت أساسا في التأخر الكبير في المصادقة على وثائق التعمير وتنفيذ توجيهاتها، وفي وإفشال محتوى العديد من مشاريعها، مما انعكس سلبا على صورة المدينة وشكل تهيئة مجالها الترابي (تمدين عشوائي على حساب الأراضي الفلاحية المتاخمة للمدار الحضري، نقط بيئية سوداء، قلة الفضاءات الخضراء المهيئة، ...)، كما تبين أن هذه الوضعية ساهمت فيها عوامل أخرى من قبيل كثرة الاستثناءات في ميدان التعمير، إضافة إلى النظرة الضيقة لبعض الفاعلين في تدبير الشأن المحلى للمدينة اتجاه التدبير الاستشرافي الشمولي.

الكلمات المفاتيح: المجال الحضري - التخطيط الحضري - التنمية المجالية - مدينة بني ملال (المغرب)

Abstract: The urban space of the city of Beni Mellal has a history of different cultural forms, habits, customs, interests, and economic and human relations, that interspersed with continuos migration over the years. A chaotic environment was created, as a result of overlapping of several factors, such as high population density, the spread of illegal housing in douars and marginal neighborhoods, the deterioration of the city green environment, flooding, and poor waste management. To face this reality, officials have to establish a comprehensive strategy that integrates marginal communities within the urban area of the city, because planning and managing cities surrounding areas and suburbs is a key success for a long term devlopment. In the same context, planning contributes to correct social imbalances and improve the image of the city in a rational way that aims to prepare a proper place to live. In this article (entitled: Urban planning mechanisms and constraints to rehabilitate and develop the city of Beni-Mellal: A critical study Summary), a critical analysis of the city urban planning tools will be discused, along with the extent of its contribution to correct socio-megalological imbalances and to achieve a good life style environment. It is crystal clear that planning of the city has to stop random urbanization at the expense of agricultural fields and also has to take into consideration the implementation of its directives in an accurate way. Moreover, it has to promote green spaces throughout the city.

Words Keys: Urban space - Urban planning – Spatial development - Beni Mellal city (Morocco)

تقديم:

شهدت مدينة بني ملال في العقد الأخير دينامية حضرية متسارعة، إذ توسع مجالها الحضري على الهوامش بأزيد من 5 كلم عن مركز المدينة، ويتواجد أغلبها في المنبسطات والمواقع المميزة في اتجاه الشمال والشمال الغربي على أراضي منخفضة الميل وجيدة التربة لسهل تادلة، التي تعد مجالات استقطاب من داخل وخارج المدينة، وأيضا، في اتجاه قدم الجبل بالجنوب والجنوب الشرقي على أراضي غير ملائمة للبناء. إضافة إلى أنها تشهد أزمة في السكن، واكتظاظا في المدينة العتيقة، بكثافة سكانية تتجاوز 3000 للبناء. إضافة إلى أنها تشهد أزمة في السكن، واكتظاظا في المدينة العتيقة، أو في الهوامش. وقد رافق ن/كلم²، ووجود أكثر من أسرة مهددة بسقوط منازلها سواء داخل المدينة العتيقة، أو في الهوامش. وقد رافق هذا الامتداد المجالي غير القانوني للأحياء (أزيد من 310 هكتارا بمحيط المدينة مع ضعف ربطها بشبكة التطهير السائل، وضعف مستوى التجهيزات الأخرى أيضا، والتي لا تتعدى 1% في مجموعة من الدواوير الهامشية كدوار عين الغازي، وحليمة، والمرجة، والنخيلة) مشاكل متعددة على مستوى التخطيط الحضري الذي لم يستطع التأقلم مع الواقع المحمل بمجموعة من الإكراهات أهمها عدم الالتزام بتطبيق ما جاء في وثائق التعمير، بالإضافة إلى تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينهم. من هنا نتبع الإشكالية الأساسية لهذا الموضوع، والتي يمكن صياغتها في شكل التساؤلات التالية:

- ما هو دور التخطيط كآلية لتحسين الصورة الرتيبة والمضطردة للمجال الترابي لمدينة بني ملال؟ وأين تتجلى مكامن الضعف والخلل في تجسيد مقترحات أدوات التخطيط على أرض الواقع؟ وهل تم احترام تطبيق توجهات وثائق التعمير بحكامة رشيدة في تدبير شؤون المدينة كمجال حضري شاسع؟

وتتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في تقديم تصور لآليات وخصائص تصحيح الاختلالات التي تفاقمت على المستوى المجالي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والعقاري بمدينة بني ملال، ومدى مساهمة أدوات التخطيط الحضري في الحفاظ على سلامة بيئتها، وتحسين جمالية مشهدها العام، مع رصد تطورها عبر الزمن، وإعادة قراءتها بأسلوب جديد يفرض على الفاعلين اتخاذ إجراءات استشرافية تمكن من الإحاطة بالاختلال المتعلق بالتباين بين الموارد الطبيعية والضغط الديمغرافي، والاختلال الاقتصادي المتمثل في ضعف الإنتاج وضعف المداخيل، والاختلال الاجتماعي الذي يتجلى في ضعف وتدني القدرة الشرائية للسكان ونقص في فرص الشغل، ثم الاختلال المجالي المتمثل في تباين مستوى التجهيز بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية. (A. 1999, LAOUINA) كما تتجلى أهمية هذا الموضوع أيضا، في دراسة الدواوير الهامشية التي تخضع لهيمنة مدينة بني ملال العاصمة الجهوية ذات الثقل الديموغرافي والعمراني بلا جدال، والقطب الحضري الهام الذي يستقطب معظم التيارات الاقتصادية، والبشرية، والمالية، والمعلومات المولدة للتنمية، ويزداد احتياجا للأرض، والتي تتأثر بعلاقات غير متكافئة تؤدي إلى تعميق التبعية بشتى أشكالها.

وللإحاطة بإشكالية هذا الموضوع، نقترح التحقق من صحة الفرضية التالية: لقد رافق امتداد المجال الحضري لبني ملال استمرار مسلسل توسع السكن غير القانوني بهوامشها على شكل جزيرات، وذلك بقضم

أراضي فلاحية مهمة، مع تدهور أوضاعها السوسيو –اقتصادية بسيادة مظاهر الهشاشة الاجتماعية، كالفقر، والأمية، والبطالة، وكذا المجالية كضعف الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والتطهير السائل، ثم صعوبة كبيرة في إمكانية الولوج إلى الخدمات الحضرية الأساسية، نظرا لضعف تأهيلها رغم وجود وثائق التعمير، الشيء الذي يعكس تواضع تفعيل سياسات التخطيط والتهيئة الحضرية؛ إما لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية بالشكل المطلوب، أو لعدم التنسيق بين الفاعلين، أو لضعف الاحتياط العقاري وتوسع السوق العقارية السرية. وذلك من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والعمل الميداني في شكل مقابلات مع بعض المسؤولين والفاعلين في هذا الشأن، ثم تتبع تنزيل المشاريع المبرمجة في وثائق التخطيط الحضري عبر الملاحظة الميدانية.

I - المفاهيم المؤطرة للموضوع:

1- المجال الحضري: تعددت دلالات مفهوم المجال باختلاف زوايا النظر التي قاربته. (لطيفة بيان، 2019) لكن هذا المفهوم يبقى أقرب للجغرافيين منه لباقي التخصصات المعرفية الأخرى. ويمكن أن نجمله في كونه ذلك الحيز أو الرقعة الجغرافية التي تحتوي عنصرا أو عدة عناصر من مكونات النظام البيئي في إطار نوع من التفاعل والتداخل فيما بينها. ويشكل كل عنصر من عناصر هذا المجال البنيوية أو الوظيفية متغيرا ذو بعدين بعد مرئي وبعد خفي. ويقصد بالمجال الحضري ذلك الحيز الذي تنبسط فوقه الأنشطة غير الفلاحية من تجارة، وصناعة، وخدمات، وما يرتبط بها. ويتميز المجال الحضري بتركز كبير للساكنة والأنشطة، وتتميز ساكنته باكتساب سلوكيات مختلفة عن سلوكيات ساكنة المجال الربغي.

2- التخطيط الحضري: يعد التخطيط الركيزة الأولى التدبير الحضري، ويُعَرف على أنه عملية ذهنية إبداعية تعمل على رسم الأهداف والتوجهات المراد اتباعها لإنجاز قانون ما، وعلى نهج أسلوب علمي لدراسة كل المعلومات والبيانات لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف. (كامل بربر، 1996) ويتمثل التخطيط الحضري في مجموعة من التدابير التي يتخذها المسؤولون عن تدبير المدينة لتحسين صورتها بشكل أفضل مما كانت عليه، وجعلها بيئة حضرية مناسبة لعيش ساكنتها، من خلال تحسين جودة العمران وتناسقه، وتوفير التجهيزات والخدمات، خاصة الاجتماعية منها، وأيضا من خلال ضبط توسع المدينة بشكل عقلاني ومنظم. (نورالدين طاهير، 2019)

3- أدوات التخطيط الحضري: وهي التصميم المديري للتهيئة العمرانية (SDAU)، وتصميم التهيئة (PA)، وتصميم التهيئة (PA)، وتصميم التنظيق (PZ)، باعتبارها مخططات تهدف إلى تأهيل مجال عمراني معين على المستوى المحلي، انسجاما مع توجهات المخطط الوطني لإعداد التراب (SNAT) على مستوى الوطني، ومقتضيات المخطط الجهوي لإعداد التراب (SRAT) على المستوى الجهوي.

4- التنمية المجالية: يعد مفهوم التنمية المجالية مفهوما مركبا من مفهوم التنمية تعني ‹‹ العملية والمسلسل اللذان يهدفان إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان ›› ، ومفهوم المجال يعني ‹‹ وسع غير محدد يحتوي

كل الأشياء ويحيط بها ›› كما تم تحديده في معجم Larousse. ويرى معجم الجغرافيا أن المجال هو ‹﴿التراث ومكاسب التهيئات التي سبق تنفيذها، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، ... وهو مسرح واقعي للرهانات وحقل صراع دائم للقوى، ويكون إما متجانسا أو غير متجانس، ثم مستقطب ومهيكل في آن واحد، ودعامة للتواصل أيضا ›› (Pierre George, 1970). والمجال أيضا ‹‹ ثروة يجب تنظيمها واستهلاكها بشكل عقلاني لأنها قابلة للنفاذ. ويظهر الخصاص في المجال بحدة أكبر بالوسط الحضري، وتبعا لذلك، ينتظم إذ تتحكم فيه ميكانيزمات نوعية تحدد ثمن الأرض (الربع العقاري يدمج ربع الندرة)، وتبعا لذلك، ينتظم استعمال المجال الحضري حسب ثمن العقار والأنشطة المختلفة ››. (P. MERLIN, F. CHOAY, 2005)

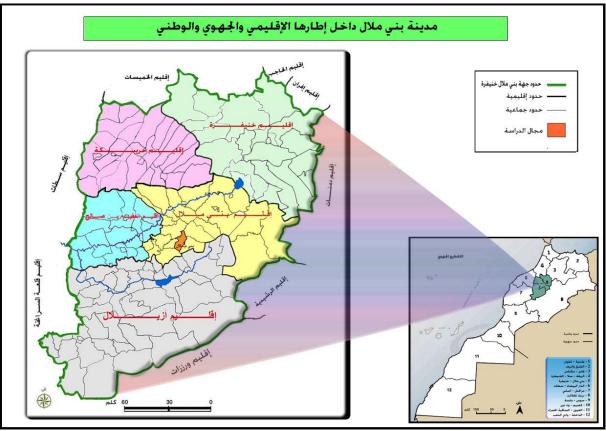
ومما سبق، يمكن تحديد التنمية المجالية على أنها نقطة تلاقي مختلف السياسات القطاعية في إطار شمولي يهدف إلى الحد من التفاوتات الجهوية، والإقليمية، والمحلية، بتثمين موارد المدينة والمؤهلات الكفيلة بإنتاج الثروة بشكل متجدد، يرفع من جودة الحياة، ويعمل على توفير الشغل، من خلال التوفيق ما بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأجرأة الحكامة، وتنفيذ الديمقراطية المحلية وأنماط تدبير الشأن الحضري، لتحقيق الاستدامة.

5 - التنمية المحلية: تعني "لسيرورة تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجال ترابي معين انطلاقا من تعبئة موارده بشكل عقلاني، وبإشراك كل الطاقات المتاحة"، (A. MIRRANE, 2003) وتشكل من هذا المنظور كل التدخلات والعمليات التي تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية لمجال ما، عبر تعبئة موارده ومؤهلاته المحلية المتاحة، وطاقاته، وتجنيد ساكنته وتوظيف معارفها، ومكتسباتها، وثقافتها المحلية، وتثمين مخزونها الثقافي، وفق مشروع شامل، ومتكامل، ومندمج يجمع بين متطلبات التنمية والتهيئة الحضرية، بهدف تقوية التنافسية الترابية، والنهوض بالاقتصاد المحلي، وتطوير الأنشطة الإنتاجية، وتحسين مستوى عيش الساكنة.

II - لمحة عن مجال الدراسة : مدينة بني ملال

تعتبر مدينة بني ملال من المدن المغربية المتوسطة. تبلغ مساحتها 64 كلم 2 ، وتقع بين خطي الطول 6° و24° غرب خط غرينتش وخطي العرض 22° و32° شمال خط الاستواء، وتوجد في الوسط الغربي للمملكة المغربية، على محور طرقي بين مدينتي فاس ومراكش على الطريق الوطنية رقم 8. وتتوطن مدينة بني ملال بين وحدتين تضاريسيتين متمايزتين: وحدة جبلية تنتمي إلى جبال الأطلس المتوسط الجنوبي (أطلس بني ملال)، والتي تمتد على طول الجهة الجنوبية للمدينة، وتتخذ اتجاها شماليا شرقيا وجنوبيا غربيا، ووحدة السهل (سهل تادلة)، التي تمتد من قدم الجبل بالجنوب إلى حدود نهر أم الربيع. وتبعد بني ملال عن مدينة فاس بحوالي 360 كلم، وعن مدينة مراكش بحوالي 190 كلم، وعن مدينة الدار البيضاء بحوالي 220 كلم، وعن العاصمة الرباط بحوالي 300 كلم. يحد بني ملال من الشمال الشرقي جماعة أولاد يعيش وجماعة قم العنصر، ومن الغرب جماعة ميدي جابر. (أنظر إلى الخريطة رقم 010 بعده)

لقد أصبحت مدينة بني ملال عاصمة إقليم بني ملال سنة 1959م، وارتقت إلى بلدية سنة 1976م، كما أصبحت عاصمة جهة تادلة أزيلال سنة 1996م، ثم عاصمة جهة بني ملال-خنيفرة سنة 2015م.



خريطة رقم 01: خريطة مركبة تبين موقع مدينة بني ملال داخل إطارها الإقليمي والجهوي والوطني

المصدر: إنجاز نورالدين طاهير - 2016 -

III - أدوات التخطيط الحضري ببني ملال ومدى تنزيل مقتضياتها على أرض الواقع:

سنتطرق من خلال هذا المحور أهم آليات التخطيط الحضري لبني ملال، حيث قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة أجيال؛ منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000، وبين سنة 2002 وسنة 2012، ثم من سنة 2012 إلى الآن. كما سنقوم بتقييم نقدي موجز للمشروع الحضري لسنة 2006 ووثيقة تحيينه سنة 2010 الذي جاء كرهان لتأهيل المجال الحضري للمدينة، للوقوف على مدى تنزيل مقتضيات جل هذه الوثائق ومدى التقيد بتوجيهاتها.

1-ضعف تنزبل الجيل الأول من وثائق التعمير: منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000

اعتبر تصميم التهيئة لإيكوشار (ECOCHARD) سنة 1950 أهم وثيقة ساهمت في توسيع بني ملال، لأنها أخذت في صميمها توسيع المدينة بشكل طولي على طول الطريق الوطنية رقم 8 في اتجاه الشرق والغرب، وتقسيم المجال الحضري إلى وحدتين كبيرتين (حسب PLHDU، 2001). وقد سمح إنجاز تصميم التهيئة الثالث

لمدينة بني ملال سنة 1962 في تعزيز الآراء التي جاء بها تصميم إيكوشار، وذلك بتشجيع النمو الطولي للمدينة وإنجاز المنشآت والتجهيزات الإدارية في الجنوب الغربي من المدينة ببناء الحي الإداري.

ويعد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 1978 باعتباره نموذجا للتخطيط الاستشرافي، من أحسن وثائق التعمير وأدقها دراسة رغم تأخر المصادقة عليه. وقد جاءت توجهاته بإضافة تمثلت في (SDAU, de 1978): تعزيز الاختيارات الأساسية لتصاميم التهيئة السابقة المطابقة لنهج إيكوشار مع إعادة تخصيص بعض المناطق وتوجيه التعمير نحو الشمال ونحو الجنوب الغربي خارج المدار الحضري، وتشييد المنطقة الصناعية. بالإضافة إلى بلورة الاختيارات الأساسية المتعلقة بتنظيم المجال الحضري، ثم توجيه الحاجيات المستقبلية للمدينة في مختلف الوظائف، وتعميم البنيات التحتية، وتوسيعها نحو الأحياء الهامشية، مع إنشاء محطة لتصفية المياه العادمة، وتحسين تدبير قطاع النفايات الصلبة، وتثمين المنتوج السياحي، وذلك للاستجابة لحاجيات الساكنة المتزايدة.

فبالرغم من كون برامجه كانت في المستوى، إلا أن منجزاته لم تفي بالمطلوب، لأن الفترة الممتدة من مطلع السبعينات حتى نهاية الثمانينات عرفت تجزيئا مفرطا للأراضي الفلاحية المجاورة للمدينة، وتزايد وتيرة إنتاج السكن غير القانوني وتوسع الأحياء الهامشية التي تفتقد للتجهيزات الأساسية في اتجاه الجنوب. بالإضافة إلى ضعف إنجاز البنيات التحتية، وبالخصوص المحاور الطرقية، وشبكة الصرف الصحي، خاصة بأولاد عياد الذي لم تنطلق به الأشغال إلا بداية سنة 2002. إضافة إلى الخصاص الكبير فيما يتعلق بالمشاريع المتعلقة بالتعليم والصحة، خاصة في الأحياء الهامشية للا عائشة، وبولكرون، وبوشربيط.

وقد عرف تصميم التهيئة الذي أنجز سنة 1984 استنادا على توجهات التصميم المديري للتهيئة الحضرية لسنة 1983، نوعا من التعثر، وقد تم تعديله عدة مرات؛ المرة الأولى سنة 1983، والمرة الثانية سنة 1985، ولم تتم المصادقة عليه إلا بتاريخ 27 ماي 1988، بعدما أصبحت معطياته واقتراحاته المجالية متجاوزة.

عموما، فالجيل الأول من وثائق التعمير باء بالفشل، في ظل التجزيء العشوائي للأراضي الفلاحية من طرف المنعشين العقاريين، مما أثر سلبا على المجال والسكان الذين لم تخدم هذه التصاميم رغباتهم، نظرا لوضوح فشلها رغم عدم استكمال مدة صلاحيتها. وقد أدى تزايد وتفاقم المشاكل السوسيو –مجالية بالمسؤولين عن تدبير شأن المدينة إلى القيام بإعداد تصاميم تعمير جديدة، كمحاولة أخرى منهم لمعالجة التشتت المضطرد والمتسارع لمدينة تعد قطبا يهكل جهة غنية وسط المغرب.

2- نتائج مخيبة للجيل الثاني من وثائق التعمير: منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2012

جاء المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لبني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت وأولاد عياد لسنة 2002 بطموحات أكبر من سابقيه في ظل القانون الجديد 90–12 المتعلق بالتعمير الذي صدر سنة 1992، والذي عدل مقتضيات قانون التعمير لسنة 1952، وألغى قانون سنة 1914، وأدخل وثيقة المخطط

التوجيهي للتهيئة العمرانية إلى القانون الوضعي، وأعطاها إلزامية قانونية، مع توسيع مجال تطبيق تصميم التهيئة، والحث على إنجاز تصميم للتنطيق. ويعد هذا المخطط تمهيدا لإدخال أدوات التهيئة لمجموع تراب جهاز حضري، يتشكل من مراكز مختلفة الوظائف الحضرية: بني ملال، والفقيه بن صالح، وسوق السبت أولاد نمة، وخميس أولاد عياد، والذي تنبأ باستشراف تنمية أفضل لمدينة بني ملال بجعلها حاضرة كبرى تنافس باقي الحواضر المغربية، وتساهم في ميلاد ونمو شبكة حضرية بالتراب المغربي، مع المزاوجة بين ضبط وتوجيه التمدين والحفاظ على الأراضي الفلاحية قدر المستطاع، نظرا لتداخل المدارات الحضرية والمدارات السقوية بمنطقة تادلة.

وقد كانت من توجيهاته كبح التوسع الحضري شمال المدينة لتفادي زحف التمدين على الأراضي الفلاحية السقوية، بالإضافة إلى تقوية وتنمية الأقطاب الرئيسية المهيكلة للمدينة؛ القطب المركزي، والقطب الصناعي، والقطب الجامعي، مع تنمية الأقطاب الأربعة الثانوية، لتلعب دور الربط بين الأقطاب الرئيسية. ثم إدماج الوحدات المجاورة للحدود الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية للمدار الحضري، في إطار "بني ملال الكبرى"، وجعل مدينة بني ملال ذات بنية ثلاثية الأقطاب على المدى القريب، ومتعددة الأقطاب على المدى المتوسط والبعيد، وذلك بهيكلة قطبي أولاد مبارك وفم أودي، والقطب السياحي والترفيهي، ثم الأقطاب الثانوية التي لا زالت في طور النمو: قطب أولاد عياد، وقطب أوربيع آيت تسليت، وقطب عين الغازي، بالإضافة إلى خلق منطقة صناعية في المنطقة الغربية، مع تدعيم الاستثمار في العقار، وخلق ظروف مناسبة للمنافسة الشريفة، وإعطاء ديناميكية للنسيج الاقتصادي المحلي، وإنجاز تصاميم مديرية تتعلق مناسبة للمنافسة الشريفة، وإعطاء ديناميكية للنسيج الاقتصادي المحلي، وإنجاز تصاميم مديرية تتعلق بالطرق، والتطهير السائل، وحماية البيئة.

وبالرغم من أن توجهاته تمتد إلى غاية سنة 2020، فقد أبان عن تواضعه في علاج الاختلالات واستشراف مقومات عاصمة جهوية بامتياز، نظرا لتوقيف التراخيص المتعلقة بتجزيء الأراضي المخصصة للبناء في الفترة الممتدة ما بين سنة 1995 وسنة 2000، الشيء الذي أدى إلى ملء المجالات الفارغة داخل المدينة ببناء التجزئات التي تم الترخيص لها قبل سنة 1995، كما لم يتم نقل السوق الأسبوعي إلى المنطقة الجديدة، ونفس الشيء بالنسبة للمركز الجديد للبلدية والمركز المتعدد الوظائف، وأشغال صيانة وحماية المدينة القديمة، مما يفسر لنا الفشل في تنفيذ توجهاته الأولية، وبالأحرى تنزيل مقترحاته على المدى المتوسط والبعيد، لرسم معالم تنمية سوسيو –اقتصادية لمدينة بني ملال لكي تستطيع أداء دورها الحقيقي كقطب جهوى.

ومن خلال المعاينة الميدانية، تبين أن التوجهات المبرمجة على المدى المتوسط انطلاقا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2010، لم يتم تحقيق سوى بعض المنجزات المسطرة، والمتمثلة في إنجاز السوق الجهوي، والمذبحة الإقليمية، وتوسيع كلية العلوم والتقنيات، مع بناء جناح جديد يهم علم الاقتصاد، ثم

توسيع وتهيئة المطار من أجل التنقل الداخلي، بينما لم تخرج إلى الوجود اختيارات المدى البعيد، التي تمتد إلى غاية سنة 2020 مثل إنجاز السكة الحديدية، وتهيئة ملعب الغولف.

يعد تصميم التهيئة لسنة 2004، كما قدمه أصحابه، مقاربة مندمجة للنمو الديمغرافي بمدينة بني ملال والمراكز الحضرية المجاورة لها، لكن التأخير في المصادقة عليه بالإضافة إلى امتداد صلاحية التصميم القديم الذي لم يعد باستطاعته مسايرة الدينامية السريعة للمجال الحضري لبني ملال لـ 6 سنوات إضافية، عرقل مبدئيا أهداف هذا التصميم الجديد، وإجاباته للمشاكل المطروحة في الفترة المخصصة لتطبيقه، وساهم في إجهاض أغلب مقترحاته التي تم تجاوزها وهي في مرحلة المخاض.

ويتبين من تقييم حصيلة تنفيذ مقترحاته رغم بقاء مدة قصيرة على انتهاء صلاحيته، أن المقترحات التي جاء بها لم يتم إنجاز أغلبها. فالمنجز منها كان بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع تبني المشروع الحضري لمدينة بني ملال، والسبب يكمن في تأخر المصادقة عليه، وتماطل بعض القطاعات المتدخلة، وعزوفها عن احترام التنطيق. وخير دليل على هذا الفشل هو الموافقة على طلبات الاستثناءات في ميدان التعمير خلال مدة صلاحية تصميم التهيئة، لأن الاستثناء لا تتم الموافقة عليه إلا بعد مرور 10 سنوات، مما يوضح الاختيارات التي ينهجها بعض الفاعلين في تسيير الشأن المحلي وتنظيم المجال، باستغلال الثغرات القانونية في قوانين التعمير لتغيير طبيعة بعض المشاريع، وخصوصا دليل عملية الاستثناءات في التعمير.

مدى تنفيذها إلى غاية سنة 2014	مِجة في تصميم تهيئة 2004 و	جدول رقم 01: المرافق العمومية المبر
-------------------------------	----------------------------	-------------------------------------

التجهيزات غير المنجزة	التجهيزات المنجزة	التجهيزات المنجزة	المجموع	التجهيزات المبرمجة		التجهب	
2014	2013	2008		2005	2000	1999	السنوات المبرمجة
17	2	3	22	12	2	8	م. التعليمية
20	0	2	22	5	2	15	م. التكوين المهني
4	1	1	6	1	1	4	م. الصحية
81	0	2	83	16	4	63	التجهيزات الرياضية
11	5	4	20	4	5	11	م. السوسيو تقافية
2	1	3	6	2	4	0	الإدارات
8	2	3	13	2	3	8	التجهيزات السوسيواقتصادية
143	11	18	172	42	21	109	المجمـوع

المصدر: تصميم التهيئة لبلدية بني ملال، التقرير التركيبي الوسيط، أكتوبر 1999، ص: 177

فقد أفرز التأخر في إنجاز مشاريع السكن، والتجهيزات العمومية، والمجالات الخضراء، ضغطا من طرف الساكنة المتزايدة باستمرار، مثالا على عدم احترام مقتضيات تصميم التهيئة وتغيير وظيفة بعض

الأراضي: المنطقة الموجودة بمحاذاة المنطقة الصناعية والسوق الجديد على طول الطريق الوطنية رقم 11، التي كانت مبرمجة كمنطقة خضراء في التصميم التوجيهي للتهيئة العمرانية لسنة 2002 وفي تصميم التهيئة لسنة 2004، تحولت بفعل الاستثناء إلى منطقة سكنية للعمارات.

ومجمل القول، لم يتم تنفيذ توجهات تصميم التهيئة لسنة 2004 من طرف المسؤولين، وبقيت حبرا على ورق رغم مرور حوالي 9 سنوات على المصادقة عليه.

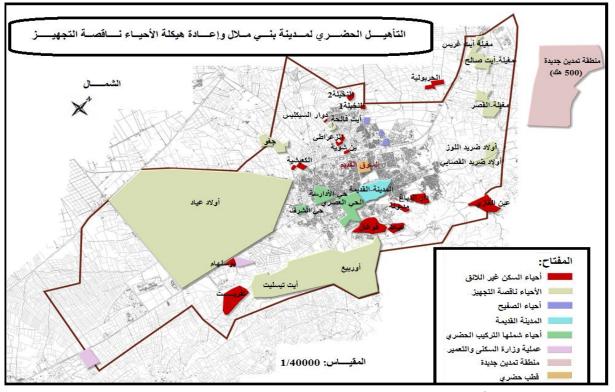
وفي ظل الإكراهات والعوائق التي تقف حاجزا أمام التخطيط الحضري، كما سبق وأن وضحنا من خلال استفحال التجاوزات والاختلالات السوسيو –مجالية وتفاقم الأوضاع بمدينة بني ملال، قامت السلطات بخلق خلية لإعداد مشروع التأهيل الحضري، بهدف استشراف صورة مستقبلية جميلة لبنى ملال.

3- المشروع الحضري رهان لإعادة تأهيل المجال الحضري لبنى ملال:

أتى المشروع الحضري لسنة 2006 لتأهيل مدينة بني ملال ومعالجة الاختلالات السوسيو-مجالية لواقع حال هذه المدينة، وتأهيل المجال الحضري لبني ملال، بإعادة هيكلة أحياء السكن غير اللائق، وخلق مدينة جديدة بمنطقة امغيلة (على حوالي 500 هكتار)، وإنجاز التجهيزات الأساسية، والرفع من مستوى التجهيزات الأساسية، والرفع من مستوى التجهيزات السوسيو-جماعية بالمدينة (التعليمية، والصحية، والسياحية، والثقافية، والرياضية، والترفيهية)، مع إعطاء دينامية اقتصادية للمدينة بتحويل السوق الأسبوعي، وتوسيع وتجهيز المنطقة الصناعية، بالإضافة إلى حماية المدينة من الفيضانات بتوسيع مجارى وجنبات الأودية والسواقي المارة عبر المدينة، وبناء سدود في العالية، وتهيئة الحدائق الكبرى لمنطقة تمكنونت، والمدار السياحي لعين أسردون (حوالي 140 هكتارا) وسيدي بويعقوب، للحفاظ على البيئة السليمة. دون أن ننسى إنجاز التصميم الأخضر للمدينة، والمخطط المديري للتطهير الصلب، مع تحويل المطرح البلدي، وتهيئة المطرح القديم، ونهج سياسة التدبير المفوض لجمع النفايات الصلبة، لكي تساير النمو المتسارع الذي تشهده مدينة بنى ملال باعتبارها قطبا جهويا بامتياز.

لقد واجهت هذا المشروع الحضري عدة إكراهات في تحقيق أهدافه، ساهمت فيها لوبيات تتحكم في مجال العقار الموجه للسكنى والتعمير، بالإضافة إلى غياب الدراسات الحقيقية والمعمقة لمعالجة المشاكل البنيوية المطروحة، ولضعف مراقبة الاعتمادات المالية، وطرق توظيفها، وتتبع مجالات صرفها، وما مدى مطابقتها لدفاتر تحملات المشاريع المقترحة، مع تماطل الأجهزة المكلفة بالتعمير في أداء التزاماتها بروح المسؤولية والمواطنة، والبطء في سير أشغال الأعمال على أرض الواقع، رغم أن بني ملال تتوفر على المؤهلات الطبيعية، والبشرية، التي تمكنها من تحقيق تنمية مجالية مندمجة. لذلك تم تحيينه سنة 2010 من أجل احتواء الإشكالات التي تفاقمت، بنظرة شمولية وبحكامة، تربط مركز المدينة بمحيطها الهامشي، والمراكز المجاورة، وزكت توجهاته سياسة الأوراش الكبرى المبرمجة، أهمها؛ تطوير القطب الفلاحي، وتهيئة وتوسيع وتقوية مطار أولاد يعيش لكي يصبح مطارا دوليا، ويساهم في فك العزلة الجوية عن المنطقة من خلال رحلات داخلية وأخرى دولية، وإنجاز الطريق السيار دوليا، ويساهم في فك العزلة الجوية عن المنطقة من خلال رحلات داخلية وأخرى دولية، وإنجاز الطريق السيار الرابط بين برشيد وبني ملال على مسافة تصل إلى 172 كيلومترا، ثم إنجاز خطوط السكة الحديدية التي تعد أحد

أكبر دعامات التنمية المحلية والجهوية، والتي سيكون لها دور كبير في رفع وتيرة الاستثمار. مع تعميم تغطية المراكز المجاورة لمدينة بنى ملال بوثائق التعمير.



خريطة رقم 02: التأهيل الحضري لمدينة بني ملال وإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز

المصدر: المشروع الحضري لتأهيل مدينة بني ملال 2006 (بتصرف)

وتكمن نظرته الشمولية في كون تأهيل مدينة بني ملال رهين بتنمية المراكز المجاورة التي توجد بالمدار المسقي لتادلة ما دامت تربطهما علاقات تفاعلية، وتأثير وتأثر، ثم تراقص يومي، ويهم إنجاز البنى التحتية، وحماية البيئة، وتقوية الاقتصاد المحلي والتنافسية الترابية، والتعمير والسكن، والتنمية المجالية، ثم التنمية الاجتماعية، وإنجاز المشاريع الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى تهيئة المراكز المجاورة : أولاد امبارك، وأولاد يعيش، وسيدي جابر، وفم العنصر، كمراكز حضرية ناشئة (ZUN)، كامتداد مجالي لمدينة بني ملال، مما سيساهم في تخفيف الضغط الممارس عليها، وجعلها عاصمة جهوية للخدمات الراقية، من خلال العمل على :

- تقوية شبكة المواصلات الداخلية والخارجية، بإنجاز الطرق المحورية، خاصة الطرق التي ترمي لفك العزلة عن المشاريع التي أقبرت لحظة ولادتها في المشروع الحضري السابق، مثل السوق الأسبوعي، والمنطقة الصناعية، مع إحداث مجزرة اللحوم في أولاد يعيش، وتوفير آليات النقل، وكافة التجهيزات التي تستجيب لمعايير الجودة الصحية، إضافة إلى العمل على محاربة الذبيحة السربة، وكافة الأشكال المشينة لقطاع إنتاج اللحوم؛

- إعادة هيكلة أحياء مدينة بني ملال التي لا زالت تشهد تعثرات في تهيئتها، ومثال ذلك، حي أولاد عياد العشوائي، الذي توالدت به المساكن غير اللائقة، كدوار حليمة الذي ظهر كحي قائم الذات خلال فترة الربيع

العربي، ولا زالت تتكاثر هذه المساكن بالأحياء الهامشية، خاصة دوار أدوز، ثم تقوية الإطار المبني وسط المراكز المجاورة، وهيكلة أحيائه، ثم توجيه مسار توسعه؛

- تقوية الوظائف الأساسية والأنشطة الاقتصادية بالمجالات المتاخمة لبني ملال، وتنمية دورها الإداري، مع إحداث منطقة صناعية كبرى (حوالي 380 هكتار) بالقرب من أولاد امبارك، لكي تستقبل الاستثمارات في مجال الصناعة الغذائية وصناعة الفلاحة التحويلية.

وقد بينت الملاحظة الميدانية للمجال الحضري لبني ملال مدى تقييم نجاح أو فشل هذا المشروع من خلال تتبع تطبيق مقترحاته كما يلى:

- * إعادة هيكلة الأحياء الهامشية تسير ببطء كبير، يعني أنها تسير سير السلحفاة، ولا تتم بالشكل المتوخى منها. وقد أكد مجموعة من المحلين للشأن المحلي أن المنتخبين المتعاقبين على تسيير جماعة بني ملال هم من يقومون بتشجيع البناء العشوائي من خلال منح رخص الربط بشبكة الكهرباء في المناطق العشوائية غير المهيكلة، خاصة في فترة الانتخابات، مما ساهم بشكل كبير في تفسخ هذه المعضلة المجالية عوض وضع حلول لمعالجتها؛
- * لازال مسلسل الانهيار متواصلا في المباني التي اتخذت بشأنها قرارات الهدم منذ سنة 2003، إذ لازال أصحابها يرممونها، ويكترونها للأرامل وذوو الدخل المحدود. وبالرغم من وجود الدراسة الجيوفيزيائية للمدينة القديمة والدراسة السوسيو –اقتصادية لتحديد حاجيات الساكنة من أجل تنقيلها لمساكن جديدة بتسهيلات مغرية، تبين على أنها مجرد وعود فقط، ولم يتم سوى تقوية البنية التحتية التي شملت بعض الأزقة دون أخرى، خاصة التطهير السائل، ومنح التراخيص لهدم وإعادة إصلاح المنازل من جديد؛
- * اكتظاظ الأحياء بالسكان فاق حجم المدينة التي لم تعد قادرة على استيعاب المزيد من الوافدين من الأرياف، مع تكاثر السكن العشوائي الذي يمتد على مساحة تزيد على 1500 هكتار في المدينة برمتها، تقطنه أزيد من 11000 أسرة، والذي يسيء للمشهد الحضري، الأمر الذي يستدعي التدخل العاجل لمعالجة هذه المعضلة البنيوية، بهيكلته وتحسين معالم مظاهره؛
- * تم إنجاز التجهيزات الأساسية بحوالي 50%، وهي تهيئة الشوارع الكبرى بتوسيعها وتبليطها وتشجير جنباتها وملتقيات الطرق وأيضا مداخل المدينة؛
- * أهم ما تم إنجازه بخصوص التجهيزات السوسيو -جماعية؛ التجهيزات الثقافية المتمثلة في بناء خزانة وسائطية متعددة الاختصاصات، ثم المركز الاجتماعي المتعدد التخصصات "القدس"، ثم بناء دار الثقافة، وبناء وتجهيز مركز سوسيو -ثقافي بحي لالة عائشة، بالإضافة إلى بناء مراكز سوسيو ـثقافية أخرى كتجهيزات ثقافية للقرب بأحياء المسيرة 2، وأولاد عياد، وآيت تيسليت، وإحداث معهد للموسيقي، وإعادة تهيئة قاعة للعروض السينمائية والمسرحية بمواصفات تقنية حديثة. ثم التجهيزات الرياضية المتمثلة في

إنجاز أكثر من 12 ملعبا للقرب، ودور للشباب بكل الأحياء التي شملتها إعادة الهيكلة أولاد عياد، وأوربيع، وجغو الزعراطي، ثم دار الطالبة. أما فيما يتعلق بالتجهيزات السياحية فقد تمت تهيئة المدار السياحي وقصر عين أسردون، وتهيئة الطرق المؤدية إليهما وإلى الجبل. في حين أن التجهيزات المتعلقة بالتعليم تمثلت في بناء المقر الجديد للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ومدرسة وإعدادية بحي لالة عائشة، وثانوية بأولاد عياد التي تحولت لمركز مهن التربية والتكوين، بالإضافة إلى إحداث الكلية متعددة التخصصات (الاقتصاد، والحقوق ...) بجوار كلية العلوم والتقنيات، وإحداث مدرسة عليا للتكنلوجيا، وإحداث بناية لدراسة علم الاجتماع (السوسيولوجيا) بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومطعم بالحي الجامعي، أما التجهيزات الصحية فشملت تأهيل المركز الاستشفائي الجهوي، وبناء مركز صحي، وترميم وإصلاح المراكز التي كانت موجودة آنفا؟

* التجهيزات السوسيو -اقتصادية أهمها تحويل السوق الأسبوعي، وسوق الجملة، وإنجاز السويقات، وتجزيء السوق الأسبوعي القديم الموجود في قلب المدينة بشكل عشوائي ببناء محلات تجارية لفائدة باعة أرصفة الشارع الذين يحتلون الملك العمومي ويتسببون في الازدحام، مما زاد من تشويه المشهد الحضري؛

وأيضا، تم إنجاز قرية الصناع التقليديين بالمنطقة الصناعية على مساحة تقدر بحوالي 13 هكتارا، تضم مقر جمعية الأمل للصناعة التقليدية. بالإضافة إلى بناء سوق الجملة للسمك على مساحة تناهز 03 هكتارات، ثم بناء مجزرة عصرية بالقرب من سوق السمك، والتي ستدعم الوحدة المتكاملة لإنتاج اللحوم التي تم بناؤها بأولاد يعيش، وستمكن من إنتاج حوالي 5480 طن من اللحوم الحمراء؛

* المجالات الخضراء والحفاظ على البيئة، رغم أن المسؤولين حاولوا محو آثار القرية الكبيرة "بني ملال" بتوسيع المجالات الخضراء، من خلال إعادة تهيئة الفضاءات الخضراء، خاصة موقع تمكنونت، ومدار عين أسردون، والمجال الأخضر الذي يسمى " الكازو" في اتجاه طريق عين أسردون، ومجالات خضراء جديدة، أهمها حديقة بالقرب من ولاية جهة بني ملال—خنيفرة، وحديقة أخرى بالقرب من المحطة الطرقية، بالإضافة إلى تهيئة موقع " سيدي بويعقوب"، وتشجير جنبات الشوارع والطرق الرئيسية، مع تهيئة جنبات الأودية، إلا أنه بالمقابل، سجلنا التلاعب في رخص الاستثناء من خلال تحويل مجموعة من المساحات الخضراء إلى مناطق سكنية، وأهمها المنطقة الخضراء التي تحولت إلى منطقة سكنية على مساحة 10 هكتارات بالقرب من معمل الياجور "منارة"، وأيضا بعض المساحات الموجودة داخل أحياء الفيلات التي تحولت إلى عمارات، ومثال على ذلك، حي العمارات قرب آسيما. وما يزيد الطين بلة هو الانتشار الملاحظ للبؤر السوداء الناتجة عن رمي الأزبال بطريقة عشوائية ببعض الأحياء بالمدينة وخاصة بالأحياء الهامشية التي تسود بها مظاهر البداوة، مما يتسبب في انتشار الروائح الكريهة والحشرات التي تهدد سلامة الساكنة، كما تبين ذلك اللوحة رقم 02 بعده.

لوحة رقم 01: الاستهلاك العشوائي للعقار الناذر بوسط مدينة بني ملال



المصدر: التقاط شخصي سنة 2012 وسنة 2019 لوحة رقم 02: انتشار الأزبال في البؤر السوداء بالأحياء الداخلية والهامشية لمدينة بني ملال



المصدر: " الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال". مرجع سابق، ص 255 و 320.

4- تعقد مسطرة المصادقة طابع ميز الجيل الثالث من وثائق التعمير: منذ سنة 2011 إلى الآن

خلف عدم تطبيق المخططات الأولى لمدينة بني ملال عدة مشاكل، أهمها؛ الاستمرار في إنجاز التجزئات غير القانونية، وإقبار التجهيزات العمومية، مع تغيير وظيفة المجالات المخصصة لها، لذلك لم تتجاوز نسبة المنجزات من التجهيزات العمومية المبرمجة 7.84% بتراب المدينة. الشيء الذي جعل السلطات المكلفة بالتعمير تنكب في إعداد دراسة لمخطط توجيهي جديد لمدينة بني ملال الكبرى سنة 2011، وذلك من أجل تأهيلها الحضري بشكل يتناغم مع توجهات المخطط الجهوي لإعداد التراب، كونها تشهد دينامية وجذبا كبيرا لساكنة جهة بني ملال-خنيفرة، بما تتوفر عليه من مؤهلات في مجال الفلاحة والصناعة الغذائية المرتبطة بها، دون إغفال الأوراش الكبرى (الطريق السيار، والمطار، ومشروع السكة الحديدية) التي يتوخى منها أن تساهم في انفتاح المدينة ورفع مستوى السياحة بها.

لقد تم إعداد هذه الوثيقة رغم أن المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية الحالي لا زال ساري المفعول (إلى غاية سنة 2020)، في محاولة جديدة منها لاستخلاص العبر، بإعادة تقييم حصيلة التدخلات المتواضعة السابقة، ولكونه لم يساير سرعة التحولات وتفاقم المشاكل بمدينة بني ملال، خاصة تنامي الأحياء العشوائية، والقطاع اللاشكلي، والاختلالات السوسيو –مجالية الكبرى التي لا ترقى بها إلى مستوى عاصمة جهوية، خاصة في أفق تنزيل مضامين ورش الجهوية المتقدمة، حيث تم القيام بما يلي:

- أولا: وضع تشخيص دقيق ومعمق لإيجابيات وإكراهات مجال الدراسة المتمثل في مدينة بني ملال ومجالاتها الحوزية؛ جماعة أولاد امبارك، وجماعة فم أودي، وجماعة سيدي جابر، وجماعة أولاد يعيش، وجماعة فم العنصر –تاكزيرت.
- ثانيا: توجيه نمو بني ملال الكبرى وبلورة نظرة شمولية لتهيئتها وتنميتها، وذلك من خلال توجيه التمدين، واقتراح التصاميم القطاعية التي ستؤمن التوازن ما بين التنمية الحضرية والتنمية القروية، مع المحافظة على المجالات الفلاحية والغابوية، وحماية المشاهد الطبيعية، وتأمين تراتبية مراكز هذه المجموعة الحضرية.
- ثالثا: حماية المواقع ذات المنافع الإيكولوجية والمشهدية، خاصة بالمناطق الحساسة، مع اقتراح مبدأ تعددية الوظائف المجالية والتمازج الاجتماعي عند توطين وتوزيع التجهيزات الكبرى المهيكلة داخل مدينة بنى ملال ومحيطها.

لقد أعطى هذا التصميم التوجيهي للتهيئة العمرانية لمدينة بني ملال (الذي لم تتم المصادقة النهائية عليه بعد) مكانة هامة للضاحية في التخطيط لمستقبل المدينة في إطار بني ملال الكبرى؛ والتي تكمن في توجيه الوظائف التي يمكن إسنادها إلى المدينة، ثم الأخرى التي يمكن تخصيصها للمراكز المجاورة في تناغم مع توجهات تصاميم التهيئة المنجزة في الآونة الأخيرة بخصوص المراكز القروية المجاورة.

نهيئة الحالى لبنى ملال	منجزات تصميم ال	منجزة من خلال تقييم ا	التجهيزات العمومية ال	حدول رقم 02:
------------------------	-----------------	-----------------------	-----------------------	--------------

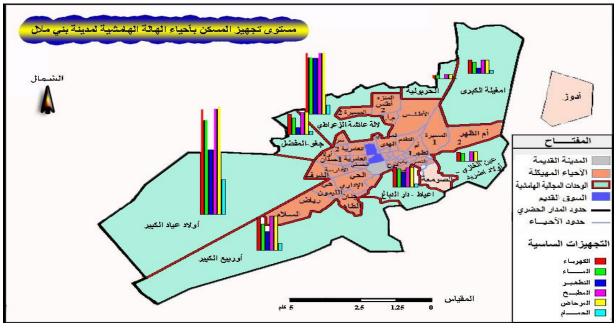
المنجزة	التجهيزات	ت المبرمجة	التجهيزا		
نسبة الإنجاز	العدد	المساحة ب (هك)	العدد	التجهيزات العمومية	
%0.87	1	194.84	141	المجالات الخضراء	
%0.71	2	610	-	الطرق	
%0	0	10.15	57	وقوف السيارات	
%0	0	9.13	30	أماكن عمومية	
%0	0	26.22	15	مقابر	
%0	0	15.05	1	مخيم	
%0	0	13.70	1	حديقة الحيوانات	
%9.43	5	149.97	107	مؤسسات تعليمية	
%26.67	8	61.88	115	مؤسسات إدارية	
%14.29	1	28.65	17	مؤسسات صحية	
%0	0	125.44	15	ملاعب رياضية	
%50	2	2.45	32	مساجد	
%0	0	73.86	1	منطقة للسكة الحديدية	

المصدر: تحبين SDAU بني ملال الكبرى وإنجاز PA لمدينة بني ملال، المرحلة 1: تقرير المقاربة المنهجية، الوكلة الحضرية لبني ملال 2013 وبالموازاة مع ذلك، تم الشروع في إعداد دراسة تصميم التهيئة، لكي يكون النواة الصلبة لتهيئة مدينة

بني ملال والمنطقة الهامشية، والإطار القانوني الذي يوجه كل التدخلات التي جاءت بها مقترحات المشروع الحضري لتأهيل مدينة بني ملال، باعتباره الأمل في إنقاذ القرية الكبيرة، لأن المعطيات أكدت أن هناك ضعفا كبيرا في إنجاز التجهيزات العمومية لم يواكب التزايد الديموغرافي المستمر، والتي تعاني من التخلف والفقر وتقهقر الأوضاع المعيشية والسكنية والاجتماعية.

IV- عوائق التخطيط الحضري بمدينة بنى ملال:

نتحدث عن مشاكل التخطيط بمدينة بني ملال من خلال الرجوع إلى المساحة التي يشغلها السكن العشوائي وغير اللائق، وإلى عدد الأسر المستقرة بهذا النوع من السكن، والذي يشهد ارتفاعا متزايدا، مع ضعف ربط معظم المساكن بشبكة التطهير السائل، وضعف وجود التجهيزات الأخرى أيضا، والتي لا تتعدى 1% في مجموعة من الدواوير الهامشية؛ كدوار عين الغازي، ودوار حليمة، والمرجة، والنخيلة، وغيرها (أنظر إلى الخريطة رقم 20 بعده). ونتحدث عن ضعف التخطيط أيضا، من خلال عدد المخالفات المسجلة في ميدان البناء، إذ أن تصميم التهيئة الذي يعتبر أهم أدوات التخطيط لم تتحقق مقترحاته التوقعية على المجال الحضري، نظرا لعدم تأقلمه مع إكراه أراضي الجموع، وأراضي الملك الخاص غير المحفظة كذلك، خاصة بالمجالات الهامشية (أولاد عياد، وأوربيع، وامغيلة)، والتي يتم تجزيء أغلبها إلى بقع من طرف الملاك أو الورثة، وبيعها لذوي الدخل المحدود بأثمنة زهيدة، وبدون احترام لقوانين البناء المنصوص عليها، لأن وضعيتها القانونية هذه، لا تسمح لمشتريها بالاستفادة من رخص البناء، مع سهولة تداول الأراضي عن طريق السوق العقارية السرية البديلة، مما يجعل التجمعات الهامشية بالخصوص، لا توفر إمكانية التجهيز وإقامة مشاريع كبرى، لأنها مجزأة إلى قطع صغيرة، وبشكل فوضوي لا يتماشي وتوجهات أدوات التخطيط.



خريطة رقم 03: مستوى تجهيز مساكن الأحياء الهامشية لمدينة بني ملال

المصدر: محمد الزبير 2015

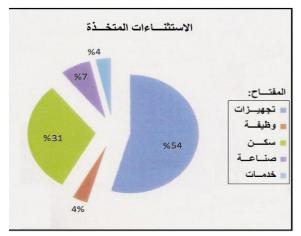
ونظرا لضعف مردودية الأراضي الفلاحية في مجالات الدير، فقد تم تفويتها لبعض المضاربين الصغار أو لبعض من يسعون للملكية بواسطة عقود التنازل، لذلك أصبحت مجزأة بالفعل، أما التجمعات الموجودة في السهل، فهي تجمعات أنشئت على أراضي فلاحية غنية يصعب استرجاعها، مما يجعل منها حاجزا عند إعادة هيكلتها.

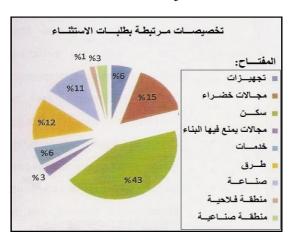
ومجمل القول، فقد تداخلت مشاكل متعددة في فشل التخطيط الحضري بمدينة بني ملال، من أبرزها:

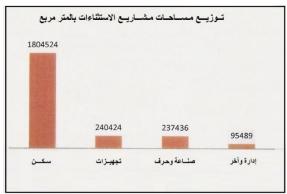
- ضعف الاحتياطي العقاري للدولة وللجماعة الترابية: نظرا لارتفاع المضاربة العقارية على الأراضي الواقعة داخل المدار الحضري، فإن الهامش لا زال يتوسع بنمو التجمعات الموجودة، ويعرف توالد أحياء وتجمعات أخرى، نتيجة سيادة أراضي الجموع وأراضي الخواص على المجال الحضري، ونقص في أراضي الدولة وأراضي الجماعة الترابية التي تم استنفادها بشكل كبير موازاة مع نمو وتوسع المدار الحضري، حتى أصبحت لا تكفي لمد الطلب المتزايد من أجل التهيئة وتنفيذ المشاريع المسطرة في وثائق التعمير. ناهيك عن عدم التطابق بين التنطيق والملكية العقارية صعبة التعبئة، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على العروض التي تقدمها السوق العقارية غير الرسمية بضعف الأثمنة وسهولة الاقتناء، نظرا للمساطير الإدارية المعقدة وطويلة الأمد، وإلى إمكانية البناء بدون رخص؛
- ضعف الإمكانيات المادية، والبشرية، والتنظيمية في تنزيل وثائق التعمير على أرض الواقع: حيث يعيق ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للإدارات المسؤولة على إنتاج وتهيئة المجال الحضري بمدينة بني ملال تنفيذ محتوى وثائق التعمير. وبالخصوص ضعف مالية الجماعة، ورغم أن الفصل 31 من القانون رقم 12-90 يُلزم الجماعة بإنجاز تصاميم تهيئة بالفعل، إلا أن مشكل التمويل يقف حاجزا في تنمية المدينة ومجالاتها الهامشية، لكون مداخيل الجماعة تبقى ضعيفة للقيام باستثمارات تشكل قيمة مضافة لميزانيتها، وبالتالي المساهمة في تنمية المدينة، خاصة مجالاتها الهامشية، وفي انتشار الأنشطة المهيكلة ومصادر الدخل التي تغيب بها، خصوصا في ظل انتشار وسيادة القطاع غير المهيكل، والسكن غير القانوني؛
- ضعف الموارد البشرية للجماعة: يفرض تصميم التهيئة على الجماعة التتبع من حيث الإنجاز، ويفرض توفرها على موارد بشرية قادرة على ذلك، لكون عدم تدبير التمدين الفوضوي الذي استفحلت نتائجه بشكل كبير في هوامش مدينة بني ملال لدليل على غياب المسوولية، والشفافية، والمراقبة، والمحاسبة، وضعف الأطر المؤهلة لتسيير الشأن المحلي بالجماعة الترابية. فالديون التي تثقل كاهل الجماعة، ثم النقص في احتياطها العقاري، إضافة إلى قلة الأطر وضعف تكوين أغلبها تقف كحواجز أمام تطبيق محتوى هذه الوثائق، كما أن بعض المشاريع المسطرة في وثائق التعمير تفوق بكثير الإمكانيات المرصودة لإنجازها، مما يحول دون تنزيلها على أرض الواقع؛

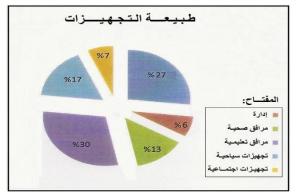
- تعدد المتدخلين في المجال الحضري: يساهم تدخل عدة فاعلين في تدبير شأن المدينة وتداخل اختصاصاتهم وعدم التنسيق فيما بينهم في عرقلة مجموعة من المشاريع، لأن المسؤوليات تكون مشتتة، بالإضافة إلى تباطؤ أو غياب مسطرة التتبع والتقييم المستمر لهذه المشاريع، وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة، فكل متدخل يتحايل على القوانين المنظمة للصفقات العمومية في ميدان التعمير ويتملص من المسؤولية لفائدة متدخل آخر، وهكذا دواليك. وهكذا فإن ضعف تدبير الإمكانيات المادية المرصودة لهذه المشاريع وتعدد المتدخلين وعدم التنسيق بين الهياكل المكلفة بالتخطيط والمؤسسات التي توكل إليها مهمة الإنجاز يؤدي إلى فشل المشاريع المبرمجة، مما يجعل المنجزات تكون ضعيفة جدا؛
- بطء مسطرة المصادقة على وثائق التعمير: يؤدي مشكل التأخر في الموافقة على وثائق التعمير بالمغرب بشكل عام، وبمدينة بني ملال بشكل خاص، إلى تلاشي الاحتياط العقاري المسخر للتهيئة الحضرية، وإلى فقدان هذه الوثائق لفعاليتها في التحكم في توجيه المجال الحضري، وتنامي ظاهرة التجزئات السكنية غير القانونية، وتوسع الأحياء العشوائية على حساب الأراضي الزراعية، مع بروز تقطعات مجالية للإطار المبني؛
- عدم مسايرة وثائق التعمير للواقع الاجتماعي والاقتصادي لساكنة مدينة بني ملال: تعاني مدينة بني ملال من تدني المستوى المعيشي، وتأزم القطاع الاقتصادي بقلة المصانع والشركات، وقد زاد انتشار البطالة والفقر، وظهور التباينات الطبقية، مع ضعف إشراك السكان بشكل فعلي في إنجاز وثائق التعمير، في جعل هؤلاء السكان يتبنون سلوكيات سلبية تتمثل البناء العشوائي؛
- المشكل القانوني للأحياء الهامشية: تجد التجمعات الهامشية التي لم تشارك في إعداد تصاميم التهيئة (غياب من يتحدث باسمها أثناء إنجاز وثيقة التهيئة)، نفسها مسؤولة عن الإنجاز والتتبع في غياب الإمكانيات المالية والموارد البشرية. إضافة إلى أن هذه المجالات التي تعتبر امتدادا للمدينة لا تستفيد من التجهيزات في ظل فراغ قانوني يلزم مندوبيات الوزارات ببرمجة هذه المجالات ضمن المجالات المستفيدة من التجهيزات. وإذا كان تصميم التهيئة يحدد ضمن أهدافه توجيه التنمية داخل المركز، فإن دورية الوزير الأول في الفصل الأول من القانون 12-90 تجعل من رخص البناء حكرا على فئة من القاطنين دون أخرى. وفي ظل هذا الالتباس والغموض يلجأ بعض المتدخلين إلى مخالفة القانون. ناهيك عن تعدد المساطير ومراحل الإعداد المفصلة في الدورية 0.05 التي تجعل من مشروع تصميم التهيئة يواجه التعثرات؛
- كثرة طلبات الإستثناءات في ميدان التعمير: سـمحت مسطرة الاسـتثناء بتصـحيح عدد من الاختلالات التي اعترت تصاميم التهيئة، وساهمت في تسوية وضعية مشاريع لم تكن لتولد، ورغم ذلك ترتبت عنها آثار سلبية على البيئة وعلى مرفلوجية المشهد الحضري، منها التمفصلات المجالية، واكتظاظ الأنسجة الحضرية دون مراعاة المقتضيات التقنية للخصائص المعمارية للمدينة، ثم نقص في التجهيزات الجماعية؛ خاصة الساحات العمومية، والمجالات الخضراء من خلال تغيير وظيفة أراضيها.

رسم بياني رقم 10: تخصيصات طلبات الاستثناء وتوزيع مساحات مشاريعها بمدينة بني ملال







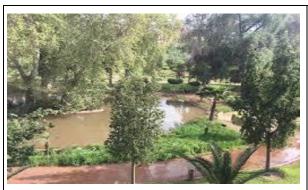


المصدر: الوكالة الحضرية لبني ملال

يتبين من خلال المعطيات المتوصل إليها بخصوص التراخيص المتعلقة بالاستثناء، أن هناك حوالي 56 مشروعا داخل مدينة بني ملال، يتوزعون على مساحة 240 هكتارا تقريبا. ويبقى السكن أكبر مستهلك للعقار الحضري بحوالي 76% مقابل 10% بالنسبة لقطاع الصناعة والتجهيزات و 4% للحاجيات الإدارية وحاجيات أخرى.

فالتمدين بمدينة بني ملال يزحف على حوالي 4465 هكتارا من الأراضي السقوية ذات المردودية المرتفعة، في ظل غياب تحكم فعلي، متكامل، ومتناسق لهذا التمدين.

لوحة رقم 03: ساحة تمكنونت نموذج للساحات الخضراء النادرة بمدينة بني ملال





المصدر: صور من الأنترنيت 2019

لقد عرف التخطيط الحضري بمدينة بني ملال عدة ثغرات، وذلك من خلال التأخر في تنفيذ توجهات وثائق التعمير وفشل محتوى مشاريعها، مما جعل المدينة تنمو بشكل عشوائي على الأراضي الفلاحية المتاخمة للمدار الحضري الذي يتم تحديده من طرف المجلس البلدي بناء على اقتراح من باقي المتدخلين، وكلما شمل هذا المدار أراضي فلاحية كلما كانت إمكانية تحولها إلى مجالات مبنية.

ومن خلال كل ما سبق، يتضح بأن نظرة التقنيين قاصرة عن النظرة الاستشرافية الشمولية لأنها لا تقوم باحتواء التوسع العشوائي إلا من خلال وضع برامج إعادة هيكلة الأحياء التلقائية المبنية على الأراضي الزراعية، وضمها للمدار الحضري، وبذلك يتم توجيه العمران نحو هذه الأراضي الفلاحية الخصبة غير الصالحة للبناء. فالمخططات لا تثمن الخصوصيات السوسيو –اقتصادية للمدينة، ولا تنص على المحافظة على الأراضي الفلاحية، بل تخصص منها مساحات مهمة للسكن، سكن الفيلات مثالا. وفي هذا الصدد، ارتأينا في نهاية هذا التحليل النقدي البسيط للوضعية الحالية لمدينة بني ملال، كنتيجة لتراكم تجارب عمليات التخطيط المتوالية، أن نقترح بعض التوصيات التي نراها أنها قد تساهم في تجاوز هذا الواقع المترامي الأطراف.

$-\mathbf{V}$ توصیات ومقترحات لتأهیل وتنمیة مدینة بني ملال:

تسترعي التنمية المحلية لبني ملال نهج استراتيجية تساهم في جاذبيتها وتنافسيتها على الصعيدين الجهوي والوطني، وذلك من خلال:

- التخفيف من ظاهرة الهجرة القروية نحو مدينة بني ملال، بإيجاد حلول على مستوى أماكن انطلاقها؛
- الارتقاء بمدينة بني ملال إلى قطب إداري واقتصادي وإنتاجي مكتمل بتنزيل المشاريع الكبرى التي ستساهم في تطوير القاعدة التجارية للمدينة؛
- إعادة تأهيل الاقتصاد المحلي بتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية من خلال إنعاش اقتصاد إنتاجي وتنافسي محلي يحل محل اقتصاد الربع القائم حاليا، والاستفادة من مشروع قطب الصناعات الغذائية وربطه بالسكة الحديدية لإنعاش هذا التخصص الاقتصادي للمدينة وجهتها؛
- تأهيل الموارد البشرية وضمان حكامة محلية رشيدة والرفع من مستوى التجهيزات القاعدية الأساسية بالمجالات البيحضرية، خاصة في إطار ورش الجهوية المتقدمة، مع القيام بتدخلات مستعجلة للحد مظاهر الفقر الحضري والإقصاء الاجتماعي؛
- تأهيل المشهد الحضري لمدينة بني ملال والتجمعات القروية المجاورة لها، لكونها تتوفر على مؤهلات بشرية مهمة، وبنيات تحتية لا بأس بها، بالإضافة إلى توفرها على وثائق تعمير مرجعية؛
- نهج المقاربة التشاركية لما لها من أهمية في التنمية المجالية من خلال تحديد المشاكل والحاجيات المحلية وفق تراتب دقيق للأولوبات، وتعزيز مبدأ الديمقراطية الاجتماعية؛
- اتخاذ تدابير مرنة وإجراءات صارمة أحيانا للحد من السكن غير القانوني، سواء التدابير ذات طابع تأهيلي ووقائي، أو الجزرية المتعلقة انتهاكات المجال العمراني، بإشراك جمعيات المجتمع المدني في

- عمليات التتبع والرقابة، لحل مشكلة السكن غير اللائق والعشوائي، دون إغفال برامج للتحسيس والتوعية تتماشى وضعف المستوى التعليمي للساكنة الهامشية المهمشة؛
- التركيز على التعمير التشاوري وتوسيع المشاركة بين المنعشين الاقتصاديين والأطراف الأخرى كالجماعات الترابية، مع إعادة النظر في التنطيق الذي تتضمنه وثائق التعمير ؛
- اعتماد خيارات مجالية وتنظيمية تتميز بالمرونة والليونة، وذلك بالاقتصار على برمجة المحاور الطرقية الرئيسية، والمرافق المهيكلة الأساسية في هامش المدينة، بالإضافة إلى التكثيف من وسائل النقل وتنويعها لتسهيل عملية التنقل بالنسبة لساكنة هذه الأحياء الهامشية؛
- تحديد هوية عمرانية لمدينة بني ملال وتقوية الاندماج الاجتماعي، من خلال ضمان تمكين الساكنة، خاصة ضعيفة الدخل، من تملك السكن (إحداث وحدات سكنية اجتماعية تلبي الطلب الموجود)، مع دعم خلق الأنشطة المذرة للدخل ولفرص الشغل، لفائدة هذه الفئات من الساكنة، وإدماجها في نسق المجتمع، خاصة من ذوي الإعاقة الموجودين بشكل كبير في الأحياء الهامشية لبني ملال؛
- تأطير شباب المدينة وتشجيعهم على العمل الجمعوي، لحمايتهم من العنف، والانحراف، والإدمان، بالإضافة إلى تشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية والعامة؛
- المحافظة على التراث المادي واللامادي، المتمثل في الموروث الثقافي المحلي، وفي الخصوصيات الترابية والموروث الطبيعي الذي يعتبر جزءا من التراث الحضاري، ثم في الفولكلور الشعبي والمحافظة عليه، وتثمينه وحماية كافة أشكاله؛
- تطبيق الحكامة الرشيدة في تدبير الاختلالات المجالية لبني ملال، تستند إلى المنطق الإنتاجي، وجودة الخدمات، وترتكز على مبدأ التعاون المثمر، والعمل التشاركي والالتقائي بين الجماعة الترابية والمؤسسات العمومية، وتنطلق من تفعيل السياسة العامة للدولة لتحقيق التنمية المحلية.

خاتمة:

لقد ساهمت الظروف التاريخية، والطبيعية، والسوسيو –اقتصادية وآلية الهجرة، ثم عدم التحكم في القاعدة العقارية لمجالات التعمير بتجزيء العقار الفلاحي، بالإضافة إلى الخلل الذي رافق وثائق التعمير، في استمرار الدينامية الحضرية بمدينة بني ملال التي شهدت، ولا تزال، تزايدا حضريا يوازيه استهلاكا مفرطا للمجال، بشكل تلقائي وعشوائي، ويتخذ شكل توسعات مجالية متوالية غير مندمجة في النسيج الحضري على حساب أراضى زراعية خصبة ذات جودة عالية.

وبالرغم من كل المجهودات المبذولة بوجود أدوات التخطيط الحضري، إلا أن التنمية المجالية المحلية سجلت تعثرات واضحة، لكون هذا التخطيط لم يستطع الإحاطة بكل مشاكلها المستعصية، نظرا للعجز الذي رافق تنزيل أغلب وثائق التعمير على أرض الواقع، أرجعناها لقلة الكفاءات داخل الأجهزة المنتخبة، ثم تعدد المتدخلين في ميدان التعمير، ناهيك عن تغلغل الفساد، والمحسوبية، وعدم الحس بروح

المسؤولية، والمواطنة، مما ساهم بشكل كبير في توسيع أحزمة الفقر، وخروج التعمير عن النطاق القانوني الذي حدد له، وظهور البناء غير القانوني الذي يفتقد لشروط العيش الكريم خاصة في هوامش المدينة، وساهم في تشويه المشهد الحضري للمدينة، وهو ما يتطابق مع الفرضية المقترحة لإشكالية هذا الموضوع.

وفي هذا السياق، ندعو لنهج تخطيط حضري عقلاني وفق مقاربة تشاركية حقيقية -والذي لا يعني حسب "مانييل كاستلز" مخططات التعمير لأنها عبارة عن نصوص إيديولوجية-، بأبعاده الثلاثة: البعد التخطيطي، والبعد الإجرائي، ثم البعد الحضري الذي يزن النتائج الاجتماعية لثنائية التخطيط الحضري وعمليات التعمير، تماشيا مع تطبيق التوصيات والمقترحات السالفة الذكر، لتحقيق التنمية المحلية، باحتواء كل مظاهر الإقصاء والتهميش التي تعيشها المدينة وهوامشها. وهذا ما يقوي رؤيتنا التي تؤكد على وضع تصور يثمن تأهيل المجال الحضري لمدينة بني ملال، واقتصادها المرتبط بالقطاع الفلاحي المجاور بالدرجة الأولى، من خلال الحث على وضع بنيات لاستقبال الاستثمارات وجلب المقاولات، وتحسين جودة الحياة الحضرية بتقليص التباينات الاجتماعية، وإدماج الدواوير الهامشية، بتزويدها بخدمات القرب، وإعادة هيكلة وحدات إطارها المبني. ويسعى تصورنا أيضا، إلى تنويع الأنشطة ذات القيمة المضافة (الصناعات الغذائية والفلاحة التحويلية، والسياحة الجبلية، ...)، مع إعادة هيكلة الأنشطة التي في طريقها إلى الانقراض والزوال، وأيضا إلى تنظيم وهيكلة الأنشطة اللاشكلية، من خلال تعبئة كل المتذخلين والفاعلين في تدبير الشأن المحلي، من أجل تحقيق إقلاع اقتصادي وعدالة اجتماعية ومجالية، وابالتالى وضع بني ملال على سكة التنمية المحلية المنشودة والعمل على ضمان استدامتها.

البيبليوغرافيا:

- ◄ "المشروع الحضري لمدينة بني ملال،" 2006. جماعة بني ملال.
- ♦ "المشروع الحضري لمدينة بني ملال،" 2010. جماعة بني ملال.
- ♦ "برنامج عمل جماعة بني ملال 2021/2016،" جماعة بني ملال.
- → تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"، اللجنة المديرية، التقارير الموضوعاتية، (2006). مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 135 ص.
- ♦ كامل بربر، 1996: " الإدارة، عملية ونظام". المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة 1، لبنان، 199 ص.
- ♦ لطيفة بيان، 2019: " المجال: مقاربة سوسيلوجية". مقال بمجلة الإنسان والمجال والتنمية، العدد الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، ص.ص. 189–105.
- ♦ محمد الزبير، 2015: «الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال»، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الجغرافيا وتهيئة المجال، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، 338 ص.
- ♦ نورالدين طاهير، 2019: " التسويق الترابي كآلية للتدبير والتنمية الحضرية مدينة بني ملال نموذجا ". أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، نوقشت بتاريخ 2019/06/29 برحاب جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، 361 ص.

- ◆ Actualisation du SDAU du Grand Béni Mellal et établissement du plan d'aménagement de la ville Beni Mellal, Phase II, (Mai 2013): « Analyse Territorial évaluations, prospectives et enjeux », Ministère de l'Habitat, de l'urbanisme et de la politique de la ville, Agence Urbaine de Béni Mellal.
- → Actualisation du SDAU du Grand Béni Mellal et établissement du plan d'aménagement de la ville Beni Mellal, Phase I, (décembre 2012) : « Rapport Approche Méthodologique », Ministère de l'Habitat, de l'urbanisme et de la politique de la ville. Agence Urbaine de Béni Mellal.
- → Agence Urbaine de Béni Mellal, (2001): «La médina de Béni Mellal : réalités et perspectives », Rapport préliminaire, 45p.
- ◆ Ahmed MIRRANE, (2003): « Dynamique urbaine et développement économique local cas de la Municipalité de Oued Labou ». Mémoire de 3ème cycle pour l'obtention du diplôme des Etudes Supérieures en Aménagement et Urbanisme, I.N.A.U, Rabat.
- → A. LAOUINA, (1999): «La gestion intégrée des zones rurales périphériques et la problématique de la protection des ressources», In Aménagement du territoire et développement durable. Quelles intermédiations? Ed. Le Harmattan-Gret. Rabat. 321p.
- → Claude CHALINE, (1980) : « La dynamique urbaine ». Collection le géographe, I^{er} édition, Presses Universitaires de France, Paris, 206 p.
- → Patrizia INGALLINA, (2010) : « Le projet urbain » Que sais-je? Coll, 4ème édition, Presses Universitaires de France (PUF), Paris, 128p.
- → Pierre George, (1970) : « **Dictionnaire de la géographie** ». Volume 14, n°32, Presses Universitaires de France PUF, Paris, 448 p.
- → P. MERLIN et F. CHOAY, (2005): « Dictionnaire de l'urbanisation et de l'aménagement ». Edition Quadrige, Paris, 992 p.
- **♦ Schéma Directeur d'Aménagement Urbain** de Béni Mellal de 1978 (SDAU) .

الاستراتيجية المهترحة لإحلاج هطائح الكمرباء هي مصر كأحد دول حوض النيل 💎 بهلو: عبير محمد عبد الرازق يوسهم

الاستراتيجية المقترحة لإصلاح قطاع الكهرباء في مصر كأحد دول حوض النيل

Proposed strategy to reform egypt's electricity sector as one of the Nile Basin countries

عبير محمد عبد الرازق يوسف مدرس مساعد، جامعه عين شمس بالقاهرة

الملخص: إن إصلاح قطاع الكهرباء يتطلب التزامات استثمارية كبيرة لتوسيع وتحديث البنية التحتية للقطاع، وتأتي هذه الاستثمارات من النفقات العامة للدولة، وفي ظل الاعتماد الزائد على الوقود الأحفوري وحتمية تأمين الموارد أدركت معظم الدول مدى أهمية وجود مزيج متوازن من الطاقة يتضمن الطاقة البديلة. فأصبح الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري التزامًا أساسيًا من جانب المجتمع الدولي.

وبناءً على ذلك، فإن هناك حاجة ملحة للدولة لحل مسألة استدامة قطاع الطاقة، ويتيح تطوير ونشر البرنامج النووي في مصر فرصة استراتيجية نحو استدامته فيسهم أيضًا بدرجة كبيرة في خلق فرص للتنمية الاقتصادية من خلال إنشاء قطاع صناعي وخدمي واعد وتوفير فرص عمل للشباب، وتمثل فرصة الهندسة والتشييد والتشغيل أهم نقاط ذات الجدوى الاقتصادية للدخول في هذا القطاع نظرًا لمتطلباتها للخبرة التقنية والمرتفعة بالنسبة لضرورة المعرفة بالبيئة المحلية.

ويوضح هذا البحث البناء المؤسسي للأطر الاقتصادية المثلى لدعم تطوير هذا القطاع بشكل مستدام، علاوة على ضرورة تنفيذ الأطر الاقتصادية الفعالة لقطاع الطاقة، ومناقشة إصلاحات منظومة الدعم، وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، إدارة جانب الطلب على الطاقة.

الكلمات المفتاحية: الكهرباء، الطاقة النووية ، الإدارة المستدامة، الإصلاح المؤسسي، مصر.

Abstract:

The reform of the electricity sector requires significant investment commitments to expand and modernize the infrastructure of the sector, and these investments come from the state's public expenditures, and with the overreliance on fossil fuels and the imperative of securing resources most countries realized the importance of a balanced mix of energy includes Alternative energy. The phasing out of fossil fuel subsidies has become a key commitment of the international community.

Accordingly, there is an urgent need for the state to resolve the issue of the sustainability of the energy sector, and the development and deployment of the nuclear program in Egypt provides a strategic opportunity towards its sustainability, which also contributes significantly to the creation of opportunities for economic development through the creation of a promising industrial and service sector and the provision of employment opportunities for young people, and represents an opportunity Engineering, construction and operation are the most important points of economic feasibility to enter this sector due to its requirements for technical expertise and high regard to the need to know the local environment.

This research illustrates the institutional structure of optimal economic frameworks to support the sustainable development of this sector, as well as the need to implement effective economic frameworks for the energy sector, discuss support system reforms, restructure the electricity sector, and manage the energy demand side.

Keys words: Electricity, nuclear energy, administration sustainability, institutional reform, Egypt.

مشكله الدراسة:

- 1- زيادة أسعار البترول وأنواع الوقود المختلفة.
- 2-مصادر البترول والغاز الطبيعي ليست متجددة ومهددة بالنضوب.
- 3- أزمات مستمرة تهدد الاقتصاد والأمن القومي نتيجة عدم توافر الوقود.
 - 4-ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري ومحدوديته.

أهداف الدراسة

النهوض بالاقتصاد المصري لاستقبال فنون التقنيات الحديثة وتطويعها لخدمة التنمية الاقتصادية، والعمل على تطوير استراتيجية قطاع الكهرباء في مصر، بما يؤدى الى تنمية البنية التحتية كأحد دعائم النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

1- إتاحة إمكانية إحلال الموارد المتجددة للطاقة النووية في تحسين التنمية الاقتصادية الشاملة ودعم احتياجات التنمية.

2- تحقيق استقلال الطاقة والحد من التقلبات في تكلفة انتتاج الكهرباء.

فرضيات الدراسة

1-تمتلك مصر المقومات المادية والبشرية التي تؤهلها لامتلاك مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء.

2-تستطيع مصر محاكاة نماذج لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية في العالم لتؤمن احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوافر إمدادات الطاقة بشكل منتظم ومستدام.

المحور الأول: نموذج لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء

أولاً: نظام ديمقراطية الكهرباء

يقصد بإضفاء طابع ديمقراطي على الطاقة إعادة هيكلة النظام الكهربائي من خلال زيادة اللامركزية بجانب محطات الطاقة المركزية ورغبة الحكومات الوطنية في السيطرة على المرافق، والتحول للاشتراكية لإدارة المرافق العامة للكهرباء من أجل الصالح العام، أي اللامركزية في توليد الكهرباء من النظم المركزية إلى المنتجين الصغار والمواطنين، وذلك لإضفاء طابع ديمقراطي على شبكة الكهرباء وخلق فرص لفتح الملكية المحلية لأنظمة الكهرباء.

تسمح عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الكهرباء لمواطني أي دولة إما كأفراد أو تعاونيات أو مجتمعات، بالسيطرة على توليد الكهرباء، وأنظمة النقل والتوزيع، ولكن مع نظام مركزي من أجل تحقيق المنافع الوطنية، وإدخال نظام ديمقراطي يتصف بالقدرة المتزايدة للاختيار والسيطرة من قبل الدولة بطريقة تعزز السعى للوصول الشامل إلى الكهرباء المستدامة والصديقة للبيئة.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الطاقة يمثل عاملاً هاماً للغاية في التحول الى مجتمع أكثر عدلاً، وإعادة ترتيب الطربقة التي تعمل بها الاقتصادات بأكملها والمجتمعات باعتبارها القدرة على استغلال وتوليد

وتوزيع السلطة من الحكومات إلى الأفراد والمجتمعات الفردية. كما إنه استجابة مباشرة من قبل المواطنين والشركات الخاصة لحل تحديات الكهرباء الخاصة بهم.

تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات من خلال القوانين والسياسات وخلق وعي يهدف إلى تمكين المواطنين من السيطرة بشكل أكبر على خدمات الكهرباء وتحفيز المزيد من الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة ، فالتدخلات السياسية للحكومة نحو الطاقة المتجددة لا تكفي لتحفيز الاهتمام من المواطنين العاديين ، كما تعمل على تمكين المجتمعات المحلية ومواطنيها من توليد الطاقة المتجددة الخاصة بهم ، على أن يتم تحديد استجابة المستثمرين الأفراد والمجتمعات المحلية لتطوير البنية التحتية لتوليد الشبكات المصغرة والتوزيع من خلال العوامل الاقتصادية والعوامل المحتملة مثل الإعفاءات الضريبية. 1

تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات من خلال القوانين والسياسات وخلق وعي يهدف إلى تمكين المواطنين من السيطرة بشكل أكبر على خدمات الكهرباء وتحفيز المزيد من الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة، وتمثل أنظمة الطاقة المتجددة خيارًا أفضل لكل من إضفاء الطابع الديمقراطي على الكهرباء والطاقة النظيفة، كما تعمل على تمكين المجتمعات المحلية ومواطنيها من توليد الطاقة الخاصة بهم، على أن يتم تحديد استجابة المستثمرين الأفراد والمجتمعات المحلية لتطوير البنية التحتية عن طريق الآتي:

- 1) إعادة الهيكلة الخصخصة إذ يعد التحول التدريجي الحكومي من المركزية أمراً مهماً بالنسبة للقطاع الخاص ليلعب دوراً مساعداً ويتغلب على المشاكل الحالية، بينما تحتفظ الحكومة بحضور استراتيجي وتمارس مهمتها التنظيمية بدعم من المؤسسات العاملة الراسخة مع قانون منع المنافسة والاحتكار والغرض منه هو تشجيع القطاع الخاص لتعزيز إنتاجيته ومساهمته في الناتج المحلى الإجمالي.
 - 2) إطار سياسة متماسك يولي اهتمامًا واضحًا لقضايا التخطيط والرقابة التنظيمية، أي الحوكمة الفعالة.
 - 3) إلغاء الإعانات غير العادلة لأصحاب الدخول المرتفعة التي أدت إلى عبء مالي غير مستدام. 2
 - 4) ومعايير واضحة لمراقبة الأداء والتنظيم المستقل، ومشاركة المجتمع المدنى. 3

ثانياً: إدارة جانب الطلب على الطاقة

يشير إدارة جانب الطلب إلى استخدام تدابير حافزة فعالة لتوجيه مستخدمي الطاقة لتغيير طريقه استهلاك الطاقة الكهربائية، وتحسين كفاءه الاستخدام النهائي وتحسين الموارد للوصول للحد الأدنى من التكاليف، وتتمثل المبادئ في الآتي:

1- صياغة وتعديل القوانين واللوائح والسياسات لضمان تنفيذ التدابير الإدارية، مثل معايير كفاءة الطاقة "قانون سياسة الطاقة الوطنية" و "سياسة إدارة الخدمة العامة «.

المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020. المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، برلين.

¹ Adhekpukoli, E. (2018). The democratization of electricity in Nigeria. The Electricity Journal, 31(2), 1-6.

² Istepanian, H. H. (2014). Iraq's Electricity Crisis. The Electricity Journal, 27(4), 51-69.

³ Chatterjee, E. (2018). The politics of electricity reform: Evidence from West Bengal, India. World Development, 104, 128-139.

3- إصلاح وتحسين نظام الأسعار الكهربائية واعتماد سعر مرن وتوسيع الفجوة من الأسعار الموسمية، وتحسين معدل تحميل شبكة الكهرباء.

مبادرات إدارة جانب الطلب على الكهرباء

بيارات جانب الطلب	خيارات جانب العرض
-زيادة تعريفة الكهرباء الصناعية، وتنفيذ خطة لرفع	-محركات ترددية عالية السرعة.
لأسعار لتكلفة الكهرباء الناتجة عن توليد المحطات	-تثبيت أنظمة قياس متقدمة لتقليل الخسائر.
حرارية.	-شراء معدات متجددة محطات توليد
حملة إعلامية لتنويع شبكة الكهرباء والتوليد المشترك.	الكهرباء
استبدال معدات أكثر كفاءة.	-إعادة إصلاح المحطات القائمة ونقلها.
-إعادة تأهيل محطات الطاقة الحالية في القطاع العام.	-تبديل الوقود وتنويع مصادر توليد الطاقة
ترشيد استهلاك الكهرباء	-تخفيف الضغوط البيئية.

3- تقوم الحكومة بإيجاد دعم لإدارة جانب الطلب عن طريق بناء آليات متعددة الحوافز واعتماد وسائل للتسعير والاقتصاد لتعزيز دافع شركات الطاقة وعملاء الكهرباء. 4

4- الحوافز المناسبة لدعم تدريب مهندسي الطاقة للحاجة إلى المعرفة المهنية المحترفة بشكل متزايد مثل التقنيات منخفضة الكربون وتقنيات شبكة الطاقة الذكية.

5-الحكومة الجيدة والإجراءات القانونية السليمة من خلال إدراج أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات صنع القرار والمشاورات الفعالة مع المجتمعات المحلية، يتم تحديد "الحكم الجيد" وفقًا لمستوى منخفض من الفساد، وإجراءات حكومية شفافة، وتوفير تشريعات فعالة وسريعة الاستجابة.

6-يتعلق إجراءات الاستدامة الحالية بمبدأ "المسؤولية" الذي يعتبر الدولة مسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية، والحد من التكاليف الاجتماعية والبيئية المرتبطة بإنتاج الطاقة واستخدامها. 5

7-تنفيذ السياسات العامة والحملات التثقيفية التي تستهدف الوعي الاجتماعي والاستخدام الفعال للموارد الطبيعي. 6

8-التخلص الجيولوجي من النفايات النووية المشعة، عن طريق زيادة في مستويات التمويل للبحث والتطوير في النفايات النووية كجزء ثابت من ميزانية وزارة الطاقة. 7

1/17

⁴ Yanbin, L., Qingzhuang, W., & Xiaojie, C. (2011). Power Crisis and the Corresponding Strategies. Energy Procedia, 5, 1153-1157.

⁵ Andreas, J. J., Burns, C., & Touza, J. (2018). Overcoming energy injustice? Bulgaria's renewable energy transition in times of crisis. Energy Research & Social Science, 42, 44-52.

⁶ Dantas, G. D. A., de Castro, N. J., Brandão, R., Rosental, R., & Lafranque, A. (2017). Prospects for the Brazilian electricity sector in the 2030s: Scenarios and guidelines for its transformation. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 68, 997-1007.

⁷ Yano, K. H., Mao, K. S., Wharry, J. P., & Porterfield, D. M. (2018). Investing in a permanent and sustainable nuclear waste disposal solution. Progress in Nuclear Energy, 108, 474-479.

Lin, J., He, G., & Yuan, A. (2016). Economic rebalancing and electricity demand in China. The Electricity Journal, 29(3), 48-54.

> المحور الثاني: خطط مستهدفة لتأمين الطاقة الوطنية المستدامة في مصر أولاً: منهجية انتقال الطاقة والتحول لمزبج طاقة ومستدام

تتضح الفكرة الأساسية لتأمين الطاقة الوطنية في تتوبع مزبج الطاقة الأولية من خلال زبادة نسبة موارد الطاقة الأقل تكلفة والأقل تقلبًا ، وذلك على أساس مزيج توليد من النفط والغاز والفحم والطاقة المائية والموارد النووية، وبكون الهدف من معظم خطط سياسات الكهرباء هو توليد الاعتماد الاقتصادي والاعتماد على الذات في قطاع الطاقة من أجل الحفاظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومن ثم تعد الطاقة النووبة مصدرًا أساسيًا للكهرباء لذا يمكن اعتبارها بديلاً عن الوقود المستورد وتحولًا إلى مزيج متنوع منخفض الكربون لتعزيز التنمية ، إذ يعبر الاتجاه العالمي الحالي عن رغبة مشتركة في التحول في نظام الطاقة 8 ، ومن ثم فالطاقة النووية لن تكون قادرة بالتأكيد على مواجهة متطلبات الحمولة الجديدة بمفردها ولا بد من اختيار المزيج الأمثل 9 . بين الرياح والطاقة الشمسية لنظام الطاقة واللازمة للموازنة بين العرض والطلب في مصر

وبتطلب تنويع مزيج الطاقة الآتي: أ- استقطاب استثمارات القطاعين العام والخاص. ب- تكثيف جهود استكشاف اليورانيوم. ج- الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية سوف يساعد تنوبع الوقود على التكامل لهذه الموارد في مزيج الطاقة الأولية. ¹⁰ كما يتطلب تحديد حصة لكل تقنية من تقنيات الطاقة البديلة كما هو موضح في الشكل الاتي:

شكل رقم (1) مزيج توليد الكهرباء المقترح في مصر لعام 2030 جيجاوات النفط: 19,91 مانى; 32,66 متجددة: 9.7 الفحم; 7,76

Autre; 18,5

Gralla, F., John, B., Abson, D. J., et al. (2016). The role of sustainability in nuclear energy plans—What do national energy strategies tell us?. Energy Research & Social Science, 22, 94-106.

نووى; 8,8

الغاز: 83,76

⁸ Cany, C., Mansilla, C., Mathonnière, G., & Da Costa, P. (2018). Nuclear power supply: Going against the misconceptions. Evidence of nuclear flexibility from the French experience. Energy, 151, 289-296.

⁹ Cany, C., Mansilla, C., Mathonnière, G., & Da Costa, P. (2018). Nuclear contribution to the penetration of variable renewable energy sources in a French decarbonised power mix. Energy, 150, 544-555.

¹⁰ Shaikh, F., Ji, Q., & Fan, Y. (2015). The diagnosis of an electricity crisis and alternative energy development in Pakistan. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 52, 1172-1185.

ويجب أن يتكون المزيج من المراحل الأولية من تقنيات للطاقة المتجددة الأكثر نضجًا نسبيًا، مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح ثم الشروع في إنشاء جهة تنظيمية متخصصة في السلامة النووية بهدف تنظيم صناعة الطاقة النووية فيما يتعلق بالسلامة الإشعاعية و إدارة تشغيل البنية التحتية للشبكة لضمان تدفق الكهرباء بشكل موثوق به، ومن انعكاسات تلك الفكرة سيطرح برنامج المنشآت النووية الجديدة مجموعات متنوعة من أنشطة التصنيع والإنشاء في الاقتصاد الوطني مع إمكانية كبيرة لتوطين الصناعة والخدمات بالتزامن مع تطوير المعرفة والقدرات المحلية . ولذا يجب على مصر تبني تدابير قوية نحو تنوع مصادر الطاقة بها تعتمد على التخطيط القصير والطويل الأجل لتلبية الطلب على الطاقة من خلال العوامل التالية:

- الإصلاح المؤسسي وتعزيز الضوابط التنظيمية لتحسين الشفافية والكفاءة
- تدابير لضمان تصميم الدعم المستهدف والمنهجية التي تستلزم المستهلكين المستحقين
- توفير شبكة الكهرباء القائمة على الشبكة الذكية للحفاظ على الطاقة وزبادة الفاعلية. 11
- ترشيد تعريفة الكهرباء للحصول على استثمارات كافية لمزيج وقود منخفض التكلفة، وحماية حقوق الفقراء ووضع الدعم المناسب لاستهلاكهم. والذي يتطلب من الحكومة ربط المناطق المحرومة بالكهرباء وتزويد الفقراء.

ثانياً: تصميم آليات حوافز فعالة لدعم هيكل الطاقة في مصر

تسم مبادرات السياسة العامة بتنويع مصادر الطاقة والترويج لطرق فعالة للتوليد المشترك، كما تضع مخاطرة كبيرة على الأمن القومي إذا اعتمدت البلاد على مصدر واحد في توليد الطاقة. ومن هذا المبدأ ستحتاج الدولة بشكل متزايد إلى المشاركة الفاعلة من القطاعين العام والخاص لضمان الاستدامة. ووفق تلك الرؤية قد تضمنت التغييرات أيضًا دورًا أقل بكثير للحكومة في تحديد مزيج الطاقة لدعم المنافسة وتعزيز الاستقرار والفعالية في أسواق الكهرباء، وذلك باتخاذ بعض الإجراءات التالية:

1- تلعب الحكومة دورًا أصغر في اتخاذ قرارات العرض والطلب تحددها بشكل كبير الأسواق.

2- توفير هيئة مراقبة سوق الكهرباء لتحسين مراقبة أسواق الكهرباء وتنفيذ اللوائح لضمان النزاهة والحيادية بما يتماشى مع إصلاحات السياسة.

-3 تعزيز قدرة الشبكة الوطنية على ضبط التوازن بين العرض والطلب من الكهرباء في الوقت الحقيقي وفي حالات الطوارئ . -12

4-تكامل الأسواق الإقليمية إذ يمكن أن يساعد التكامل حكومات المنطقة في التغلب على القيود المؤسسية وزيادة قدرتها على تقديم التزامات سياسية ذات مصداقية؛ وتسهيل إدخال المنافسة إلى أسواق الكهرباء

144

Valasai, G. D., Uqaili, M. A., Memon, H. R., Samoo, S. R., Mirjat, N. H., & Harijan, K. (2017). Overcoming electricity crisis in Pakistan: A review of sustainable electricity options. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 72, 734-745.
 Kucharski, J. B., & Unesaki, H. (2018). An institutional analysis of the Japanese energy transition. Environmental Innovation and Societal Transitions, pp1-18.

الاحتكارية مع احترام الحدود الوطنية.

5-تطبيق حوكمة تنظيمية فعالة تتسم بالترابط والاستقلالية والمساءلة والشفافية والقدرة على التنبؤ والإشراف التنظيمي الفعال بالإضافة إلى تحسين كفاءة التشغيل.

6-تُعطى الأولوية في سياسة قطاع الكهرباء لإعادة هيكلة نظام التعريفات وإعادة ضبط الأسعار بتكاليف منخفضة، وذلك لاستعادة كفاية الإيرادات وتوليد الأموال الداخلية لاستثمار رأس المال.¹³

7- تطوير البنية التحتية، وان يقتصر دور الحكومة على اتخاذ القرارات ووضع السياسات، وتعزيز تقديم الخدمات من خلال قطاع خاص يتسم بالمنافسة والشفافية.

8-يتم تعيين أسعار الكهرباء من قبل الحكومة وتختلف حسب مجموعة المستهلكين إذ تكون أعلى بالنسبة للمستهلكين الذين لديهم طاقة أكبر ومستوى اجتماعي أعلى؛ مما يعني أنهم يدفعون هامشًا أعلى لكل كيلوواط ساعة عند مستويات الاستخدام الأعلى؛ من خلال تبني سياسة التسعير المرنة ونظم تسعير ملاءمة لفواتير الأسر المعيشية بناءً على مستوى دخلها.

9-إعفاء الفقراء من ارتفاع أسعار الكهرباء، ومن ثم فالزيادة في تكاليف الكهرباء يتم تحديدها سياسياً وتعزيزها من خلال الاعتبارات المتعلقة بالميزانية.

ونتستنتج من ذلك أن نقص التنوع في مزيج الطاقة سيكون له تداعيات مباشرة على الأمن النووي والوطني ، إذ يتوقف إطار سياسة الحفاظ على الطاقة النووية وتوسيعها كضرورة أمنية قومية على بناء الثقة في سلامة الطاقة، وتقديم المعلومات حول التأثير على الصحة والبيئة والأمن ، وإثبات وقوع الحوادث وتوقفها ، ¹⁵ والأمان النووي للحكم على الثقة في السلامة النووية بالإضافة إلي مدى قدرة الحكومة والمشغلين والهيئات التنظيمية والخبراء النوويين ، ووكالات إدارة النفايات النووية على تحمل مسؤولياتهم في حماية المواطنين من المخاطر النووية .

وهنا لابد من بيان أن هدف استراتيجية تأمين إمدادات الطاقة هو الوصول إلى طاقة تنافسية من شأنها حماية المستهلك وحماية البيئة وسلامة الإمدادات والسلامة الفنية والتنمية المستدامة، وتركز هذه الإستراتيجية على استقلال الطاقة الوطنية وضمان التحسين المستدام لقدرة الاقتصاد على المنافسة في سوق الكهرباء المصري. وستكون فيها المحطات النووية هي الأساس في توازن نظام الكهرباء.

. .

Kessides, I. N. (2013). Chaos in power: Pakistan's electricity crisis. Energy policy, 55, 271-285.
 Monyei, C. G., Jenkins, K. E. H., Viriri, S., & Adewumi, A. O. (2018). Policy discussion for sustainable integrated electricity expansion in South Africa. Energy Policy, 120, 132-143.

¹⁵ Gattie, D. K. (2018). A strategic policy framework for advancing US civilian nuclear power as a national security imperative. The Electricity Journal, 31(1), 23-32.

¹⁶ Cho, S. (2018). Development of the nuclear safety trust indicator. Nuclear Engineering and Technology.

شكل رقم (2) أليات لحل أزمة الكهرباء في مصر

إدارة قطاع الطاقة تجديد شبكات النقل والتوزيع تحسين استرداد الإيرادات

تطوير نماذج أعمال قائمة على المشاركة المجتمعية بناء الثقة وخلق بيئة استثمارية ملائمة إنشاء برنامج لبناء القدرات لتحسين الاداء المؤسسى وضمان التخطيط والتشغيل

تخصيص صندوق خاص للبحث والتطوير من الميزانية السنوية للطاقة المتجددة حتى تتمكن الجامعات المحلية ومؤسسات البحث والتطوير من

تتطلب أزمة الكهرباء إصلاحاً جذرياً فى "نظام التغذية بالتعريفة " كأداة سياسية فعالة أكثر شفافية من خلال إدخال نظام تكنولوجيا المعلومات عبر الإنترنت

Shaikh, F., Ji, Q., & Fan, Y. (2015). The diagnosis of an electricity crisis and alternative energy development in Pakistan. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 52, 1172–1185.

ثالثا: إطار متكامل لتعزيز الأداء القطاعي في مصر المنهج الأول: إعادة الهيكلة الإدارية لقطاع الكهرباء

إن أهم أساس في إعادة الهيكلة هو العمل على استقرار أوضاع ومتطلبات البيئة الإدارية للوصول الأمثل لحسن إدارة وترشيد استخدام الموارد المتاحة، ورفع معدلات الكفاءة والفعالية والإنتاجية في الأجهزة الإدارية، وفي ضوء ذلك يمكن تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة الهيكلة التنظيمية، وبالمثل يمكن تحسين الكفاءة التقنية من خلال تعزيز الخبرة التقنية للموارد البشرية واستبدال التكنولوجيا القديمة، ومن ثم يتكون الإطار من ثلاثة أجزاء تتضمن:

1- النهوض بالسياسات

يتعين على الحكومة إحداث تغيير في الأبعاد وإصلاح السياسات الحالية وإدخال سياسات طاقة مبتكرة جديدة وإعادة صياغتها على أسس فنية وإدارية، وتوفير الاستفادة من الموارد على أساس استخدام الوقود

الأصلي ايجه يكون صديقاً للبيئة. وفرض أحكام مرنة لاستيراد المعدات ودعم أيضًا الإنتاج المحلي لهذه المعدات.

3- التطوير المؤسسي

تعزز فعالية المؤسسات من خلال تزويدها باستقلالية في صنع القرار، وتقترح خطة الدعم التنظيمي أن تعمل جميع المؤسسات دون أي ضغوط سياسية. كما يجب أن تكون جميع المؤسسات مسئولة عن أعمالها وقراراتها نحو تحقيق أهداف الاستدامة، وإدخال آلية حرة ونزيهة للمراجعة الفنية والمالية لتعزيز فعاليتها.

4- خطة الدعم التنظيمي

تتضمن خطة الدعم التنظيمي الأحكام المتعلقة بالاستثمار المالي والخبرة الفنية والإدارية والتمويل لتحسين الأداء، فبالنسبة لشركات القطاع العام فإن المصدر الوحيد للدعم المالي هو الحكومة . تحتاج الشركات العامة أو الخاصة إلى تعزيز خبراتها التقنية ويمكن القيام بذلك من خلال الاستعانة بخبراء دوليين يقومون بتدريب الموظفين المحليين في المجالات الفنية وكذلك في القضايا الإدارية لتسهيل عملية تحقيق الاستدامة في قطاع الطاقة. 17

المنهج الثاني: خطوات إدارة المشروع لمحطة الطاقة النووية

إن مشروعات محطات الطاقة النووية تستغرق مدة أطول في الإنشاء، ويرجع ذلك إلى التعقيدات في إنشاء مفاعل نووي كبير الحجم، ومتطلبات الالتزام بمعايير السلامة، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لصناعة نووية جديدة، ودراسات الجدوى وبرامج المشتريات التي تستغرق وقتًا طويلًا ويتضمن البرنامج الخطوات التالية:

- 1- مرحلة الاستعداد لعمل التزام معرفي ببرنامج نووي ما قبل المشروع يستغرق مدة 1-1 سنوات:
- أ- الإطار القانوني والتنظيمي، ب-استعراض البنية التحتية، ج-خطة المشاركة القومية، د-استعراض الموقع والتقييم البيئي، ه- برنامج لتطوير الأيدى العاملة.
- 2- مرحلة استعداد لدعوة الشركاء لتقديم عطاءات من أجل اتخاذ قرارات المشروع يستغرق مدة 3-7 سنوات أحدراسة الجدوى المسبقة، ب-اختيار وتقييم الموقع، ج- العروض مواصفات استلام العطاء، التفاوض على العقد وابرامه، د-المبادرة بالشراء المبكر للعناصر.
 - 3- مرحلة تراخيص البناء والبدء في الإنشاء يستغرق مدة 6-6 سنوات:
- أ-إعداد البنية التحتية للموقع، ب-التصميم الهندسي التفصيلي، ج-تصنيع المعدات والمكونات، د-الأنشاء والتركيب، ه-التشغيل وقبول المحطة.
 - 4- بدء التشغيل والإدارة وخروج المحطة من الخدمة يستغرق مدة 60-30 سنوات:

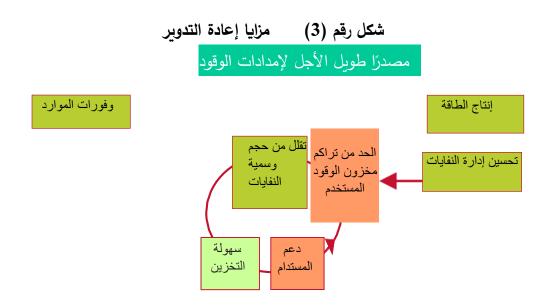
¹⁷ Qazi, U., & Jahanzaib, M. (2018). An integrated sectoral framework for the development of sustainable power sector in Pakistan. Energy Reports, 4, 376-392.

أ-التشغيل والصيانة ب 2-التفكيك، ج-إزالة التلوث، د-استعادة الأصول، ه-معالجة المخلفات وتخزينها والتخلص منها. 18

المحور الثالث: الإدارة المستدامة للوقود النووي المستخدم لإعادة التدوير

تشمل استراتيجية الدعم المستدام رؤية قوية ومتسقة وطويلة الأجل للحكومة تتضمن إعادة التدوير لتحسين استخدام الموارد، والتحكم في النفايات وتغذية المفاعلات السريعة من أجل الاكتفاء الذاتي المستقبلي. يوفر إعادة تدوير اليورانيوم ميزة ذات شقين:

- الحد من استهلاك الموارد وإنتاج النفايات وإعادة تدوير الوقود النووي هو حل مسؤول لإدارة النفايات النووبة.
- فصل النفايات الفعلية عن المواد القيمة وتعبئتها في شكل آمن ومضغوط ومناسب للنقل والتخزين والتخلص النهائي منها. 19



Barbat, J. D., & Liberge, R. (2013). Nuclear Fuel Cycle: Which strategy to support a sustainable growth for nuclear energy?. Energy Procedia, 69–80. فوائد إعادة التدوير

1- تسمح بتخفيض كبير في كمية الوقود المستهلك، وتوفر وسيلة فورية وفعالة للمرافق لتحسين احتياجات التخزين الخاصة بهم وتجنب تراكم كميات كبيرة من الوقود المستهلك.

1/12

¹⁸ Akber, M. Z., Thaheem, M. J., & Arshad, H. (2017). Life cycle sustainability assessment of electricity generation in Pakistan: Policy regime for a sustainable energy mix. Energy Policy, 111, 111-126.

- 2- تمكن إعادة التدوير من توفير ما يصل إلى 25% من وفورات اليورانيوم الطبيعي.
- 3- تقلل السمية الإشعاعية للنفايات بشكل جذري وخفض مستمر في النفايات لكل كيلوواط ساعة يتم إنتاجها.
- 4- تعتبر إمكانية إعادة استخدام المواد الخام إضافة للطاقة النووية في مواجهة متطلبات الطاقة العالمي
 5- يقلل من التكاليف النهائية للمرافق بفضل استعادة اليورانيوم والبلوتونيوم من الوقود المستخدم.
 المحور الرابع: مؤشرات تقييم استدامة قطاع الكهرباء في مصر

يرتبط إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية بالأسعار المستقرة نسبيًا، بينما يرتبط بشكل متزايد على المصادر الأحفورية بأسعار تكون أكثر تقلبًا. 21 وتحدد عملية الانتقال للمصادر النووية إلى نظام طاقة تنافسي آمن ومستدام. 22 كما تشترك الحكومة في الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار في قطاع الطاقة والعمل على إطلاق مشاريع طويلة وقصيرة الأجل لموازنة معدلات نمو الطلب والعرض.

أولاً: أسعار الطاقة للاستخدام النهائي من الوقود:

تعد أسعار الطاقة وإعادة هيكلة القطاع ودعم البنية للاقتصادات الوطنية المحرك الرئيسي لاستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة، فالأسواق التنافسية والإصلاحات التنظيمية تؤدي إلى خفض تكلفة أسعار خدمة الكهرباء والتي تتأثر بالعديد من العوامل كالعرض والطلب وسعر الوقود الأساسي وتكاليف البنية التحتية للشبكة وتكاليف حماية البيئة. علاوة على ذلك تسعي الحكومة لإصلاح تعريفة الكهرباء ودعم الأسر التي تحتاج إلى مساعدة لدفع تكاليف الكهرباء من خلال مخططات مصممة خصيصًا لذلك وتشمل ما يلي: 23 التوافر: يشير إلى الإمداد الكفء وغير المتقطع للطاقة والذي يرتكز عليه قيم الاستقلال والتنوع،

2-القدرة على تحمل التكاليف: عن طريق دعم الحكومة لتنمية أسواق الكهرباء وتوفيرها بأسعار معقولة.²⁴ فالزيادة في أسعار الكهرباء يقلل من الطلب على الكهرباء مما يؤثر سلبا على الناتج الصناعي.²⁵

ولتحسين التوافر يلزم دمج الطاقة المتجددة بالتوازي مع التكامل الإقليمي للكهرباء.

²⁰ Barbat, J. D., & Liberge, R. (2013). Nuclear Fuel Cycle: Which strategy to support a sustainable growth for nuclear energy?. Energy Procedia, 39, 69-80.

²¹ Verbič, M., Filipović, S., & Radovanović, M. (2017). Electricity prices and energy intensity in Europe. Utilities Policy, 47, 58-68.

²² Balsalobre-Lorente, D., Shahbaz, M., Roubaud, D., & Farhani, S. (2018). How economic growth, renewable electricity and natural resources contribute to CO 2 emissions?. Energy Policy, 113, 356-367

²³ Ozcan, M. (2019). Factors influencing the electricity generation preferences of Turkish citizens: Citizens' attitudes and policy recommendations in the context of climate change and environmental impact. Renewable Energy, 132, 381-393.

²⁴ Moore, S. (2017). Evaluating the energy security of electricity interdependence: Perspectives from Morocco. Energy Research & Social Science, 24, 21-29.

²⁵ Kwon, S., Cho, S. H., Roberts, R. K., Kim, H. J., Park, K., & Yu, T. E. (2016). Effects of electricity-price policy on electricity demand and manufacturing output. Energy, 102, 324-334.

3-إنشاء شبكات أمان اجتماعي للتعامل مع زيادة أسعار الطاقة، فضلاً عن اتخاذ تدابير شاملة جديدة مثل تغيير هيكل التسعير، ومع ذك تستخدم تدابير الدعم الاجتماعي بشكل أساسي لأغراض سياسية. ثانياً: آلية تحوط في مصادر الطاقة المحلية لتنويع محفظة توليد الكهرباء

تهدف إلى تشجيع المستثمرين على الشراء وتقليل الحواجز المؤسسية التي تواجه التكنولوجيا، وخلق بنية سوقية جديدة تعزز الانتشار من خلال تصميم جديد لسوق الطاقة ونظام محسن لجميع الخدمات وإعادة تصميم آلية القدرات. عن طريق:

1-تحرير السوق: تحرير قطاعات البنية التحتية تجعل قطاع الطاقة أكثر فعالية من خلال زيادة الكفاءة داخل أسواق البيع عن طريق خصخصة الأصول المملوكة للدولة سابقاً وإدخال المنافسة، فبالنسبة لقطاع الكهرباء كان وضع قوانين المنافسة لتعزيز التحرر في السوق الداخلية جانباً رئيسياً من سياسة التحول النموذجي بعيداً عن إطار السوق الاحتكاري إلى بديل تنافسي.

2-التعاون الإقليمي: يعد التعاون في المسائل المتعلقة باقتصاد الطاقة وتصميم أسواق الكهرباء المستقبلية، وتمويل الطاقة المتجددة أمرًا حاسمًا ²⁶ عن طريق وضع لوائح تنظيمية حكومية للشركات الاحتكارية، مما يوفر الحوافز لتخفيض التكاليف وجذب الاستثمار في بناء قدرات الطاقة الجديدة. ²⁷ كما إن تكامل الكهرباء من شأنه زيادة الوصول إلى التنمية المستدامة لأن التكامل يسهل فرصاً جديدة للتعاون الدولي في مجال الطاقة وزيادة توليد الكهرباء المتجددة، فضلاً عن الحد من مخاطر تعطل إمدادات الكهرباء.

3-قانون تنظيم الكهرباء: إنشاء سلطة تنظيمية وطنية (هيئة لتنظيم الكهرباء) للإشراف على الانتقال إلى السوق المحررة، وفتح أسواق الجملة والتجزئة للمنافسة؛ بهدف خلق بيئة مواتية للمنافسة في المستقبل. ²⁹

4-سياسة التنظيم المالي في قطاع الكهرباء

تشكل التنمية المالية وتكوين رأس المال الإجمالي مدخلات مهمة لتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير الاستثمارات العامة ومحرك ملحوظ آخر للنمو الاقتصادي المحلي فيسهل رأس المال الانتقال من الوقود الأحفوري إلى المصادر البديلة. 30

²⁶ Gao, A. M. Z., Fan, C. T., & Liao, C. N. (2018). Application of German energy transition in Taiwan: A critical review of unique electricity liberalisation as a core strategy to achieve renewable energy growth. Energy Policy, 120, 644-654.

²⁷ Letova, K., Yao, R., Davidson, M., & Afanasyeva, E. (2018). A review of electricity markets and reforms in Russia. Utilities Policy, 53, 84-93.

Hussain, A., Rahman, M., & Memon, J. A. (2016). Forecasting electricity consumption in Pakistan: The way ²⁸. forward. Energy Policy, 90, 73-80.

²⁹ Gaffney, F., Deane, J. P., & Gallachóir, B. Ó. (2017). A 100 year review of electricity policy in Ireland (1916–2015). Energy Policy, 105, 67-79.

³⁰ Shahbaz, M., Benkraiem, R., Miloudi, A., & Lahiani, A. (2017). Production function with electricity consumption and policy implications in Portugal. Energy Policy, 110, 588-599.

يعد نظام ترسيم الحدود المالية أحد الترتيبات التنظيمية للتأكد من أن الموارد المالية كافية لتوفير الخدمة، وضمان أمن وجودة العرض، وعلاوة على ذلك تلتزم الجهة الرقابية بالفحص ومراقبة الوضع المالي من خلال المعايير المحاسبية. 31

ثالثاً: ركائز الإصلاح المؤسسى في سوق الكهرباء

ينظر إلى الطاقة كمورد استراتيجي وأمن الطاقة كمسألة أمن قومي، ويشير أمن الطاقة الى قدرة نظام الطاقة على الاستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة في توازن العرض والطلب، وعلى ذلك، ينظر إلى الاعتماد على الواردات على أنه تهديد للاقتصاد القومي بسبب عدم الاستقرار السياسي لبعض الموردين .32 . وفي ضوء ذلك يتمثل الإصلاح المؤسسي في:

-1 ينبغى على الحكومة أن تضع قوانين إصلاحية ووضع مؤشرات فنية لتتبع جدوى القوانين والتنبؤ بها.

2- يجب على الحكومة أن تشكل نظام الابتكار الوطني لتكنولوجيا الطاقة وأن تضع الابتكار التكنولوجي للطاقة كقوة هامة لرفع مستوى الطاقة الصناعية وتطوير صناعات جديدة.

-3 تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة المتجددة من خلال تأسيس سياسات تحفيزية، ودعم الاستثمارات الفردية للتشغيل في القطاع الخاص. 33

المحور الخامس: إطار متعدد الأبعاد لتقييم تكامل الكهرباء

إنّ انشاء بنية تحتية مستدامة للكهرباء بحاجة الى صياغة استراتيجية قوية للغاية لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكلي. إذ تفتح الطريق للتعامل مع سوق الطاقة الدولي وتحريك البلاد نحو استقلال الطاقة. ومع ذلك، يتطلب هذا المسار بنية تحتية أفضل للنهوض بها واقتناء تكنولوجيات الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكلي.³⁴

أولاً: التجارة الدولية في الكهرباء

تتيح التجارة الدولية فرصاً لاستيراد الكهرباء من البلدان المجاورة التي تتمتع بميزة نسبية في توليد الكهرباء، وترتبط حصة الطاقة المتجددة بنسبة الزيادة في تجارة الكهرباء، وتميل الدول التي لديها نسبة أعلى من الطاقة الجديدة والطاقة النووية إلى زيادة كثافة تجارتها. وهذا مؤشراً على الميزة النسبية لهذه التقنيات، أو الاعتمادية الأعلى والتوافر لتلبية الأحمال الأساسية، إذ توفر الشبكة الفائقة الجودة العديد من المنافع

151

³¹ Braga, K., Rufin, C., Brandão, R., & Torres, E. (2016). Financial Regulation of the Electricity Distributors: Necessity and Feasibility. Energy Procedia, 106, 166-174.

³² Larsen, E. R., Osorio, S., & van Ackere, A. (2017). A framework to evaluate security of supply in the electricity sector. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 79, 646-655.

³³ Praene, J. P., Radanielina, M. H., Rakotoson, V. R., Andriamamonjy, A. L., Sinama, F., Morau, D., & Rakotondramiarana, H. T. (2017). Electricity generation from renewables in Madagascar: Opportunities and projections. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 76, 1066-1079.

³⁴ Perwez, U., Sohail, A., Hassan, S. F., & Zia, U. (2015). The long-term forecast of Pakistan's electricity supply and demand: An application of long range energy alternatives planning. Energy, 93, 2423-2435.

الاستراتيجية المعترحة لإطلح قطاع الكمرباء في مصر كأحد دول حوض النيل للمقترحة لإطلاح قطاع الكمرباء في مصر كأحد دول حوض النيل

الاقتصادية والبيئية. ويمكن للدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الكهرباء إن تعزز قدرتها على توليد الطاقة الكهربائية إذا تمكنت من نقل الكهرباء إلى أسواق أبعد، كما يؤدي التكامل أيضًا إلى تحسين موثوقية النظام وفرصة لتقويض القدرة على توليد التلوث للتخفيف من تغير المناخ. 35

ثانياً: الفوائد الشاملة للربط العالمي للطاقة

إن بناء شبكه طاقة مترابطة عالميا يولد فوائد اقتصاديه واجتماعيه وبيئية هائلة، إذ تكون شبكات الكهرباء في البلدان الرئيسية في كل قارة مترابطة، ومن فوائدها:

- 1 ستعزز هذه الشبكة العالمية تنميه واستهلاك الطاقة المتجددة، وتخفض بشده استهلاك الطاقة الأحفورية وتتحكم بفعالية في انبعاثات غازات الدفيئة وتحمى البيئة الأيكولوجية.
 - 2- يمكن ربط الشبكات الكهربائية عبر القارات لخلق فوائد الربط البيني.
 - 3- يمكن تخفيض تكلفه إمدادات الطاقة في المناطق المستوردة للكهرباء.
- 4- سيساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي الإقليمي والتنمية من خلال تعزيز واستغلال الطاقة المتجددة في البلدان النامية.
- 5- يعمل التوصيل البيني العالمي للطاقة على توجيه العالم بعيداً عن استغلال الطاقة الأحفورية لإنتاج الطاقة النظيفة.³⁶
- 6- تعزيز التعاون الدولي، إذ إن اتفاقيات تجارة الكهرباء الإقليمية تخلق ترابطًا وتشجع التعاون، وتبني آلية راسخة لتجارة الطاقة والثقة بين الطرفين وتؤدي إلى شراكات أخرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. 37

ثالثاً: مقترح للتعاون الدولى لتطوير الطاقة الكهربائية المتجددة

إن التعاون في مجال الطاقة المتجددة بين المناطق يمكن تطويره بشكل جيد عن طريق النقل عبر الحدود، واستثمار مشروعات الطاقة وتبادل التكنولوجيا لتوفير إمدادات طاقة طويلة الأجل ومستقرة وسوق الطاقة الضخمة للبلدان المجاورة.

1-تطوير التعاون الدولي والتبادل التقني، وإدراك وفهم التكنولوجيا المتقدمة الأجنبية لتعويض النقص المحلى.

2-استخدام الخبرة المتقدمة الأجنبية كمرجع، وإنشاء مواصفات تقنية موحدة، وآليه ضمان الجودة في سوق توليد الطاقة المتجددة.

³⁵ Antweiler, W. (2016). Cross-border trade in electricity. Journal of International Economics, 101, 42-51.

³⁶ Liu, Z. (2015). Global energy interconnection. Academic Press. Pag 20-384.

³⁷ Narula, K. (2019). Energy Trade—The Backbone of Sustainable Energy Security. In The Maritime Dimension of Sustainable Energy Security (pp. 73-93). Springer, Singapore.

الاستراتيجية المؤترحة لإطلح قطاع الكمرباء في مصر كأحد دول حوض النيل للمقترحة لإطلح قطاع الكارق يوسف

3- ستشارك المنافسة الوطنية خلال عملية التعاون الدولي لكهرباء الطاقة المتجددة، ودعم الاستقرار السياسي من أجل صياغة الاستراتيجية التعاونية.

4-إنشاء المنظمة الوطنية للتعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة وصياغة اللوائح القانونية وضمان تجارة الطاقة التي ستنفذ على نحو فعال ومنظم.

5-المشاركة في تبادل معلومات الطاقة الدولية بنشاط من أجل الحصول على معلومات تكنولوجيا الطاقة والإدارة وتطوير أنشطه التشاور التقنى الأجنبي والتعاون الدولي.

6-يعد التعاون في مجال الطاقة وتبادل الخبرات بشأن السياسات وتدريب الموظفين عن طريق النقل عبر الحدود والتعاون في مجال الاستثمار وتبادل التكنولوجيا جزءًا مهمًا من استراتيجية مصر للطاقة الوطنية.

7-شكل التعاون الدولي بشأن الطاقة المتجددة في آليات عالميه للتعاون المتعدد الأطراف وآليات للتعاون الثنائي إطارا توجيهيا يمكن أن يوفر الأساس للتعاون الدولي في مجال كهرباء الطاقة المتجددة، ومع التقدم في التكنولوجيا وتوسع حجم السوق قد يتحول الطلب المحتمل تدريجيا إلى طلب فعلي.

8-تجارة الطاقة تشجع الاستثمار والتعاون الإقليمي في مشاريع الطاقة، وتوسيع قنوات استيراد الكهرباء.³⁸ رابعاً: آليات لتنفيذ مقترح للتعاون الدولى

1-الترابط العابر للحدود لشبكة الكهرباء

يتيح لمشاريع الربط البيني متعدد الجنسيات لشبكة الطاقة الكهربائية المتجددة، وخلق تعزيز نطاق نقل الكهرباء عبر الحدود في الجدول الزمني، وتسريع التعاون في مجال الكهرباء بين مصر والدول الأخرى، بالإضافة الى أن تعاونيه الربط البيني عبر الحدود الوطنية تشكل سوقا كبيره للطاقة الكهربائية من خلال النقل العابر للحدود الإقليمية وتعزيز التوزيع الأمثل لموارد الطاقة.

2-التعاون الاستثماري للكهرباء

يمكن جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المحلية إلى الدول النامية والدول المشاركة في أعمال بناء وتشغيل الطاقة الكهربائية من خلال الاستثمار والتعاون لتنفيذ مشاريع بناء محطات للطاقة، وتصنيع المعدات وتركيب خطوط النقل مما يعزز التعاون في مجال الطاقة ويدفع التنمية الاقتصادية.

3-تبادل التكنولوجيا في مجال الكهرباء

التبادل التكنولوجي للتعاون الدولي من خلال تعزيز برنامج التدريب من الخارج للموظفين الإداريين والتقنيين المتقدمين وتعزيز المستوى الإداري والتعاون في الطاقة الكهربائية الدولية. 39 علاوة على ذلك، الأخذ في

.

³⁸ Hunt, J. D., Stilpen, D., & de Freitas, M. A. V. (2018). A review of the causes, impacts and solutions for electricity supply crises in Brazil. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 88, 208-222.

³⁹ Xin-gang, Z., Yi-sheng, Y., Tian-tian, F., & Yu-heng, Y. (2013). International cooperation on renewable energy electricity in China–A critical analysis. Renewable energy, 55, 410-416.

الاستراتيجية المؤترحة لإطلح قطاع الكمرباء فيي مصر كأحد دول حوض النيل بهلو: عبير محمد عبد الرازق يوسف

الاعتبار إعادة التأهيل من أجل صيانة المحطات المتقادمة، وإطالة عمر المحطات النووية القائمة، وتوسيع القدرة الإنتاجية، وتحسين أداء الإنتاج، وتحسين السلامة النووية، وزيادة الجدوى الاقتصادية للمرافق⁴⁰. ووفق تلك الرؤية فمن خلال تطبيق السياسات الإصلاحية سيتم القضاء على الفجوة بين العرض والطلب، بل سيحول مصر من مستورد للطاقة إلى مصدر إقليمي للطاقة وستخفض تكلفة التوليد، وسيقل عبء تحميل الطاقة الزائدة على المستهلك النهائي بتحسينات كبيرة في الإرسال والتوزيع. 41

الخلاصة:

يمكن النظر إلى المحطات النووبة على أنها مصادر للمياه العذبة عن طربق تحلية مياه البحر، وخصوصاً إذا أُخِذ في الاعتبار الاحتياج المتزايد للمياه في المستقبل. ومن زاوية السياسة الخارجية يمنح البرنامج النووي لمصر فرصة لتعضيد مكانتها الإقليمية، فيؤدى امتلاك مصر للطاقة النووبة إلى تعضيد القوة الشاملة النسبية لمصر في الدوائر المختلفة للسياسة الخارجية، سواء في الشرق الأوسط أو في منطقة حوض النيل، إذ يتيح لمصر فرصة تقديم صورتها كمصَدر للطاقة، ومركزا إقليمياً لصادراتها، خاصة الغاز الطبيعي، والعودة إلى كونها دولة مصدرة وليست مستوردة لمصادر الطاقة المختلفة، والسعى لتصبح منطقة محورية في الربط بين ثلاث قارات من خلال عمليات الربط الكهربائي. علاوة على امتلاكها الطاقة النووية في ظل بيئة إقليمية ينتشر بها محاولات امتلاك البرنامج النووي من جانب بعض الدول العربية كالإمارات والسعودية وإيران.

اقتراحات وتوصيات لتنمية الطاقة النووبة

1-تعزيز تطوير التكنولوجيا النووية المحلية وتوطين التكنولوجيا المستوردة، لأن استمرار تكنولوجيا الاستيراد سيضعف أيضا البحث والتطوير المستقلين لصناعه الطاقة النووية.

2-الدعم المالي الحكومي لتطوير البنية التحتية في مصر، ووضع نماذج تمويل تساعد على حفز تنمية الطاقة المستدامة وجعلها في متناول المواطنين.

3-دعم قبول الجمهور بعمل دعاية أكثر فعالية.

4- تطوير الابتكار التكنولوجي لتحسين تصميم هندسة الطاقة النووية.

5- زيادة القدرة على تطوير سوق الطاقة النووية وتوليد الربحية المستدامة للمنافسة في سوق الطاقة.

⁴⁰ Lykidi, M., & Gourdel, P. (2017). Optimal management of flexible nuclear power plants in a decarbonising competitive electricity market: The French case. Energy, 132, 171-185

⁴¹ Rauf, O., Wang, S., Yuan, P., & Tan, J. (2015). An overview of energy status and development in Pakistan. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 48, 892-931.

أثر المتخيل في تحديد الوجهة السياحية بالجبال المغربية

Moroccan Mountains: The Influence of the Imagination on the Tourist Destination

AAMMARI Brahim¹ & HEMMOUD Abdelatif²

- 1. Department of Geography, Laboratory Recomposition of the Space and Sustainable Development, (LREDD).
- 2. Faculty of Letters and Human Sciences, El Jadida, Morocco.

الملخص:

يعرف الجبل المغربي جذبا سياحيا متنوعا ومختلفا، مما يصعب على السائح اختيار وجهته السياحية بسهولة، هذه الأخيرة تتغير بتغير التمثلات التي تصاغ عن الجبل. فالسياحة الجبلية بالمغرب عرفت اتجاهات وفترات تطور منذ الفترة الاستعمارية: فترة ظهور أولى صور الجبل في مخيال السائح على أنه مجال موحش وبربري، يجب اكتشافه، أو على الأقل رسم صورة تقريبية عنه، مرورا بفترة الثمانينيات: فترة تطوير السياحة الرياضية والاستكشاف (المشي والتنزه) لمسافات طويلة في إطار برنامج تجريبي ومستقل، وصولا إلى الفترة الحالية، حيث اتجهت الدولة إلى بلورة عروض سياحية ترتكز على كل ما يرتبط بالثرات والهوية، واكتشاف الثقافة المحلية للمجتمعات.

الكلمات الرئيسية: المتخيل، السياحة، الجبل المغربي، اتجاهات السياحة، الثقافة المحلية

Abstract

This paper analyzes the evolution of the tourist imaginary of the Moroccan mountain. Since tourism is developed by differentiating several periods: the colonial period, the period of construction of tourist images of the mountain called "Berber"; the years 1980-1990. the period of development of a tourism hiking in the framework of a State program of inflection of the imaginary; and the current period, which sees the emergence of offers of heritage tourism. The professionals of tourism have no other choice than to follow the evolution of tourism trends of this imaginary in order to keep competitive. During the colonial period, the trend was going to the sports tourism and exploration, the Society created informally the concept of "good" and "bad" tourists either the national tourist and the foreign tourist. Today, this trend is not as well; tourists are looking to learn and discover the local culture of the companies, which changes their imaginary.

Keywords: tourist imaginary, Tourism, Moroccan Mountain, Tourism Trends, local culture.

Introduction

The objective of this Article is to examine, through the example of the Moroccan Mountain, the impact of the tourist imaginary on attendance of sites since the colonial period up to our days.

The Imaginary is a vague concept. At the same time that tourism has evolved, the imaginary and the perceptions of tourists have changed vis-à-vis the latter. The emergence of a tourism offers in the Moroccan mountains to the colonial period is accompanied by a process of definition and dissemination of tourist imaginary of the mountains "berber". In this research, we will look on the meaning and implications of this process; it should be to give a few benchmarks concerning the setting in tourism in Morocco and the Moroccan mountains.

1 The Imaginary is a difficult concept to grasp.

The imaginary refers to that which isnot real and which belongs to the imagination. It is the responsibility of the world of images, symbols and figures. These representations can be personal or collective. Some authors distinguish the notion of imaginary to that of representation. J.Legoff (1991), in his book, the medieval imaginary asserts that the representation means " any mental translation of an external reality perceived, the representation is linked to the process of abstraction." In its entirety, the imaginary part of the field of the representation. However, it does not simply reflect the reality in the image of the Spirit.

1.1 Imaginary and image:

It is important to distinguish between the imaginary and the image, especially when we talk about tourism.

The imaginary as we explained earlier, is the idea that is done to the tourist a place that he has never seen, from what he has heard, read the myths that surround this place.

The Imaginary is in fact an aspect of the concept of image, which can be divided into three parts:

- The built reality: means the imaginary as we have defined previously.
- The reality represented: this reality is created by the man, indicates the still or animated images and created on different communication media (Card, photography, block diagram, etc. diagram). These images are intended to convey a certain idea, a certain imagination around the destination.

The visual memory, which remains in the memory of the tourist after having visited a destination: memories, sensations etc. (Lardy, 2014).

Thus, the image of a destination is based at the same time on the communication conducted by the destination and tourism actors, on the imaginary of tourism in the destination and on the real memories remembered by tourists after the visit.

The image is therefore subjective since the imaginary and the experiences fluctuate on the individuals. However, some destinations can suffer from a negative image of for example to natural disasters, geopolitical conflict or a reputation well rooted in the imagination of the tourists. Morocco is one of the countries of the Maghreb which has suffered from a deficit of image to the cause of the protest movement "arab spring" which has shaken the country from February 2011. This deficit of image can be due to a lack of information on the destination, which gives free rein to all the rumours.

The negative image can also be linked to the history of the destination, it is for it the image can change according to the nationality of the tourists (ibid.).

However the destinations and tourism actors on the territories have the power to influence this image by two different ways.

In the first place, by communicating on their territory. The communication allows you to know the territory, to provide visibility and reputation. As well, it allows to put in value of attractive aspects of the territory in order to give the potential tourists the envy to visit the destination.

Secondly, by responding to the expectations of the tourists by providing them with an offer in adequacy with the communication. In effect, if the tourist is disappointed by the Territory, that is to say that he will convey itself a negative image going against the communication efforts conducted by the destination.

1.2 Imaginary and tourist imaginary

The topic that we are interested in this research is the tourism. The imaginary intervenes in tourism in a systemic way since the trip, according to the sociologist Amirou Rachid (2012), takes place in three phases: it is first imagined, then lived, then recounted. In his book *The Imaginary Tourism*, it tries to identify the contours. For him, the imaginary is "the set of images and Vocations related to tourism participates in several universe: the explorations, the trip, the pilgrimage, holidays, leisure, adventure, the relationship to the space, nomadism, the wandering, discovery, etc.". In addition, the imaginary is a "transitional object", a "third party symbolic space" between the daily life and the unknown spatial and cultural. It is the idea that is done to the tourist a place, of a people. The author identifies three major dimensions of the

life of the tourist: the report to itself, to the space and the other (P8). It chooses to process them through this question: "Tourism is it a secular form of pilgrimage"? (P.26). This is the comparison between the tourist and the pilgrim, between the current Tourism and the pilgrimage which must lead to the definition of the tourist imaginary.

"The tourist images are not confined to those embodied in the Iconographic production, artistic and publicity; they extend to the mental universe, if this is to the one of the myths. "P 32.

1.3 The space tourist; the circulation of tourist images

The cultural geography considers the space tourist as a succession of images: those of tourists, those that give to see the organizers of travel, but also those perceived by local populations (Miossec, 1977). As stressed Staszak,

"The cultural approach in geography invites to analyze the trip as a practice (that is to say system of shares which makes sense collectively in a certain context) inseparable representations of the traveller and the geographical reality in which it undertakes" (Staszak, 2006, p. 78). Moreover, according to Amirou (2008), traveling is a search of authenticity but also and especially an audit that our imaginary, linked to photographs, films or documentaries, is consistent with the original. As he puts it in front, "it is often the imaginary which will base, or at least to shape, and produce a space tourist" (Amirou, 2012, p. 118). The geographical imagination is therefore feeds of images and multiple discourses, present on the Internet sites, in the tourist guides or still in the documentaries. Responsible for various types of performances, this imaginary motivates the trip (Staszak, 2006). But the participants, Fed of these images, are also producers and broadcasters of performances, because they relate photographs, send postcards, write reports of mission or font descriptions on the social networks such as Facebook.

They are also involved in generating the envy of from (ibid.). The images that are present before, during and after the trip in part determine the representations, but also the practices and the "reality", a "reality" which may be partially transformed in part to better correspond to the expectations of the tourists. As the addresses Staszak:

"The images that fascinate any future traveller and who participate in the determination of the choice of its destination are stored by his eye and his imagination, defining by Advance the picturesque. If although on the spot, the Exotic reality is not entered as As such but as a spectacle or image" (Staszak, 2006, p. 88).

For Amirou (2008), these tourist places are responsible for stereotypes. Indeed, as emphasized Dunn, "the traveller is not a blank slate who has objective experiences, goal rather someone who reproduces and reinforces the dominant narratives of year ideological system" (Dunn, 2007). It is at the end of the nineteenth century that the editorial sector linked to the trip takes the importance and disseminates massively the reworked images of travellers through the books of geography, the literature of travel and the press, the postcard knowing a good growth from the 1890s.

In the countries of the South, and especially in Africa, groups of foreign interests have played a key role in the development of tourism. These countries have been influenced by the ideology and the Western values and are therefore dependent on a support and a outside control. In a perspective post-colonial era, the Representations and the oppositions between center and periphery remain structured and speech and images of the colonial era always have an influence on the Representations. As stressed Decroly et al., "it is in travel to the poor countries that appear more clearly the fantasy that founded the rush to the sun and the predilection for the exoticism" (Decroly et al., 2006).

According Quashie (2009), these images that have references evolutionists primitivistes and are then distributed, used and diverted. As he notes:

"The International Tourism indeed proposes a comparative device of destinations and Companies, according to the definitions and distinctions posed as fundamental and natural". It participates in a cultural geopolitical, whose specific ideologies tend to organize meetings and tourist destinations "authentic". The promotion of cultural tourism at destination of the African continent (mainly developed since the Western countries) relies on many images from and adapted from the literature of Stories of Journeys and the classic ethnology" (Quashie, 2009). This study "The influence of the imagination on the tourist destination in the Moroccan mountains" has for purpose to analyze the way in which tourism is working the companies Of Home of the interior via the development of the tourist imaginary in the mountains of the Moroccan Atlas. After many reflections, for this topic The choice focused on the links between the imaginary and the tourism. As well our Question of departure has been: What the Imaginary is it an engine of attractiveness to tourist sites?

A historical perspective will be adopted to understand the circulation of images and tourist imaginary developed on the Moroccan mountain since the colonial period, to observe how the tourism actors currently play on these images colonial, the resume, take ownership of them, and the rework. This perspective will also enable me to analyze the eruption of other images of the

mountain, in link with the emergence of a Sports Tourism in the years 1980 and then of a/heritage tourism in the years 2000.

In this research we have based on several tools and methods. Among these tools:

- Interviews with the actors and constitution of corpus of iconographic documents textual and produced by these actors (for the speech of the actors). The type of actors targeted by these talks is holders of tourist projects called alternative. As well, the actors playing an indirect role in these projects (responsible in the administrations involved, the provincial, regional and national levels, in the tourist activity and in the protection and enhancement of the heritage.
- Collective interviews or focus groups either of the meetings organized by Researchers with multiple actors - have also been made. The first was held in Tabant, in January 2015. It gathered tourism stakeholders of the valley. The second was held in EL KSIBA in April 2016 and March 2017 with representatives of tourism bodies at local and regional level.
- Comments: We have used the method of direct observation to collect data. The
 observation is both necessary and complementary with the data collected by the other
 tools of investigation.
- Lived: the visits of the field are to identify the components of the ground in contact with the actors.
- The documents of actors relating to tourism projects have been collected before and after, stays in the atlas and on the internet. Some are internal documents: conventions of partnerships, notes of synthesis, records of meetings and missions, reports of studies, etc.
- Corpus of documents with tourist advertising intended to potential tourists, recent and dating from the colonial period, to see the evolution of imaginary such that they are shaped by the actors of the tourism.

2 Colonial tourism and development of the tourist imaginary

The Moroccan Mountain has known the tourism and in the middle of the 1930s. Yet, the first circuits had started as early as the year 1910 in the major cities. These circuits are organized by the shipping companies (the Company package and the Transatlantic Company). In the years 1920, the colonial authorities have encouraged this activity via the creation of Trade Unions of initiatives and tourism. These organizations played a role in the promotion of tourism in each

region, developing brochures and posters and by putting in place the structures of welcome and orientation of tourists.

Despite the creation of the Office Chérifien of tourism in 1937, tourism development in mountain was in late. We can cite three obstacles:

• The lack of security

The Society of Geography of Morocco created in 1916, and the French Alpine Club (Moroccan section established in 1923) organized scientific excursions and tourist attractions and undertook in the tourist promotion of mountain. While this period devoted to the military exploration that the tourism.

• The inaccessibility

The roads serving the mountains are non-existent. Then, he must wait for the "pacification" for that tracks and the tracks are appointed. And to propose the circuits in the mountains.

• The lack of the means of accommodation

The edition of tourist guides on the Moroccan Mountain, including the Guide to Jean Dresch and Jacques of Lépiney accompanies the construction of a network of hostels and refuges.

3 The construction of the tourist imaginary in the Moroccan Mountain

The Imaginary of the Moroccan Mountain are developed by the advertising media and by the tourist guides made in the colonial era. As well, the journal "*Directory of the automobile and tourism in Morocco*" published in 1932, proposes clichés representative of roads made in the High and Middle Atlas. It played an important role in the identification of the Moroccan mountain. These publications are presented as a work of civilization, as indicates the author of the illustration *Automobilia* published in 1919: "Our job, here, is truly a work of civilising".

Similarly, the posters of the transport companies to present the establishment of infrastructure and transport services as a work of civilization.

The displays of the CTM, dated 1929 (Figure 1), includes a map of the regular lines Insured by the company. Thus, it shows that it quadrille an important part of the Moroccan territory under French Protectorate. The formal choices made by the designer highlight the progress that constitutes the implementation of road transport services: The image is composed in such a way that the gaze is fixed on the automobile, gleaming, and to suggest that the tourists returning from the mountains, they visited thanks to the company. The automobile, which runs along a palm grove and ramparts, is presented as a point of observation distanced itself and comfortable of the city "indigenous" (here, Marrakech). As well, the author values the colonial achievements and reassures the future tourists: in Morocco, they will be disoriented and will explore a variety of sites, the city to the mountains, while traveling with a certain comfort. The

feeling of otherness will be mitigated by the presence of the French and the facilities put in place by the transport companies in France.

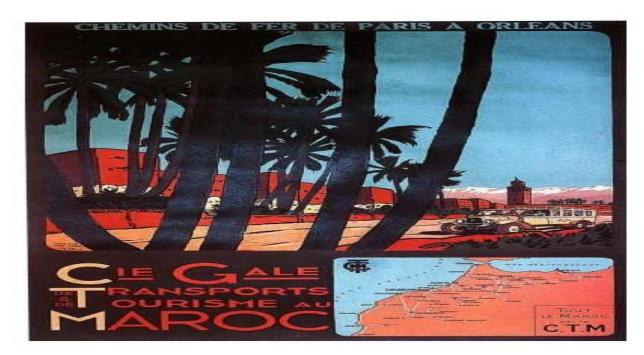


Figure 1. Railways from Paris to Orleans - CTM. Josso Camille-Paul, 1929. Printing Lucien greenhouse, Paris (Slaoui Fund).

Dresch and Lépiney (1938), showed in their guide that, the "pacification" of the mountain and the French presence are presented as positive. The colonial Power contributed to the opening of the mountain and the decadence of everything that is traditional. The economic benefits of the French presence are manifested in the development of the commercial activity linked to tourism. As well, the aboriginal people of the mountain found a job in their territory and had no need to look elsewhere. Similarly, the clichés tourist advertising of the colonial period are inspired their images of painters orientalists. We find a succession of plans which the mountain constitutes the background with a grandiose decor of the scene represented. In addition, most of guides give a growing interest in natural environments and mountainous.

In the automotive guides and brochures of transportation companies, the natural framework that constitutes the mountain is presented as a picturesque landscape. It is more often presented through the beauty of its colors, which contrast with those of the plain and cities.

The guides Dunlop and Michelin bring a great deal of attention to the landscapes "impressive" that constitute the parades, gorges and the summits. They are looking for the panoramas from where you can admire the contrasts of landscapes. These ways to represent the

mountains recall the romantic vision that had the orientalists mountain landscapes and desert, that they considered conducive to the mystical experience.

4 The evolution of mountain tourism to Independence:

According to Boujrouf and Hassani (2006), the mountain is not the subject of public interventions in favor of tourism that the years 1980. Yet, since 1965, the State has provided considerable efforts to develop this activity by:

- * The creation of Minister of Tourism
- * The Declaration of tourism as a "sector" economic priority in the national development plans of 1965-1967 and 1968-1972. Also, the state becomes Comptroller, promoter, bearer of projects, developer and instigator.

To diversify the product Morocco and make the emergence of new poles of attraction, from the years 1980, tourist policies have begun to develop new offerings such as the rural tourism. The mountain is identified as a type of space to value in this context.

Despite the lack of attention on the part of public authorities vis-a-vis of mountain tourism, the associations play a decisive role to make knowledge, and to develop a sports tourism, hiking, climbing and skiing. Thus, at this time the infrastructure of accompaniment remain poorly developed. In this stage, Ramou (2009) underlines the scarcity of the tourism agencies specialized in the mountain, the absence of Mountain Guides and hosting infrastructure.

Tourism is so to say non-existent in the central Atlas and the activity Tourist is insignificant, with the exception of that which is confined to ensure Halts of accommodation and catering to Beni Mellal, on the journey of "Cities Imperial. For the mountain, the tourist equipment is lacking, there is neither hostel, or refuge, hikers must bring their camp to be able to satisfy their hike.

4.1 The development of a tourism international hike

At the beginning of the 1980s, several projects saw the day in the mountains of Morocco. As well, was launched the intersectoral project of rural economy in high mountain "Project central High Atlas" (CHAP). This program was completed in 1987 by a specific component in the tourism development entitled "Program of development of tourism in mountain" (PDTM) which leads to the creation of the Training Center to the trades in the Mountain (CFAMM), the establishment of a large crossing of the Moroccan Atlas and the development of a network of gites labelled.

These programs were extended to the beginning of the 1990s to the whole of the Moroccan mountain via the "program of support to the development of the Moroccan Mountain" (PADMM) and the year 1992 saw the creation of the Office of Development of Rural Tourism (BDTR). This cooperation program ended in 1993. Since then, the Minister of Tourism is committed to diversify and to extend this experience to the massifs of the Toubkal, of the Mouriq and the Ayyachi.

These achievements are remote from the main objectives. The training of guides reflects the evolution of mountain tourism. During the first years there was training on the valorisation of the products of terroir, weaving and crafts. However, in the years 1990, the guides have learned that a standard training and simplified which is based on the training of guides in hiking. As well, locally, some actors (owners of gites, sellers, muleteers, artisans) benefit from the tourist activity. The actors of the tourist development of the mountains are of foreign actors (cooperants, members of the CAF...), that is to say that there is not a federation between the actors who are the tourism and the population of montane.

4.2 A Tourism of discovered in evolution

From the years 2000, cultural tourism is appeared as a tourist resource in the Moroccan mountains. The tourism actors want to renew the image of the Mountain offered to tourists and make known the local cultures. In this regard, Driss Boumeggouti (2009) joined the approach of the continuity of the tourist imaginary. For him, the Tourism Communication remains based on images inherited from the colonial period, the main actors of the tourism in the Moroccan mountains and the authorities are changing slowly.

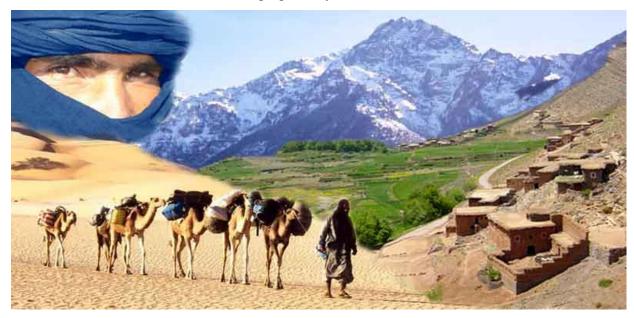


Figure 2. The background of the Hiking Guide Morocco, Source: Agency Tamounte Trekking, 2005.

4.3 Speech of tourist guides

In the previous two decades, tourism activities proposed are expanded: mountain biking, speleology, kayaking, climbing etc. However, hiking remains the central activity of foreign tourists in the mountains. Berriane (2009) confirms that the majority of hikers are framed by the tour operators. Yet, we find a significant number of individual tourists or in groups not organized by tour operators. These tourists need the information that concerns the hiking routes, gastronomy, accommodation, etc.

A few tourist guides edited these last years, play this role, among these, we find the guide of Jaques Gandini edited in 2000 and reissued in 2006 (Figur.3).

This French ocumentariste devotes three tomes to the Moroccan Atlas. It offers hiking routes in the massifs of the Medium and High Atlas, with the points of the judgments and the distance between the sites. As it contains a simplified sketch and a terse description of each site. This guide is not innovative compared to those of the Years 1980-1990: the proposed routes are fairly close to those proposed by Peyron (Middle Atlas) and Fougerolles (central High Atlas).

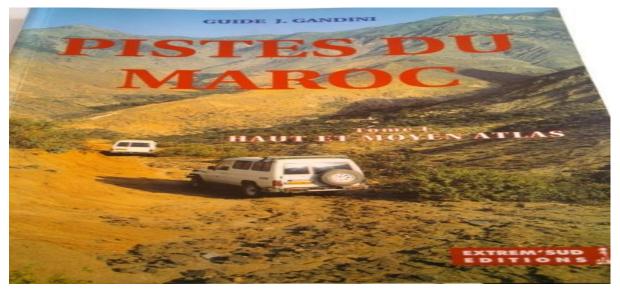


Figure 3. Cover of the guide "Tracks of Morocco, Top and middle Atlas".

Source: Jaques Gandini, Extrêm'Sud edition, 2000.

As far as the Guide to Galley (2004), it was a vehicle an imaginary Athlete of the mountain. An imaginary which tends to move away the image colonial: it encourages hikers to take sufficient time to contemplate the landscape and to look to the inhabitants who are always in motion. As indicates the author " *The Atlas remains populated, the traditional agriculture remains, perennial, but the Moroccan Mountain is neither a zoo, a museum, it transforms*". To make the point that the tourist guides play a crucial role in the indirect mediation. However, the

speeches of these guides enjoy only a low diffusion in relation to advertising speech tour/operators.

4.4 The tour operators and the continuity of the tourist imaginary

As we have mentioned previously, in the speeches of the tour operators the landscapes give up the place the local culture of the companies. This offer allows tour operators to receive a wide public who wants to discover the mode of life of the other. The Agency "land of adventure" created since 1976, proposed of hiking tours accompanied in the Moroccan mountains of the type "hiking trips" and "travel discovery". Other travel agencies such "Atlas trip" offers two types of tourist stays in the mountain. Stays of sports tourism, adventure and Stays of cultural tourism or discovery. The discovery tourism dedicated to the discovery of the daily life of the Berbers and their traditions and the meeting of the inhabitants.

Several reasons prevent the innovative aspect of these offers. The itineraries proposed change from one year to the other. In addition, the speech of the Towers operators on the Moroccan mountains has the abstraction of KA "culture". Stays "discovery" proposed by the Towers specialized operators remain essentially sport. It is of short stays which leaves little time to discovery and to the meeting, the group only passes a night at the same place, which is not to promote the meeting with the inhabitants.

4.5 The Imaginary of the Atlas

In this point, we note that the tenders say "offers of Discovery" are inherited from the colonial period. Several factors indicate the lack of innovation in the representations of the Moroccan mountains. Firstly, this absence is perceived in the brochures of tour operators. We find the classic images representing the first plan the Assert of cities the reasons of the mountains in the background. This is the case of the brochure of the Mediterranean club for the year 2009. Secondly, we find the dominance of ground of the mountain for a purpose of sport. As well, the vocabulary used by the majority of brochure illustrates well the persistence of an imaginary of the mountain prométhéen. Thirdly, we also note a vision ethnicisante conveyed by a few brochures and a few sites on the Internet that evoke the "Berber people", the "Berber world" or the "Berber country." without distinguishing between the regional and local variations between populations of the mountains. Finally we see that several sources advertising in the field of tourism spend of false comments and speeches which conceal the truth of the Moroccan mountain. These sources do not reflect never socio-economic difficulties that are aware of the populations in the mountains.



Figure 4. Village in mud, Timit, valley has Bougumez, central High Atlas, Snapshot B.AAMMARI, November, 2015.

Conclusion

The analysis of guides, brochures and tourist posters allows us to see a concrete evolution at the level of the imaginary of the Moroccan mountain. During the colonial period, the main actors for the implementation of the tourism of the mountains proposed a tourism of exploration and a sports tourism. During the years 1980-1990, the State and the tour operators, the tourism stakeholders the most dominant have focused on a Sports Tourism international. In the years 2000, the tourist speech of the Towers operators and authorities diversifies. They guide the tourist offer toward a cultural tourism. Which puts a break with the colonial legacy, from the point of view of the imaginary.

Bibliography

Amirou, R. 2008: "The Paradise is the other". Relational isolate and experience of Paradise: an entry by the tourism. *Articulo - Journal of Urban Research*, 4, 1-12.

Amirou R., 2012: The tourist imaginary, CNRS Editions: Paris, 360 p.

Berriane Mr. (DIR), 2009: Tourism of nationals, tourism of foreigners: What The joints in the Mediterranean?, Rabat, FLSH Rabat, Series tests and Studies No. 41, pp.125-168.

Boujrouf S. and Hassani E., 2006: mountain tourism and tourism policy in Morocco", Saigh Bousta R. (DIR): The mountain tourism, realities and perspectives, Marrakech, edit, 211 p., pp. 17-32.

Boumeggouti D., 2009: Transport and Tourism in the colonial Morocco: organization, issues and legacies, Zytnicki C. and Kazdaghi H. (DIR), 2009: Tourism in the French Empire. Policies, practices and imaginary (19th and 20th centuries), Paris, Publications of the French Society of history of Overseas pp369-386.

Decroly, J.-M., Duquesne A.-M., Debaere R. and Diekmann A. 2006: Tourism and society. Mutations, issues and challenges. Brussels: University of Brussels.

Dresch J. and Our Piney J., 1938: the massif of the Toubkal. Alpine guide of the Moroccan mountain, Rabat, Office Chérifien tourism, 233p.

Dunn, C. K. 2007: Fear of black planet: anarchy anxieties and postcolonial travel to Africa. *Third World Quarterly*, 25 (3), 483-499.

Echtner Mr C. and Prasad, p. 2003: The context of third world tourism marketing. Annals of Tourism Research, 30, (3), 660-682.

Fougerolles A., 1981: the central High Atlas, Alpine guide, Casablanca, Print. Ideal, 371 p.

Jaques G., 2000: "Tracks of Morocco, Top and middle Atlas", Extrêm'Sud edition, 254 p.

Galley H., 2004: the Mountains of Morocco: trekking and cross country skiing, Geneva, Editions Olizane, 343 p.

Lardy has, 2014: the place of the event and the creativity in the evolution of the image of a territory, in memory of Master 2 Tourism and Development, Foix: University of Toulouse Jean-Jaurès, ISTHIA.

Legoff J., 1991: the medieval imaginary, Paris: Gallimard

Miossec, J.-M., 1977: the tourism image as an introduction to the geography of tourism. Annals of the Geography, 86, (473), 55-70

Peyron MR, 1984: the great crossing of the Moroccan Atlas, Edn Mr. Peyron, 335 p.

Quashie, H. 2009: museographic quest of the other. The symbolic issues of practices To tourist vocation as "cultural" in Senegal. Articulo - Journal of Urban Research. Available on: http://articulo.revues.org/1008.

Ramou H., 2009: the emergence and development of mountain tourism in Morocco colonial and postcolonial, Zytnicki C. and Kazdaghi H. (DIR), the tourism in the French Empire. Policies, practices and imaginary (19th and 20th centuries), Paris, Publications of the French Society of History of overseas, 444 p., pp. 347-367.

Michelin Guide: Morocco, Clermont Ferrant, ed. Michelin and Company, 1926, 192 p. Dunlop guide: automobile tourism in Morocco, Paris, ed. of Dunlop tires, 1922, 190 p.

النظام القانونى للأجيرات بين مدونة الشغل المغربية والاتفاقيات الدولية

Le statut juridique des femmes salariées entre le code du travail marocain et les conventions internationales

The legal status of female employees between the Moroccan labor code and international conventions

- KARROUMY Karima, Enseignante-chercheuse à la FSJES, Université Chouaïb Doukkali El Jadida Maroc
- TAHORI Mourad, Enseignant-chercheur à la FSJES, Université Chouaïb Doukkali El Jadida Maroc

■ BOUDI Yassine

Enseignant à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Chouaïb Doukkali - El Jadida – Maroc

ملخص:

تفرض مدونة الشغل المغربية على المشغلين التزامات تهدف لحماية حقوق وصحة وسلامة الأجيرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تظل الحاجة إلى توحيد وتعزيز الأحكام التشريعية والمؤسساتية ضرورة أساسية.

من هذا المنظور، فإن اعتماد تدابير تشريعية مؤسساتية متماسكة ومتكاملة مكَّن الدولة من إضفاء الشرعية على عملها وتتبع سياسة وطنية تتماشى مع المتطلبات الداخلية والاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفاتيح: النظام القانوني للأجيرات، مدونة الشغل المغربية، الاتفاقيات الدولية.

Abstract: In Morocco, labor law imposes obligations on employers to protect the rights, health and safety of women workers. To this end, the need to consolidate and strengthen the legislative and institutional provisions remains a major imperative since the question linked to the legal status of female employees involves multiple and complex dimensions.

In this perspective, the adoption of coherent and integrated institutional and normative measures have enabled the State to give legitimacy to its action, of a national policy in line with internal requirements and international conventions.

Key words: The legal status of female employees- the Moroccan labor- international conventions

Introduction:

La discrimination en droit du travail est une question très délicate en pleine évolution. Elle est définie comme toute distinction, exclusion ou préférence fondée sur la « race », la couleur, le sexe, la religion, l'opinion politique, l'ascendance nationale, l'origine sociale, l'état de santé, le handicap et qui a pour effet de détruire ou d'altérer l'égalité des chances ou de traitement en matière de l'emploi.

Le principe de l'égalité ou de la non-discrimination est proclamé également par l'Organisation International du Travail qui, en matière d'emploi, consiste à promouvoir l'accès des hommes et des femmes à un travail décent et productif dans des conditions de liberté, d'équité, de sécurité et de dignité humaine. Les préoccupations majeures de l'OIT concernant l'égalité des sexes sont reflétées dans les quatre objectifs stratégiques que l'Organisation s'est fixés, à savoir : la promotion des normes du travail, les principes et droits fondamentaux au travail; la création d'emplois en plus grands nombres et de meilleures possibilités de salaires pour les hommes et les femmes; l'amélioration de la protection sociale et de son efficacité; et le renforcement du dialogue social et du tripartisme.

Pour en remédiant aux inégalités de fait rencontrées par les femmes dans le domaine professionnel.

On peut dire que l'élimination de la discrimination ne vise pas à conférer un avantage à leurs bénéficiaires mais plutôt à redresser les erreurs du passé, elle n'a pour but légitime que la réalisation d'une égalité des chances et de traitement. De ce fait, les droits reconnus aux femmes salariées se sont développés avec la promulgation du nouveau code du travail. La plupart de ces droits sont reconnus soit expressément soit indirectement.

Pour traiter cette problématique relative au statut juridique des femmes salariées entre le code du travail marocain et les conventions internationales, des questionnements de fond se posent, notamment :

- Quelles sont les formes de discrimination dans les relations de travail ?
- Quelles sont les nouvelles dispositions prévues par le nouveau code du travail ? ces dispositions contribuent-elles à la protection des femmes salariées dans l'emploi ?
- Ces avancées réalisées dans le code sont-elles concrétisées sur le terrain ? Les règles prononcées en faveur de la femme salariée sont-elles effectives ? Correspondent-elles à un

rapport de conformité entre le droit et le fait ? Assistons-nous réellement à une protection/ juridique efficace de la femme salariée ?

• Et qu'en est-il, enfin, de l'apport des conventions internationales en la matière ?

Pour répondre à cette situation, les autorités marocaines ont dégagé un long travail de conceptualisation, d'investigation et d'intervention, qui a abouti à la mise en place d'une politique nationale multidimensionnelle et intégrée. Elle repose sur une démarche globale mettant en correspondance les aspects humains, sécuritaires et économiques. Dans cette optique et partant d'une approche analytique notre but est d'examiner le statut juridique des femmes salariées entre le code du travail marocain et les conventions internationales. Cette étude a pour objet d'en préciser les formes de la discrimination et de déterminer les dispositions spécifiques régissant le travail féminin.

I – Les formes de la discrimination des femmes salariées :

Dans le cadre du travail salarié, le droit social est fondé sur le principe de l'égalité des sexes en matière de conditions du travail. Ce principe est applicable dans les domaines concernant les salaires, les congés annuels payés, les jours fériés, la relation individuelle du travail, les accidents du travail, les maladies professionnelles, la sécurité sociale, la représentation du personnel et le droit syndical.

a) La discrimination salariale :

En général, le législateur s'est conformé à la convention n° 100 sur l'égalité de rémunération, ratifiée par le Maroc, en disposant dans l'article 346 du nouveau code du travail que : « Pour un travail de valeur égale, aucune discrimination ne peut être opérée entre les salariés de sexe masculin et de sexe féminin ». A cet égard, l'article 1-b de la convention n° 100 sur l'égalité de rémunération énonce que : « l'expression égalité de rémunération entre la main-d'œuvre masculine et la main-d'œuvre féminine pour un travail de valeur égale se réfère aux taux de rémunération fixés sans discrimination fondée sur le sexe ».

b) La discrimination dans le droit syndical et représentation professionnelle :

Elle peut se définir comme toute distinction, exclusion ou préférence fondée sur l'activité syndicale.

En matière d'embauche, cela signifie qu'un employeur écarte une personne de la procédure en raison de ses activités syndicales, la prise en considération, lors de l'embauche de

l'appartenance à un syndicat ou de l'exercice d'une activité syndicale est illicite, comme est illicite le fait de subordonner l'emploi d'une travailleuse à la condition qu'elle s'affilie à un syndicat ou cesse de faire partie d'un syndicat.

c) La discrimination en matière de l'embauche :

Selon les dispositions de l'article 13 de la Constitution marocaine : « tous les citoyens ont également droit à l'éducation et au travail » le législateur marocain a confirmé l'égalité et la non-discrimination en matière d'emploi et de profession, et par conséquence, il a entendu lier la condition féminine aux droits de l'homme et reconnaître les liens étroits existant entre la promotion des droits de la personne humaine et la démocratie. Dans ce cadre, le Maroc s'est engagé à poursuivre une politique éliminant la discrimination à l'égard des femmes sur les progrès réalisés dans ce domaine.

Ainsi, ces articles prohibent toute sorte de discrimination, de préférence, de distinction ou d'exclusion entre les salariés leur sexe, race, handicap ou origine sociale.

De même, la directive européenne (Directive 76/207/CEE du Conseil, 1976) dans son article 4exige l'application du principe de l'égalité de traitement en ce qui concerne l'accès à tous les types et à tous les niveaux d'orientation professionnelle, de formation, de perfectionnement et de recyclage professionnels, implique que les États membres prennent les mesures nécessaires afin que soient supprimées les dispositions législatives, réglementaires et administratives contraires au principe de l'égalité de traitement.

d) La discrimination relative à la clause du célibat :

Le principe de l'égalité des chances et de traitement entre l'homme et la femme doit rendre nulle toute clause visant à restreindre l'emploi de la femme mariée, qui risque de donner une véritable prime au célibat.

Et conformément à ce principe, la jurisprudence marocaine a confirmé les dispositions de l'article 109 D.O.C qui rend nulle l'obligation qui en dépend toute condition ayant pour effet de limiter ou interdire l'exercice des droits et facultés attachés à la personne humaine, telle que la faculté de se marier. Exemple : des hôtesses de l'air.

Toutefois, s'il découle de la nullité de cette obligation la fin d'une restriction des droits d'une salariée, seule la condition est annulée et non l'obligation sur laquelle elle porte. Il s'ensuit que

la clause de célibat stipulant l'interdiction du mariage est nulle, comme l'a décidé la cour/ d'appel dont l'arrêt n'a pas été cassé et, partant, le contrat de travail reste valable.

II – Les dispositions spécifiques régissant le travail féminin.

Parallèlement aux règles générales du droit social applicables à tous les travailleurs sans distinction d'âge, de profession et de sexe, il existe toute une série de dispositions applicables aux femmes salariées.

a) La réglementation avantageuse en faveur de la femme salariée en cas de maternité :

Les mesures protectrices particulières à la femme au travail sont prévues en matière de temps et de conditions de travail. A cet égard, le législateur marocain s'est penché spécialement sur la protection de la maternité en lui consacrant son chapitre II (les articles 152 à 165).

Ainsi, la salariée en état de grossesse attestée par certificat médical dispose d'un congé de maternité de quatorze semaines (Article 152 du nouveau code de travail.), de même elle peut quitter son emploi sans préavis et sans avoir payer une indemnité compensatrice de préavis ou de rupture du contrat (Article 158 du nouveau cade de travail)

Elle peut également bénéficier d'un congé sans solde d'une année pour élever son enfant après accord de son employeur.

Aux termes de l'article 159 du nouveau code du travail il est interdit de rompre le contrat de travail d'une salariée en état de grossesse médicalement constatée et pendant l'intégrité des périodes de suspension auxquelles elle a droit. De ce fait, l'employeur ne peut pas mettre fin au contrat de travail de la femme lorsqu'elle a été obligée de s'arrêter de travailler par suite d'une maladie consécutive à la grossesse ou à l'accouchement.

A cet égard, la convention n° 103 sur la protection de la maternité reconnaît dans son article 3 que toute femme a droit à un congé de maternité, la durée de ce congé sera de douze semaines au moins dont six semaines au moins sont prises après l'accouchement.

De même, la convention n° 183 sur la protection de la maternité prévoit un congé de maternité de 14 semaines pour les femmes auxquelles l'instrument s'applique. Les femmes qui s'absentent de leur travail pour cause de congé de maternité ont droit à des prestations en espèces qui

garantissent qu'elles peuvent subvenir à leur entretien et à celui de leur enfant dans de bonnes conditions de santé et selon un niveau de vie convenable.

Au niveau européen, la reconnaissance du congé maternité trouve un appui dans la directive numéro 207 du 1976(Directive européenne n° 76/207/CEE). Cette perspective est renforcée par la directive numéro 89 du 1989 relative à l'amélioration de la sécurité et de la santé des travailleurs au travail(Directive européenne n° 89/391/CEE du Conseil). Selon cette directive, « les groupes à risques particulièrement sensibles doivent être protégés contre les dangers les affectant spécifiquement ». Dans son prolongement est adoptée la directive de 1992, concernant la mise en œuvre de mesures visant à promouvoir l'amélioration de la sécurité et de la santé des travailleuses enceintes, accouchées ou allaitantes au travail(Directive européenne n° 92/85/CEE du28 nov. 1992). Ce texte affirme que les travailleuses enceintes « doivent être considérées à maints égards comme un groupe à risques spécifiques » et que « des mesures doivent être prises en ce qui concerne leur sécurité et leur santé ».

b) <u>Le travail de nuit de la femme salariée :</u>

Les dispositions de l'article 172 du code du travail autorisent le travail de nuit des femmes sous réserve de cas exceptionnels fixés par voie réglementaire, soit entre :

- 21 heures et 6 heures dans les activités non agricoles ;
- 20 heures et 5 heures dans les activités agricoles.

Toutefois, le travail de nuit des femmes n'est autorisé que sous réserve de respecter les conditions fixées par le décret n° 2-04-568 du 29 décembre 2004.

A cet effet et en vue de faciliter le travail de nuit des femmes salariées, l'employeur doit mettre à leur disposition des moyens de transport du lieu de résidence au lieu de travail en cas d'indisponibilité de moyens de transports publics.

De même, elles doivent bénéficier d'un repos d'au moins d'une demi-heure après chaque durée de travail continue de 4 heures, repos qui est comptabilisé comme temps de travail effectif.

Ce travail est permis à condition de :

- Tenir compte de leur état de santé et de leur situation sociale ;
- Consulter les organisations professionnelles d'employeurs et des organisations syndicales des salariés les plus représentatives ;

Prendre des dispositions afin de faciliter le travail de nuit des femmes et qui seront fixées parvoie réglementaire.

c) <u>Interdiction de l'accès de la femme à certains travaux :</u>

Le droit social interdit à la femme l'exercice de certains travaux préjudiciables ou exigeant une grande endurance. Le motif légitime pour écarter les femmes de certains emplois réside dans les risques qu'ils comportent pour leur santé(J. RIVERO et J. SAVATIER,1981). Cela explique certaines interdictions légales d'emploi des femmes.

Ainsi, le personnel féminin ne peut être employé aux travaux souterrains ni à des travaux qui représentent un risque ou un danger excessif ou qui sont susceptibles de porter atteinte aux bonnes mœurs dont la liste a été fixés par le décret n° 2-04-682 ainsi reprise par les articles 179, 180 et 181 du nouveau code du travail.

Conclusion:

Au terme de cette étude consacrée au statut juridique des femmes salariées entre le code du travail marocain et les conventions internationales, on constate qu'en dépit de l'importance de la non-discrimination entre le genre dans le domaine du travail, de l'emploi et de la formation et la spécificité de toute une panoplie de règles juridiques réglementant certaines conditions de travail propre à la femme, le droit social national comporte beaucoup de lacunes en matière de travail féminin.

De ce qui précède, il appartient au législateur marocain, aujourd'hui plus que jamais, d'abord, de modifier les textes de notre droit du travail à fin de les moderniser, ensuite, de prévoir, d'une manière générale, un arsenal juridique permettant de garantir des conditions de travail des femmes salariées adéquates en leurs permettant de s'acquitter de leurs obligations de mère de famille.

تأثير الوسائل الحديثة للمعلوميات والتواصل على التشغيل الإلكتروني: دراسة عينة من الشركات في جهة الدار البيضاء المغرب.

The impact of NTIC on the e-recruitment process: study of a sample of companies from the Casablanca region -Morocco.

*محمد جلال العدناني، **فاطمة تهامي، ***وهيبة عنتر

*أستاذ مؤهل في العلوم الاقتصادية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، مختبر البحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية **أستاذة مؤهلة في العلوم الاقتصادية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال، مختبر البحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية ***طالبة باحثة في العلوم الاقتصادية، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال. مختبر البحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية

ملخص،

أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (NTIC) شائعا في جميع مجالات تسيير الموارد البشرية (GRH) الخاص بالشركات. بدءا من التسيير الإداري للعمال، التوظيف، التكوين ... التقييم أصبح استعمال التقنيات الحديثة للمعلوميات والاتصال فو أهمية بالغة ومحددة. الغرض من هذه المساهمة هو تحديد تأثير تكنولوجيا المعلوميات والاتصال على عملية التوظيف. يركز استعراضنا المفاهيم الأساسية للبحث، فهو يدفع إلى التفكير في منطق اختيار تقنيات التوظيف الإلكتروني، خاصة أن تنوع المهارات يضع الشركات في موقف محرج، قبل سؤال محير: ما التقنية (الأساليب) التي يجب تبنيها؟ يمكن تعيين هذا الاختيار وتعديله من خلال عدة قيود تتعلق بالتكلفة والجودة والوقت وطبيعة المهارات المطلوبة وسرية المعلومات داخل الشركة. أخيرًا، يعتمد البحث على دراسة تجريبية أجريت داخل شركة التوظيف في مدينة الدار البيضاء (NOVANCY ONE) على مسح لعينة من 136 شركة تستفيد من خبرة شركة التوظيف المذكورة. الهدف المنشود هو وصف ممارسات التوظيف الإلكتروني في الشركات المغربية وتحليل التغييرات الناجمة عن استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات (NTIC) في نشاط التوظيف. نحن مهتمون أكثر بالشركات التي تقوم بشكل رئيسي بتوظيف ملفات تعريف تكنولوجيا المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلوميات والاتصال، وخاصة كيفية العثور على المرشحين المناسبين، والتقنيات المستخدمة لتقييم مهاراتهم.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التوظيف، التوظيف الإلكتروني، التغيير التنظيمي، الكفاءات، جهة الدار البيضاء -المغرب

ABSTRACT: The use of New Technologies of Information and Communication (NTIC) has affected all areas of Human Resources Management (HRM) of the company. Whether it is personnel management, recruitment, training ... evaluation, the use of NTIC is decisive for a quick and controlled process.

The purpose of this contribution is to identify the impact of NTICs on the recruitment process. Our review of literature focuses on the key concepts of research, it leads a reflection on the logic of choice of techniques of E-recruitment, especially that the diversification of skills places companies in an embarrassing situation, in front of a question puzzling: what technique (s) to adopt? this choice can be set and modified by several constraints relating to cost, quality, time, nature of skills sought and confidentiality of the company?. Finally, our state of the art leads to an empirical study conducted in the recruitment office in Casablanca (NOVANCY ONE); on a survey of a sample of 136 companies that benefit from the services offered by the recruitment firm. The objective is to describe the practices of E-recruitment in Moroccan companies and to analyze the changes induced by the use of the NTIC in the activity of recruitment. We are more interested in companies that mainly recruit IT profiles and use NTICTs, especially how they find the right candidates, and the techniques used to assess the candidates' skills.

Key words: NTIC, recruitment, e-recruitment, skills, organizational change, Casablanca-Morocco

Introduction

Aujourd'hui au Maroc, les entreprises sont de plus en plus nombreuses à prendre conscience des implications stratégiques d'une gestion efficiente des RH, de valoriser le capital humain et de le considérer comme une clé de réussite, et un moyen d'accroître leur compétitivité et non plus comme un simple facteur de productivité.

Depuis les années 90, la terminologie relative à la fonction RH a évolué, et passé de l'administration du personnel à la gestion des ressources humaines, puis au développement du capital humain. Traduisant en cela l'élargissement et l'approfondissement de cette fonction qui ne cesse d'alimenter le fil d'actualité des articles scientifiques, des ouvrages et de provoquer des multiples débats. Récemment la gestion des ressources humaines avec l'essor des nouvelles technologies de l'information et de la communication à connaît des profondes mutations, presque dans toutes ses activités : recrutement, formation, communication, motivation, et la gestion de la paie...

Les ressources humaines occupent la place centrale dans la vie de l'entreprise. Ce qui oblige toute organisation à s'entourer par des salariés ayant les meilleures compétences, et les personnalités les plus en adéquation avec le poste à occuper. Le recrutement entant que processus est incontournable pour avoir la bonne personne au bon poste. Pour être sûre de la compatibilité entre une personne et le poste à occuper, les entreprises font appel à tous sorts de techniques de recrutement.

Dans ce cadre, cette contribution traite l'évolution des méthodes de recrutement liée aux *NTIC*. En effet, cette thématique traite la relation entre le recrutement qui inclut l'ensemble des activités permettant d'attirer et de constituer un réservoir de candidats qualifiés aussi que les *NTIC* qui représentent tous les outils à notre disposition en matière de télécommunication, d'informatique, d'audiovisuel, d'internet, de multimédias etc...

L'intérêt de ce travail est de situer l'usage des NTIC par la fonction de recrutement pour les recruteurs, et aussi de définir les grandes tendances actuelles des nouvelles technologies utilisées au niveau de recrutement au Maroc. C'est en même temps, se demander sur l'identification des différents impacts des NTIC sur le processus de recrutement, afin de répondre à la question soulevée. « En quoi les NTIC affectent et changent-elles le processus de recrutement ? Et quels sont les mécanismes qui façonnent ce changement ? ».

Ce qui revient à s'interroger sur la nature des technologies qui influencent le processus de recrutement et le taux des candidats ayant le bon profil, et quelles sont les techniques d'Erecrutement les plus utilisés au Maroc ? sont-elles utilisées pour le recrutement de toutes les catégories professionnelles ? L'E-recrutement est-il plus efficace que les méthodes de

recrutement traditionnel?

Notre analyse part du fait que dans les entreprises où le degré d'utilisation de l'E-recrutement est élevé le nombre des candidats ayant le profil recherché s'accroît (H1). Les techniques de l'E-recrutement permettent de remplacer efficacement les techniques traditionnelles, ce qui fait que le « E-recrutement » exerce une influence positive sur les pratiques de recrutement (H2).

I- L'émergence des NTIC dans le processus de recrutement : quel impact ? I.1.Le recrutement et les impératifs de la performance des entreprises.

Le processus de recrutement est un élément essentiel de la politique RH. Il peut influencer dans des directions très différentes l'état du capital humain de l'entreprise. La démarche de recrutement contient plusieurs étapes allant de la définition de la politique de recrutement à l'évaluation du processus. Toutefois, un recrutement bâclé est une opération encore plus coûteuse à long terme. Chaque étape est importante et nécessite un professionnalisme de la part de tous les acteurs(Annick HAEGEL, 2012).

Les entreprises éprouvent de difficultés à disposer d'un vivier de candidatures suffisant et adapté aux besoins. Elles ne peuvent plus se contenter de puiser dans les candidatures spontanées qu'elles reçoivent. Il faut adopter une démarche proactive.

Cela implique de repérer les établissements de formation pour contacter les diplômés, d'exploiter les bases de données existantes comme les CVthèques, d'être présent sur les réseaux sociaux, de maintenir un contact privilégié avec une profession, de bien connaître un bassin d'emploi, d'être présent dans les milieux institutionnels liés à l'emploi...(Eline NICOLAS, 2014) ce qui donne une grande importance de l'approvisionnement en capital humain via les NTIC.

I.2. Typologie des technologies dans l'entreprise

Les NTIC regroupent la totalité des nouveaux outils de communication apparus depuis les dernières années principalement dans le secteur des nouvelles technologies. Cela peut comprendre les machines, les logiciels, Internet, Intranet, les CD-ROM et DVD-ROM...etc(BOUTAYEB, S,1997).

Ce terme peut aussi désigner des techniques comme les Groupware et ses composants, Workflow, l'architecture client-serveur, mais il englobe aussi les messageries vocales, les visioconférences...etc.

Les NTIC touchent et influencent toutes les activités de l'entreprise, les métiers, les processus, les projets...Elles peuvent garanties la circulation des informations, assurées la communication entre les différentes catégories de personnes qui font l'entreprise : clients, collaborateurs, candidats potentiels.

Les typologies des technologies peuvent se présentées comme suit :

- A- Les NTIC de base : dans un poste de travail connecté à Internet les nouvelles technologies d'information et communication qui composent le système d'information de l'entreprise créent un panorama varié et contrasté. Sous l'effet des nouveautés fréquentes et de l'augmentation continuelle des résultats, la palette des techniques s'est remarquablement enrichie pendant les vingt dernières années. Cependant les nouveaux n'ont pas toujours remplacé les anciens. Les nouvelles *TIC* arrivées dans l'entreprise ne correspondent pas toujours à des usages qui remplacent *stricto sensu* les anciens. La diffusion des N*TIC* en entreprise se caractérise par un processus d'hybridation plutôt que de substitution : dans un autre contexte, la télévision n'a pas remplacé la radio (*Bounfour*, 2010).
- B- Les équipements de réseaux en progression rapide : La diffusion des outils de réseaux s'est poursuivie à une cadence élevée dans les années 2000, mais de façon diverse. Ceux fondés sur les technologies Internet ont connu le plus fort développement mais l'ancienne génération représentée par le LAN et l'EDI est restée attractive, Le réseau local (LAN) est le plus répandu. Il équipe toutes les grandes entreprises et une très forte majorité des PME et TPE. Ceci va faciliter l'apparition de l'Intranet.
- C- Les ERP(Entreprise Reporting Planning) /PGI(progiciel de Gestion Intégrée), outils d'intégration des fonctions et activités de l'entreprise : Les outils d'intégration sont également très diffusés mais les plus répandus sont aussi les plus simples. Ces systèmes qui restent souvent complexes ont longtemps concerné en priorité les grandes entreprises mais les PME, ciblées par les éditeurs, s'en dotent également. Le progiciel de gestion intégré occupe une place à part dans le paysage des TIC en entreprise en raison de sa complexité et de l'étendue de son champ fonctionnel puisqu'il peut, à l'extrême, couvrir la quasi-totalité des besoins du système d'information de l'entreprise.
- D- Les sites de cooptation en ligne tels que Cooptin (lancé par Keljob) et Jobmeeters , rejoint en 2006 par planéte cadre plus spécifiquement dédié aux ingénieur et Bac + 5(minimum) à orientation technique , n'ont pas connu le succès escompté et cooptationfacile.com lancé en 2010, a connu le même sort funeste(Cadin Guerin et Pigeyre et pralong, 2012).

I.3.Les NTIC liées au recrutement

Les TIC jouent aujourd'hui un rôle considérable et important dans la diffusion d'offres d'emplois mais aussi dans la réception des candidatures ou de demandes d'emploi spontanées de la part des individus en situation de recherche d'emploi. Trois sortes de serveurs avec des fonctionnalités différentes, peuvent être distingués :

-Les serveurs d'entreprises utilisés à des fins de recrutement

-Les maxi serveurs se contentant de répertorier de grandes quantités d'offres classées par catégorie et sont gérés par des sociétés de communication qui rapprochent les candidats aux employeurs.

-Les serveurs spécialisés, gérés par des professionnels du recrutement correspondant bien le secteur d'activités dans lequel ils interviennent. Les candidats peuvent y trouver des offres spécialisées et y déposer leur propre CV(Bernard MARTORY et Daniel CROSET,2012).

Les progiciels de gestion de recrutement, apparurent à la fin des années 1990. Au départ le traitement des candidatures réceptionnées des jobboards à former une problématique pour ces progiciels, étant donné que ces outils sont destinés à répondre aux demandes des recruteurs qui utilisent ces sites, et qui aimant disposer d'outils leur offrent un traitement des candidatures générées par la divulgation des annonces d'emploi en ligne. Certains sont aussi immédiatement l'émanation de jobboards(Yannick FONDEUR, France LHERMITE,2013).

Il est à noter que beaucoup de grandes entreprises disposent de leur propre portail internet de recrutement; l'établissement d'un site et l'utilisation d'un logiciel de recrutement nécessitent un investissement conséquent, mais ils apportent une économie de temps et un moindre coût de gestion ainsi qu'un grand nombre de candidatures(Claude Blanche ALLEGRE, Anne Elisabeth ANDREASSIAN, 2010). À partir d'une interface unique, les chargés de recrutement peuvent rédiger l'offre d'emploi et la divulguer sur un ou plusieurs *sites d'emplois*. Certains progiciels offrent aujourd'hui une intégration des CVthèques externes des sites d'emploi, permettant d'y chercher des candidats immédiatement depuis l'outil et d'y faire revenir ceux jugés les plus pertinents sans ressaisie d'informations.

Les candidatures obtenues via un formulaire rempli en ligne sont immédiatement introduites dans la CVthèque interne de l'entreprise. Les candidatures sont présentées et organisées automatiquement, généralement pour chaque annonce d'emploi les candidatures sont listées dans un tableau récapitulatif où les lignes correspondent aux noms des candidats et les colonnes à tout ou partie affichent des informations structurées, précis et paramétré par le recruteur qui leur sont relatives : nom de site provenant la candidature, niveau d'éducation, niveau d'expérience, date d'arrivée de la candidature...etc.

Considérés comme un complément des logiciels de recrutement, les workflows permettent de déterminer et de partager les modalités d'intervention des parties prenantes dans le processus de recrutement, ainsi leurs périmètres d'action et de visibilité avec une formalisation des tâches de chaque collaborateur participe au processus de recrutement(Yannick FONDEUR, France LHERMITE, 2013). Les progiciels de recrutement autorisent aussi de rendre automatique la gestion des interactions avec les candidats via réponses courrier électronique paramétrables, qui

a pour but à les faire connaître sur l'état d'avancement de leur postulation : rejet, convocation, avertissement sur la conservation de la postulation, le poste pourvu, le numéro de téléphone figure sur le CV est erroné, la candidature en cours de traitement, etc.(CORBILLE Sophie, Olivia FOLI et Julien TASS, 2018).

En simplifiant la diffusion des annonces d'emploi sur l'internet, ces progiciels offrent l'accès à plus de candidats. En aidant le recruteur dans ses occupations de présélection et en automatisant quelques-unes de ses taches (envoi des courriers de rejet ou convocation notamment), ils proposent des instruments pour traiter ces volumes de candidature. Ils s'occupent de la planification, la validation et la traçabilité de la totalité des procédures associées au recrutement, de la sollicitation d'embauche à l'insertion des candidats en fin de compte embauché, en transitant par les autres phases de sélection des candidats (tests, entretiens, etc.)(Yannick Fondeur, France Lhermitte, 2013).

1-4-Les compétences et l'e-recrutement

L'un des objectifs majeurs du recrutement est la chasse des compétences et la recherche des talents. Les cabinets de recrutement développent des formules pour attirer les compétences dans tous les domaines de la vie économique. La pénurie des compétences dans certains secteurs, le développement des carrières nomades ou encore les nouvelles attentes des collaborateurs par exemple constituent autant de difficultés auxquelles les entreprises doivent faire face afin de disposer des ressources humaines nécessaires(Eline NICOLAS, 2014). Le développement des NTIC a poussé les Directeurs des RH (DRH) et les cabinets de recrutement à chercher la meilleure formule pour acquérir les meilleures compétences qui se présentent sur le marché du travail. Les annonces sur les sites et sur les réseaux sociaux sont utilisées par les entreprises comme moyens pour les postes à pourvoir. Par conséquent, la marque employeur devient la forme qui pousse les compétences à utiliser les NTIC pour chercher les annonces et se présenter sur le marché interne du travail de l'entreprise.

II- Les différentes facettes des influences des NTIC sur le recrutement dans les entreprises marocaines

II- 1- Les pratiques de l'E-recrutement dans les entreprises marocaines II-1-1- présentation de l'échantillon d'entreprises de la région de Casablanca

Dans une ère où la concurrence entre les entreprises est extrêmement rude, l'entreprise se trouve dans la nécessité de posséder des compétences, des talents clés, afin de se démarquer par rapport aux concurrents, il s'agit par ce biais d'adopter le(s) bonne(s) technique(s) de recrutement, tout en détecte et en retenant les meilleurs collaborateurs.

La politique de recrutement intègre la politique générale de l'emploi dans l'entreprise qui définit les emplois pourvus par mobilité interne, par recrutement externe..., le processus de

recrutement, les outils d'évaluation des candidats et de leurs compétences ainsi que la déontologie et les principes clés suivis.

Encadré 1 : Démarche méthodologique de l'étude

En s'inscrivant dans une optique exploratoire de l'utilisation de ces NTIC dans le processus de recrutement, nous optons pour la méthode d'analyse quantitative. Nous avons élaboré un questionnaire destiné aux différents recruteurs, basé sur un échantillon composé de 136 entreprises installées à Casablanca. Le questionnaire est adressé aux entreprises qui recrutent majoritairement des profils IT. La méthode quantitative permet de récolter des résultats paramétrés selon le statut et la taille de l'entreprise. Nous allons mener une analyse par étude approfondie de cas qui représente une observation directe et participante au sein d'un cabinet de recrutement NOVANCY ONE. La fusion de l'observation participante et le questionnaire semble la plus convenable pour notre recherche, puisqu'elle privilégie un contact direct avec les recruteurs ainsi l'obligation de se positionner à l'intérieur d'une entreprise qui applique les NTIC dans le recrutement.

Afin de mieux circonscrire la question primordiale qui a animée ce travail, nous envisageons dans une première partie présenter une synthèse de la littérature qui traitera notamment le processus de recrutement. Les outils utilisés dans ses deux optiques : classique et moderne, ainsi les NTIC. Ces points nous amèneront, dans une seconde partie, à présenter la méthodologie de l'étude empirique menée et la représentation des données brutes collectées, l'analyse et la critique des résultats.

Items	Nombre
Population mère	175
Questionnaires distribués	162
Questionnaires retournés	139 (79,42% de la population mère)
Questionnaires non validés	3
Le taux de réponse	97%

En recherche quantitative, l'échantillon est représentatif de la population mère lorsqu'il en partage les attributs. Le choix d'appliquer la méthode probabiliste au niveau de notre étude empirique est basé sur la disponibilité d'une liste exhaustive, à jour, sans doublon de toute la population.

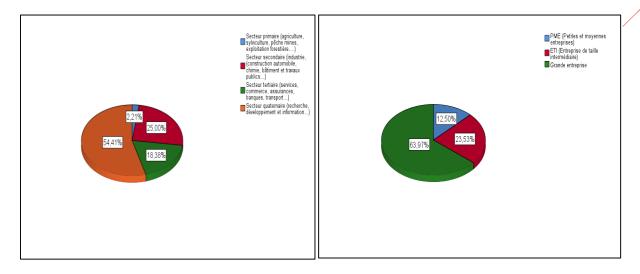
L'application de cette méthode est subdivisée en trois étapes essentielles, la première consiste à identifier la population cible, dans notre étude ce sont les entreprises qui recrutent majoritairement les profils IT. La deuxième consiste à déterminer la base d'échantillonnage, c'est les entreprises qui sont installées à Casablanca. Pour la troisième étape, nous avons sélectionné de façon aléatoire l'échantillon requis d'entreprises au sein de la base d'échantillonnage.

II-1-2- La répartition de l'échantillon des entreprises selon le secteur d'activité, le niveau d'étude et l'âge des postulants

Nous mettons l'accent sur les différentes techniques de l'E-recrutement modernes auprès une enquête de terrain menée auprès 136 entreprises, dans l'objectif de dévoiler les techniques de l'E-recrutement les plus utilisées et efficaces ainsi les techniques qui commencent à s'estompent, et de ressortir les effets des NTIC sur le processus de recrutement, notamment les avantages et les risques d'utilisation de ce dernier dans un contexte purement marocain.

Les entreprises enquêtées sont hétérogènes. 12.5% sont des PME, 53.9% se sont des entreprises de grande taille et 23.5% de taille moyenne. Leurs secteurs d'activité sont principalement le secteur quaternaire 54.4% (recherche et développement, information, innovation technologique ...) suivi par 25% des entreprises opère dans le secteur industriel et 18.3% des entreprises s'adonnent aux services (banque, assurances, loisirs.) et 2,21% au secteur primaire (figure 1).

Figure 1 : Répartition de l'échantillon selon le secteur d'activité et la taille de l'entreprise



Source : résultat de l'enquête du 08/2018

Concernant le dernier diplôme obtenu par les répondants à notre questionnaire 53.58% ayant un Bac+5, suivie par 38.24% ayant un diplôme plus que Bac+5, et les répondants ayant un bac+3 représente 6.62%, et les répondants ayant un Bac+2 présente le taux le plus faible (1.47%).

Le graphique n°2 en-dessous illustre les taux qui représentent les recruteurs selon les tranches d'âge suivantes : les jeunes âgés entre 20 à 29 ans représentent 64.71% des répondants à notre questionnaire, par la suite les répondants ayant entre 30 et 39 ans représentent un pourcentage de 19.12%, 13.24% ont entre 40 et 49 ans et 2.94 % ont plus de 50 ans.

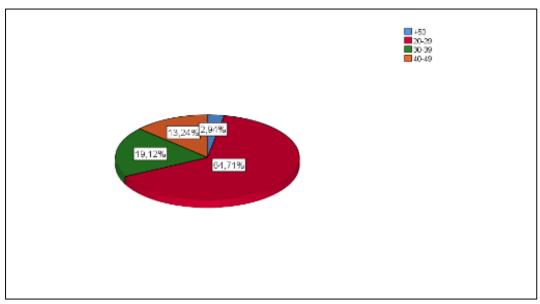
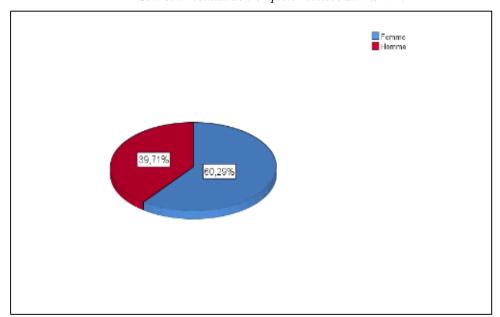


Figure 2 : Répartition de l'échantillon selon l'âge

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

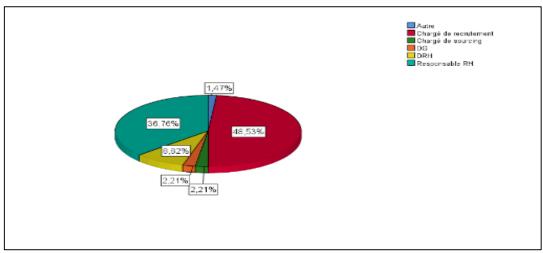
Selon les résultats figurant dans le graphe en remarque que le grand taux est réservé aux femmes qui présentent plus que la majorité des répondants à notre questionnaire avec un pourcentage de 60.29% en revanche seulement 39.71% des hommes.

Figure 3 : Répartition de l'échantillon selon le sexe Source : résultat de l'enquête réalisée du 08/2018



Comme le montre le graphique n°3, la répartition des recruteurs selon le type de fonction dans l'entreprise. Elle se présente comme suit : les chargés de recrutement sont les plus nombreux avec un taux de 48,53%, suivis par responsable RH avec un taux de 36,76%, les DRH avec un taux de 8,82%, les DG et les chargés de sourcing occupent le même taux :2,21%, pour 1,47% occupent d'autres postes comme consultant RH, généraliste RH.

Figure 4 : Répartition de l'échantillon selon la fonction



 $Source: r\'esultat \ de \ l'enquête \ du \ 08/2018$

Les résultats de l'enquête indiquent que les recruteurs ayants plus que 5 ans présentent 33.09% suivis des recruteurs ayant 2 à 5ans avec un taux de 37,50%, et 29,41 pour les recruteurs ayant moins de 2 ans d'expérience (graphique 4).

II-1-3- La répartition de l'échantillon des entreprises selon le dernier diplôme obtenu

Nous constatons selon les résultats de l'enquête selon le dernier diplôme obtenu que les recruteurs ayant un Bac+5 représentent le taux le plus élevé de 53,68 %, ayant plus que Bac+5

المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020. المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، برلين.

représentent un taux de 38.24 %. Au moment où Bac+3 présente un taux de 6.62 % et Bac+2 1.47%.

Figure5 : Répartition de l'échantillon selon le dernier diplôme obtenu

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

II-1-4- La répartition des entreprises enquêtées selon le moyen utilisé dans l'erecrutement.

Les réponses obtenues de ce graphique indiquent que l'outil de le E-recrutement le plus efficace dans la phase de recherche (sourcing), de point de vue des entreprises interrogées est LinkedIn (62 entreprises); ensuite viennent les jobboards spécialistes dans le recrutement (35 entreprises); puis suit l'e- recommandation (21 entreprises); ensuite viennent les jobboards généralistes (16 entreprises) et enfin Facebook (2 entreprises).

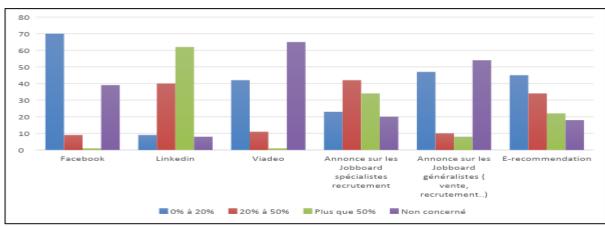


Figure 6 : Les outils les plus efficaces dans la phase de recherche

Source : résultat de l'enquête 2018

Grâce à ce graphique nous pouvons constater que l'entretien physique reste le meilleur outil utilisé dans la phase de l'entretien. L'efficacité des outils de l'E-recrutement (test en ligne, entretien par vidéo et téléphonique) est moyenne.

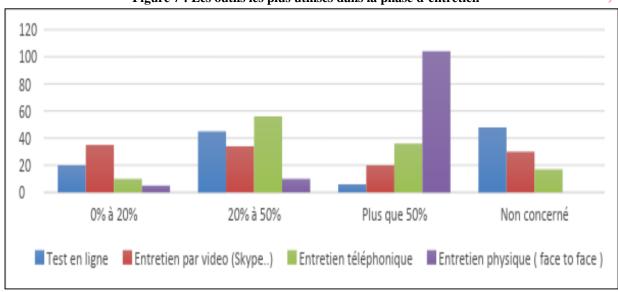
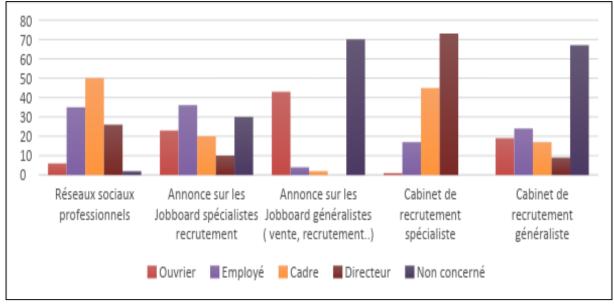


Figure 7 : Les outils les plus utilisés dans la phase d'entretien

Source : résultat de l'enquête du 08/2018





Source : résultat de l'enquête du 08/2018

L'importance accordée aux techniques de l'E-recrutement varie d'une entreprise à une autre, selon la catégorie socioprofessionnelle recherchée. Les résultats du tri croisé réalisé révèlent que les entreprises enquêtées ont recours à divers canaux en matière de recrutement. Par ordre d'importance, le recours aux réseaux sociaux professionnels utilisés principalement pour la catégorie des cadres et les employés. Pour la catégorie des employés et directeurs, les entreprises enquêtées utilisent les annonces sur les jobboards spécialisés dans le recrutement. Alors que pour les annonces sur les jobboards généralistes, la majorité des entreprises enquêtées ne sont pas concernées par leur utilisation. Le cabinet de recrutement spécialiste est utilisé pour la catégorie des directeurs et cadre.

II-2-E-recrutement et profils des entreprises : contrastes et hétérogénéités

II-2-1- E-recrutement et secteur d'activité des entreprises.

L'analyse bi-démentielle des résultats de l'enquête montre que 0,84% des entreprises de secteur primaire déclarent que l'utilisation de l'E-recrutement permet de faciliter la collecte d'informations et l'automatisation des échanges. 9,24% des entreprises enquêtées du secteur secondaire affirment que l'application de l'E-recrutement facilite la collecte d'informations, alors que 7,56% des autres entreprises du même secteur donnent plus d'importance à la traçabilité. Concernant le secteur tertiaire, nous remarquons que l'E-recrutement permet aux 6,72% des entreprises enquêtées de ce secteur une collecte d'informations facile, et pour 4,20%, l'E-recrutement permet de garder la traçabilité. Pour le secteur quaternaire, 25,21% d'entreprises trouvent que l'E-recrutement en premier lieu facilite la collecte d'information, en deuxième lieu avec un taux de 10,92% permet de garder la traçabilité, et dernièrement nous avons 9,24% des entreprises remarquons seulement un changement au niveau des techniques utilisées.

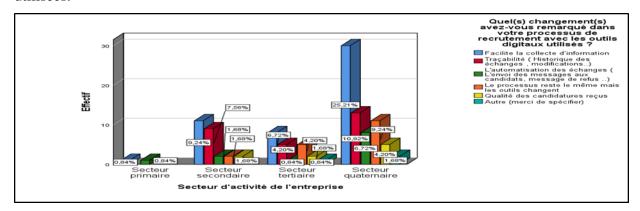


Figure 9 : Croisement des variables « Secteur d'activité de l'entreprise » et « Le type de changement remarqué »

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

L'E-recrutement est utilisé dans les grandes entreprises avec un taux de 63,97%, dans les ETI avec un taux de 23,53%, et 1,47% parmi eux n'utilisent pas l'e-recrutement. Dans les PME on constate que 1,47% utilisent l'e-recrutement et 14,7% préfèrent les techniques traditionnelles.

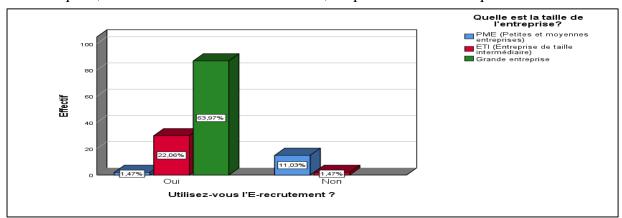


Figure 10 : Croisement des variables « L'utilisation d' E-recrutement » et « taille de l'entreprise »

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

Les mêmes difficultés en général sont confrontées par tous les niveaux d'expériences, ces difficultés sont en relation avec les dysfonctionnements digitaux, et l'encombrement du service de recrutement par les candidatures reçues qui ne correspondent pas au besoin.

Quelles sont les difficultés auxquelles votre stratégie de l'Errecrutement fait face?

La majorité des candidatures ne correspond pas au besoin Résistance au changement Risque de piratage de l'Outil Dysfonctionnements digitaux

Difficultés d'appropriation

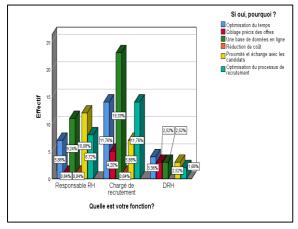
Autre(merci de spécifier)

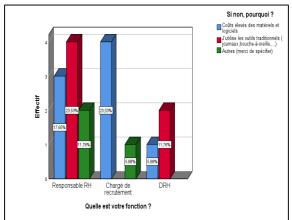
Figure 2 : Croisement des variables « L'ancienneté » et « Les difficultés d'adopté l'E-recrutement »

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

Avec un taux de 19.33% les raisons d'utilisation sont en relation avec le ciblage des candidatures reçues, 11.76% pour l'optimisation du temps et l'optimisation du processus de recrutement. Nous constatons que 23.53% des entreprises qui n'utilisent pas l'e-recrutement vu que le coût est élevé des logiciels et matériels, préfèrent l'utilisation de techniques de recrutement traditionnelles.

Figure 12 : Croisement des variables « Les raisons d'utilisation ou non de l'E-recrutement » et « La fonction »





Source : résultat de l'enquête du 08/2018

33,61% des recruteurs ayant un Bac +5, considèrent que l'indicateur principal qui permet de mesurer le succès d'e-recrutement est le temps nécessaire pour un recrutement, et 14,29% pensent que le nombre de candidat qui répondent au profil de poste constitue l'indicateur principal.

Les recteurs ayant plus de BAC+5 se subdivisent en 2 groupes avec des taux égaux (16,49%). Le premier groupe considère que le succès d'e-recrutement à travers le nombre de candidats qui répondent au profil de poste, alors que le deuxième considère le temps nécessaire pour un recrutement permet d'évaluer l'efficacité des techniques de l'e-recrutement.

Le reste des recteurs, avec un taux faible, se dirigent vers les buts finaux de l'action de recrutement à savoir la période durant laquelle les nouveaux recrus restent dans l'entreprise.

II-2-1- Efficacité d'E-recrutement dans les entreprises.

En se basant sur la présente figure (n°13), nous remarquons que 63,97% des répondants qui utilisent l'E-recrutement, affirment que le nombre des candidats ayant le bon profil a connu une augmentation après l'utilisation des techniques d'E-recrutement, en revanche 23,53% déclarent que l'utilisation de l'E-recrutement n'a aucune influence sur le nombre des candidats qui répondent au profil de poste. Dans notre enquête, 12,05% des entreprises n'utilisent pas l'E-recrutement, dont 2,94% considèrent le recrutement traditionnel est efficace car il permet d'atteindre un nombre élevé des candidats qui répondent au profil exigé. Le degré d'insatisfaction de cette technique moderne est à l'ordre de 9,56% des entreprises.

Figure 13 : Croisement des variables « Diplôme obtenu » et « Indicateur de succès de le E-recrutement »

Source : résultat de l'enquête du 08/2018 Quels sont les indicateurs, qui yous permettent de mesurer le succès de votre Ercutement? In période durant laquelle les recrutement? In période durant laqu

Figure 14 : Croisement des variables « l'utilisation de le E-recrutement » et « le nombre des candidats ayant le bon profil »



Source : résultat de l'enquête du 08/2018

Le tableau suivant présente le résultat synthétique du test khi-deux de l'hypothèse 1 de recherche :

Pour notre première hypothèse de recherche portant sur la relation entre le recours à l'E-recrutement et le nombre de candidats qui entrent dans la cible recherchée, le résultat du test de Khi-deux semble satisfaisant. En effet, la valeur du khi-deux obtenue est de X 2 cal=16,515. Elle est très significative au seuil de 0,000 ; ce qui nous amène à rejeter l'hypothèse nulle selon laquelle il y a une relation d'indépendance entre le recours à l'E-recrutement le nombre de candidats qui entrent dans la cible, postuler en faveur d'une interdépendance entre les deux variables (tableau 1). Au regard de tout ce qui précède, nous pouvons dire que l'hypothèse H1 selon laquelle l'utilisation de l'E-recrutement permet d'augmenter le nombre de candidats qui entrent dans la cible est validée.

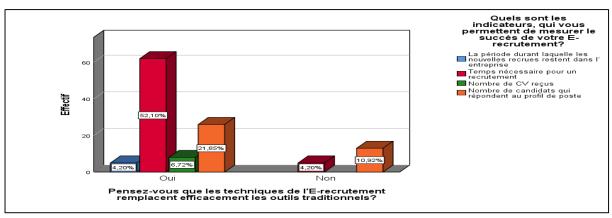
Tests du khi-carré

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-carré de Pearson	16,515 ^a	1	,000		
Correction pour continuité ^b	14,352	1	,000		
Rapport de vraisemblance	15,560	1	,000		
Test exact de Fisher				,000	,000
Association linéaire par linéaire	16,394	1	,000		
N d'observations valides	136				

Tableau 1: test du khi-deux de l'hypothèse 1 Source : résultats de l'enquête du 08/2018

II-3- Recrutement moderne et méthodes traditionnelles entre légitimité et efficacité

L'enquête a montré que 52.10% des répondants déclarent que les techniques de l'E-recrutement remplacent efficacement les outils traditionnels. Ils mesurent le succès de ces techniques par l'indicateur du temps nécessaire pour un recrutement. 21.85% de la même catégorie pensent que l'indicateur qui permet de mesurer le succès des techniques de l'E-recrutement est le nombre de candidats qui répondent au profil de poste (figure 15).. 10.92% des répondants expriment que les techniques de l'E-recrutement ne remplacent pas efficacement les outils traditionnels. Et ils mesurent le succès de ces techniques moderne par le nombre des candidats qui répondent au profil de poste.



المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020. المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، برلين.

Figure 15: Croisement des variables « Les indicateurs de l'E-recrutement » et « Les techniques de l'E-recrutement remplacent efficacement les outils traditionnels »

Source : résultat de l'enquête réalisée par nous-même

Le tableau suivant présente le résultat synthétique du test khi-deux de l'hypothèse 2 de recherche :

Tableau 2 : test du khi-deux de l'hypothèse 2

Tests du khi-carré

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	15,452a	3	,001
Rapport de vraisemblance	15,906	3	,001
Association linéaire par linéaire	12,821	1	,000
N d'observations valides	119		

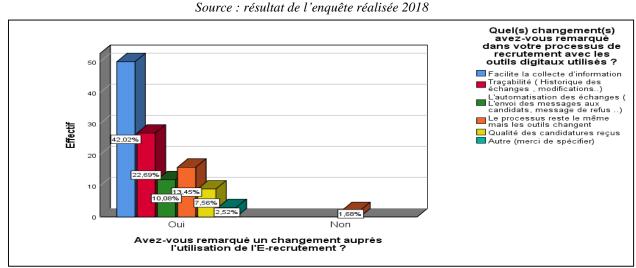
Source : résultat de l'enquête réalisée par nous-même

Le test de khi-deux appliqué à l'hypothèse H2 révèle une valeur de khi-carré de Pearson de 15.452. Et la valeur ddl est de 3. La probabilité de significativité associée est de 0,001, ce qui largement inférieure au seuil de significativité acceptable (0,05). Cela nous conduit donc à rejeter l'hypothèse nulle. Par conséquent, Les techniques d'E-recrutement permettent de remplacer efficacement les techniques traditionnelles dans la phase de recherche et la phase d'évaluation.

4- Effets d'e-recrutement sur la fonction RH

L'étude montre que 42.02% des enquêtés ayant remarqué un changement après l'utilisation d'E-recrutement déclarent que les techniques modernes permettent de faciliter la collecte d'information. 22,69% pensent que les nouveaux outils de recrutement servent à garder la traçabilité, alors qu'une minorité de 1.68% des répondants n'ayant pas remarqué un changement après l'introduction des NTIC dans le recrutement, expriment que le processus de recrutement reste le même mais les techniques changent.

 ${\bf Figure~16:Croisement~des~variables~«~Changement~après~l'utilisation~de~le~E-recrutement~»~et~«~Type~de~changement~»}$



المجلد الثالث/العدد السابع يناير/كانون الثاني 2020. المركز الديموقراطي العربي-ألمانيا، برلين.

En effet, les techniques modernes de recrutement facilitent la collecte de l'information ainsiqu'une grande traçabilité des différentes opérations du processus.

Le tableau suivant présente le résultat synthétique du test khi-deux de l'hypothèse 3 de recherche :

Tableau 3 : test du khi-deux de l'hypothèse 3

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
khi-carré de Pearson	11,414 ^a	5	,044
Rapport de vraisemblance	7,752	5	,170
Association linéaire par	2,723	1	,099
linéaire			
N d'observations valides	119		

Source : résultat de l'enquête réalisée par nous-même

L'examen des résultats du test de khi-deux appliqué à la troisième hypothèse nous conduisent à une valeur de X 2 cal=11,414 au seuil de significativité de 0,04.). Un tel résultat nous conduit donc à rejeter l'hypothèse nulle et à affirmer le lien de dépendance qui existe entre l'utilisation de l'E-recrutement et le processus de recrutement. Ceci vient renforcer davantage la relation de dépendance entre les deux variables.

II-4-Le recrutement à l'épreuve de l'Analyse factorielle : quelle configuration possible ?

L'analyse en correspondance multiple (ACM) est une technique descriptive qui vise à résumer l'information contenu dans un grand nombre de variables. Afin d'interpréter facilement les corrélations excitantes entre les différentes variables. Dans notre cas nous avons mets l'accent sur les variables suivantes : l'utilisation de l'E-recrutement, les raisons d'utilisation ou non des techniques de l'E-recrutement, le secteur d'activité de l'entreprise, le changement induit par les techniques de l'E-recrutement, les difficultés d'utilisation de l'E-recrutement, les indicateurs de mesure de sucés de l'E-recrutement, le nombre des candidats ayant le bon profil, l'efficacité de recrutement moderne.

Tableau 4 : Récapitulatif des modèles Récapitulatif des modèles

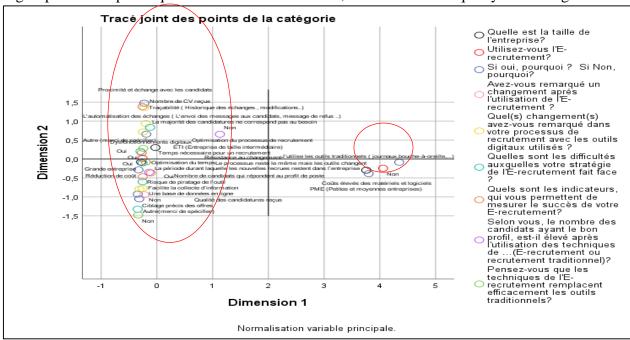
		Variance représentée		
	Alpha de	Total (Valeur		
Dimension	Cronbach	propre)	Inertie	
1	,959	6,797	,755	
2	,709	2,707	,301	
Total		9,504	1,056	
Moyenne	,888ª	4,752	,528	

a. La moyenne alpha de Cronbach est basée sur la valeur propre moyenne.

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

Selon le tableau récapitulatif des modèles, nous remarquons que l'ensemble des variables choisies donnant naissance à deux facteurs 1 et 2 ayant permet de conserver 52,8 des informations initiales. Par conséquent cette proportion est jugée satisfaisante.

Également nous avons affaire à « **Alpha de Cronbach** » permettant d'avoir un jugement sur la fiabilité des résultats, cette dernière est de l'ordre de 88,8%. Les variables en question mesurent le même construit. Nous distinguons que la population est divisée en deux parties, **la première**



regroupe les entreprises qui utilisent le E-recrutement, et elles affirment qu'il y a un changement

dans la qualité des candidatures reçues, et que les techniques de l'E-recrutement facilitent la collecte des informations. Dans la même catégorie on a ceux qui ne pensent pas que l'application du E-recrutement influence le processus du recrutement en déclarant qu'il reste le même et seuls les outils qui changent. (voir l'arbre hiérarchique en Annexe1)

Figure 17 : La représentation des individus (observations) selon les variables

Source : résultat de l'enquête du 08/2018

La différence entre les deux parties peut s'expliquer par la nature des outils de l'E-recrutement utilisés par eux. Généralement les entreprises qui utilisent des NTIC de base et des solutions de bureautique ne remarquent aucun signe de changement vu le type d'outil utilisé. Cependant les entreprises qui utilisent des solutions plus développées, déclarent que l'utilisation de l'E-recrutement induit un changement au niveau du processus de recrutement.

En **deuxième catégorie** on a ceux qui tout simplement utilisent les méthodes de recrutement classiques. Ces dirigeant sont retissons à l'utilisation des NTIC. Ils croient que ces méthodes ne permettent pas d'avoir les meilleurs candidats.

CONCLUSION

En définitive, il ressort de notre analyse que le recours aux NTIC dans les pratiques de recrutement exerce une influence significative sur le nombre des bons candidats et sur le processus de recrutement. La majorité des entreprises enquêtées, pratiquent les nouvelles techniques de recrutement dans la première phase de recrutement et dans le traitement des candidatures reçues.

L'utilisation des réseaux sociaux permet l'accès à de bons candidats mais il faut beaucoup de temps pour les détecter et il est souvent difficile de les faire postuler, surtout pour les compétences rares.

L'approche directe est efficace pour augmenter le volume de CVthèque de l'entreprise, de communiquer l'offre d'emploi avec un nombre élevé des personnes qui se collent parfaitement au poste en question d'une part, et d'autre part pour élargir l'audience de l'entreprise, mais le taux de rejet de la part du candidat senior reste conditionné par son intérêt, par la marque de l'entreprise et par l'évolution de poste en question etc.

L'utilisation de l'E-recrutement est limitée à la phase de sourcing (publication des offres d'emploi, et le traitement des candidatures), à la phase prés-entretien et de test technique (évaluation des compétences techniques), alors qu'il totalement absent dans la phase d'intégration

Pour les postes des cadres ou cadres dirigeant ou en général une compétence jugée rare ou difficile à trouver, les entreprises font le recours aux cabinets de recrutement, avec des publications sur les jobboards payants et sur les sites web de l'entreprise.

L'efficacité de l'introduction des NTIC dans le recrutement est conditionnée par le degré de l'aisance de l'utilisation par l'individu d'une part, et d'autre part le type des NTIC utilisé, ainsi que les fonctionnalités qu'elles offrent en fonction du coût, et aussi le taux d'équipement de l'entreprise.

L'intégration des technologies dans les pratiques de recrutement de l'entreprise, est aujourd'hui une nécessité reconnue. Il est évident qu'aucune entreprise ne peut se développer en laissant de côté le facteur humain. L'efficacité d'une entreprise, dépend nécessairement de la valeur attribuée aux hommes qui la gèrent. Pour avoir un personnel qualifié, avec des compétences qui répondent aux besoins de l'entreprise, cette dernière a besoin d'utiliser des techniques de recrutement efficaces qui contribuent à renforcer l'image de l'entreprise, sa performance et sa position concurrentielle.

Les entreprises qui utilisent l'E-recrutement se distinguent par deux caractéristiques essentielles à savoir : leur taille et leur secteur d'activité. En effet, les résultats issus du notre enquête nous orientent aux conclusions selon lesquelles les entreprises qui font recours à l'E-recrutement sont principalement des grandes entreprises et appartiennent au secteur quaternaire. Le type de changement et les inconvénients d'utilisation de l'E-recrutement se diffèrent d'une entreprise à une autre selon le type de NTIC utilisé.

Les résultats obtenus s'alignent avec les travaux de Hammami et Zghal (2015). Pour ces auteurs, les équipements en NTIC ainsi que l'emploi qui est en fait diffèrent d'une entreprise à une autre d'après plusieurs critères tels que l'activité et le secteur, etc.

L'introduction des technologies dans les pratiques de recrutement permet d'optimiser le processus de recrutement, de réduire le délai de recrutement, et d'assurer l'implication d'un nombre élevé des candidats. Les résultats de notre étude ont confirmé l'impact des technologies sur les pratiques de recrutement au sein des entreprises de la région Casablanca.

Bibliographie

ALLEGRE C.-B., ANDREASSIAN A. E., « GRH, valeur de l'immatériel » édition De boeck Université, 2010, Bruxelles, 364P

BOUTAYEB, S. - Dictionnaire des termes de base de l'informatique. - Paris, 1997 CADIN L., GUERIN F., PIGEYRE F., ET PRALONG J., . 2012, « Pratiques et Elements de Théorie Gestion des Ressources Humaines », DUNOD, Paris, 725 P.

CORBILLE Sophie, FOLI Olivia, et TASSE Julien. « Ce que les recruteurs font des outils numériques : pratiques, enjeux et paradoxes », Communication & Organisation, vol. 53, no. 1, 2018, pp. 19-38.

FONDEUR Y., LHERMITE F.. Outils informatiques de gestion de recrutement et standardisation des façons de recruter. Document de travail n165, avril 2013

HAEGEL A., 2012, La boite à outils des RH, édition DUNOD, paris, 2012, 191p.

HAEGEL A., 2015, Toute la fonction Ressources Humaines, DUNOD, Paris, p415

HAMMAMI M. ET ZGHAL I., (2015), « Etude Des Facteurs Affectant L'utilisation Des Technologies Internet Dans Les PME: Cas Du Secteur Manufacturier Tunisien », Global Journal of Management And Business Research, [S.l.], oct. 2015. Available at: https://journalofbusiness.org/index.php/GJMBR/article/view/1809>. Date accessed: 05 nov. 2019.

MARTORY B. et CROSET D., 2012, Gestion des Ressources Humaines : Pilotage social et performances, », DUNOND, Paris, 317 P.

NICOLAS E., gestion des Ressources Humaines, édition DUNOD, Paris, 2014, 253p

A: Determinants of Intra-Trade of Islamic Sub-Saharan African Countries Gravity model

محددات التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي: نموذج الجاذبية

د. أمل خيري أمين محمد، جامعة القاهرة، باحث اقتصادي بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في محددات التجارة البينية بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC) وتحلل أثر عضوية المنظمة في تعزيز التجارة البينية من خلال تطبيق نموذج الجاذبية لبيانات البانل خلال الفترة (2002 –2016). أوضحت الدراسة تدني مؤشرات التجارة الدولية والتجارة البينية للدول محل الدراسة. وأظهرت نتائج نموذج الجاذبية تأثيرًا إيجابيًا للناتج المحلي الإجمالي والمسافة الاقتصادية ومشاركة الحدود واللغة والعملة على التجارة بين الدول محل الدراسة، بينما كان للمسافة الجغرافية وعدد السكان تأثير سلبي. توصلت نتائج البحث أيضًا إلى وجود تأثير إيجابي للتمويل التجاري المقدم من البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التجارة البينية، وكذلك نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: نموذج الجاذبية، بيانات البانل، التجارة البينية، دول أفريقيا جنوب الصحراء، منظمة التعاون الإسلامي.

Abstract

This study examines the determinants of intra-trade between Sub-Saharan African members of the Organization of Islamic Cooperation (SSA-OIC) and analyzes the impact of the OIC membership on intra-trade promotion through the gravity model approach for panel data during the period (2002-2016). The study showed the low indicators of international trade and trade between these countries. The gravity model results showed a significant and a positive impact of GDP, economic distance, sharing borders, language, and currency on intra-SSA-OIC trade, while population and geographical distance had a significant and negative impact. Paper's finding also implied a significant and positive impact of the ISDB Group Trade Financing on boosting intra-SSA-OIC trade and showed that the trade preferential system among the member states of the OIC (TPS-OIC) also had a positive effect on enhancing intra-SSA-OIC trade.

Keywords: Gravity model, Panel data, SSA-OIC, Intra-trade.

Introduction

Trade plays a vital role in economic growth and sustainable development in developing countries, especially in the least developed countries, including sub-Saharan Africa. Despite the increase in global trade volume in recent years thanks to the liberalization of trade, the share of sub-Saharan Africa in international trade is still very low, and the region faces great challenges in gaining access to local, regional and global markets.

Hence, many regional and international organizations seek to work on building African trade capabilities, among which is the Organization of Islamic Cooperation (OIC) which is the second largest inter-governmental organization after the United Nations in terms of the number of members, as it includes in its membership fifty-seven member countries distributed over Four continents. The organization represents the collective voice of the Islamic world, which seeks to safeguard and express its interests, in order to promote international peace and harmony among the different peoples of the world.

The OIC was established by a decision issued by the historic summit held in Rabat (Morocco) on September 25, 1969, in response to the crime of burning Al-Aqsa Mosque in occupied Jerusalem. Among the most important goals of the organization are to work to strengthen bonds of solidarity among member states, protect common interests, and enhance cooperation between Islamic countries at all levels: political, economic, cultural, scientific, media and social. The organization seeks to strengthen economic and trade cooperation among member states, in order to achieve economic integration among them, leading to the establishment of a common Islamic market.

The OIC includes 22 members in sub-Saharan Africa (SSA-OIC), the majority of which belong to the group of least developed countries, these countries are: Benin, Burkina Faso, Cameroon, Chad, Comoros, Ivory Coast, Djibouti, Gabon, Gambia, Guinea, Guinea-Bissau, Mali, Mozambique, Niger, Nigeria, Senegal, Sierra Leone, Somalia, Sudan, Mauritania, Togo and Sudan.

The OIC pays increasing attention to raising the capabilities of African countries in the field of trade. The institutions affiliated with the organization are active in financing foreign and intra-regional trade for these countries, and they also encourage the removal of obstacles that impede the flow of intra-regional trade among them, especially obstacles related to logistical facilities and the infrastructure necessary for trade.

Research problem

In light of the challenges facing sub-Saharan African members of the OIC in accessing global markets, intra-trade represents an opportunity and a catalyst alternative for economic growth, despite the presence of several regional and international organizations active in trade stimulus Intra-sub-Saharan Africa, whether by providing aid for trade or developing the infrastructure needed for trade, as well as many regional groupings and economic integration efforts, the volume of intra-regional trade in the region is still low compared to the rest of the world.

Although the OIC launched several strategies and programs to promote intra-regional trade among member states, especially in sub-Saharan Africa, the impact of these programs is not clearly felt. Therefore, the study seeks to measure this role and explain its size and impact using econometric analysis.

Objectives

The paper aims to determine the factors affecting the volume of intra-trade between the 22 member states SSA-OIC countries and identify the role of the OIC in promoting and enhancing intra-SSA-OIC trade, as an engine for inclusive and sustainable development.

Importance of the study

The importance of the study is to shed light on the role of the OIC in promoting and enhancing the volume of intra-trade in Africa in order to identify its real feasibility and

introduce recommendations for improved performance.

Methodology

The paper based on the gravity model approach for panel data.

Hypothesis

The paper seeks to verify two basic Hypothesis:

- There is a positive impact of Islamic Development Bank (ISDB) trade finance on intra-SSA-OIC trade.
- There is a positive impact of signing the Trade Preferential System among the Member States of the OIC (TPS-OIC) agreements on intra-SSA-OIC trade.

To validate hypotheses, we suggest the following plan:

The paper first reviews some previous studies, then outlines main indicators of SSA-OIC international trade and intra-trade, after that it discusses the most important OIC contributions to facilitate intra-SSA-OIC trade, next it presents the Empirical Model, followed by the conclusion and policy recommendations.

1. Literature Review

SSA-OIC countries have not received the adequate attention from econometric studies. However, several studies discussed the impact of OIC's membership on the volume of intra-OIC trade in general, without a focus on African countries.

Mohmand & Wang (2014) studied the impact of OIC membership on intra-OIC trade, using gravity model for 187 countries, including member and non-member states of the OIC, during the period (1962-2011), which concluded that the GDP of exporting and importing countries had a significant positive impact on intra-trade, as well as sharing borders, common language, common currency and common colonial inheritance, while distance and political conflicts had a negative effect. The study also found a positive impact of OIC membership on intra-OIC trade.

Bagci (2014) analyzed the impact of trade costs on intra-OIC trade, applying gravity model of cross-sectional data for 2015, and found that both of GDP, logistics performance index, sharing borders, language, currency, and regional agreements have a positive impact on intra-OIC trade, while tariffs and distance negatively affect bilateral trade.

Al-Abdali (2010) investigated the determinants of intra-OIC trade, by applying static and dynamic panel data method for 18 of OIC member countries during (1970-2006), showing that there is a cointegration between intra-trade and its determinants. The results also revealed that intra-OIC trade is negatively affected in the short term by the inflation rate, exchange rate fluctuations, and exports to the outside world, while positively affected by GDP. In the long run, intra-trade has been negatively affected by inflation rate and exchange rate fluctuations, as well as by exports to the outside world, and positively affected by GDP and imports from the outside world.

Gundgdu (2009) used the Gravity Model to identify the determinants of intra-OIC trade during (1995-2007). The study indicated that GDP of both the exporting and the importing country, the real exchange rate, the trade openness index, the exchange rate of the dollar against the euro, the common borders, colonization, and OIC membership had a positive impact on intra-OIC trade, by contrast, geographical distance and the average tariff rate had negative impact. The study concluded that the efforts of the OIC promoted not only intra-OIC trade, but also increase the trade rates of member countries with the rest of the world, i.e., OIC contributed to trade facilitation in general, thus, OIC membership affected trade creation, rather than trade diversion.

Ghani (2007) examined the effects of OIC membership on trade with member countries and non-members of the Organization, using both of "traditional" and "theoretical" gravity model, where their results were contradictory. The "traditional" model showed that the OIC membership had a negative impact on country's trade either in (1970-1985)

or (1986-1999), attributed this result to the weak institutional structures in these countries. Contrariwise, the results obtained by "theoretical" model suggested that OIC membership had a positive impact.

Kabir (2002) evaluated existing preferential trade agreements and regional economic groupings among the OIC countries. The study estimated a gravity model to measure the role of the various economic blocs of thirty-one-member states in trade creation and trade diversion, using cross-sectional data for 1999. The results of the model confirmed that the three basic standard variables of the model (GDP, GDP per capita, geographical distance) were statistically significant, and their coefficients signs corresponded to the expected (positive with GDP and GDP per capita, negative with geographic distance). Regarding regional economic blocs, results showed that only the dummy variables for GCC, D8 and GCCAMUECO are statistically significant and have a positive impact on intra-trade, indicating the role of these blocs in trade creation.

Obada (2002) estimated the impact of the ISDB's financing on both exports and imports, and both overall and intra-trade during the period (1977-2000), applying multiple linear and nonlinear regression, concluding that there is a positive relationship between the financing provided by ISDB and the volume of intra-imports, while it had no significant impact on intra-exports, possibly due to the limited funding. The results also showed a positive relationship between ISDB financing and the intra-OIC trade, but the impact was very weak.

Bendijilali (2000) estimated a gravity model using cross-sectional data for 1994, applying to a sample of 19-member states of the OIC to study determinants of intra-OIC trade, and found that both of GDP, ISDB's financing, membership of the ASEAN, membership of the GCC, and the average per capita income had a positive impact on intra-exports, while both of transportation costs and membership of the Maghreb Union negatively affected intra-exports.

However, most previous studies have not examined specifically the impact of the membership of Sub-Saharan Africa in the OIC, Therefore, the current study will focus on these countries by analyzing the determinants of SSA-OIC intra-trade, and measuring the impact of its OIC membership on intra-SSA-OIC trade, both in terms of ISDB's trade financing and of signing the framework agreement on trade preferential system among the member states of OIC (TPS-OIC).

2. Trade performance in SSA-OIC

2.1. International trade indicators

As shown in Figure 1, the SSA-OIC international trade volume kept on growing from 2002 to 2008, then in the aftermath of the global financial crisis it dropped by 17.2% in 2009.

Since 2010, SSA-OIC foreign trade has experienced a strong recovery from the crisis, therefore, it reached a peak of \$373.22 billion in 2011, thanks to several factors, including agricultural production growth in many countries, raised investment in the mining sector in Mozambique, Niger, and Sierra Leone, Moreover, China's demand for primary commodities and minerals has increased last years.

During the period (2012 -2016) SSA-OIC foreign trade fell sharply to reach \$150.81 billion in 2016, due to the drop in global demand, and lower oil and commodity prices¹. SSA-OIC's Share in international trade is very low, ranging between 0.37% in 2002 and 0.84% in 2016, indicating poor productivity, and low GDP.

¹ The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC), COMCEC Trade Outlook 2016, COMCEC Coordination Office, Ankara, 2016, p.13.

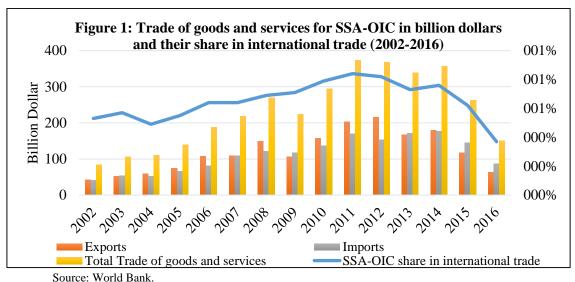


Figure 2 stated the development of trade openness index which indicates the ratio of trade

to GDP in SSA-OIC countries on average 31% during (2012-2016).

Figure 2: Trade in goods and services (exports-imports-total) as a share of the GDP of the SSA-OIC (2002-2016)

80%

60%

20%

2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016

Exports

Imports

Total Trade

Source: World Bank. 2.2. Intra-trade indicators

SSA-OIC countries recorded significant growth in their intra-trade by 45.9% during (2005 -2015), rising from \$5.3 billion in 2005 to \$9.8 billion in 2015, and the intra-exports of SSA-OIC accounted for 51% of total exports to other OIC members.

Some of the SSA-OIC countries have high rates of exports, for example Sierra Leone (99%), Guinea-Bissau (98%), Djibouti (88%), Niger (83.5%), Senegal (83%), Togo (78.7%) and Côte d'Ivoire (75.3%).

3. OIC's contributions to facilitate intra-SSA-OIC trade

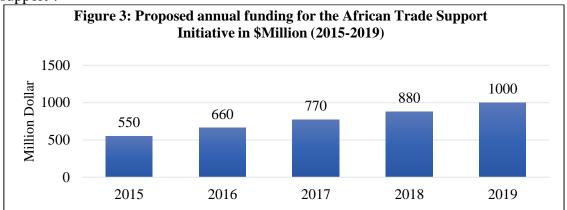
The OIC established the Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC) in 1981, with the aim of setting up joint work programs, as well as coordinating and following up activities that would enhance this cooperation.

Since its inception, COMCEC launched several programs and projects, the most important of which is the guiding map for promoting intra-regional trade in 2009, which includes five areas: trade finance, trade promotion, trade facilitation, capacity building, and strategic commodity development. COMCEC also laid down the legal basis for the system of trade preferences among its members, which includes three agreements (The Framework Agreement on Trade Preferential System among the OIC Member States (TPS-OIC), The Protocol on Preferential Tariff Scheme for TPS-OIC (PRETAS) and TPS-OIC Rules of Origin.).

The organization also established the Islamic Development Bank (ISDB) in 1970 which has a prominent role in promoting intraregional trade, through export financing programs,

import financing, Islamic bank portfolio, and trade cooperation and trade development program. Among the bodies affiliated with the bank is the International Islamic Corporation for Trade Finance (ITFC), which was established in 2008.

The ITFC projected some initiatives to boost intra-SSA-OIC trade, as Trade Support Initiative in Africa to develop trade between SSA-OIC countries during the period (2015-2019). The initiative plans to adopt \$1 billion a year by the end of 2019 (figure 3), as a contribution to achieving development goals in Sub-Saharan Africa through trade support².



Source: ITFC, Africa Trade Support Initiative 2015-2019, International Islamic Trade Finance Cooperation, Jeddah, 2015. ITFC also launched the Arab-African trade bridges program during the Arab-African forum in Rabat on 22 and 23 February 2017. The program aims to develop business, build capacity, promote trade and investment, and provide funding for projects within three years (2017-2019), as a step towards the common Arab-African market³.

Furthermore, the 12th Islamic Summit Conference, held in Dakar, Senegal (13-14 March 2008), adopted a decision to set up Dakar-Port Sudan Railway project to facilitate transport of goods, among this region⁴.

SSA-OIC countries received \$5.3 billion for trade financing from the Islamic Development Bank (ISDB) Group since 1975. ITFC accounted for 67.9% of total funding. Other entities' shares were 32.1% of total funding (Figure 4).



Source: ISDB Database.

ITFC has allocated a large portion of the trade finance portfolio in SSA-OIC to the agricultural commodities (54%). The main beneficiaries were Cameroon, Burkina Faso, Cote d'Ivoire, Gambia, Djibouti, and Mauritania in 2016⁵.

² International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), Africa Trade Support Initiative 2015-2019, ITFC, Jeddah, 2015, p.18.

³ International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), Arab-Africa trade bridges program, ITFC, Jeddah, 2017, p.1.

⁴ Economic and Social Research and Training Centre (SESRIC), OIC Outlook 2009, SESRIC, Ankara, 2009, p.1-6.

⁵ International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), Annual report 1437-1438 H (2016), ITFC, Jeddah, 2016, p.23,24.

The OIC has played an important role to facilitate the cross-border trade of the SSA-OIC; these countries implemented 41 reforms during the period (2006-2015). Several countries have taken important procedures to ease cross-border trade, including improving trade infrastructure, enhancing customs performance and establishing the Investment Development and Promotion Authority⁶.

ISDB Group has provided \$1.98 billion to finance cross-border roads and highways in the SSA-OIC by 2016.

Regarding Trade Preferential System among the Member States of the OIC (TPS-OIC), Seventeen countries of SSA-OIC signed the Framework Agreement, 12 signed the Protocol on Preferential Tariff Scheme (PRETAS), and 14 countries signed the Rules of Origin⁷.

In 2016, the Trade Knowledge Bridge Program for Trade Capacity Building was initiated in Senegal with the support of development partners, such as the Trade Facilitation Office of Canada, and the Export Promotion Agency of Senegal. The project aims to support and qualify existing and potential Senegalese exporters⁸.

4. Empirical Model

4.1. Theoretical Framework of the Gravity Model

The Gravity Model is one of the most important models that have been widely used by economists for decades to estimate the volume of trade flows between countries and to examine the factors influencing intra-trade.

The Gravity Model is referred to as Newton's Law of Universal Gravitation, which is formulated in the following equation:

$$F_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D^2_{ij}}, i \neq j \tag{1}$$

Where F_{ij} stands for the force of gravity between the two bodies (i, j), M_i , M_j refer to the sum of the mass of the two bodies, and D^2_{ij} is the distance between them, finally, G is the equation constant.

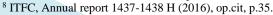
The first application of the gravity model in international trade was attempted by the Dutch economist Jan Tinbergen, winner of the Nobel Prize in Economics in 1969; for the development and application of dynamic models to analyze economic processes. Tinbergen (1962) based his analysis on the assumption that the power of attracting trade between two countries (trade volume) depends on the economic strength of both countries (GDP) and the geographical distance between them; thus, the volume of bilateral trade between two states, i, j can be expressed using the following formula:

between two states, i, j can be expressed using the following formula:
$$T_{ij} = \frac{A Y_i Y_j}{D_{ij}}$$
(2)

Where the T_{ij} variable represents the volume of trade between the two countries i, j, Y_iY_j is the product of the GDP of the two states, D_{ij} expresses the distance between the two states, and A is the equation constant. The equation implies the positive relation between bilateral trade of two states and the sum of their economic strength, and the negative impact of geographical distance between them.

Tinbergen transformed the general form of Newton's law into the following mathematical formulas:

⁷ The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC), CCO brief on trade, COMCEC Coordination Office, Ankara, 2019, p.10.





⁶ Islamic centre for development of trade (ICDT), Annual Report on intra-OIC trade 2016-2017, ICDT, Casablanca, Morocco, 2017, p.104-106.

$$T_{ij} = G \frac{Y_i Y_j}{Dist_{ij}^2} = \beta_0 \frac{GDP_i^{\beta_1} GDP_j^{\beta_2}}{Dist_{ij}^{\beta_3}}$$

$$T_{ij} = \beta_0 GDP_i^{\beta_1} GDP_j^{\beta_2} Dist_{ij}^{-\beta_3}$$
(4)

$$T_{ij} = \beta_0 GDP_i^{\beta_1} GDP_j^{\beta_2} Dist_{ij}^{-\beta_3}$$
 (4)

Since the equation (4) is exponential in the coefficients, Tinbergen took the logarithm of the two sides to convert it to a linear function in the coefficients in the form of a log-log function in a multiple regression model according to the following formula:

$$\ln T_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_i + \beta_2 \ln GDP_j - \beta_3 \ln D_{ij} + \varepsilon_{ij}$$
 (5)

Where β_1 , β_2 express the elasticity of the GDP of the exporting country and importing country consecutively, β_3 indicates the elasticity of the distance between the two countries, ε_{ij} represents the error coefficient⁹.

Economic literature sought to expand the determinants of trade flows between countries and to add many explanatory variables to the volume of intra-trade. Lunneman (1966) used distance and population variables to measure economies of scale, adding several trade barriers variables, whether natural factors such as transport costs, time, etc., or synthetic factors such as tariff, quantitative barriers, exchange rate, etc.

Frankel et al. (1993) have added dummies to the model, such as sharing borders, language and history, that affect total flows between countries 10. Bergstand (1985) applied the gravity model to 15 of OECD countries in the periods (1951-1966) and (1975-1976), using a dummy variable for membership of the OECD, and added other variables as the exchange rate, export value index, and the GDP deflator of the two countries.

Zarzoso (2003) measured the effect of trade agreements between various economic blocs such as the European Union, the North American Free Trade Area (NAFTA) and other blocs, his study incudes 47 countries Covering the period (1980-1999)¹¹.

Rose (2002) used the gravity model to estimate the impact of multilateral agreements such as WTO, GATT and GSP on international trade and concluded that WTO membership or the GATT did not affect trade volume, while the Generalized System of Preferences (GSP) had a strong impact on intra-trade. He also concluded that trade increases in larger and economically richer countries. The standard way to assess the impact of preferential trade agreements is to add dummy variables in the gravity model 12. The gravity model became one of the most widely used models for estimating and interpreting multiple types of flows, such as trade flows, FDI, tourism, migration, etc. This is due to several considerations, including the simplicity of the model, its high ability to interpret these flows, its applicability in comparative studies, and finally the possibility of including many explanatory factors for these flows.

4.2. Methodology and data Description

The study tries to cover the twenty-two-member countries of OIC in Sub-Saharan Africa (SSA-OIC), However, in the absence of some data for Sudan, Somalia, and Sierra Leone, we excluded them from the analysis, and therefore the empirical model includes nineteen countries 13 , during the period (2002 – 2016).

⁹ Wang Lei, "Application of Gravity Model: Measurement of International Competitiveness of Trade in Services", Studies in Sociology of Science (Québec: Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures (CRDCSC), Vol.2, No.2, 2011) pp.50-56.

¹⁰ Mark Vancauteren and Daniel Weiserbs, Intra-European Trade of Manufacturing Goods: An Extension of the Gravity Model, Discussion Paper 2005-26, Université catholique de Louvain, Belgique, 2005, p.3.

¹¹ Indira M. Hapsari and Carlos Mangunsong, Determinants of AFTA Members' Trade Flows and Potential for Trade Diversion, Working Paper Series, No. 21, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, Bangkok, 2006, pp.7,8.

¹² Idem.

¹³ These countries are: Benin, Burkina Faso, Cameroon, Chad, Comoros, Côte d'Ivoire, Djibouti, Gabon, Gambia, Guinea, Guinea-Bissau, Mali, Mozambique, Niger, Nigeria, Senegal, Mauritania, Togo and Uganda.

This study is based on an expanded gravity model that includes several explanatory/variables for intra-SSA-OIC trade, using panel data. The model formula is:

$$\ln BT_{ijt} = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_{ijt} + \beta_2 \ln POP_{ijt} + \beta_3 \ln ECODIS_{ijt} + \beta_4 \ln DISTW_{ij} + \beta_5 IDBFIN_{jt} + \beta_6 LANDL_i + \beta_7 CONTIG_{ij} + \beta_8 LANG_{ij} + \beta_9 CURRENCY_{ij} + \beta_{10} TPS_{it} + \varepsilon_{ijt}$$
 (6)

Where;

- $\ln BT_{ijt}$: Logarithm of total trade volume between country (i) and partner (j) (exports+imports).
- GDP_{ijt} : Logarithm of the product of GDP of the two countries, by purchasing power parity (PPP) at constant prices for the base year 2011.
- POP_{ijt} : Logarithm of the product of total population by mid-year in both countries.
- $ECODIS_{ijt}$: Logarithm of economic distance between the two countries. This variable reflects the absolute value of the difference between GDP per capita in purchasing power parity (PPP) at constant prices for the base year 2011, for both two countries, calculated according to the formula: $ECODIS_{ij} = |PerCap_i PerCap_j|$
- $DISTW_{ij}$: Logarithm of weighted geographical distance between the two largest cities in the population of both countries i, j measured by mile.
- *IDBFIN*_{it}: Logarithm of the ISDB's trade finance.
- $LANDL_i$: A dummy variable takes the value (1) if the origin country (i) is a locked country and takes the value (0) otherwise.
- $CONTIG_{ij}$: A dummy variable takes the value (1) if the two countries share geographical boundaries and takes the value (0) otherwise.
- $LANG_{ij}$: A dummy variable takes the value (1) if the two countries share the official language and takes the value (0) otherwise.
- $CURRENCY_{ij}$: A dummy variable takes the value (1) if the two countries share the official currency and takes the value (0) otherwise.
- TPS_{it} : A dummy variable takes the value (1) If the country (i) signed the TPS-OIC Framework Agreement and takes the value (0) otherwise.

The data for bilateral trade was derived from Direction of Trade Statistics – IMF, while data for GDP, and Population from World Bank. Data for economic distance was calculated by the author.

ISDB's trade finance data comes from ISDB database, and data for signing TPS-OIC framework was captured from COMCEC. The data for other gravity model variables i.e. distance, contiguity, common official language, landlocked was obtained from CEPII database. Currency data was collected from World Atlas.

We expect positive signs for β_1 , β_2 , β_5 , β_7 , β_8 , β_9 , and β_{10} , and negative signs for β_4 and β_6 , while sign for β_3 may be positive as Heckscher–Ohlin assumed, or negative as Linder suggested. The model was estimated using five different estimation methods:

Panel Pooled Model (OLS), Fixed Effects Model (LSDV) with constant, Fixed Effects Model (LSDV) without constant, Random Effects Model (GLS), Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors.

Estimation of the fixed model with constant resulted in insignificant results, Therefore, we re-estimated the model excluding constant, and due to some statistical problems in the estimated model, Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors was estimated. The results of the model are shown in the various estimation methods in Table 1.

Table (1): Estimated coefficients of the model using different estimation methods

	1		he total volume of intra-S	
Perio	d covered: 2002-2	016 (T = 15) Numbe	er of country pairs: 19 * 18	8 (N = 342)
	Tota	al panel observations	: 342 * 15 = 5130	
Explanatory variables	Panel Pooled Model	Fixed Effects Model (LSDV) without constant FEM	Random Effects Model (GLS) REM	Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors
CONCTANT	0.477	-	8.81	-
CONSTANT	0.5	-	4.91	-
GDP	0.026	0.027	0.02	0.03
	*8.58	*10.8	*3.19	**13.21
POP	-0.015	-0.015	-0.01	-0.02
	*-3.27	*-3.6	*-0.58	**-6.45
ECODIS	0.205	2.14	0.35	-
	*2.15	*0.197	*1.87	-
DISTW	-0.370	-7.55	-0.61	-0.34
	*-5.84	*-0.347	*-4.32	**-5.15
TD D TD I	0.268	0.273	0.01	0.16
IDBFIN	*10.33	*10.92	*0.49	**2.87
LANDL	0.089	-	0.32	-
	*0.75	-	*1.24	-
CONTIG	2.586	2.595	1.98	2.00
	*18.65	*18.81	*17.56	**9.84
LANG	0.671	0.663	0.42	0.49
LANG	*6.64	*6.65	*4.66	**3.74
CURRENCY	1.716	1.742	0.63	1.70
	*12.06	*12.71	*3.69	**6.69
TDC	0.703	0.698	0.31	0.49
TPS	*7.08	*7.08	*2.97	**2.69
R-squared	0.23	0.94	0.206	0.901
F	157.47	9849.750.698	-	-

Source: Results obtained from the STATA 14.

4.3. Econometric results

4.3.1. Statistical tests

Augmented Dickey-Fuller test (ADF), and Phillip-Perron Test (PP) for unit root, revealed that the series of the panel variables are integrated of the first order. The result of Kao Residual Cointegration Test showed a long-term linear relationship between the variables of the model.

The correlation matrix between the variables of the model confirmed a strong correlation between the GDP and the population (0.89), while there is no correlation between other variables.

For the comparison between the Pooled Model and the Fixed Effects Model, the restricted F test was performed, and it showed that the Fixed Effects Model is more appropriate than the Pooled Model. Result of the Hausman test suggests that the Fixed Effect Model

^{*} Represent the statistical value of t-Statistic.

^{**} represents the statistical value of z-Statistic.

is favored over the Random Effect Model; so, the analysis will concentrate on the (FEM). Model only.

The equation of the FEM Model without constant after the estimation became as follows: $\ln BT_{ijt} = 0.26 \ln GDP_{ijt} - 0.15 \ln POP_{ijt} + 0.19 \ln ECODIS_{ijt} - 0.34 \ln DISTW_{ij}$

 $+\ 0.27\ IDBFIN_{jt} + 2.59\ CONTIG_{ij}\ + 0.66\ LANG_{ij}$

 $+ 1.7 CURRENCY_{ij} + 0.69 TPS$ (7)

R² and Adjusted R² in the FEM Model equal (0.94), indicating the height goodness-of-fit of the model, and the significance of the relationship between the dependent variable and the independent variables. The model succeeded to interpret 94% of changes in the dependent variable.

Calculated F-statistic was (9849.75), which explains the significance of the linear relationship between the independent variables and the dependent variable (the significance of the model).

The statistical value of T-Statistics, after excluding the LANDL variable, affirmed the statistical significance of all independent variables, at a significant level of 0.05. The significant result of the Wooldridge Test for Autocorrelation indicates the presence of serial correlation, besides that, large Jarque-Bera value indicates that residuals are not normally distributed. Finally, to detect Heteroskedasticity, we ran the Modified Wald Statistic for Groupwise Heteroskedasticity, result suggests the rejection of the null hypothesis of homoscedasticity, so the model is heteroskedasticity.

It is clear from the above that the estimated (FEM) model suffers from several statistical problems: cointegration, Heteroskedasticity, Autocorrelation, and non-normal distribution of residuals. To address these problems, the model was re-estimated using Linear Regression, Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors.

The equation of the corrected model after estimation became as follows:

$$\ln BT_{ijt} = 0.03 \ln GDP_{ijt} - 0.02 \ln POP_{ijt} - 0.34 \ln DISTW_{ij} + 0.16 IDBFIN_{jt} + 2.00 CONTIG_{ij} + 0.49 LANG_{ij} + 1.7 CURRENCY_{ij} + 0.49 TPS$$
 (8)

The goodness-of-fit of the corrected model declined to 90%, but still high. All coefficients of the explanatory variables remained significant at the 0.05 significance level, except for the economic distance variable (ECODIS), therefore, we re-estimated it after excluding ECODIS variable, R^2 (0.90) did not change, and all the coefficients of the model became significant.

4.3.2. Economic results

4.3.2.1. Economic and demographic determinants of intra-SSA-OIC trade

The positive sign of (GDP) coefficient is consistent with hypothesis of (Tinbergen, 1962), thus, higher-income countries tend to support trade by increasing production, increasing exports and rising demand for imports.

According to model results, for one percent increase in GDP of both two SSA-OIC countries, the volume of intra-trade is expected to increase by (0.027%) in FEM model, and by (0.03%) in the correction model, holding all other variables constant. The results also show the relatively inelasticity of intra-trade variable regard to change in GDP, this reflects the fact that small countries are more dependent on trade than larger countries ¹⁴ (Kabir, 2002).

The coefficient of the population variable was negative, in contrast to the Tinbergen hypothesis, but it was consistent with Frankel's findings. For one percent increase in population of both two SSA-OIC countries, the volume of intra-trade is expected to

¹⁴ Kabir Hassan, An Empirical Investigation of Economic Cooperation Among the OIC Member Countries, ERF Working Paper, Series: 0212, The Economic Research Forum, Cairo, 2002, p.15.



decrease by (0.015%) in FEM model, and by (0.02%) in the correction model, this means a relatively inelasticity of intra-trade variable regard to change in POP.

This result can be explained in the light of Frankel & Romer (1999) 's findings, that countries with a growing population tend to meet the growing needs of the population, thereby increasing their internal trade and reducing their external trade (Frankel, & Romer, 1999). In addition, most of the SSA-OIC countries specialize in the export of primary and agricultural commodities, and characterized by poverty and food insecurity, so they direct their production to meet the basic food needs of their increased populations, instead of exporting these commodities outside.

Results of the FEM model confirmed the Heckscher-Ohlin hypothesis about the economic distance variable (ECODIS), as the coefficient is positive, thus 1 percent increase in the difference between GDP per capita for two countries, the volume of intratrade might be increased by (2.14%), which represents relatively elasticity of trade regard to economic distance. We omitted ECODIS variable when estimating the correction model as it was statistically insignificant.

4.3.2.2. Geographical and cultural determinants of intra-SSA-OIC trade

Economic literature often used the geographical distance variable to express the costs of trade between two countries, given the lack of sufficient and actual data on trade costs (Anderson, 1979), where trade costs increase by increasing geographical distance (Yilmazkuday, 2017). According to the (Lunneman, 1966) assumption, there is a negative relationship between the geographical distance and the volume of trade between two countries, and that the effect of distance on trade includes three types of effects: transport costs, time component (which includes concerns about the viability of goods, market conditions, interest costs), and finally, the psychological dimension (which includes familiarity with laws, institutions, and customs)¹⁵.

The results of the estimated model agreed with the Lunneman's hypothesis; the coefficient was negative, so an increase of distance between countries by 1%, may be reduce their intra-trade by 7.55%, according to FEM model (relatively elastic), while the correction model showed that intra-trade is not elastic with respect to the geographical, the greater the distance by 1%, the lower the volume of intra-trade by 0.34%.

The coefficient of contiguity variable is positive, in line with Frankel's hypothesis; sharing borders between two countries in the SSA-OIC group would double trade flow between them 13 times compared to the countries not sharing borders according to the FEM model [exp (2.595) = 13.4], and seven times according to the corrected model [exp (2.00) = 7.4].

The findings also agreed with Frankel hypothesis about the common language variable; the coefficient sign is positive, although the effect of the common language was relatively less than the common boundaries, sharing the official language tend to double trade between SSA-OIC more than trade with other countries [Exp (0.663) = 1.9] according to FEM model, and 1.6 times according to the correction model [Exp (0.49) = 1.6], as it facilitates exchange procedures.

Both boundary and language variables confirm that sharing of cultural and geographical links boost intra-trade. Both the common colony and landlocked variables were excluded because of their statistical insignificance.

The hypothesis of Rose (1999) is that there is a positive relationship between sharing the official currency in two countries and their intra-trade¹⁶. Model's results agreed with this hypothesis; the coefficient of the common currency variable is positive, so sharing a

_

¹⁵ Jeffrey Frankel and David Romer, "Does trade cause growth?", American Economic Review, 89 (3), pp.379–399, 1999.

¹⁶ Andrew K. Rose, One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currencies on Trade, Working Paper no. 7432, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, 1999, p.8.

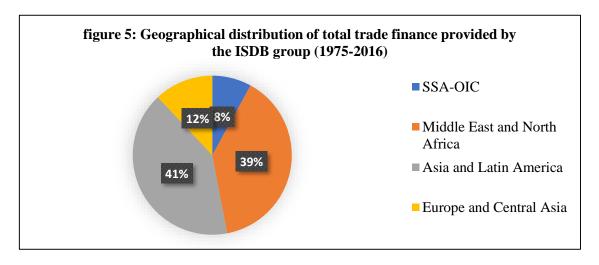
common currency between two countries would multiply trade exchange between them over five times as much as other countries, with a convergence in the results of the FEM model and the correction model, which came [Exp (1.742) = 5.7], [Exp (1.70) = 5.47], respectively.

4.3.2.3. Impact of OIC membership on intra-OIC trade:

The positive sign of ISDB's trade finance variable coefficient confirmed prior expectations, thus we can't reject the study hypothesis that there is a positive impact of ISDB's trade finance on intra-SSA-OIC trade.

However, the volume of trade is relatively inelastic toward the volume of funding, an increase of ISDB's financing by 1%, may increase intra-trade by only (0.27%), according to FEM model, and by (0.16%), according to the correction model.

This can be explained by the shortage of the volume of trade finance provided by the ISDB Group to SSA-OIC, which received only \$5.3 billion from (1975 to 2016), this is a tiny amount compared to the \$65.2 billion total funding provided by the ISDB Group to OIC countries, as illustrated in figure 5.



Source: Prepared by the researcher from the ISDB Database.

As shown in the figure 5, the share of SSA-OIC countries in total ISDB financing since 1975 was only 8%, while Asia and Latin America accounted for 41, Bangladesh and Pakistan alone accounted for 37.3%. The Middle East and North Africa (MENA) came second with 39%, while Europe and Central Asia accounted for 12%, reflecting poor interest in trade finance in SSA-OIC, as OIC focused on combating poverty, enhancing food security, debt relief, and disease eradication in those countries, most of which belong to the low-income group.

However, there has been a significant increase in the volume of trade finance in recent years, and it is expected to increase under the ITFC-Africa Trade Promotion Initiative to one billion dollars by the end of 2019.

The (OIC) has established a system of trade preferences among its member states, which includes three conventions (the Framework, PRETAS, the Rules of Origin). The study attempted to include three dummy variables for the three agreements, however, the results of the estimation showed the statistical significance of the signing the TPS-OIC framework agreement variable only, so the variables of the PRETAS and rules of origin were therefore excluded.

TPS coefficient was positive, in line with the prior expectations, so we cannot reject study's hypothesis that there is a positive impact of signing the TPS framework agreement on intra-SSA-OIC trade; thus, the country who signed TPS will trade more than countries not signed twice times [Exp (0.698) = 2.009] according to the

FEM model, and one and a half times according to the correction model [Exp(0.49) = 1.6].

This finding suggests that the benefits that SSA-OIC countries will gain from signing the agreement will increase as other countries continue to sign it.

5. Conclusions and Policy Recommendations

The study concluded that the share of the SSA-OIC countries of international trade is very low, as well as their intra-trade, however, there is a notable increase in intra-SSA-OIC trade in recent years, thanks to various international efforts to promote intra-trade, including the efforts of the OIC and all its affiliated entities.

These efforts include the ITFC Initiative to promote trade in SSA-OIC, the Arab-African trade bridges program, trade finance provided by the ISDB Group, procedures to improve trade infrastructure, such as highway construction, and encourage SSA-OIC countries to sign preferential trade agreements between Islamic countries.

The results of the study showed that membership of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) has played a significant role to encourage intra-SSA-OIC trade in recent years, although this role is still weak, both at the level of financing, and at the level of preferential trade agreements, this requiring several actions to make them more effective.

Strengthening intra-trade represents a huge opportunity for SSA-OIC countries, as they are far from the major consumer markets in America, Europe and Asia, thus increasing the burden on exports to distant markets. As global demand for African exports declines, and African trade and economy are affected by global markets, export represents an important step to indorse intra-regional trade and helps these countries to avoid the impact of external shocks.

It is important to integrate SSA-OIC countries with other OIC members and highlight the Islamic identity of these countries and their impact on Islamic civilization and historical role in trade.

The study suggests some recommendations to activate the Organization's role in promoting intra-African trade:

- Encourage SSA-OIC countries to integrate the informal economy and provide the necessary technical support. An IMF report indicated that the size of the informal economy in sub-Saharan Africa contributes on average about 40% of GDP, and that the average of informal employment in the informal nonagricultural sector reached 60% during the period (2010 -2014) (UNCTAD, 2013).
 - While various studies confirm that the proportion of the informal economy is declining as the level of development increases, integrating this sector into the national economy will contribute to SSA-OIC countries development. The growth of the informal sector and unregistered firms leads to limit their benefiting of government support and infrastructure services, and thus reduced productivity, and the inability of the goods produced to compete because of non-compliance with the standards of production, and thus the country lost significant export opportunities¹⁷.
- Pay more attention to small and micro enterprises in African Member States and provide microfinance. Studies show that small enterprises play a significant role in economic and industrial development, accounting for over 90% of all projects in the world, and contribute about 50% to 60% of employment, as they depend on

¹⁷ Leandro Medina, Andrew W Jonelis and Mehmet Cangul, The Informal Economy in Sub-Saharan Africa: Size and Determinants, IMF Working Papers, WP/17/156, IMF, Washington, D.C, 2017, p.13.



the pattern of labor intensive, thus, it provides enormous employment opportunities in developing countries with high population density and high rates of unemployment¹⁸.

Small-scale enterprises in SSA-OIC countries face difficulty in obtaining financing; according to the World Bank, small- scale enterprises in Sub-Saharan Africa account for only 16.2%, resulting in lower capital and resources of SMEs, which leads to its inability to afford the cost of transporting its products to distant markets in Europe and America, so they often direct their production to the domestic market.

In light of the above, the OIC's role in overcoming the obstacles faced by small enterprises in sub-Saharan Africa in getting access to finance and access to markets, provides great opportunities to direct these products to neighboring countries by taking advantage of the low cost of trade between these countries, through coordination with the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) to support and develop small and medium-sized industrial to enhance the role of these projects in promoting intraregional trade.

- The OIC is interested in raising the statistical capabilities of its Member States. However, the SSA-OIC countries require more attention in this regard. There is an urgent need for accurate statistics on the volume of informal trade that is spreading across borders in these countries, therefore, this type of trade is not included in intra-trade statistics. It is also important to have accurate statistics on the informal sector in these countries, both in relation to the size of employment and the quantity of production, to facilitate the channeling of these products to the rest of the group.
- Provide further procedures to facilitate trade flows, such as encouraging SSA-OIC countries to more rely on e-commerce, enforcing the single window system, removing tariff barriers, reducing time and documents needed for cross-border trade, improving infrastructure.
- Induce OIC members to exchange of visa revocation for the citizens of the OIC and provide facilities for businessmen and investors. There is more need to provide product promotion services, and information on markets and business opportunities in Africa -in coordination with the African Union and other African organizations-, and to establish more trade fairs in African countries to highlight the promising investment opportunities in SSA-OIC to attract investors to invest in Africa.
- Highlight the role of the organization and its projects in SSA-OIC countries via media, video and TV reports, and improving the image of the investment climate in African countries in the media.
- Develop productive capacities necessary for trade, and assist these countries to diversify their exports, so that their products become complementary rather than competing, and help them to develop an integrated industrialization strategy, and to develop an integrated plan for the self-sufficiency of OIC members.
- Develop an index that measures economic integration among the member states and issue an annual report on situation of member states, and regional blocks in achieving the economic integration.

¹⁸ Sveinung Fjose, Leo A. Grünfeld and Chris Green, SMEs and growth in Sub-Saharan Africa, MENON-publication, no. 14/2010, MENON Business Economics, Oslo, 2010, p.22.

- Coordinate with international organizations and other donors of trade finance, and coordinate with other blocs to ensure that there is no conflict between the rules of customs preferences.
- Expand trade capacity building programs, extend the trade knowledge bridge program to build trade capacity in Senegal to other countries, and provide experts to develop statistical, administrative and governance capacities in SSA-OIC countries.

References

إبراهيم عبد الحفيظ عبادة، دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2002.

Abid Al-Abdali, "Determinants of Intra-OIC Countries Using Panel Analysis", Islamic Economic Studies Journal, 16 (1), 1-50, 2010.

African Union, Overview of Recent Economic and Social Developments in Africa, African Union Committee of Experts, Third meeting, Dakar, 2017.

Ahmet Suayb Gundgdu, "Determinant of Intra-OIC Trade; policy or Exchange Rate", journal of Economic Cooperation and Development, 30 (3), 1-42, 2009.

Andrew K. Rose, One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currencies on Trade, Working Paper no. 7432, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, 1999.

Andrew Odlyzko, "The forgotten discovery of gravity models and the inefficiency of early railway networks", OEconomia, 5 (1), 157-192, 2015.

Boualem Bendjilali, An Intra-Trade Econometric Model for OIC Members Countries: A Cross-Country Analysis, Research Paper No. 55, Islamic Development Bank, Jeddah, 2000. Economic and Social Research and Training Centre (SESRIC), OIC Outlook 2009, SESRIC, Ankara, 2009.

Gairuzazmi M. Ghani, "Does OIC Membership Reduce Trade?", Journal of Economic Cooperation and Development, 28 (4), 39-62, 2007.

Hakan Yilmazkuday, "A Solution to the Missing Globalization Puzzle by Non-CES Preferences", Review of International Economics, 25 (3), 649-676, 2017.

Indira M. Hapsari and Carlos Mangunsong, Determinants of AFTA Members' Trade Flows and Potential for Trade Diversion, Working Paper Series, No. 21, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, Bangkok, 2006.

International Business Publications (IBP), Burkina Faso Foreign Policy and Government Guide, vol.1, IBP, Washington DC, 2011.

International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), Arab-Africa trade bridges program, ITFC, Jeddah, 2017.

,	
 , Annual report 1437-1438 H (2016), ITFC, Jeddah, 2016.	
 , Africa Trade Support Initiative 2015-2019, ITFC, Jeddah, 201	5.

Islamic centre for development of trade (ICDT), Annual Report on intra-OIC trade 2016-2017, ICDT, Casablanca, Morocco, 2017.

Islamic Development Bank (ISDB), Annual Report 2014, ISDB, Jeddah, 2015.

______, Special Program for the Development of Africa (SPDA) Progress Report 2013, ISDB, Jeddah, 2013.

Jeffrey Frankel and David Romer, "Does trade cause growth?", American Economic Review, 89 (3), 379–399, 1999.

Kabir Hassan, An Empirical Investigation of Economic Cooperation Among the OIC Member Countries, ERF Working Paper, Series: 0212, The Economic Research Forum, Cairo, 2002.

Kenan Bagci, "Trade costs and Intra-OIC Trade: what are the linkages?", Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries, 35(4), 187-220, 2014.

Leandro Medina, Andrew W Jonelis and Mehmet Cangul, The Informal Economy in Sub-Saharan Africa: Size and Determinants, IMF Working Papers, WP/17/156, IMF, Washington, D.C., 2017.

Mark Vancauteren and Daniel Weiserbs, Intra-European Trade of Manufacturing Goods: An Extension of the Gravity Model, Discussion Paper 2005-26, Université catholique de Louvain, Belgique, 2005.

Mohmand, Yasir Tariq and Aihu Wang, "Is the Organization of Islamic Cooperation Promoting Trade among Members?", Pakistan Journal of Statistics, 30 (1), 113-128, 2014.

OIC, Ten-year programme of action to meet the challenges facing the Muslim ummah in the 21st century, third extraordinary session of the Islamic summit conference, Makkah al Mukarramah, 2005.

Patricia L. Drews, "An Assessment of Reilly's Model of Consumer Behavior", The Geographical Bulletin, 16-28, 1974.

Sveinung Fjose, Leo A. Grünfeld and Chris Green, SMEs and growth in Sub-Saharan Africa, MENON-publication, no. 14/2010, MENON Business Economics, Oslo, 2010.

The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC), CCO brief on trade, COMCEC Coordination Office, Ankara, 2019.

_____, COMCEC Trade Outlook 2016, COMCEC Coordination Office, Ankara, 2016.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Economic Development in Africa Report 2013, United Nations, Geneva, 2013.

Wang Lei, "Application of Gravity Model: Measurement of International Competitiveness of Trade in Services", Studies in Sociology of Science, Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures (CRDCSC), Québec, Vol.2, No.2, 2011, pp.50-56.

Appendices

Results of the Gravity Model extracted from Stata 14 Appendix 1: Descriptive Statistics for Model's Variables

	BT	GDP	POP	ECODIS	DISTW	IDBFIN	LANDL	CONTIG	LANG	CURRENCY	TPS
Mean	14.18	550.60	252.12	0.71	7.68	16.78	0.26	0.15	0.39	0.15	0.51
Median	14.76	552.21	252.72	0.53	7.73	17.04	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00
Maximum	25.69	694.56	334.00	3.28	8.90	20.30	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Minimum	0.00	435.54	179.21	0.00	4.27	10.31	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Std. Dev.	3.93	47.52	29.96	0.65	0.82	1.99	0.44	0.35	0.49	0.36	0.50
Skewness	-0.41	0.33	0.08	1.59	-0.68	-1.02	1.08	2.00	0.47	1.91	-0.05
Kurtosis	2.80	3.15	2.59	5.18	3.43	3.61	2.16	5.01	1.22	4.65	1.00
Jarque-Bera	151.99	95.51	42.18	3182.95	430.00	967.35	1142.42	4294.24	865.30	3705.73	855.00
Probability	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Sum	72759.27	2824588.00	1293352.00	3622.88	39387.40	86057.76	1349.00	750.00	1980.00	793.00	2630.00
Sum Sq. Dev.	79348.94	11580538.00	4603659.00	2164.81	3412.73	20398.62	994.26	640.35	1215.79	670.42	1281.68
Observations	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00

Appendix 2: Phillip-Perron Unit Root Test Results

1	UNIT RO	от те	EST TAI	BLE (AI) F)	
		At	Level			
		BT	GDP	POP	ECODIS	IDBFIN
	t-Statistic	0.0042	0.0036	0.0624	0.0064	0.655
With Constant	Prob.	0.0184	0.0038	0.0114	0.2012	0.807
		* *	36 36 36	**	nO	nO
	t-Statistic	0.0265	0.0018	0.0103	0.0302	0.6984
With Constant & Trend	Prob.	0.4783	0.0192	0.0366	0.0377	0.5145
		nO	**	**	**	nO
	t-Statistic	0.659	0.3021	0.2056	0.0128	0.2612
Without Constant & Trend	Prob.	0.5348	0.6188	0.5857	0.205	0.9061
		nO	nO	nO	nO	nO
		At First	Difference			
		d(BT)	d(GDP)	d(POP)	d(ECODIS)	d(IDBFIN)
	t-Statistic	0.0001	0.0149	0.0521	0.0556	0.0218
With Constant	Prob.	0.0002	0.0093	0.0001	0.0105	0.0218
		* * *	****	***	**	**
	t-Statistic	0.0007	0.0142	0.0338	0.093	0.0803
With Constant & Trend	Prob.	0.0017	0.0215	0.0003	0.0383	0.0875
		***	**	***	**	*
	t-Statistic	О	О	О	0.0035	0.0022
Without Constant & Trend	Prob.	О	О	О	0.0005	0.0022
		ste ste ste	ula ula ula	ste ste ste	sile sile sile	ale ale ale

*** *** *** ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not *MacKinnon (1996) one-sided p-values.
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh.

College of Business and Economics. Qassim University-KSA.

Appendix 3: Augmented Dickey-Fuller ADF Test Results

	UNIT R	оот т	EST TA	BLE (P	P)	
		At	Level			
		BT	GDP	POP	ECODIS	IDBFIN
	t-Statistic	0.0043	0.0037	0.0645	0.0058	0.6597
With Constant	Prob.	0.0184	0.0038	0.0111	0.1935	0.807
		**	***	**	nO	nO
	t-Statistic	0.0266	0.0001	О	0.0224	0.6984
With Constant & Trend	Prob.	0.0577	0.0163	0.0359	0.4301	0.5014
		*	**	**	nO	nO
	t-Statistic	0.6987	0.6347	0.5313	0.0136	0.2264
Without Constant & Trend	Prob.	0.3611	0.6433	0.5879	0.2133	0.9193
		nO	nO	nO	nO	nO

		At First	Difference	:		
		d(BT)	d(GDP)	d(POP)	d(ECODIS)	d(IDBFIN)
	t-Statistic	О	0.0001	О	0	0.0216
With Constant	Prob.	О	О	О	0.0107	0.0216
		***	***	***	**	**
	t-Statistic	О	0.0001	0.0001	0	0.0793
With Constant & Trend	Prob.	О	0.0001	0.0001	0.0391	0.088
		***	***	***	**	*
	t-Statistic	0.0001	0.0001	О	0	0.0022
Without Constant & Trend	Prob.	О	0.0001	О	0.0005	0.0022
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh.

College of Business and Economics.

Qassim University-KSA.

Appendix 4: Kao Residual Cointegration Test Results

Kao Residual Cointegration Test

Series: BTD GDP POP ECODIS IDBFIN

Date: 10/04/17 Time: 13:02

Sample: 2002 2016

Included observations: 5130 Null Hypothesis: No cointegration Trend assumption: No deterministic trend

User-specified lag length: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

ADF	<u>t-Statistic</u> -16.73512	Prob. 0.0000
Residual variance HAC variance	11.62368 6.491832	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESID)

Method: Least Squares Date: 10/04/17 Time: 13:02 Sample (adjusted): 2004 2016

Included observations: 4446 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1) D(RESID(-1))	-0.874113 0.022420	0.019249 0.015106	-45.41137 1.484173	0.0000 0.1378
R-squared Adjusted R-squared S.E. of regression Sum squared resid Log likelihood Durbin-Watson stat	0.428577 0.428448 2.623534 30587.74 -10595.87 1.933752	Mean depende S.D. dependen Akaike info crit Schwarz criteri Hannan-Quinn	t var erion on	0.045604 3.470235 4.767371 4.770250 4.768386

Appendix 5: Correlation Matrix

		I		rr							
	BTD	GDP	POP	ECODIS	IDBFIN	DISTW	LANDL	CONTIG	LANG	CURRENCY	TPS
BT	1										
GDP	0.30	1		_							
POP	0.24	0.89	1								
ECODIS	0.10	0.23	-0.05	1							
IDBFIN	0.25	0.31	0.25	0.07	1		_				
DISTW	-0.20	-0.22	-0.18	-0.04	-0.09	1		_			
LANDL	0.07	0.11	0.23	-0.11	0.15	-0.02	1				
CONTIG	0.28	0.08	0.10	-0.03	0.07	-0.10	0.11	1		_	
LANG	0.12	-0.02	-0.04	0.05	0.05	-0.04	-0.13	0.08	1		
CURRENCY	0.17	-0.08	-0.01	-0.15	0.02	-0.26	0.10	0.08	0.06	1	
TPS	0.13	0.20	0.14	0.02	0.04	0.01	-0.01	0.01	0.06	-0.08	1

regress BT	GDP POP ECODIS	DISTW IDB	FIN LANDL C	CONTIG L	ANG CURRENC	ΥT	PS.
Source	ss	df	MS	Numb	er of obs	=	5,130
				- F(10	, 5119)	=	157.47
Model	18667.0234	10	1866.70234	Prob	> F	=	0.0000
Residual	60681.9214	5,119	11.8542531	. R-sq	uared	=	0.2353
				- Adj	R-squared	=	0.2338
Total	79348.9448	5,129	15.4706463	Root	MSE	=	3.443
ВТ	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Con:	f.	Interval]
GDP	.0262029	.0030552	8.58	0.000	.0202135		.0321924
POP	015095	.0046163	-3.27	0.001	0241448		0060452
ECODIS	.2051019	.0955718	2.15	0.032	.0177403		.3924635
DISTW	3695602	.0633198	-5.84	0.000	493694		2454263
IDBFIN	.267739	.0259095	10.33	0.000	.2169453		.3185327
LANDL	.0886296	.1176103	0.75	0.451	141937		.3191961
CONTIG	2.585525	.1386277	18.65	0.000	2.313755		2.857294
LANG	.6708139	.1009628	6.64	0.000	.4728837		.8687441
CURRENCY	1.715758	.1422902	12.06	0.000	1.436809		1.994708
	.7029351	.099298	7.08	0.000	.5082685		.8976016
TPS							

Appendix 7: Results of the Fixed Effects Model without constant (LSDV)

. regress BT	GDP POP ECODIS	DISTW IDB	FIN LANDL	CONTIG 1	LANG CURRENCY	TPS, noconsta
Source	SS	df	MS		per of obs	
Model	1050615.44	1.0	105061 54), 5120) > F	
Residual	60684.901		11.852519		quared	
Residuai	00004.901	3,120	11.052519		R-squared	
Total	1111300.34	5,130	216.62774	_	: MSE	
ВТ	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf	f. Interval]
GDP	.027056	.0025373	10.66	0.000	.0220818	.0320302
POP	0158893	.0043355	-3.66	0.000	0243888	0073898
ECODIS	.1927348	.0923268	2.09	0.037	.0117349	.3737347
DISTW	347731	.0459705	-7.56	0.000	4378528	2576091
IDBFIN	.2705098	.0253113	10.69	0.000	.2208888	.3201309
	.0880763	.1175966	0.75	0.454	1424632	.3186158
LANDL						
LANDL CONTIG	2.585893	.1386156	18.66	0.000	2.314148	2.857639
		.1386156 .1007918	18.66 6.68	0.000	2.314148	
CONTIG	2.585893					.8712895

محددات التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي بقلو: أمل خيري أمين محمد

Appendix 8: Results of the Fixed Effects Model without constant after excluding the LANDL

•	regress BT	GDP POP ECODI	S DISTW ID	BFIN CONT	IG	LANG	CURRENCY	TPS,	noconstant
	Source	SS	df	MS			er of obs		5,130
_					_		5121)	=	9849.75
	Model	1050608.79	9	116734.3	31	Prob	> F	=	0.0000
	Residual	60691.5498	5,121	11.851503	6	R-sc	quared	=	0.9454
_					_	Adj	R-squared	l =	0.9453
	Total	1111300.34	5,130	216.62774	7	Root	MSE	=	3.4426
	BT	Coef.	Std. Err.	t	P>	t	[95% C	Conf.	Interval]
	GDP	.0265983	.0024625	10.80	0.	000	.02177	08	.0314259
	POP	0150138	.0041748	-3.60	0.	000	02319	83	0068294
	ECODIS	.1968552	.0921588	2.14	0.	033	.01618	46	.3775257
	DISTW	3470783	.0459603	-7.55	0.	000	43718	01	2569765
	IDBFIN	.273355	.0250236	10.92	0.	000	.22429	81	.3224119
	CONTIG	2.595479	.1380176	18.81		000	2.3249	05	2.866052
	LANG	.6627053	.0997138	6.65		000	.46722		.858187
	CURRENCY	1.741636	.1370793	12.71		000	1.4729		2.01037
	COLUMNICI	.6977354	.0985188	7.08	0.		.50459		.8908744

Appendix 9: Random Effects Model Results (GLS)

xtreg BT G	DP POP ECODIS	DISTW IDBFI	N LANDL (CONTIG LA	NG CURRENCY	TPS, re
Random-effect	s GLS regress	ion		Number	of obs	= 5,130
Group variabl	e: id			Number	of groups	= 342
R-sq:				Obs per	group:	
within	= 0.0579				min	= 15
between	= 0.3447				avg	= 15.0
overall	= 0.2065				max	= 15
				Wald ch	i2(10)	= 496.59
corr(u_i, X)	= 0 (assume	d)		Prob >	chi2	= 0.0000
_						
ВТ	Coef.	Std. Err.	Z	P> z	[95% Con	f. Interval]
GDP	.0183918	.0057608	3.19	0.001	.0071008	.0296827
POP	0054134	.0093995	-0.58	0.565	0238361	.0130093
ECODIS	.3494417	.1871293	1.87	0.062	0173251	.7162084
DISTW	6054494	.1401968	-4.32	0.000	8802301	3306688
	.0132459	.0269714	0.49	0.623	0396171	.0661089
IDBFIN						
IDBFIN LANDL	.3169547	.2556746	1.24	0.215	1841583	.8180676
		.2556746 .1128954	1.24 17.56	0.215	1841583 1.76073	
LANDL	.3169547					2.203271
LANDL CONTIG	.3169547 1.982001	.1128954	17.56	0.000	1.76073	2.203271 .5981784
LANDL CONTIG LANG	.3169547 1.982001 .4209551	.1128954 .0904217 .1698451	17.56 4.66	0.000 0.000 0.000	1.76073 .2437318	2.203271 .5981784 .9602263
LANDL CONTIG LANG CURRENCY	.3169547 1.982001 .4209551 .627336	.1128954 .0904217 .1698451	17.56 4.66 3.69	0.000 0.000 0.000	1.76073 .2437318 .2944457	2.203271 .5981784 .9602263 .5175221
LANDL CONTIG LANG CURRENCY TPS	.3169547 1.982001 .4209551 .627336 .311656	.1128954 .0904217 .1698451 .1050357	17.56 4.66 3.69 2.97	0.000 0.000 0.000 0.003	1.76073 .2437318 .2944457 .1057898	2.203271 .5981784 .9602263 .5175221
LANDL CONTIG LANG CURRENCY TPS _cons	.3169547 1.982001 .4209551 .627336 .311656 8.808569	.1128954 .0904217 .1698451 .1050357	17.56 4.66 3.69 2.97	0.000 0.000 0.000 0.003	1.76073 .2437318 .2944457 .1057898	2.203271 .5981784 .9602263 .5175221

Appendix 10: Results of Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors Model

Time variable:	id year	correlated pa	anels co:	rrected s	tandard er	ror	e (PCSFe)	
Time variable: Panels:	year						3 (10003)	
Panels:	-		Group variable: id			=	5,130	
				Number	of groups	=	342	
Autocorrelation:	correlate	ed (balanced)		Obs per	group:			
	common Al	R(1)			min	=	15	
					avg	=	15	
					max	=	15	
Estimated covaria	ances	= 58653		R-squar	ed	=	0.9013	
Estimated autoco	rrelations	= 1		Wald ch	i2(8)	=	9013.31	
Estimated coeffic	cients	= 8		Prob >	chi2	=	0.0000	
	Pa	anel-correcte	ed					
вт	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Co	nf.	Interval]	
GDP	.0342629	.0025943	13.21	0.000	.029178	1	.0393476	
POP -	0224645	.0034849	-6.45	0.000	029294	7	0156342	
DISTW -	3408026	.0661594	-5.15	0.000	470472	6	2111326	
IDBFIN	.1554995	.0541603	2.87	0.004	.049347	3	.2616517	
CONTIG	1.999796	.2033234	9.84	0.000	1.6012	9	2.398303	
LANG	.4897983	.1310233	3.74	0.000	.232997	4	.7465992	
CURRENCY	1.697519	.2536613	6.69	0.000	1.20035	2	2.194686	
TPS	.4914225	.1830166	2.69	0.007	.132716	6	.8501283	
rho	.4000742							

Appendix 11: Hausman Test Results

	Coeffic	cients ——			
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))	
	fixed	random	Difference	S.E.	
GDP	.0283837	.0183918	.0099919	.0162212	
POP064309		0054134	0588956	.0398425	
ECODIS	.4432884	.3494417	.0938467	.3483278	
IDBFIN	0070971	.0132459	020343	.0148713	
LANDL	.3432769	.3169547	.0263222	.8877851	
CONTIG	1.867744	1.982001	1142569	•	
LANG	.349924	.4209551	0710311	.0099698	
CURRENCY	.2136604	.627336	4136756	.0715971	
TPS	.2171323	.311656	0945237	.0311508	
	b	= consistent	under Ho and Ha	; obtained from xtreg	
В :	= inconsistent	under Ha, eff	icient under Ho	; obtained from xtreg	
Test: Ho:	difference in	n coefficients	not systematic		
	chi2(9) =	(b-B) ' [(V_b-V_	B)^(-1)](b-B)		
	=	195.79			
	Prob>chi2 =	0.000			

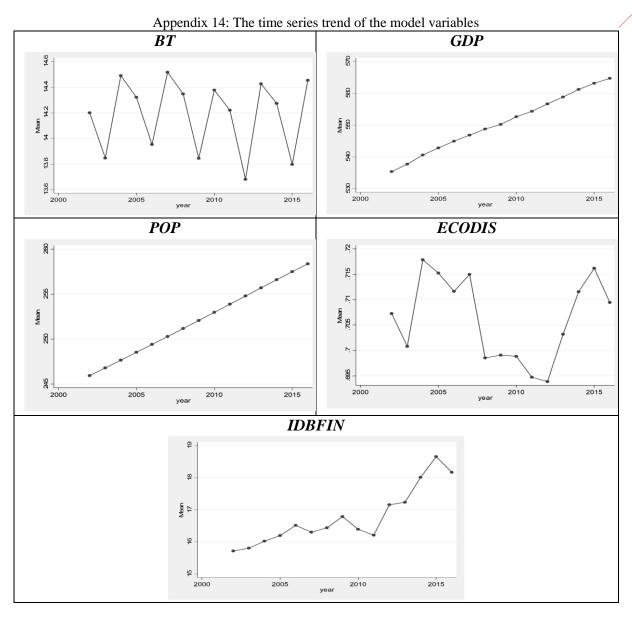
Appendix 12: Wooldridge Test Results for Autocorrelation

(V_b-V_B is not positive definite)

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
HO: no first-order autocorrelation
   F(1,
              341) =
                         23.519
          Prob > F =
                         0.0000
```

Appendix 13: Modified Wald Statistic for Groupwise Heteroskedasticity Test Results

```
. xttest3
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (342)
               1.2e+06
Prob>chi2 =
                0.0000
```



Appendix 15: Normal distribution of residuals 700 Series: Standardized Residuals Sample 2002 2016 600 Observations 5130 500 0.001201 Mean Median 0.195966 400 Maximum 11.54157 Minimum -16.71672 300 Std. Dev. 3.439915 -0.278400 Sk ewness 200 Kurtos is 3.443231 100 Jarque-Bera 108.2600 Probability 0.00000 ٥ -16 -14 -12 -10

الخصائص الترابية وتوجه الاستثمار المباشر الأجنبي: ما هي أشكال الجاذبية في المغرب؟

Territorial specificities and orientation of FDI: What forms of attractiveness in Morocco?

- QACHAR Abdelhakim, Professeur habilité à la FSJES, Université Chouaïb Doukkali - El Jadida - Maroc
- RABHI Dounia, Professeur habilité à la FSJES, Université Chouaïb Doukkali El Jadida Maroc
- MAFAMANE Driss, Professeur habilité à la FSEJS Souissi, Université Mohamed V - Rabat - Maroc

ملخص:

إننا نشهد إعادة النظر بوضوح فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، مع توافق في الآراء بشأن الآثار المفيدة لهذا النوع من الاستثمار على اقتصادات البلدان المضيفة، ولاسيما خلق فرص العمل، مما أدى بمعظمهم إلى التوجه نحو استراتيجيات جذب وتشجيع الاستثمار الدولي.

بالمغرب، حتى إذا كانت الخوصصة تمثل جزءا كبيرا من الاستثمار المباشر، فقد مكنت من تحويل هذه الإيرادات العامة إلى هيكلة استثمارات ذات آثار دائمة. إضافة إلى ذلك، تأخذ مخططات التطوير الموضوعة لكل منطقة بعين الاعتبار خصوصيات القطاعات لتلبية توقعات الشركات التي تبحث عن مزايا تنافسية وكذا تحفيز ظهور أقطاب تنافسية جديدة.

Abstract:

There is a clearly discernible shift in thinking about foreign direct investment (FDI), with a consensus on the beneficial effects of this type of investment on the economies of host countries, including job creation, which has led most of them to move towards strategies for attracting and promoting international investment. In the case of Morocco, even though privatisations account for a large proportion of FDI, it has been able to convert this public revenue into structuring investments with lasting effects. Moreover, the development plans put in place for each region take into account its sectoral specificities and should meet the expectations of firms seeking competitive advantages and induce the emergence of new competitive clusters.

Introduction:

La globalisation économique est, désormais, marquée par une plus forte intensité des échanges économiques, des marchés de capitaux de plus en plus mondialisés et interdépendants, et une accélération des flux d'investissements directs étrangers, qui sont passés de 54,4 milliards de dollars en 1980 à 1.297,15 milliards de dollars en 2018¹. Dans ce nouvel environnement économique, caractérisé par une accélération des mobilités et par des positions concurrentielles de plus en plus fragiles, les stratégies des entreprises en matière de localisation s'avèrent déterminantes et inscrites au cœur des principaux rouages productifs. Dans ce contexte, l'investissement direct étranger (IDE) devient une variable d'ajustement et de recomposition des stratégies dans la scène internationale.

L'économie globale actuelle renforce la concurrence entre les territoires en matière d'attraction des investissements étrangers et favorise la compétition des pays à la recherche de différenciations pour capter plus d'IDE. Dans ce nouvel environnement, le renforcement de l'attractivité territoriale est devenu un impératif des politiques publiques. « Les Etats ont à leur disposition des moyens importants et variés qu'ils peuvent mettre en œuvre pour tenter d'attirer des firmes étrangères sur leur territoire » (Mucchielli, Mayer, 2005). Ainsi, le choix de localisation d'un projet est devenu de plus en plus exigent de la part des investissements étrangers.

L'attractivité territoriale dépend non seulement des efforts publics, mais aussi de la convergence de ces efforts avec les stratégies des firmes. « Une discordance entre les avantages compétitifs d'une firme et les avantages comparatifs de son pays d'origine l'amène à se multinationaliser et à rechercher un pays d'accueil offrant des avantages comparatifs compatibles avec ses avantages compétitifs » (Mucchielli, 1992). Les investisseurs sont à la recherche d'avantages spécifiques que peuvent leur apporter les territoires sur lesquels ils sont implantés.

Afin de comprendre les logiques d'implantation des entreprises étrangères vis-à-vis du Maroc, nous allons, tout d'abord, voir comment les investissements étrangers au Maroc ont évolué ? Comment se répartissent-ils? Ensuite, nous tenterons de déterminer les particularités de l'attractivité territoriale de ce pays.

Pour atteindre notre finalité, nous avons adopté une approche macro-économique en se basant sur des données statistiques (la CNUCED, l'Office des Changes et la Direction des Études et des Prévisions Financières), complétée par une enquête qualitative auprès de 45 entreprises étrangères installées à Tanger.

1. Cadre conceptuel de l'attractivité territoriale :

Depuis les années 1970, la multinationalisation prend de l'ampleur. Deux éléments peuvent expliquer l'existence des multinationales : le choix de localisation qui amène les firmes à s'implanter dans différents pays, et la nécessité d'internaliser les différentes activités au sein d'une même firme (Krugman et al., 2006). Selon Andreff (2003), l'IDE représente un capital investi dans la propriété d'actifs réels pour implanter une filiale à l'étranger ou pour prendre le contrôle d'une firme étrangère existante. En ce sens, il a pour objectif l'établissement des relations économiques durables avec une unité installée à l'étranger. De ce fait, un investissement direct doit être distingué d'un investissement en portefeuille qui correspond à l'achat de titres financiers en vue de tirer un revenu de ce placement, sans intention d'acquérir un contrôle durable.

La théorie de la firme multinationale s'interroge sur les raisons qui poussent une entreprise à réaliser elle-même l'ensemble de la production dans plusieurs pays plutôt que d'exporter vers

¹ https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx

l'étranger et/ou laisser les firmes locales se charger de la production étrangère. Dès que la décision d'internalisation est prise, vient la question du choix de localisation à l'étranger. Pourquoi une firme choisit d'installer une filiale dans un pays plutôt que dans un autre ?

Deux arguments théoriques permettent d'expliquer l'avantage d'internalisation des relations au sein d'une même firme. Tout d'abord, cette internalisation permet de contrôler les transferts technologiques. Deuxièmement, elle fait face à la complexité des relations de sous-traitance. L'intégration verticale évite les conflits qui peuvent apparaître entre deux firmes indépendantes (Krugman et al., 2006).

Duning (1998) distingue entre quatre stratégies de localisation des firmes multinationales : celles qui s'installent à l'étranger pour s'approvisionner en ressources, celles qui investissent à l'étranger pour accéder aux marchés étrangers, celles qui cherchent les coûts faibles, et enfin, celles qui investissent à l'étranger dans des actifs stratégiques.

L'attractivité territoriale d'un pays ne peut s'analyser qu'en référence aux stratégies des firmes multinationales. Réciproquement, les firmes multinationales suivent différentes stratégies selon les caractéristiques du pays d'accueil. Le choix d'implantation géographique d'une filiale dépendra de la forme ainsi que du motif principal de la multinationalisation de la firme (Mucchielli, 2002).

Les analyses théoriques avancent que les stratégies de multinationalisation se réalisent selon un processus décisionnel séquentiel. Plusieurs niveaux géographiques sont différenciés au cours de ce processus. La décision de localisation d'une entreprise s'effectue en une séquence de choix géographiques, dans laquelle l'entreprise choisit, d'abord, une grande zone géographique, puis un pays, une région, une ville, pour arriver au site définitif de localisation de sa filiale (Mayer et Mucchielli, 1999; Mucchielli et Puech, 2006). Le choix des lieux d'implantation des filiales à l'étranger ne se limite pas au choix du pays d'accueil. Il implique également le choix, à l'intérieur d'un même territoire national, d'un lieu précis dans l'espace géographique (Sergot, 2004).

La mesure de l'attractivité peut être réalisée au niveau national visant à analyser les caractéristiques générales du Maroc, ou au niveau régional, visant à analyser l'offre territoriale différenciée et les caractéristiques spécifiques à une région. En effet, les facteurs explicatifs du choix de localisation des firmes multinationales (FMN) ne jouent pas tous de façon égale pour plusieurs niveaux géographiques. Ainsi, afin d'estimer correctement le comportement des entreprises étrangères installées au Maroc, nous avons procédé à l'analyse de leurs stratégies de localisation au niveau infra-national. Une enquête par questionnaire a donc été réalisée auprès des cadres dirigeants de 45 entreprises étrangères installées à Tanger et appartenant à des secteurs diversifiés.

La réussite de la politique d'attraction ne peut être effective que dans la mesure où l'espace de localisation présente à son tour des avantages concurrentiels par rapport aux autres espaces géographiques. Ainsi, les fondamentaux régionaux ou locaux, les politiques publiques et les économies d'agglomération jouent un rôle important dans l'amélioration de l'attractivité territoriale. Les groupements industriels concourent à leur tour à transformer la spécialisation du territoire.

2. Les particularités de l'attractivité du Maroc :

Face aux échecs d'une politique économique autocentrée, le Maroc a engagé, depuis le début des années quatre-vingt, une série de réformes macro-économiques axées sur une réduction des déficits publics et des dépenses ; ainsi qu'une libéralisation du commerce et de l'investissement. Le désengagement de l'Etat s'illustre par la libéralisation du système financier et la privatisation des entreprises publiques, dans le but de créer un climat d'investissement favorable aux investisseurs étrangers et de préparer une insertion bénéfique de l'économie nationale dans l'économie mondiale.

Les atouts du Maroc en matière d'attractivité territoriale de l'investissement étranger résident dans la proximité géographique et culturelle des marchés européens, la disponibilité et le coût faible de la main d'œuvre, la libéralisation du système financier et énergétique, la privatisation des entreprises publiques, une inflation maîtrisée et la modernisation du cadre institutionnel relatif à l'environnement des affaires. En outre, le Maroc est très bien perçu par les agences internationales de notation de risque qui apprécient également sa stabilité politique et sociale². Ces atouts ont été renforcés par la création en 2002 de seize « centres régionaux d'investissement » (CRI) placés sous la responsabilité directe des préfets, assurant trois fonctions principales : l'aide à la création d'entreprise, l'aide aux investisseurs et la promotion de leurs régions auprès des investisseurs. Ces centres devraient induire un allégement des procédures administratives et avoir des effets positifs sur l'investissement au Maroc. Dans ce nouvel environnement économique, nous allons voir à quels niveaux, les caractéristiques du pays et les politiques publiques convergent-elles avec les stratégies des entreprises étrangères en matière de localisation.

2.1.Les flux d'investissements : évolution et structure

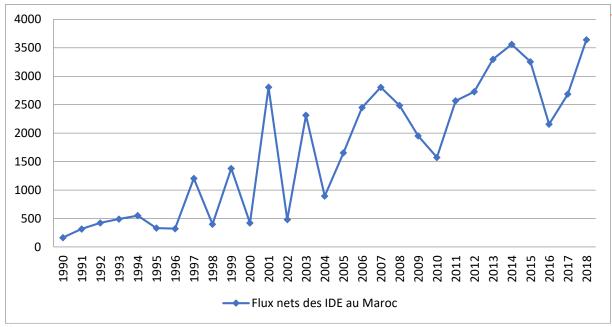
Sous l'effet des réformes, qui développent un climat des affaires favorable aux investisseurs étrangers, le Maroc accroît et pérennise le volume de ses IDE au fil des ans. En effet, les investissements étrangers destinés au Maroc ont connu un essor important à partir des années quatre-vingt-dix, dû en grande partie au démarrage en 1993 du processus de privatisation et à la conversion de la dette extérieure en investissement. Sur les 10,7 milliards de dollars d'IDE pour la période 1993-2003, 6,4 milliards de dollars proviennent des opérations de privatisation partielle ou totale de 40 entreprises et 26 complexes hôteliers. Cependant, leur évolution à partir de 1996 s'est caractérisée par une certaine irrégularité, due essentiellement au lien étroit entre ces investissements et les privatisations. L'expansion des investissements étrangers réalisés durant la période 1997-2003 a bénéficié essentiellement au secteur des télécommunications. Les pays de l'Union européenne demeurent la première source de ces investissements.

Comme le montre la figure ci-dessous, le montant annuel moyen des IDE entrant au Maroc est passé en moyenne de 1698,84 millions USD, sur la période 2002-2009, à 2425,45 millions USD entre 2010 et 2017.

Figure 1 : Évolution des flux d'IDE entrants au Maroc en millions USD (1990-2018)

フフフ

² Lopez-Calix J. R., 2006, « Promouvoir plus de croissance et d'emplois au Maroc », *La Lettre d'information trimestrielle du groupe de la Banque mondiale au Maghreb*, n° 1, janvier.



Source : Fait par nos propres soins à partir des données de la CNUCED.

Ainsi, après avoir enregistré un niveau élevé en 1997 (11,47 milliards de dirhams), dû à la concession des centrales thermiques de Jorf Lasfar et à la privatisation de La Samir, les flux d'IDE entrant ont accusé un recul en 1998 (4,42 milliards de dirhams). L'année suivante, ces flux vont enregistrer une reprise nette (16,26 milliards de dirhams) due à la vente de la 2ème licence de téléphonie mobile Méditel. En 2000, les IDE ont de nouveau reculé (4,99 milliards de dirhams). Ils vont atteindre un niveau record en 2001 (32,48 milliards de dirhams) grâce à la cession de 35% du capital de Maroc Télécom au groupe français Vivendi Universal.

D'après les statistiques de la Direction des investissements extérieurs, le montant total des investissements étrangers enregistrés en 2003 se chiffre à environ 24 milliards de dirhams, avec une hausse de 200% par rapport à 2002. Cette expansion concerne la privatisation de 80% du capital de la Régie des Tabacs au profit du groupe franco-espagnol Altadis (Kabiri, 2003). Le Maroc a été le principal bénéficiaire des entrées d'IDE en Afrique (CNUCED, 2004). Malgré le recul des investissements étrangers en 2004, le Maroc a été considéré selon la Direction des études et des prévisions financières (DEPF), comme le principal pays destinataire des investissements dans le Sud de la Méditerranée. En 2005, les investissements et prêts privés étrangers s'élevaient à 28 milliards de dirhams (environ 2,5 milliards d'euros). Ils ont atteint 20,2 milliards de dirhams (près de 1,8 milliards d'euros) à la mi-mai 2006. Le Maroc s'est imposé comme premier pays hôte d'IDE au Maghreb en 2005, avec un flux brut de 2,9 milliards de dollars (23,9 milliards de dirhams) dû principalement à la cession du 16% du capital de Maroc Telecom à Vivendi Universal (CNUCED, 2007). La réussite des grandes opérations de privatisation reflète la confiance que les investisseurs étrangers peuvent avoir envers le Maroc et le potentiel important de la demande.

Jusqu'en 2010, les IDE étaient particulièrement irréguliers et fortement liés aux vagues de privatisation qui se sont succédées dans des domaines aussi variés que la téléphonie mobile, la finance, le tabac, la distribution d'eau, l'agroalimentaire, les matériaux de construction ou encore le textile. Sachant que des déficiences dans les services d'infrastructure peuvent entraver le développement économique, et donc limiter l'attraction des investissements, le Maroc a engagé une série d'actions pour la libéralisation et la garantie de la concurrence dans le secteur des télécommunications, afin d'attirer les investissements étrangers et réaliser des gains d'efficacité. Ces privatisations permettent de moderniser le secteur et d'acquérir de nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC), sans avoir à subir les coûts de

Industries manufacturières

recherche et de financer les dépenses publiques pour fournir d'autres services publics (éducation, autoroutes) nécessaires au développement économique.

Cette politique permettra ainsi d'améliorer la qualité des infrastructures et de facto l'attractivité globale du pays, ce qui explique la tendance à la hausse des flux d'IDE entrant au Maroc depuis 2010, avec une meilleure attractivité des IDE de plus en plus diversifiés et orientés vers l'industrie manufacturière, les activités immobilières et les activités financières et d'assurance. En effet, la moitié des IDE entrants au Maroc, sur la période 2014-2018, a concerné l'immobilier et l'industrie manufacturière (figure 2). Ainsi, les IDE dans les activités financières et d'assurance sont passés de 18,4% en 2017 à 28,3% en 2018 du total des IDE.

Il est à noter que le printemps arabe a perturbé plusieurs pays, notamment la Tunisie, l'Égypte, la Libye et la Syrie, dans cette période de tensions populaires (de 2011 à 2015), les flux des IDE ont prouvé que le Maroc est une plateforme répondante aux questions de stabilité politique, et alors ces flux ont connu une augmentation moyenne de 17,41 % sur cette période. Bien qu'ils aient décliné en 2016, les flux des IDE entrants au Maroc ont progressé en 2017, suite à la montée de projets majeurs menés par des investisseurs asiatiques, notamment ceux de la Chine. La stabilité de la croissance économique du royaume a contribué à attirer des investissements étrangers dans plusieurs secteurs, notamment l'automobile et les services financiers ; les entrées ont augmenté à 3,6 milliards de dollars (CNUCED, 2019).

100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
Activités financières et d'assurance

Activités immobilières

Figure 2 : Structure des IDE au Maroc par principaux secteurs d'activité (2014-2018)

Source : Fait par nos propres soins à partir des données de l'Office des Changes.

2016

À l'heure actuelle, le royaume capte 8% des IDE mondiaux effectués en Afrique et 25,8% des IDE en Afrique du Nord. Parmi les secteurs en fort développement, l'automobile et l'aéronautique se montrent particulièrement dynamiques. Ils sont au cœur de partenariats et de contrats d'investissement qui entrent progressivement dans leurs phases de mise en œuvre. Qu'en est-il de l'origine des investisseurs au Maroc ?

2017

2018

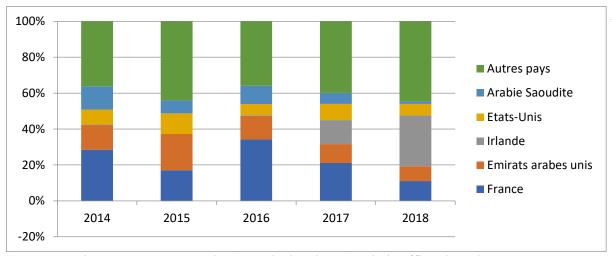
Figure 3 : Structure des IDE au Maroc par principaux pays (2014-2018)

20%

10% 0%

2014

2015



Source : Fait par nos propres soins à partir des données de l'Office des Changes.

Il apparaît que depuis l'an 2000, le trio de tête est resté inchangé, mais des mutations sont en cours (CNUCED, 2016). En effet, la France demeure le premier partenaire du royaume, avec une part de 49% des IDE totaux investis sur la période 2000-2007, 38% entre 2008 et 2015 et seulement 20,2 sur la période 2016-2018. Cette baisse relative est également visible en Espagne, passée respectivement de 21% à 5% et 3,8% sur les mêmes périodes. Ceci lui vaut de céder sa seconde position dans le classement des pays investisseurs aux Émirats Arabes Unis, dont la part dans les IDE a évolué de 4% sur la période 2000-2007 à 13% entre 2008 et 2016. Mais, à partir de 2017, la structure par pays des flux d'IDE entrants au Maroc permet de relever le rebond des investissements provenant de l'Irlande (Figure 3).

En effet, en 2017, l'Irlande est devenue le deuxième investisseur au Maroc, avec 13,3%, et il devance ainsi la France en 2018, avec 28,35% du total. Par ailleurs, la part des pays issus de l'Union européenne a cédé du terrain aux pays arabes.

2.2. Les atouts du Maroc en matière d'attractivité des IDE :

En quête de son développement, le territoire doit avoir la capacité d'attirer et de retenir les activités économiques étrangères (Serval, 2018). Au Maroc, même si les privatisations représentent une grande partie des IDE, le Maroc a pu transformer ces recettes publiques en investissements structurants et à effets durables. Les IDE ont permis de développer les infrastructures de transport et de communication, qui à leur tour permettent d'augmenter l'attractivité territoriale du pays, ce qui tend à prouver que les programmes de privatisations ont un effet d'entraînement sur les investissements étrangers.

Sur le territoire national, des projets d'envergure sont déjà sur les rails. Au cours des quinze dernières années, les télécommunications et le tourisme ont perdu de leur attrait au profit des services, de l'immobilier, y compris les grands travaux et du secteur de l'énergie et des mines. L'industrie, elle, bénéficie à plein des effets du Plan d'accélération industrielle, qui positionne le Maroc comme base privilégiée de fabrication en Afrique pour les investisseurs étrangers.

A cet effet, le Maroc dispose de nombreux atouts pour attirer les investisseurs étrangers sur son territoire. Sa position géographique en fait une plateforme idéale pour toucher les marchés africains, au sud, et relier la zone MENA aux pays du grand continent américain, suivant un axe est-ouest.

Le Maroc est aussi riche de ses ressources humaines, qui montent progressivement en matière de compétences. La stabilité politique du pays en fait également une terre apaisée où les investisseurs peuvent s'engager à moindre risque, d'autant que l'environnement des affaires est en progrès constant sous l'effet de réformes volontaires engagées par le royaume (CNUCED, 2015). Parmi elles, l'adoption du Code général des impôts en 2007, la création de l'Agence

marocaine de développement des investissements en 2009, la promulgation d'une loi sur les partenariats public-privé en 2015 ou encore la mise en œuvre de l'Identifiant commun des entreprises (ICE) participent à cette amélioration du climat des affaires.

Le royaume poursuit par ailleurs sa politique d'intégration dans l'économie mondiale, notamment vers les marchés progressifs. L'Afrique y occupe une place privilégiée, comme le montre la croissance annuelle de 11% en moyenne des échanges du Maroc avec le continent sur la période 2005-2015. Ainsi, sur la période 2003-2017, 60% du total des flux d'IDE marocains ont été destinés à l'Afrique, avec 78% en 2017.

L'ensemble de ces mutations engagées par le royaume semble aujourd'hui porter leurs fruits : le Maroc, $60^{\rm ème}$ au classement global du «Doing Business 2019» de la Banque mondiale, vient ainsi de faire une entrée remarquable dans le premier tiers des pays ayant le meilleur environnement des affaires. Ainsi, dans la région MENA, le Maroc est le deuxième du classement derrière les Emirats arabes unis.

Actuellement, des projets structurants de développement socio-économique lancés par l'État marocain tels que : Tanger Free Zone, Tanger Med, Nador West Med, le port Kenitra-Atlantic, le TGV, le complexe solaire NOOR, le complexe chimique de Jorf Lasfar, des projets structurants de développement urbain et intégré des villes (Tanger, Rabat, Marrakech, Salé, Tétouan et Casablanca pour un investissement global de plus de 60 milliards de dirhams (DEPF, 2016))... redessinent le paysage des territoires marocains à la faveur d'un développement régional inclusif, durable et équitable. Les plans de développement mis en place, pour chaque région, prennent en considération ses spécificités sectorielles et devraient répondre aux attentes des firmes à la recherche d'avantages compétitifs. Ainsi, l'émergence des pôles de développement régional au Maroc revient à l'optimisation de l'atout de proximité géographique du grand marché européen en multipliant les efforts en matière d'infrastructure d'accueil et en développant des plates-formes d'exportation.

En 2018, le G20 avait cité le Maroc comme l'un des meilleurs dans le domaine de la politique d'infrastructures. En effet, selon le Global Infrastructure Hub, la performance du royaume dans ce domaine « était généralement supérieure aux niveaux moyens enregistrés dans les autres économies émergentes étudiées » (El Affas, 2019). Parmi les chantiers structurants engagés ces dernières années, figure le renforcement du réseau routier et autoroutier. D'ailleurs, Autoroute du Maroc (ADM) a, depuis sa création, investi un peu plus de 55 milliards de DH pour la construction d'un réseau autoroutier de 1.800 km, plaçant le Royaume en première position en Afrique du Nord et en deuxième place sur le continent africain. D'un autre côté, le projet des lignes à grande vitesse (LGV) vise la construction progressive d'un réseau d'environ 1.500 km, composé de l'axe « Atlantique » Tanger-Casablanca-Agadir et de l'axe « Maghrébin » Casablanca-Rabat-Fès-Oujda.

3. Ancrage territorial : Cas de Tanger

Dans un contexte d'internationalisation des marchés favorisant l'intégration économique, le renforcement de l'attractivité des IDE est devenu un impératif des politiques publiques. « Les Etats ont à leur disposition des moyens importants et variés qu'ils peuvent mettre en œuvre pour tenter d'attirer des firmes étrangères sur leur territoire » (Mucchielli, Mayer, 2005). Ainsi, le territoire n'est plus un simple support de facteurs de localisation, mais un acteur possédant des caractéristiques spécifiques qui peuvent influencer les logiques d'implantation des entreprises (Savy, Veltz, 1995). La nouvelle perception du territoire marque une tendance au ré-enracinement de la science économique dans le concret et la géographie locale, au détriment des concepts abstraits et agrégés (Hatem, 2004). L'intérêt grandissant pour la notion de développement territorial, au détriment de celle d'économie nationale, pourrait donc s'interpréter, selon lui, comme résultat de déplacement des enjeux économiques et des moyens d'actions publiques du niveau national vers le niveau local.

Dans cette perspective, l'Etat marocain a mis en place des plans de développement régional qui prennent en considération les spécificités sectorielles de chaque région et qui devraient répondre aux attentes des firmes multinationales à la recherche d'avantages compétitifs.

La création des zones franches d'exportation constitue l'une des principales composantes de la politique économique nationale visant le soutien des exportations, la promotion des investissements particulièrement étrangers, et la valorisation de l'atout de proximité du grand marché européen. La zone franche d'exportation de Tanger-Boukhalef créée par décret N° 2.96.511 du 10/11/1997 entre dans le cadre du programme prioritaire de l'infrastructure d'accueil qui prévoit également un autre projet de zone franche d'exportation de Nador sur une superficie de 300 ha, créée par décret N° 2.96.512 du 20/11/1997. Cependant, ce dernier n'a pas été enclenché du fait que l'effort des pouvoirs publics a été concentré au départ sur la zone franche de Tanger, considérée comme étant le projet pilote adopté dans le cadre de la nouvelle politique en matière d'infrastructures d'accueil industrielles.

Dans le même contexte de renforcement des infrastructures d'accueil, le nouveau port de Tanger Méditerranée articulé autour d'un port et de zones franches logistique, industrielle, commerciale et touristique, constitue par la force de ses atouts et de ses potentialités, une opportunité pour consacrer l'ancrage euro-méditerranéen de la région de Tanger-Tétouan-Al Hoceima et valoriser sa position stratégique pour une meilleure intégration entre les deux rives de la méditerranée. Actuellement, Tanger-Med devient le premier port en Méditerranée et se classe dans le top 20 mondial.

En combinant la proximité géographique de l'Europe et les coûts faibles, les FMN s'implantant au Maroc bénéficient d'un double avantage : réduction du coût salarial et du coût de transport. Or, le phénomène de sélection spatiale ne se fait pas seulement à l'échelle nationale, mais aussi infranationale. C'est dans chaque pays que certaines régions ou villes attirent davantage de capital étranger et se distinguent du reste du territoire.

Concernant le choix géographique de localisation à Tanger, les entreprises étrangères lient leur choix d'implantation en premier lieu à la zone franche, vient ensuite la région de Tanger et en troisième position le territoire marocain. Donc, le choix n'est pas fait de façon hiérarchique. C'est vrai que le coût faible qui est une caractéristique nationale reste un élément décisif, mais les firmes s'intéressent plus aux fondamentaux régionaux et aux spécificités locales.

Dans le cas de notre échantillon³, les principales motivations d'implantation à Tanger sont : la proximité de l'Europe (cité dans 95,6% des réponses), la politique fiscale et le coût de la main d'œuvre. Les deux premiers motifs sont des caractéristiques spécifiques à la région de Tanger, le coût de la main d'œuvre présente une caractéristique générale du Maroc, viennent ensuite les autres motifs comme l'existence des zones franche, la maîtrise des langues étrangères, surtout le français et l'espagnol, et la stabilité politique et économique.

Nous constatons que le point le plus fort de l'attractivité territoriale de Tanger est lié à sa proximité immédiate de l'Europe par rapport au reste du pays. Cette région frontalière, disposant d'un bon accès au marché européen, comptera plus pour une entreprise à stratégie de réexportation vers l'extérieur. Cette dernière, n'ayant pas une vision globale sur le marché national d'accueil, ne sera intéressée que par la région infranationale, contrairement à une entreprise à stratégie de marché qui vise le territoire marocain.

La tendance actuelle du secteur industriel dans la région de Tanger-Tétouan se dirige vers les industries à plus forte valeur ajoutée, avec une migration progressive du textile vers d'autres industries dédiées à l'exportation vers l'Europe, comme le câblage automobile et la sous-traitance aéronautique. En effet, la ville de Tanger et en particulier la zone franche d'exportation accueille les majors du câblage tels que le japonais Yazaki qui a préféré le Maroc à la Chine, AWSM filiale de Volkswagen, Delphi, Lear Corporation... On évoque également Renault-

³45 entreprises étrangères installées à Tanger.

Nissan qui a installé le plus gros complexe industriel d'Afrique. Ces activités émergentes présentent une forte vocation exportatrice. La zone franche accueille également des équipementiers aéronautiques, en particulier ceux qui travaillent pour Airbus : Souriau et DL Aérotechnologies.

Le secret de la réussite de la zone franche de Tanger (TFZ), outre un emplacement stratégique, se cache derrière plusieurs atouts qui ont encouragé de nombreuses entreprises à venir s'y installer. Bien entendu, sa zone industrielle sous douane et sa zone logistique répondent aux normes internationales relatives à la qualité des équipements et des services, à la sécurité des biens et des personnes, et à la préservation de l'environnement. Le fond Hassan II accorde des subventions pour l'acquisition de terrains destinés à certaines activités comme la sous-traitance aéronautique ou automobile et le textile. Il faut également signaler les procédures administratives simplifiées et le régime fiscal attrayant.

Le nouveau port de Tanger Méditerranée articulé autour d'un port et de zones franches logistique, industrielle, commerciale et touristique, constitue par la force de ses atouts et de ses potentialités, une opportunité pour consacrer l'ancrage euro-méditerranéen de la région de Tanger-Tétouan et valoriser sa position stratégique pour une meilleure intégration dans le système commercial international. A titre d'exemple, la zone franche « Tanger Automotive City » qui fait partie du projet de la grande plateforme industrielle Tanger-Med a capté à elle seule un investissement total de 6,5 milliards de DH, avec la création de plus de 7.000 emplois (Abjiou, 2019b).

Le secteur automobile au Maroc renforce son positionnement dans la chaîne de valeur mondiale de l'automobile avec une production automobile dépassant 227.570 véhicules en 2014 contre seulement 18.546 véhicules en 2003 (DEPF, 2015). Le Maroc est devenu le deuxième producteur de véhicules en Afrique après l'Afrique du Sud avec une part de marché de 35% en 2014 contre 5% en 2003. Ainsi, les exportations du secteur ont franchi le cap de 40 milliards de dirhams en 2014 se hissant, ainsi, au premier rang des activités à l'export. L'usine Renault de Tanger a, par ailleurs, célébré, le 5 mai 2015, la sortie de sa chaîne de production de son 400.000ème véhicule depuis le lancement de son activité en février 2012. Elle a produit quelque 318.600 unités en 2018 et elle se prépare à battre son record en 2019 avec plus de 340.000 unités (Abjiou, 2019a).

Conclusion:

En valorisant la complémentarité et la proximité, l'intérêt des pays africains est de se développer à travers une économie productive soutenue par le transfert de la technologie et du savoir-faire européen d'une part et l'intégration économique Sud-Sud d'autre part. Les pays Sud-méditerranéens ne doivent plus être considérés comme de simples « voisins », ils doivent jouer un rôle essentiel de liaison entre l'Europe et l'Afrique. Pour le cas du Maroc, grâce à l'optimisation de l'atout de proximité géographique du grand marché européen, en multipliant les efforts en matière d'infrastructure d'accueil et en développant des plates-formes d'exportation, la ville de Tanger est désormais motrice à l'égard du pays par les effets d'agglomérations générées, la diversification des activités industrielles, l'émergence de nouvelles spécialisations, l'augmentation du taux d'accroissement de l'investissement et de l'exportation, etc. Ceci a permis de capter les investissements européens et produire des biens et services destinés au marché africain. D'un autre côté, les entreprises marocaines s'orientent vers une intégration Sud-Sud, l'Afrique étant le premier bénéficiaire des investissements directs marocains, grâce à l'engagement du Maroc en faveur du développement du continent africain.

Références bibliographiques :

Abjiou A., (2019a), « Renault renouvelle ses modèles fabriqués à Tanger », *L'économiste*, n° 5566, mercredi 31 juillet.

Abjiou A., (2019b), « Future plus grande zone franche du Maroc », *L'économiste*, n° 5586, jeudi 05 septembre.

Andreff W., 2003, Les multinationales globales, « Repères », Paris , La Découverte.

CNUCED, « World Investment Report 2015: Trends and Determinants ».

CNUCED, « World Investment Report 2016 », 21/06/16.

CNUCED, 2004, Rapport sur l'investissement dans le monde. La montée en puissance du secteur des services, Nations Unies, New York et Genève.

CNUCED, 2019, Rapport sur l'investissement dans le monde. Les zones spéciales, repères et vue d'ensemble, Nations Unies, Genève.

Direction des études et des prévisions financières, (2015), *Le secteur automobile au Maroc : vers un meilleur positionnement dans la chaîne de valeur mondiale*, Ministère de l'économie et des Finances, mars.

Duning J.H., (1998), « Location and the multinational entreprise: a neglected factor? », *Journal of International Business Studies*, vol. 29, n° 1, pp. 45-66.

El Affas, (2019), « desmilliers de km de projets structurants », *L'économiste*, n° 5565, vendredi 26-30 juillet.

Hatem F., (2004), *Investissement international et politiques d'attractivité*, Gestion, Paris, Economica.

Kabiri L., 2003, « Investissements directs étrangers au Maroc, des flux fortement liés aux privatisations », *La Gazette*, 29 septembre.

Krugman P., Obstfeld M., Capelle-Blancard G, Crozet M., 2006, *Economie internationale*, Paris, Pearson Education France, 7^{ème} édition.

Lopez-Calix J. R., 2006, « Promouvoir plus de croissance et d'emplois au Maroc », La Lettre d'information trimestrielle du groupe de la Banque mondiale au Maghreb, n° 1, janvier.

Mayer T., Mucchielli J-L., (1999), « La localisation à l'étranger des entreprises multinationales : Une approche d'économie géographique hiérarchisée appliquée aux entreprises japonaises en Europe, *Economie et Statistique*, n° 326-327, juin-juillet, pp. 159-176.

Mucchielli J-L., (1992), « Déterminants de la délocalisation et firmes multinationales : Analyse synthétique et application aux firmes japonaises en Europe », *Revue économique*, vol. 43, n°4, juillet, pp. 647-659.

Mucchielli J-L., (2002), « Les firmes multinationales », in Les nouvelles logiques de l'entreprise, les cahiers français, n° 309, juillet-août, pp. 15-20.

Mucchielli J-L., Mayer T., (2005), Economie internationale, Eco-gestion, Paris, Dalloz.

Mucchielli J-L., Puech F., (2006), « Le choix de la localisation : le cas des multinationales françaises en Europe », *Problèmes Economiques*, n° 2909, 25 octobre, pp. 22-29.

Savy M., Veltz P., (1995), *Economie globale et réinvention du local*, DATAR, Paris, Editions de l'aube.

Sergot B., (2004), Les déterminants des décisions de localisation: Les créations de nouveaux sites des entreprises françaises de l'industrie et des services, thèse de doctorat, Université Paris I.

Serval S., (2018), « L'attractivité territoriale à l'épreuve du temps : comment favoriser l'ancrage territorial des entreprises étrangères ? », Collection Management public, L'Harmattan.

https://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx